



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب، اللغات والفنون

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

موسومة:

قراءة في نحو القراءات

من الفاتحة إلى الكهف

-دراسة دلالية-

إشراف الأستاذ :

د. محمد ملياني

إعداد الطالب :

حبيب برسغادي

لجنة المناقشة

رئيساً

جامعة وهران

أ.د/ أحمد مسعود

مشرفاً ومقرراً

جامعة وهران

د/ محمد ملياني

عضواً مناقشاً

جامعة مستغلم

د/ لخضر لعسال

عضواً مناقشاً

جامعة بشار

أ.د/ عبد النور إبراهيم

عضواً مناقشاً

جامعة وهران

د/ عمّار مصطفىاوي

عضواً مناقشاً

جامعة مستغلم

د/ محمد حمّودي

السنة الجامعية 2013/2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

(الإسراء: من الآية 85)

الإهداء

سرّ الحياة، رسول الله.

من خالط الثرى جسده الغالي .. أبي العزيز دعاءً بالغفران.

نبيع الحنان الذي لا ينضب. من تفوق الوصف ..
والدتي الغالية. دعواتي لك بالشفاء.

زوجتي الغالية.. بستان حياتي.. مقاسمته معي عناء البحث.

إخوتي وأخواتي.

مع خالص الحبّ والدعاء

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ﴿لَا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ﴾
لذلك فإن الواجب يقتضي شكر الخالق قبل المخلوق أولاً.. فله الحمد والمنة
على ما أنعم ونهضل. ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾
ثم أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام الهائق إلى كل من مدَّ يد العون
والمساعدة. وأخص بالذِّكر أستاذي المشرف، الدكتور محمد ملياني على
حسن التوجيه والنصح، والتجهيز المتواصل. على إتمام البحث
فله مني عظيم الامتنان. وفائق التقدير على قبول الإشراف
بإبداء الرأي والمشورة من أول أيام اختيار هذا الموضوع إلى
أن استوى على سوقه. أمال الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته
كما أتقدم بالشكر، وخالص الدعاء إلى المعلم الأول الأستاذ الدكتور
ابن عبد الله الأخضر. وإلى أستاذي الدكتور أحمد مسعود
الذي ما فتئ يدهعني إلى البحث والكتابة وعلم التواني عن ذلك.
وشكري أيضاً وامتناني لأهلي وزملائي وكل من جمعني القدر به
في مسيرتي هذه. وأعانني ولم بإماعة أو خلفة طيبة. وأدعو الله
عز وجل أن يثيبهم أجراً على ما صنعوا. عاجلاً وأجلاً.

المقدمة

لا يشك باحث مهما كانت مرتبته أن القرآن الكريم مصدر ثري ومرجع لكل لغوي أو أديب أو نحوي، وذلك لبلاغته وفصاحته وثبوت تواتره، فكان ولا يزال وسيبقى محطّ أنظار الدارسين عرباً وعجمًا، في كلّ زمانٍ ومكانٍ، فهو المعين الذي لا ينضب لكلّ المعارف والعلوم، والسبيل لمن أراد نشد الحقيقة وجدّ في طلبها، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۗ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾

ورغم احتفاء الأوائل بالقرآن الكريم واهتمامهم به، إلا أن فترة الفتوح الإسلامية جلبت إلى الإسلام شعوبًا أخرى، انصهرت فيه حاملةً معها اعوجاج لسانها ولُكنتها في النطق بلغة الضّاد، فنال القرآن بعض الاختلاف في التهجئة فضلًا عن القراءة الصّحيحة السليمة، ممّا جعل أختيار هذه الأمة وعلماءها يهّبون لصون القرآن الكريم والدّفاع عنه، ولم يؤت هذا العمل ثمرته، إلا عند قيام حركة التّأليف والتّدوين حول كتاب الله، والعلوم المنبثقة منه.

ومع بدء هذه الحركة تعدّدت علوم القرآن ومباحثه، ولقي علم القراءات منها اهتمامًا كبيرًا، فأفردت له التّصانيف العديدة، وانبرى للبحث فيه جمهرة من العلماء والدارسين على اختلاف مذاهبهم وتنوع اتّجاهاتهم الفكرية والأدبية، من قراء، ولغويين، وأصوليين، ومفسّرين، يتناولونه بالدراسة والتحليل قديمًا وحديثًا.

وشاءت حكمة الباري أن أجد نفسي مرّة أخرى قد انضويت تحته، فعزمت على أن أكرّس قلمي خدمةً لهذا الكتاب الجليل، ودفاعًا عن الحرف المُشرّف، وساعيًا لأنشد الحقيقة وأجلّي عن ناظري غشاوةً، وعن عقلي حيرةً طالما راودتني وأنا ألج هذا الحقل لاسيما وأنّ رسالتي في الماجستير اندرجت تحت عنوان: (قراءة في القراءات القرآنية)، التي سهّلت عليّ المأمورية لتتمّة البحث في هذا الطريق، وأنا أخوض غمار هذا العلم وجدّتي أصطدم مع كثرة الاختلافات، والآراء والأقاويل المتباينة في قضية واحدة من مسائل الكتاب الكريم، فما بالك بباقي المسائل والقضايا، ومن ذلك القراءات القرآنية، التي أشكلَ على كثيرٍ من الباحثين البثُّ في عدّة مسائل فيها، ذلك أنّها تحوي في طياتها لغز الأحرف السبعة، وكذا علاقتها بالنحو.

هذا الأخير - النحو - الذي حضر ليسدّ الخلل ويَجْبُرُ الكسر، وإذا به يفتح الباب على مصراعيه للاختلاف والتعدّد، وكثرة التّعليلات والتّخریجات أعتقد أنّه لا طائل من ورائها.

لكن أقول أنّ هناك من العلماء المخلصين الذين هبوا لخدمة هذا الدين والمحافظة على اللغة العربية مجسّدة في القرآن الكريم، بمحاولاتهم في الاستنباط والاستقراء والتعليل، ولكن سرعان ما ذهبت أعمالهم أدراج الرياح بعد ما حضر جيلٌ من التّحويين واللّغويين الذين اتخذوا من الجدل والنّقاش سوقاً لهم، بضاعتهم فيها القرآن، إذ أصبح التّحو يستحضر أدوات الافتراض، أعتقد أنّه أذهب على اللغة نضارتها ورونقها وقضى عليها في مهدها بكثرة التّقديرات والتعليقات التي لا طائل من ورائها سوى ترفٍ علميٍّ لا خير فيه، ملئت به كتبهم.

لقد ابتلي آل التّحو بكبرياء، فهم الحَكَم على اللغة، والمسطرة التي تضرب بسوط من حديد، فالإعراب صنعتهم ومهما أوتي أهل البيان والبلاغة، فإنّ أيّ لحنٍ إعرابيٍّ قد يُصعّر من شأنهم إنّ هم وقفوا أمام علماء التّحو، ولا يسعنا إزاء هذا، إلّا أنّ ننكر تسلّط بعض النحاة على الناس عامّةً والقراء خاصّةً، ذلك أنّهم لم يألوا جهداً في إقرار قواعدهم وتثبيت مقاييسهم على حدّ تعبير صبحي الصّالح في كتابه دراسات في فقه اللغة.

وبعد، فإنّ أكبر ما يُعاب على منهج التّحويين، هو موقفهم من هذه القراءات المروية عن الأئمة الثّقات وتخطّعتها ورميها بالضعف والشّدوذ والرّداءة والقلة والقبح والخطأ واللحن، وكثير من الأوصاف المعيارية التي لا تليق، بل كان اللاتق بهم أن يتزهوا وينتهوا عن ذلك، وألّا ينهجوا هذا النهج من الطّعن، وإنّ أكبر نقدٍ يوجّه إليهم هو أنّهم بنوا قواعدهم وصاغوا أحكامهم على استقراء ناقصٍ، ثمّ حكموا تلك القواعد والأحكام بأصحّ الأقوال وأوثقها - أعني القراءات الصحيحة - وكان المنهج السّليم يقتضي أن يصحّح النّحاة قواعدهم، لتستوعب كلّ ما ثبت صحّته من العربية، ولو فعلوا ذلك لكانت قواعدهم أشدّ إحكاماً ومتانة.

ويبقى الاضطراب السّمة الغالبة على آراء الأئمة العلماء فيما يتّصل بالقراءات، هل الاحتجاج يكون أوّلاً لكلام العرب بشقيه الشعري والنّثري أم للقرآن وقراءاته؟ فإنّ كان الأوّل فيجب عندئذٍ استبعاد القراءات التي جاءت مخالفة لكلام العرب دون الطّعن فيها، وإنّ كان الثّاني فيجب قبول كلّ ما ورد من قراءاتٍ - متواترة وشاذة - ما دام قد صحّت شهرةً وسنداً، ودون التّكلّف في توجيهها أو إيجاد ما يعضدها من كلام العرب حتّى تصحّ القراءة لأنّ النّصّ القرآني سابق على التّحو وقواعده.

إنّ حضورى إلى هذا النوع من الدّراسات لا يعنى البتّة أنّى كنت السّباق فى ذلك، ولكن حسبى أنّ عودتى إلى هذا الموضوع كانت برغبة المعالجة التّوعىة، إلّا أنّى سجّلت أنّ التّألىف والدّراسات فى هذا المىدان لا تُعدّ ولا تُحصى، والإتىان على ذكرها يظلّ إتىاناً على سبىل التّمثىل لا الحصر، فمنها القدىم وبىلوغرافىا أىّ مُصنّف فى القراءات وصلتها بالنحو كثرىة جدّاً ولا يمكن حصرها، فمن رسائل الدكّتوراه: الأحكام التّحوىة والقراءات القرآنىة (جمعاً وتحقىقاً ودراسته) من الفاتحة إلى الكهف، لعلى محمد النورى، وأسس التّرجىح فى كتب الخلاف التّحوى لفاطمة محمد طاهر حامد، والقراءات القرآنىة والإعراب، دراسة فى الجهود اللّغوىة لعابد بوهادى، و علل القراءات القرآنىة، دراسة لغوىة وصفىة تحلىلىة.

أمّا رسائل الماجستير فهى أيضاً كثرىة ومتنوعة، ولا نستطىع حصرها، وإنّما نذكر منها تمثىلاً: القراءات فى الكتاب لسببوىه توجىهاً نحوياً لنبىهة عبد الرّحىم سندى، والقراءات العشر المختلفة فى العلامة الإعرابىة وأثر ذلك فى المعنى من خلال كتاب النّشر لمبروك حمود الشمرى وتوجىه مشكل القراءات العشرىة الفرشىة لغةً وتفسىراً وإعراباً، لعبد العزىز بن على الحربى، وأثر القراءات القرآنىة فى الدّراسة الصّوتىة العربىة المعاصرة لمحمد كمال بلخوان.

أمّا الكتب المطبوعة فهى أيضاً كثرىة ولا يمكن حصرها ونذكر منها على سبىل التّمثىل: القراءات الشّاذة وتوجىهها النحوى، لمحمود أحمد الصغىر، والتوجىه البلاغى للقراءات القرآنىة لأحمد سعد محمد، وقواعد نقد القراءات القرآنىة دراسة نظرىة تطبىقىة لعبد الباقى سببسى، وموقف اللّغوىىن من القراءات الشّاذة لمحمد السىّد أحمد عزّوز، وأثر القرآن والقراءات فى النحو العربى لمحمد سمىر اللبدى، و أثر القراءات فى الدراسات النحوىة لعبد العال سالم مكّرم، وأثر القراءات القرآنىة فى تطور الدّرس النحوى لعفىف دىمشقىة.

لكنّ الملاحظ على هذه التّألىف والدّراسات، أنّ الغالب علىها هو الطّابع التّأرىخى الوصفى لظاهرة القراءات وتأثرها فى النحو، مع تفاوتى بينها فى العرض والنقد والتّحلىل، وتناول الموضوع بنفس الخطّ الذى درج علىه الأوّلون، فىحصل لدهم اتّباعىة مُفرطة، مع غىاب التّحلىل العلمى المقنع، علماً أنّ رصد أو تقرىر الأحكام لا ىخرج عمّا درج علىه السّابقون فى هذا العلم، وهذا أكبر ما يُعاب على الدّارسىن المتأخّرىن، فإضفاء القدسىة كان ولا ىزال واقعاً تعانى منه الكثرى من الدّراسات

التراثية، والبحوث الأكاديمية، فكثيراً ما تجد مؤلفاً أو مؤلفاً قد أُعطي القداسة والتزكية من جميع اللاحقين، فيصير هو الإمام والرائد في هذا الفن، فتتوالى الدراسات بعده عيالاً عليه.

أمّا دراستي فتكتسي جانباً من الطّرح، حيث أنّ اختياري وقع على موضوع: (قراءة في نحو القراءات، من الفاتحة إلى الكهف، دراسة دلالية)، وإذّ أخوض فيه على أمل إضافة شيء، أو تعميق الفهم فيه وتبسيطه للقارئ، وكانت الغاية من وراء هذا العنوان أنّ أميط اللثام عن تتبع اللغويين والنحاة للقراءات وكيفية تعاملهم معها، حتّى أتمكّن من إبداء آراء على مواقف النحاة الذين تعرّضوا للقراءات بالتوجيه والدفاع والطعن والإنكار تارة، أو اتجاه القراءات في حدّ ذاتها تارة أخرى.

أمّا أهمية الموضوع فإنّ البحث في نحو القراءات هو بحثٌ في كيفية تناول النحويين واللغويين للقراءات - المتواترة والشاذة - فنحن نعلم أنّ النحو في بدايته كان بصرياً، ثم تلاه نحو الكوفة الذي أراد أن يصنع لنفسه مكاناً يزاومه به، ومن هنا تباينت آراؤهم واختلفت في الكيفية التي يأخذون بها القراءات، فقد أُشيع عن البصريين أنّهم كانوا يرفضون كلّ ما لا يوافق قواعدهم، وأنّ الكوفيين كانوا يعتدّون بها جميعاً، من هنا كثرت آراء الباحثين والدّارسين في القراءات القرآنية، واختلفت وجهات النظر في جدوى البحث في هذا الأثر.

من هنا، انبثقت الحاجة إلى دراسةٍ تنتظم فيها هذه الآراء، كاشفةً اللثام عن حقيقة مواقف النحاة، وتقفُ بشيءٍ من التعليل والتحليل اتجاه هذه القراءات وكيفية التعامل معها.

وكانت البواعث على اختيار هذا الموضوع

- أنّ هذا الموضوع بهذا العنوان وبهذه الكيفية أظنّ أنّه لم يتعرض للدراسة من قبل.
- ما هو الدّاعي إلى طعن النحاة في هذه القراءات المشهورات.
- استغلاق حديث الأحرف السبعة، وعدم إجماعهم على معنى متفق عليه.
- عدم الإجماع على تواتر القراءات.
- علاقة هذه القراءات بلهجات العرب؟ وما علاقة الأحرف بهما؟
- القراءة السطحية في توجيه القراءات، وإنّ كُتِبَ لها الرواج على نطاقٍ واسعٍ، وهي القراءة المنفشية في معظم المؤلفات القديمة، سلّم بها أصحابها بكلّ المرويات، وقبلوها على علاقتها

دون أدنى سؤال عن حقيقتها التاريخية، ودون الخوض فيها بسبب الضوابط التي سطرورها في التعامل معها، خاصة في ضوء تلازم أقيم بين هذه القراءات وحديث السبعة أحرف.

- كثرة المسائل الخلافية، في توجيه القراءات، وتحميلها أكثر مما تحتمل.

واقترضت طبيعة البحث أن يكون في خمسة فصول، يسبقها مقدمة ومدخل، وتتلوها

خاتمة، نبين خطته على النحو الآتي:

- المقدمة: تتضمن أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، والدراسات السابقة، وخطته، ومنهجه.

- المدخل: وتناولت فيه موقف النحاة من القراءات القرآنية، وكيفية تعاملهم معها كبقية مصادر

الاحتجاج الأخرى.

- الفصل الأول: موسوم بـ: قراءة في حديث الأحراف السبعة وصلته بالقراءات، وينهض

على مبحثين هما:

المبحث الأول: لمحة عن القراءات القرآنية.

المبحث الثاني: حديث الأحراف وعلاقته بالقراءات.

الفصل الثاني: وهو معنون بـ: القراءات القرآنية وعلاقتها بالرسم العثماني، ويحتوي على

خمسة مباحث وردت على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالرسم العثماني، ومذاهب العلماء في الالتزام به من عدمه.

المبحث الثاني: التعديلات التي طرأت على الرسم العثماني وموقف العلماء من ذلك.

المبحث الثالث: ما كُتب في القرآن بحروفٍ على غير الهجاء العادي.

المبحث الرابع: موقف العلماء مستشرقين وعرباً من الرسم العثماني.

المبحث الخامس: قضية تعدد القراءات وصلتها بالرسم العثماني.

- الفصل الثالث: وهو موسوم بـ: نقد القراءات القرآنية، ويحتوي على أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف العلماء من الترجيح والمفاضلة بين القراءات القرآنية.

المبحث الثاني: الترجيح والاختيار بين القراءات من خلال السنة النبوية.

المبحث الثالث: القراءات السبعة ونصيبها من التلحين.

المبحث الرابع: الترجيح والاختيار بين القراءات عند كل من (المفسرين، المحدثين، النحويين).

- الفصل الرابع: وهو موسومٌ بـ: أسبابُ طَعْنِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ فِي القِرَاءَاتِ، ويحتوي على ثلاثة مباحث وردت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأسبابُ النَّقْلِيَّةُ.

المبحث الثاني: الأسبابُ العَقْلِيَّةُ.

المبحث الثالث: الأسبابُ المتعلِّقةُ بِالِاخْتِيَارِ.

- الفصل الخامس: عِلَاقَةُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ بِالنَّحْوِ (دِرَاسَةٌ دَلَالِيَّةٌ)، وهو الدِّرَاسَةُ التَّطْبِيقِيَّةُ لِعِيْنَةٍ منتقاةٍ من القراءات المختلفة فيها بين القراء والنحاة، توجيهاً وتعليلاً ونقداً، وقد احتوى على خمسة مباحث وردت على النحو الآتي:

المبحث الأول: التَّغَايِرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنِ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ.

المبحث الثاني: التَّغَايِرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنِ الرِّفْعِ وَالْجُرِّ.

المبحث الثالث: التَّغَايِرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنِ النَّصْبِ وَالْجُرِّ.

المبحث الرابع: التَّغَايِرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنِ الْجَزْمِ وَالْحَرَكَاتِ.

المبحث الخامس: التَّغَايِرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنِ إِثْبَاتِ التَّنْوِينِ وَحذفه.

- الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي تمَّ التَّوَصُّلُ إليها.

- الفهارس الفنية: وتشتمل على:

فهرسٌ لشواهد الشُّعْر، وفهرسٌ لمصادر البحث ومراجعته، وفهرسٌ للموضوعات.

أما مصادر البحث فكانت كثيرةً ومتنوعةً، منها: كتبٌ في علم القراءات، كتبٌ الاحتجاج

للقراءات، وكتبُ النَّحْوِ، وكتبٌ في إعراب القرآن، وجملةٌ من كتب التفسير.

أمَّا المنهج الذي اتَّبعته، فتراوح ما بين التَّبَعِ والاستقراء تارةً، والوصف والتحليل تارةً أخرى، أمَّا الأوَّلُ فهو ما نجده مبنوثاً في ثنايا المدخل، الذي تعرَّضت فيه إلى كيفية تعامل المذاهب النَّحْوِيَّةُ - مدرستي البصرة والكوفة - للقراءات، ومِنْ ثَمَّ إيجاد ما يسوِّغُ تلك القراءات، متناولين كلَّ ذلك بشيءٍ من الاختصار والإيجاز، ثمَّ عرَّجنا إلى الفصل الأوَّل فجعَلناه مبحثين، فكان المبحث الأوَّل عبارةً عن لمحة تاريخية عن القراءات، والمبحث الثاني لحديث السَّبْعَةِ أَحْرَفَ، فتناولته بالوصف والتحليل، بصفته حديثٌ له عِلَاقَةٌ وطيدةٌ بالقراءات وأبدينا في ذلك رأياً غير متطاولين على سادتنا

العلماء، ثم انتقلت إلى الفصل الثاني فخصّصته لقضية الرّسم العثماني وعلاقته بالقراءات، وقد وجدت استثناساً أثناء البحث فيه، وجعلت الفصل الثالث لذكر بعضٍ من مواقف النّحاة أثناء توجيههم للقراءات، أمّا الفصل الرابع فانضوت تحته الأسباب التي جعلت النّحاة يمارسون سلطتهم ويُسْطُون قواعدهم على حساب القراءة، وقد استلزم في هذا المنهج عرض كثيرٍ من المؤلفات التي تتعلّق بما سبق ذكره آنفاً، قصد الوقوف على أقوال السّابقين والتقاطها، ثمّ الحكم عليها.

أمّا الفصل الأخير من البحث، فاتّبع فيه المنهج الإستقرائي الوصفيّ التحليليّ، حيث عرضت لبعض مواقف النّحاة وتوجيهاتهم للقراءات، واقتصرت فيه على دراسة الجانب النّحوي وأثره في الدّلالة، كما قمت أيضاً بإثبات القراءة المدوّنة في المصحف برواية حفصٍ عن عاصمٍ ثمّ إتباعها بما ورد من قراءاتٍ أُخرى، بالرفع أو النّصب أو الخفض أو الجزم أو التّنوين، كما أهملت كلمات الآيات التي قرئت قراءات نحوية مختلفة ولم يختلف فيها النّحويون، مع أنّي لو قمت بتتبع كلّ ما قرئ به نحويّاً وتغيّرت دلالاته لكان حجم الرسالة أضعافاً مضاعفة، وحسبنا عيّنة منتقاة لأنّ أكثرها متشابهة، وأشير أيضاً إلى أنّ طبيعة البحث اقتضت أن تتفاوت مباحثه ضمن فصوله، أمّا تخرّيج القراءة فقد خرّجتها من مصادرها الأصلية مع عزو القراءات إلى قارئها إذا كانت صحيحةً ممّا قرئ به، كما نوّعتُ مصادر البحث ومراجعته في الغالب ما بين قديمها وحديثها.

أما عن الصّعوبات، فإنّ البحث لم يُنجز في ظروفٍ كلّها يُسرُّ ورخاء، منها أنّي قد عانيت من جمع المادّة والبحث عنها في مظانّها، خاصّةً تلك التي تتعلّق بنقد النّحو والقراءات، والصّعوبة في إيجاد التّراثيات مع فقر مكتباتنا، كما أنّ القراءة التّراثية بلغتها لم تكن بالأمر السّهل خاصّةً وأنا أعالج إشكالاتٍ اقتضى منّي التّأني في إصدار الأحكام، ولا أخفي تهيّبي من الموضوع، كونه يمسّ أقدس المقدّسات لدينا، فقد حاولتُ جاهداً أن أسترشد ببعض المختصّين في هذا المجال لكنّها لم تعد بالفائدة المرجوّة، فما وجدت عندهم المُبتغى، ولا ما كان منهم المُرتجى، وكذا الدّعوات الشّيطيّة التي لاقيتها منهم، كما أنّ كثرة التّأليف والمصنّفات في القراءات، والتي تكتسي طابع التكرار والاتّباعية المفرطة، قد أخذ منّي الجهد والوقت في القراءة، ولم أجد فيها الغرض الذي أبحث عنه.

كانت رحلتي مع نحو القراءات شاقّةً وتجربةً أعتقد أنّ فيها نوعٌ من الجدّة لاعتمادها على الجمع والاستقصاء، وعلى النصوص وتحليلها، وعليه فإنّي أتوجّه بالطّاعة والشكر لله الكريم الذي وفّقني لإكمال جمع ما تفرّق من هذا البحث ودراسته.

ويسعدني أيضاً أن أسطرّ خالص شكري وتقديري لفضيلة الأستاذ المشرف محمد ملياني الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة بسعة صدرٍ وطيب نفسٍ، والذي ما فتئ يدفعني ويحفّزني على الكتابة والمضي نحو الأمام، وما أولاه من عنايةٍ واهتمامٍ وإرشادات قيّمة، كان لها الأثر البارز في ثنايا البحث، فجزاه الله عنّي خير الجزاء على هذا الصّبر الجميل.

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة لما تجشّموه من عناءٍ في تدارس هذا البحث قصداً إلى تقويمها وإصلاح معوجّها، فلهم شكري وجزيل امتناني.

ثمّ أتوجّه بالشكر وجزيل الثناء إلى كلّ من ساعدني من قريبٍ أو من بعيدٍ على إتمام هذا العمل، وإلى كلّ من أسدى إليّ معروفاً أو سهّلاً صعباً، فجزاهم الله تعالى خير ما يجازي به عباده الصّالحين.

وفي الختام، إنّي لأرجو الله أن يتقبّل هذا العمل وأن يكون فيه ما ينفعني عنده، وحسبي أنّي بذلت الجهد، فإن كان فيه ما أطمح إليه فذلك من توفيقه وسداده، وإن تعثرتُ فهذا من طبيعة البشر، ورحم الله امرأً أهدي إلى أخيه عيوبه.

حبيب بوسغادي

وهران يوم: 20/02/2013.

المدخل

موقف اللغويين والنحويين من القراءات
القرآنية

من الإشكالات الكبيرة التي تُواجهنا عند دراسة القراءات القرآنية، هي علاقتها بالنحو، وكيف أنّ ظواهره كانت أحد الوجوه الخلافية في القراءات ؟

قد يُقال لنا إنّها رخصة الأحرف السبعة التي لا غبار عليها، أو إنّها الرواية الصحيحة التي لا يمكن إنكارها وليس لنا أن نجتهد في فهمها، فهكذا أنزلت من عند ربّ العالمين¹

فالنحاة المتقدّمون قد اشتغلوا على فرض مسطرة قواعدهم على اللّغة، كما رأوا في القراءات بجميع أنواعها بدون استثناء من الظواهر الإعرابية واللّغوية ما لا يتفق مع مقاييسهم فضربوا بيدٍ من حديدٍ، واكتفوا بعدم الاستشهاد بها، إذا وردت مخالفةً للمناهج التي وضعوها، مع الاعتذار لأنفسهم بأنّها سنّة متّبعة²

وقد وجدنا في هذا الصّدّد ثلّة قليلة احتجت بها ولها ورأت أنّها سنّة، يقول الدّاني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيءٍ من حروف القرآن على الأفضى في اللّغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها فُشُوْ لغةٍ ولا قياسُ عربيةٍ لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"³

ذلك أنّ نظر هؤلاء، كان ينصبّ على أنّه نصٌّ كبقية النصوص التي يحتجُّ بها، قال مصطفى صالح: "وجعلها بعض النحاة مصدرًا من مصادر احتجاجهم"⁴

¹ - ملاحظة: نعم إنّها الرخصة، ولكن إلى اليوم لم يُفك لغزها.

² - (القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأول، فاقروا كما علّمتموه)، ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، 17/1.

³ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن الجزري، 65.

⁴ - موقف النحاة من القراءات الشاذة وأثرها في النحو العربي، مصطفى صالح جطل و محمود الصغير، مجلة بحوث جامعة حلب،

العدد السابع، سنة 1985م، ص 115.

ورغم هذا، فإنّ الخلاف لم يزد بين المؤيدين والمعارضين بين أقطاب هذا الرّعيّل الأوّل¹ عن أن يسلك الواحد منهم بقراءته مسلّكاً نحوياً يرتضيه لنفسه وإن خالفه غيره، فهاهو الضّحّاك بن مزاحم الهلاليّ (ت105هـ)، وهو من قراء التّابعين الذين "انفردوا بقراءاتٍ قليلةٍ قرأوا بها وحدهم، واجتهدوا فيها رأيهم، إذ لم يذكر عن أحدٍ من الصحابة أنه أسندها إلى رسول الله"²، وكان من أمثلة ذلك قراءته لكلمة: (مُتَكًّا) ساكنة التّاء من غير همزٍ، في موضع: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكًّا﴾³، قال ابن جني فيها هو: الأثرج، ويقال الزّماورد⁴، ومن معالم قراءته أيضاً ما يتّصل بالتركيب والإعراب فإنه قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَّا فَوْقَهَا﴾⁵ برفع (بعوضة)، قال ابن جني: "وجه ذلك أن (ما) هاهنا اسم بمرتلة الذي، أي: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد على الموصول وهو المبتدأ"⁶

وإذا ولينا الوجهة شطر يحيى بن يعمر العدواني (ت129هـ) وجدناه ينحو منحى الضّحّاك، فهو من قرّاء التّابعين البصريين، وما يلاحظ على قراءته أن أغلبها كانت مفارقة لقراءة الجماعة⁷ فمثلاً: "منها ما يتعلّق بالإعراب، فإنّه ضبط أواخر كثيرٍ من الألفاظ بحركاتٍ تفارق الحركات التي ضبطها الحجّة من القراء، أذاه إلى ذلك أنّه كان نحوياً بارعاً، ولغوياً مقتدرًا، فكان ينظر في معاني الآيات التي وردت فيها تلك الألفاظ ويتدبّر وجوه الإعراب التي يمكن أن تُصَرَّفَ إليها، ثم يقدر لكلّ آيةٍ منها ويحمل الإعراب عليه"⁸

1 - غالبية المشتغلين بهذا العلم عجم، يقول ابن خلدون: "من الغريب الواقع أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم العجم، إلا في القليل النادر.."، ينظر: المقدمة لابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ط3، دار النهضة، مصر، (د.ت)، 1257/3.

2 - الدراسات الدينية بخراسان في العصر الأموي، حسين عطوان، ط1، دار الجليل، بيروت، 1993م، ص 13.

3 - سورة يوسف: الآية 31.

4 - المختب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار و إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1994م، 340/1.

5 - سورة البقرة: الآية 26.

6 - المصدر السابق، 64/1. للاستزادة من معالم قراءته ينظر: الدراسات الدينية بخراسان في العصر الأموي، (ص 14 إلى 42).

7 - ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، المطبعة الرحمانية، مصر، 1934م، (ص: 64-81-84-136).

8 - الدراسات الدينية بخراسان في العصر الأموي، ص 47-48.

وهو الذي وقع له خلافٌ مع الحجاج في نطق بعض الحروف، فمرةً سأله هل أنا ألحن في كلامي، "فصارحه يحي أنه يلحن في حرفٍ من القرآن الكريم، إذ كان يقرأ قوله عزّ وجل: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ﴾¹، إلى قوله: (أَحَبَّ) بضمّ أحب والوجه أن تقرأ بالنصب خبراً لكان لا بالرفع"²

كما نجد أيضاً الخلاف³ الذي كان يجري بين النحاة أنفسهم، أو ما بين النحاة والشعراء، فمن الأوّل ما كان بين عيسى بن عمر (ت149هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) حيث نسبت لهما عدّة قراءاتٍ، فتحت المجال للمناقشات التّحوية بين التّحويين في العصور المختلفة، ومن بين النماذج التي سنوردها والتي كانت بحق إسهاماً بيّناً في التّحو العربي ونمائه فمثلاً: عيسى بن عمر، عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَنُمُ الْغُيُوبِ﴾⁴ نصب كلمة (علام) على أنّها نعت لـ (رب) على اللفظ أو على البدل، ومن رفعها جعله نعتاً لـ (رب) على الموضع أو على البدل منه أو على البدل من المضمّر في (يقذف)⁵

¹ - سورة التوبة: الآية 24.

² - موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقهاء، رحاب خضر عكاوي، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 1993م، 3/10. وينظر القصة بكاملها في: إعتاب الكتاب، أبي عبد الله محمد القضاعي المعروف بابن الأتبار، تحقيق: صالح الأشر، ط1، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1961م، ص54 وما بعدها.

³ - الرواية الآتية تبين ذلك: (جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء ونحن عنده فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنّك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنّك تجيز: (ليس الطيّبُ إلاّ المسكُ) بالرفع، قال: فقال له أبو عمرو: نمتَ يا أبا عمر وأدج الناس، ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع). ينظرها في: مجالس العلماء، أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م، ص1. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي و محمد جاد المولى بك، ط3، دار التراث، القاهرة، 277/2-278. و سفرُ السعادة وسفيرُ الإفادّة، علم الدّين أبي الحسن علي السّخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدّالي وشاكر الفحام، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م، 809-795/2.

وينظر أيضاً: المجالس التي كانت تُعقد بين الأئمة العلماء والتي بلغت ما يزيد عن (40) مجلساً التي كانت تتناول النحو وتقديراته، وكتاب: تذكرة النحاة، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، الصفحة (124 إلى 176).

⁴ - سورة سبأ: الآية 48.

⁵ - ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، تحقيق: ياسين السواس، مطبوعات المجمع اللغوي، دمشق، 292/2.

أمّا أبو عمرو بن العلاء فمعظم قراءاته كانت قائمةً على الأصول التّحوية التي كان يراها ويؤمن بصحّتها انطلاقاً من الأساليب العربية السّائدة آنذاك، "بدليل أنّ الأصمعي قال: قال لي أبو عمرو لو يُهَيِّأ لي أن أفرّغ ما في صدري في صدرك لفعلت، لقد حفظت في علم القرآن أشياءً لو كتبت ما قدر الأعمش على حملها، ولولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا وذكر حروفاً"¹، ومن بينها انفراده بقراءة: ﴿وَيَذْرَكَ وَعَالِهَتَكَ﴾² قال ابن الأنباري: "قرأها أبو عمرو (ويذرك) بالنصب، وكان له مذهبان: أحدهما: أن يقول: نصبت على الصرف من قوله: (أتذر موسى) ومعنى الصرف: الحال، كأنه قال: أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض في حال تركهم إياك وأهنتك.." ³

كما كان يرفض قراءة محمد بن مروان السّديّ في قوله: ﴿هَتُوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾⁴ يقرأها عيسى بن عمر بنصب (أطهر) وينكرها عليه معاصره ابن العلاء راميّاً إياه باللّحن⁵، كما رفض قراءة الأعرج وشيبة: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁶، ببناء الفعل (ليجزى) للمجهول، ويصفها باللّحن الظّاهر⁷، وقرأ ابن أبي إسحاق وتابعه في ذلك عيسى بن عمر ﴿الزّانية والزّاني﴾⁸، و﴿السّارق والسّارقة﴾⁹ بالنصب في كلا الآيتين وهو خلاف ما قرأ به القراء¹⁰، ومن أمثلة القراءات التي قرأ بها ابن أبي إسحاق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ

¹ - غاية النهاية في طبقات القراء، أبي الخير محمد بن الجزري، طبعة جديدة مصححة نشر براجستراسر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م، رقم (1283)، 264/1.

² - سورة الأعراف: الآية 127.

³ - إيضاح الوقف والابتداء، أبي بكر بن القاسم الأنباري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت)، 663/2.

⁴ - سورة هود: الآية 78.

⁵ - الكتاب، أبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996م، 396/2-

397. وينظر أيضاً: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الصباح، الكويت، ص 73.

⁶ - سورة الجاثية: الآية 14.

⁷ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي القرآن، القرطبي، 152/19.

⁸ - سورة النور: الآية 2.

⁹ - سورة المائدة: 38.

¹⁰ - ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973م، ص41.

وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ¹، حيث قرأ بالفتح في (رفث ولا فسوق) على خلاف ابن كثير وأبو عمرو بالرفع، ووجهه أنه أتى بـ (لا) للنفي لتدل على النفي العام، فنفي جميع الرفث وجميع الفسوق.. لأنَّ (لا) تصير بمعنى (ليس) ولا تنفي إلا الواحد والمقصود في الآية نفي جميع الرفث والفسوق، فكان الفتح أولى لتضمّنه لعموم الرفث كلّه والفسوق كلّه، لأنّه لم يرخص في ضرب من الرفث ولا ضرب من الفسوق، كما لم يرخص في ضرب من الجدال، ولا يدل هذا المعنى إلا الفتح، لأنّه للنفي العام، وإجماع القراء على فتح (جدال) يقوي فتح ما قبله، ليكون الكلام على نظام واحد²

أمّا يونس بن حبيب وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، فكان يقرأ برفع (أيهم) التي في سورة مريم³، معللاً ذلك بأنّ الكلمة مبتدأ وخبره (أشدّ) وأنّ الفعل (لنترعن) بمتزلة الأفعال التي تُلغى ولا تعمل، ذاهباً في ذلك مذهب قول الشاعر⁴

إِنْ تَرْكَبُوا فِرْكَوْبُ الْخَيْلِ عَادَتْنَا
أَوْ تَنْزِلُونَ فَسَانَا مَعْشَرُنُزُلُ

أراد: أو أنتم تترلون، فعطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية، بينما كان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أنّ ذلك من باب العطف على التوهم⁵

أمّا الثاني فهو أيضاً كثير، ونختار ما حدث بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وفرزدق الشاعر وتلحينه له عندما قال⁶

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا،
بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ الْقُطْنِ مَثُورِ
عَلَى زَوَاحِفِ نَزْجِيهَا مَحَاسِيرِ

¹ - سورة البقرة: الآية 197.

² - الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 286-285/1.

³ - سورة مريم: الآية 69.

⁴ - الشاهد من البسيط وهو للأعشى، ينظر: المفصل في شواهد اللغة العربية، 223/6. وخزانة الأدب ولب لسان العرب، 394/8. واحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 195/1.

⁵ - ينظر: موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقه، رحاب خضر عكاوي، 31/3.

⁶ - الشاهد من البسيط، وهو للفرزدق، ينظر: ديوانه، ص 190. والمفصل في شواهد اللغة العربية، 552/3. ولسان العرب، مادة (زحف).

فيقول: ألا قلت: على زواحف نزجيتها محاسير؟ فيغضب الفرزدق ويقول: والله لأهجوئك بيتٍ يكون شاهداً على ألسنة النحويين أبداً، وإذا يهجو به بقوله¹:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجْوَتِهِ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

ويتعمد الفرزدق أن يقول: مولى مواليا، بدلاً من مولى موالٍ، فينكر عليه عبد الله ويخطئه مرة أخرى²

ومما رواه أيضاً أبو عمرو بن العلاء: أن أبا إسحاق سمع الفرزدق ينشد:³

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفًا

فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع (أو مجرف) فقال: على ما يسوؤك وينوؤك.. فإذا كان الفرزدق قد بلغ هذه المكانة في شعره وأنه وقف من ابن إسحاق هذا الموقف إلا أنه في الوقت نفسه كان يحسب للنحاة ما يستحقون من حساب من ذلك ما أورده:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حَصِينِ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

فنصب (طعنة) ورفع (عيطات) وهذا مما لم يرضه الكسائي فغير الفرزدق روايته هذه وقال⁴

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنِ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

وقد كان لهذه الخلافات والتعليقات فيما بعد الأثر الكبير في المدرسة الكوفية، قال دمشقية: "ومع يونس بن حبيب والخليل بن أحمد وتلميذهما النجيب سيويه على الأخص، استوى عود النحو من حيث منهجية البحث، ورسخت أسس المدرسة البصرية في النحو، ولا سيما في مجال القياس، وليس من شك في أن هؤلاء الأقطاب الثلاثة قد أجالوا أنظارهم في مختلف وجوه

¹ - الشاهد من الطويل وهو للفرزدق، وليس في ديوانه، ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 1/235-239. وشرح

المفصل لابن يعيش، 1/64. والمفصل في شواهد اللغة العربية، 8/352.

² - ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبي البركات كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامري، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م، ص27.

³ - ديوان الفرزدق، ص386.

⁴ - الشاهد من الطويل وهو للفرزدق، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 3/304. والكامل، أبي العباس محمد بن

يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، 1/476. ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص27-

28. وشرح المفصل لابن يعيش، 1/32.

القراءات وما نتج عنها من خلافاتٍ في وجوه الإعراب للكلمة الواحدة، لكن ما نعرفه من منهجهم أنهم استبعدوا الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلامٌ عربيٌّ يؤيدها، أو قياسٌ يدعمها¹

وما يلاحظ إذن، أن أكثر التراكيب التي وردت - القراءة القرآنية والشعر - وكأنها محاولةٌ لإخضاعها للصنعة النحوية المنطقية.

وكان من أعلام هذه الفترة كثيرون، لا نستطيع حصرهم، وإنما سنذكر أشهرهم ونرتبهم على حسب طبقاتهم وتاريخ وفياتهم²

¹ - أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ص 49.

² - للاستزادة والتعرف أكثر على هذه الفترة والفترة التي تليها، ينظر المصادر والمراجع الآتية:

علم اللغة إلى حوالي سنة 430هـ (اللغويون المتقدمون في العراق وفارس وجزيرة العرب ومصر والمغرب والأندلس)، نقله إلى العربية: عرفة مصطفى ومازن عماوي، مطبوعات إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، السعودية، 1988م. و أخبار النحويين البصريين، أبي سعيد عبد الله السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، وعبد المنعم خفاجي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1955م، ص 5-9. ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبي البركات بن الأنباري، وطبقات النحويين واللغويين، أبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1973م. وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، مصر، 1979م. وإشارة النعيين وتراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط1، شركة الطباعة السعودية، 1986م. والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1296هـ، 37/3-44.

وطبقات النحاة واللغويين، تقي الدين بن قاضي شربة الأسدي، تحقيق: محسن غياض، ط1، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1974م. و مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زاده، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، 138/1-184. وموسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقهاء، رحاب خضر عكاوي، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 1993م. والتأليف النحوي بين التعليم والتفسير، وضحة عبد الكريم الميعان، ط1، دار العروبة، الكويت، 2007م، (39-111). والمدارس النحوية، شوقي ضيف، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1968م، ص 9-56. والمدارس النحوية، أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر، عمان، 1987م، ص 17-58. والمدارس النحوية، خديجة الحديشي، ط3، دار الأمل، إربد، الأردن، 2001م، 25-65. ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1995م.

الأعلام طبقة	من أعلام مدرسة البصرة
طبقة الأولى	نصر بن عاصم (ت89هـ) عنيسة الفيل (ت100هـ) عبد الله بن إسحاق (ت117هـ) عبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ) يحيى بن يعمر (ت129هـ)
طبقة الثانية	عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ) أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) الأخفش الأكبر (ت157هـ)

وانطلاقاً من هذه الفترة يقول سالم مكرم: "حقاً إنّها آراءٌ قليلةٌ ولكن لها دلالتها في هذه الفترة من التاريخ النحوي، لأنها تشير إلى المنهج وتُرسِّم الطّريق إلى المذهب، والبداية دائماً طريقٌ إلى النهاية، ولا نستطيع أن نقول: إنّ النّحو نضج على يده وتمّ بُنيانه على أساس مذهبه، لأنّ هذا مخالفٌ لطبائع الأشياء فكلّ مولودٍ صغيرٍ إلى أن يكبر وكلّ بدايةٍ قليلةٍ إلى أن تكثر"¹

وهنا لا بدّ من وقفةٍ جريئةٍ، على حدّ قول سبيط النيلي: "مادام أنّ النحاة - جميعهم أفراداً أو مدارساً - بنوا قواعدهم على أساس التراكيب اللغوية المبحوث عنها في البداية - بصفتها أهل الفصاحة - كشواهد على تلك القواعد، وهذا بخلاف فكرة الوضع، وإلاّ فما أدرانا أنّ الشواهد مطابقةٌ لما أراده الواضع، وفوق ذلك كلّه فإنّ الجمع بين القرآن وكلام الإنسان واعتبار الاثنين شواهد تصلح لوضع القواعد، هو في الحقيقة جمعٌ للمتناقضين، ومن ثمّ كنتيجة محصّلٍ عليها في أحد الاثنين: إمّا خطأ الشواهد العامّة أو حصول تناقض في القرآن يأباه العقل.

وهناك أمر آخر، يتمثل في الطّريقة التي يفهم بها النحوي معنى التركيب، هي التي تضع له قاعدة يدافع عنها، ممّا يضطرّه إلى تأويلاتٍ تعسّفيةٍ للتراكيب التي يسوقها غيره للدلالة على بطلان قاعدته.

وقد ورد في النحو أنّ أكثر القواعد التي وضعت على أساس الشواهد العامّة، ثمّ طبّقت على القرآن تقديراً وحذفاً ونقلًا وبتقديم وتأخير ألفاظٍ ووضع أخرى مكافئاً، كلّ هذا من أجل تطابق العبارة المقدّرة القواعد الموضوعية، وبالتالي فإنّ هذه التقديرات والتأويلات مبنيةٌ على أساس ما يفهمه النحوي من معنى، فالمعنى هذا هو الذي يحدّد القاعدة، بينما كانت الغاية من القواعد هي

¹ - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م، ص 432.

ضبط الكلام وتفسيره بعد معرفة إعرابه، لكن ما نراه في التّخریجات التي وضعت للقراءات القرآنية هي عكس كلّ هذا تماماً، إذ يجب فهم المعاني التامة للجمل بعد معرفة إعرابها.

لذلك نراهم يجدون حرجاً في قبول بعض المعاني العامة لبعض التراكيب القرآنية، ممّا أدّى بهم إلى وضع قواعد خاصةٍ أُدخلت ضمن قواعد النّحو العربي، فجمعوا لها - بزعمهم - شواهد أخرى من الأدب العربي عامة¹

ولعلّ سائلاً يسأل: كيف نضع القواعد إذن؟²

ارتأينا قبل الإجابة عن هذا السؤال، أن نواصل حديثنا عن الفترة الثانية التي تلت عصر ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه أبو عمرو بن العلاء، بحيث ما إن انقضى هذا الجيل بانتهاء النّصف الأوّل من القرن الثّاني، حتى اشتدّ ساعد النّحاة في فرض قواعدهم، وتجراً الكثير من النّحاة عليها وأخضعوها للنقد على نحو ما يفعلون بسائر الكلام، واستفتح هذا الصّنيع نحاة البصرة³ وتبعهم في ذلك نحاة الكوفة، ثم تبعهم خلقٌ كثير من اللّغويين والمفسّرين ومصنّفي القراءات، ولم يفرّقوا بين قراءة سبعيةٍ أو عشريةٍ أو فوق ذلك⁴

وعليه فقد اخترنا الأشهر من أعلام هذه الفترة، مرّتين طبقاتهم ومصنّفيهم حسب تاريخ وفياتهم وهم كالآتي:

الأعلام طبقة	من أعلام المدرسة البصرية	من أعلام المدرسة الكوفية
طبقة الأولى	الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) يونس بن حبيب (ت182هـ)	شيبان بن عبد الرحمن (ت164هـ) الرؤاسي وهو إمامها (ت187هـ)

¹ - ينظر: النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي، السيد عالم سبيط النيلي، إعداد: فرقان محمد تقي مهدي الوائلي، ط2، مكتبة بلوتو، 2003م، ص160 (بتصرف).

² - ينظر الجواب في الصفحة : 23 وما بعدها.

³ - ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958م، ص329.

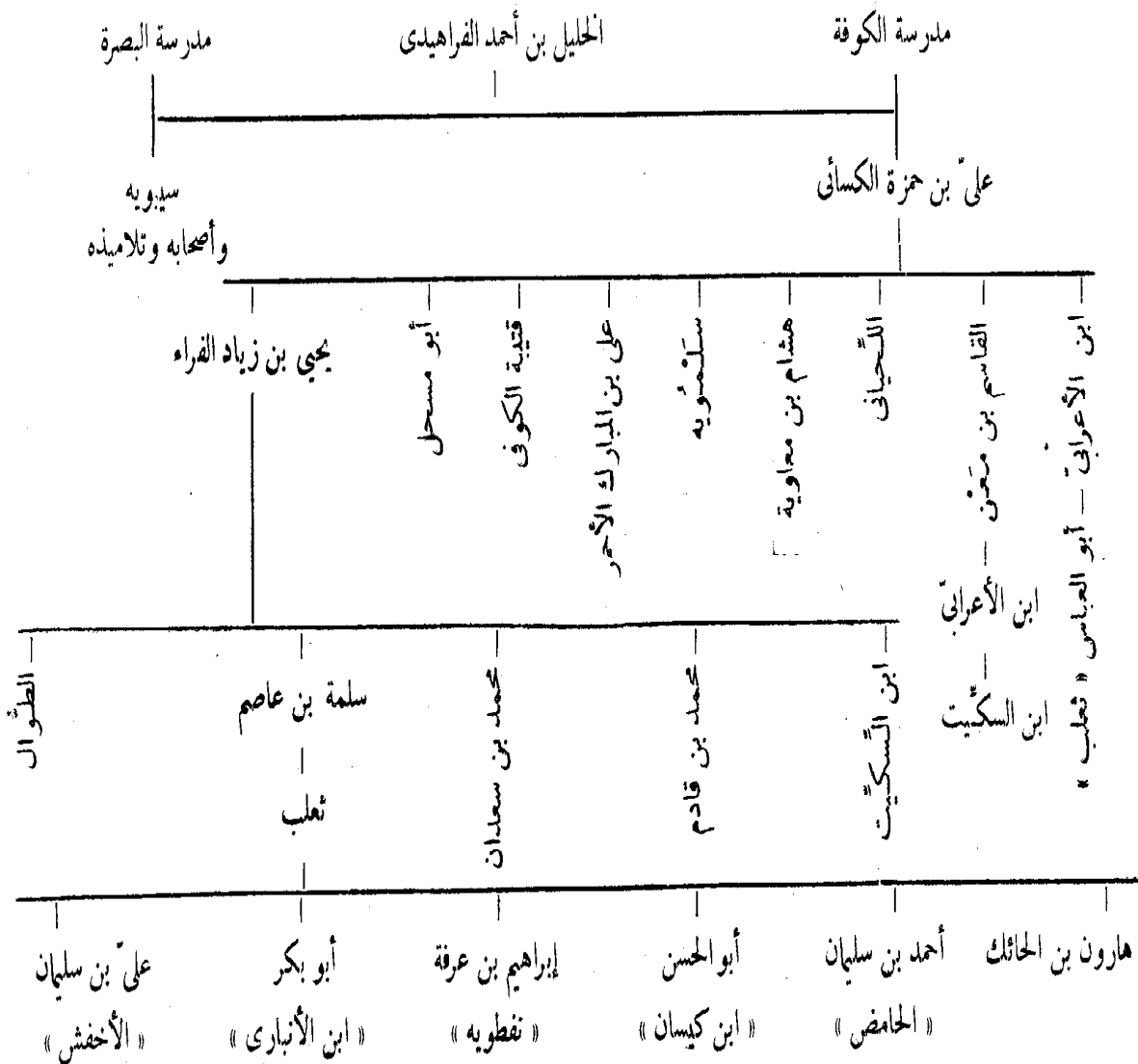
⁴ - ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، 1972م، (من الصفحة19 إلى الصفحة91).

الكسائي (ت189هـ) أبو الحسن الأحمر (ت194هـ) الفراء (ت207هـ) هشام الضرير (ت209هـ) اللحياني (ت220هـ)	سيبويه وهو إمامها (ت180هـ) اليزيدي (ت202هـ) النضر بن شميل المازني (ت204هـ) قطرب (ت206هـ) الأخفش الأوسط (ت208هـ) أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت213هـ) أبو زيد الانصاري (ت215هـ) الأصمعي (ت216هـ) ابن سلام (ت222هـ)	طبقة الثانية
القاسم بن سلام (ت224هـ) ابن الأعرابي (ت231هـ) ابن سعدان (ت231هـ) الطوال (ت243هـ) ابن السكيت (ت244هـ) ابن قادم (ت251هـ)	الجرمي (ت225هـ) التوزي (ت238هـ) المازني (ت249هـ) الزيادي (ت249هـ) أبو حاتم السجستاني (ت255هـ) الرياشي (ت257هـ)	طبقة الثالثة
ثعلب وهو إمامها (ت291هـ)	المبرد (ت285هـ)	طبقة الرابعة
ملاحظة: انتهى الاجتهاد في النحو على يد المبرد البصري و ثعلب الكوفي، ومن ثم بدأ علماء هاتين المدرستين يرحلون إلى الأمصار، وبخاصة بغداد لدراسة النحو بها.		

من أعلام المدرسة البغدادية	
الرجاجي (ت311هـ) - ابن سراج (ت316هـ) - ابن دريد (ت321هـ) - نفطويه (ت323هـ) - أبو علي الصفار (ت341هـ) - مبرمان (ت345هـ) - ابن درستويه (ت347هـ)	أعلام المدرسة البغدادية ذو النزعة البصرية
الحامض (ت305هـ) - اليزيدي (ت310هـ) - ابن شقير (ت317هـ) - أبو بكر بن الأنباري (ت328هـ)	أعلام المدرسة البغدادية ذو النزعة الكوفية
ابن قتيبة (ت276هـ) - ابن كيسان (ت299هـ) - الأخفش الأصغر (ت315هـ) - ابن الخياط (ت320هـ) - الرجاجي (ت325هـ) - الوشاء (ت325هـ).	أعلام المدرسة البغدادية الذين جمعوا بين المدرستين
ملاحظة:	

هؤلاء الأعلام هم من مهّدوا لنشأة المذهب البغدادي في النحو، ثم جاء بعدهم أعلامٌ من العراق وبلاد فارس، نبيّن بعضهم كالآتي:	
السيرافي (ت368هـ) - ابن خالويه (ت370هـ) - أبو علي الفارسي (ت377هـ) - الرماني (ت384هـ) - ابن جني (ت392هـ)... وغير ذلك خلق كثير.	أعلامٌ من العراق وبلاد فارس
ملاحظة: يمكننا القول: إن الخلاف بين البصرة والكوفة في النحو كان على أشده في القرن الثالث الهجري، ومع نهايته بدأ مذهب البغداديين في الظهور.	

وهناك تقسيمٌ آخر جعله المخزومي في طبقتين لمدرستين كبار هما البصرة والكوفة، صدر فيهما الانطلاقة الفعلية للصناعة النحوية آنذاك كانت على يدي الخليل، وإليك بيان المخطط:



نظرة مدرستي البصرة والكوفة للقراءة القرآنية وكيفية التعامل معها:

كان البصريون ينظرون إلى القراءات نظرة حيطةٍ وحذرٍ، ولا يقبلون منها إلا ما اتفق مع القواعد التي أسسوها، يقول عبد الحميد السيّد طلب: "وإذا كان البصريون قد جعلوا القرآن الكريم وقراءته مصدرًا من مصادرهم، فإنهم لم يأخذوا القراءات في جملتها كمصدرٍ لهم، وإنما أرادوا أن يطبقوا عليها قواعدهم ومقاييسهم.. فما وافق تلك القواعد والمقاييس دون حاجةٍ إلى تأويلٍ قبلوه في الدّرجة الأولى، وما طابقتها مع التأويل اعتبروه في الدّرجة الثّانية، أمّا ما لم يوافق مقاييسهم وقواعدهم - ولو بالتأويل - فقد رفضوه واعتبروه نادراً أو شاذاً"¹

فالبصريون إذن لم يحتجوا بالقراءات إلا حينما تتفق مع أصولهم وتتلاءم مع قواعدهم، فأبعدوا بعض القراءات من مجال الدراسات النحوية، "وهم بعملهم هذا قد حرّموا النّحو من مصدرٍ عظيمٍ وقد كان من المستطاع - لو أنهم أخذوا بالقراءات التي طرحوها - أن يجدوا في ضوئها قواعداً وأصولاً تضاف إلى ما عرفوا للنّحو من قواعدٍ وأصول"²

مّا جعل الكثير من العلماء يأخذ عليهم هذا التّوجه ويهاجمهم عليه، فمثلاً السيوطي في اقتراحه يقول: "كان قومٌ من النّحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحزمة وابن عامر قراءاتٍ بعيدةٍ في العربية، وينسبونهم إلى اللّحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصّحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليلٌ على جوازه في العربية"³

كما هاجمهم على هذا الصّنيع كلٌّ من الرازي في تفسيره⁴، وأبو حيان في تفسيره⁵، ومحمد عبده في تفسيره⁶، ومن العلماء المحدثين كثيرون نذكر منهم: عبد الخالق عضيمة الذي عاب عليهم قائلاً: "إنّ الشّعْر قد استبدَّ بجهد النّحاة، فركنوا إليه وعوّّلوا عليه، بل جاوز كثيرٌ منهم حدّه فنسب

¹ - تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد السيّد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، ص82 (بتصرف).

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قراءة وتعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس، 2006م، ص79-80.

⁴ - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، 193/3.

⁵ - تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض وزكريا النوي وأحمد الجمل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، 377/2-378.

⁶ - تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، دار المنار، القاهرة، 1947م، 93/1.

اللحن إلى القراء الأئمة ورماهم بأنهم لا يدرون ما العربية"¹، وهذا الذي أشار إليه السامرائي في غير قليل من مؤلفاته قائلاً: "ولعلّ النحاة لم يكثروا من الاستشهاد بالقرآن وهم على خطأ كبير بسبب من أن أصحاب القراءات لم يكونوا من المتضلعين في العربية..²"

ومنهم أيضاً أحمد مكي الأنصاري الذي ما فتئ يؤلف الكتب والأبحاث التي تدافع عن القراءات ويهاجم النحاة الذين طعنوا فيها، فمثلاً منها كتابه: (الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين)³، وأيضاً بعض البحوث والمقالات⁴، وفي كلّ هذه الكتابات يدعو إلى أن كل قاعدة نحوية وردت مخالفة لقراءة قرآنية واردة وثابتة يجب تغيير هذه القاعدة لتناسب القراءة المتواترة، لأنّ العربية هي التي تتبع القراءة، وليس العكس، يقول: "ماذا عليهم لو سلّموا بالوارد من الشواهد، وعدّلوا القواعد بحيث تشمل جميع النصوص الواردة، وجعلوها قسمين: كثيرة وأكثر، أو كثيرة وقليلة، إلى آخر ما هنالك من تقسيمات علمية منهجية، تتيح للوارد من الشواهد أن يدخل في القاعدة، ويندرج تحتها.. دون أن يجرحوا هذه القراءات السبعية وغيرها من القراءات"⁵

وهذا الذي جعل عبد الصبور شاهين يتعجب من موقف النحاة المفضلين للعلل المنطقية بالأبيات الشعرية على القراءات القرآنية، قال: "والحق أن المشكلة في عمومها تدعو إلى الدهشة لموقف النحاة، ذلك أنهم يتلقون دائماً علمهم باللغة ويستقون جزئياتها من طريق الشواهد، كما أخذوها من طريق مشافهة الأعراب، ونحن نقرر من باب التّصنّف أنّ الرواة الذين نقلوا اللّغة ليسوا بأوثق ديناً، ولا أذكى نفساً من رواة القراءات⁶، فهؤلاء كانوا على درجة من الدين ينتفي معها احتمال التّديّس في الرواية، في حين وجدنا كثيراً من شواهد النّحو

¹ - دراسات لأسلوب القرآن، مطبعة السعادة، القاهرة، 1973م، 2/1.

² - العربية بين أمسها وحاضرها، إبراهيم السامرائي، دار الحرية، بغداد، 1978م، ص 79.

³ - الكتاب من منشورات دار المعارف، ط1، بمصر، 1973م.

⁴ - من هذه الدراسات بحث بعنوان: (المعارضة الصريحة للقراءات)، مجلة الجمع اللغوي، العدد الثالث، 1972م.

⁵ - الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، المقدمة (هـ).

⁶ - من باب النصفه والموضوعية أن نشير أيضاً إلى أن من رواة القراءات هناك من تُكلم فيه على ما ورد في كتب الجرح والتعديل، ومثال ذلك الراوي حفص صاحب عاصم، قال الذهبي: "قال ابن أبي حاتم عن عبد الله عن أبيه: متروك الحديث، وقال عثمان الدارمي وغيره عن ابن معين: ليس بثقة، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث وتركته على عمد، وقال البخاري: تركوه،

منتحلاً أو مصنوعاً ومع ذلك وضعت على أساسه قواعد النحو، فكيف جاز للنحاة أن يرفضوا الروايات الوثيقة ويعتمدوا على ما هو أضعف منها قطعاً مما رواه رواة الشعر؟ وكيف يعقل أن تقعد قاعدة نحوية على أساس رواية شعرية دون أن تعتمد على رواية القرآن؟¹

ويرى بعض الأساتذة - المحدثين - أن سبب عدم أخذ البصريين لكثير من القراءات التي يعتد بها والتي صحّ سندها وتواترت عليها الثقات، مرجع ذلك "أنهم وضعوا أصولهم ومقاييسهم وقواعدهم قبل أن يستكملوا استقراءاتهم وهذا خطأ كبير، إذ من المعروف أنه ما لم يكن الاستقراء شاملاً، فلا يعتد بالنتائج التي توصل إليها، ومع أن البصريين يعترفون بالقرآن كمصدر من مصادرهم النحوية، وأصل من أصول استشهادهم، إلا أننا رأيناهم قد عزّ عليهم أن يحطّموا ما أقاموه من مقاييس قواعد لمذهبهم، أو أن يهدموا ما شيّدوه من أصول، ولم يكن في قدرتهم أن يتعدوا عن القرآن وألاّ يغترفوا من معينه تهيئة لقواعدهم، فلجأوا إلى التأويل والتخريج، ولو أن البصريين صبروا إلى أن يستكملوا استقراءاتهم لابتعدوا كثيراً عن ذلك الزلل الذي وقعوا فيه، ولما كان هناك من داعٍ إلى التأويل الذي لجأوا إليه فيما يخالف مقاييسهم ولما خطأوا مشاهير القراء وردّوا قراءاتهم"²، ولا هجا بعضهم بعضاً لمخالفة في مقاييسهم الموضوعه³

وقال مسلم: متروك، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال صالح بن محمد: لا يكتب حديثه وأحاديثه كلها مناكير، وقال الساجي: يحدّث عن سيمك وغيره أحاديث بواطيل، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال ابن خراش: كذاب متروك يضع الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال الساجي عن أحمد بن محمد البغدادي عن ابن معين: كان حفص وأبو بكر من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان كذاباً وكان أبو بكر صدوقاً... ينظر: تهذيب التهذيب، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتناء: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995م، 1/450-451.

¹ - أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م، ص366.

² - تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد السيد طلب، ص 85 (بتصرف).

³ - أورد السيرافي في كتابه، أن البيهقي وهو من البصريين هجا الكسائي بعدم معرفته للنحو ومقاييسه، فقال:

يا طالب النحو ألا فابكه بعد أبي عمرو وحماد
وابن إسحاق في علمه والزّين في المشهد والتّادي
عيسى وأشباه عيسى وهل يأتي لهم دهرٌ بأنّداد
ويونس النحوي لا تنسه ولا خليلاً حيّة الوادي
وقل لمن يطلب علماً ألا ناد بأعلى شرفٍ ناد

ولكن بعد كل هذا، هل يصحّ أن نحكم على البصريين جميعهم بأنّ مذهبهم مطبوعٌ برّد القراءات ورفضها، وأنّ ذلك صبغةٌ لا تنفكُ عنهم؟

الصّحيح أنّ هذا لا يصلح أن يكون حكماً عاماً على علماء البصرة أو طابعاً خاصاً للمذهب البصري يميّزه عن غيره، لأنّ من نحاة البصرة المؤسسين لهذا المذهب من هم قراء مشهورون كأبي عمرو بن العلاء وهو من القراء السبعة، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي وهو من القراء العشرة، فوجود بعض القراء المشاهير، بالإضافة إلى كونهم نحاة كباراً في صفوف البصريين وتلمذ مشاهير النحويين البصريين عليهم، يدلُّ دلالةً قاطعةً على أنّ المذهب البصري لم يكن في منأى عن القراءات والاعتماد عليها إذ لا يعقل أن يأخذ الكوفيون بقراءة أبي عمرو بن العلاء، بينما تلاميذه يتعدون عنها¹

أمّا إذا ولينا الوجهة شطر الكوفيين، ألفيناهم كما صرّحت بذلك مؤلّفات النحو أنّهم كانوا أكثر اعتماداً على القراءات وأخذاً بها والتفافاً حولها²، فهي في نظرهم أولى من بيتٍ لا يعرف قائله، أو قولٍ قد يصحّ أو لا يصح، فهي أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره.

يا ضبيعة النحو به مُعْرِبٌ عنقاء أودت ذاتُ إصعادٍ
أفسده قومٌ وأزروا به من بين أغتامٍ وأوغادٍ
ذوي مرءٍ وذوي لُكنةٍ لنام آباءٍ وأجدادٍ
لهم قياسٌ أحدثوه هم قياسُ سوءٍ غير منقادٍ
أمّا الكسائي فذاك امرؤٌ في النحو غير مردادٍ.

ومّا قال فيه وأصحابه أيضاً:

كُنّا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأوّل
فجاءنا قومٌ يقيسونه على لُغى أشياخ قُطر بل
إنّ الكسائي وأشياعه يرقون في النحو إلى أسفل

ينظر: أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد عبد الله السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، وعبد المنعم خفاجي، ط1، مطبعة

مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، 1955م، ص32-35.

¹ - أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير اللبدي، ط1، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978م، ص331 (بتصرف).

² - يكاد معظم الدارسين المحدثين يجمعون على أنّ الكوفيين كانوا أكثر احتراماً وأقلّ غمراً للقراءات، ينظر مثلاً: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، دار المعارف، القاهرة، 1971م، ص13. وكتاب: من أعيان الشيعة أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي،

وليس هذا غريباً على الكوفيين لأن اعتدادهم بالقراءات واعتمادهم عليها في بناء قواعدهم كان له أسبابه ومبرراته" لأنهم يرون أنّ القراءات من المصادر المهمة للوقوف على معرفة الاختلاف بين اللهجات العربية والقراءات هي المصدر الصحيح لهذا، وهي التي تمثلت فيها اللهجات العربية أحسن تمثيل وأتمه، وبخاصة أن قراء القرآن كانوا غايةً في الدقة وقمةً في الضبط والإحكام وصحة الرواية"¹

كما أنهم توسّعوا في قبولها مثلما توسّعوا في الاستشهاد بما سمعوه عن العرب، بغض النظر عن هذه القبائل البدوية منها والحضرية، لذا نراهم توسّعوا في دائرة السماع مثلما توسّعوا في دائرة القياس، قال السيوطي: "لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءٍ مخالفٍ للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه"²

وبالتالي فهم" يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات، يحتجون بها فيما له نظير من العربية، ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، ويقيسون عليها، فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام، وهم إذا رجّحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها، ولا يغلطونها"³

وقد فرّق مهدي المخزومي بين موقف المدرستين فقال: "أمّا الكوفيون فلهم موقفٌ آخر يغيّر موقف البصريين من القراءات كلّ المغايرة، فقد قبلوها واحتجوا بها وعقدوا على ما جاء فيها

دار نهضة مصر، القاهرة، 1988م، ص 262. وكتاب: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار النائلة، ط1، بغداد، 1976م، ص287. وكتاب: النحو العربي في مواجهة العصر، إبراهيم السامرائي، ط1، دار الجليل، بيروت، 1995م، ص 131. ورسالة: نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، إشراف: عبد الفتاح إسماعيل شلي، جامعة أم القرى، العربية السعودية، السنة: 1402هـ، رقم المخطوط: 002425.

¹ - تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد السيد طلب، ص 193.

² - الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، 428.

³ - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديشي، مطبعة جامعة الكويت، 1974م، ص 47.

وينظر أيضاً: الكوفيون والقراءات، حازم سليمان الحلي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م، ص 37.

كثيراً من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجّحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء فلا يرفضون غيرها، ولا يغلطونها، لأنها صوابٌ عندهم أيضاً"¹

لكنّ شوقي ضيف يرى عكس ذلك تماماً، وينسف مقالة الأستاذ عبد الحميد طلب، فهو يرى أنّ ظاهرة تلحين القراء كانت بدايتها على يد علماء الكوفة مثل الكسائي والقراء، ثم بعد ذلك بدأ علماء البصرة في تلحين القراء بعد أن فتح علماء الكوفة لهم هذا الباب، يقول ضيف: "يظهر لي أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء إذ نرى القراء يتوقف في كتابه معاني القرآن مراراً ليقول: إنّ الكسائي لا يميز القراءة بهذا الحرف أو ذلك"²

كما يرى أيضاً أنّ الكسائي وتلميذه القراء هما اللذان فتحا للبصريين التالين لهم باب تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والرجّاج، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب³ ثم استدل ضيف على صحّة كلامه بنماذج من كتاب معاني القرآن للقراء، خطأً فيها القراء بعض القراء، يقول ضيف: "ومن يرجع إلى كتابه معاني القرآن يجد الآيات التي خطأ القراء فيها فهو الذي فتح للبصريين الباب على مصراعيه"⁴، ليسوق فيما بعد بعض القراءات التي طعن فيها القراء في معانيه، ووصم أصحابها باللحن حيناً وبالوهم حيناً آخر⁵، "وبذلك يسقط جلُّ ما نسبته صاحب الإنصاف إلى البصريين دون الكوفيين من إنكار بعض القراءات"⁶، ويقول في موضعٍ آخر: "ولعلّ في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامةً، إذ زعموا أنّهم كانوا يطعنون في القراءات كما زعموا أنّ الكوفيين كانوا يقبلونها ويحتجون بها"⁷

1 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي. ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، 1958م، 341.

2 - المدارس النحوية، ص 157.

3 - ينظر: المرجع نفسه، ص 157 (بتصرف).

4 - المرجع السابق، ص 219.

5 - ينظر: بحث موقف القراء من القراءات القرآنية، علي ناصر غالب، مجلة المورد، مجلد 17، العدد 4، الجمهورية العراقية، بغداد، 1988م، ص 15-27.

6 - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 223.

7 - المرجع نفسه، ص 158.

ما نخلص إليه إذن أن طعن النحاة في القراءات، سواءً أكانوا بصريين أم كوفيين، لم يكن الغرض منه مجرد الطعن، ولا لعداء بين النحويين والقراء كما يدعي البعض، فالنحاة الذين وضعوا قواعد نحوهم في رحاب كتاب الله، يبعد عليهم أن يعادوا حملة كتاب الله قراءً كانوا أو حُفَظًا الذين بذلوا أعمارهم وأموالهم خدمة لهذا الكتاب العظيم.

وفيما يلي بعض الأعلام الناقدون للقراءات نرتبهم على حسب تاريخ وفاتهم:

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، عبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ)، عاصم الجحدري (ت128هـ)، سليمان الأعمش (ت148هـ)، أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) هارون الأعمور (ت170هـ)، أبو الحسن الأخفش (ت177هـ)، سيبويه (ت180هـ)¹ الكسائي (ت189هـ)، يعقوب الحضرمي (ت205هـ)، الفراء (ت208هـ)، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت210هـ)، الأصمعي (ت216هـ)، القاسم بن سلام (ت224هـ)، أحمد بن حنبل (ت241هـ)، المازني (ت249هـ)، أبو حاتم السجستاني (ت255هـ)، ابن قتيبة (ت276هـ)، المبرد (ت285هـ)، ابن جرير الطبري (ت310هـ)، الزجاج (ت311هـ)، ابن مجاهد (ت324هـ)، أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، أبو سعيد السيرافي (ت368هـ)، ابن خالويه (ت370هـ)، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، عثمان بن جني (ت392هـ)، أبو زرعة بن زنجلة (ت403هـ)، مكّي القيسي (ت437هـ)، الزمخشري (ت538هـ)، عبد الحق بن عطية (ت541هـ)، أبو الفضل الطبرسي (ت548هـ)، ابن أبي مريم (ت565هـ)، القرطبي (ت671هـ)، ابن محمد الشيرازي (ت578هـ)، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، أبو شامة المقدسي (ت665هـ)، النسفي (ت701هـ)، المالقي (ت702هـ).

وما يلاحظ على هؤلاء الأئمة الأعلام، أنهم يعرفون للقراءات حقها، وأعتقد أنها لم تغب عنهم سُنَّيتها، إلا أنهم رموا هؤلاء القراء باللحن وعدم الدراية باللغة والتخليط والاضطراب والوهم وسوء الفهم.

¹ - لقد وضعنا لسبويه تميمياً خاصاً به بصفة أن كل من جاء بعده إلا وقد اعتمد على كتابه (الكتاب)، وفي هذا الصدد ارتأينا أن نبين أن سبويه لم يكن بمنأى عن معارضته للقراءات فقد ألف أحمد مكّي الأنصاري كتاباً وسمّاه: (سبويه والقراءات) وبيّن فيه أهم المعارضات التي عارض فيها القراءات القرآنية من خلال ثلاثة نماذج هي: المعارضة الصريحة (ص16 وما بعدها)، والمعارضة الخفية (ص46 وما بعدها)، نماذج التأويل (ص170 وما بعدها)، ينظر: سبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، ط1، دار المعارف، مصر، 1972م. وينظر أيضاً: في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، ط1، دار الثقافة، 1988م، 75-76.

ويكفيها في هذا المقام أن نأخذ مثلاً واحداً يغنيها عن بقية الأمثلة، أورده ابن قتيبة في مشكله حيث ألقى باللائمة على القارئ حمزة، يقول: "منهم رجل ستر الله عليه عند العوام بالصّلاح وقربه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطاً ولا أشد اضطراباً منه، لأنه يستعمل في الحرف الواحد ما يدعه في نظيره، ثم يؤصل أصلاً ويخالف إلى غيره لغير ما علّة، ويختار في كثير من الحروف ما لا مخرج له إلا على طلب الحيلة الضعيفة، هذا إلى نبذه في قراءته مذاهب العرب وأهل الحجاز، بإفراطه في المدّ والهمز والإشباع، وإفحاشه في الإضجاع والإدغام وحمله المتعلمين على المركب الصّعب وتعسيره على الأمة ما يسره الله وتضييقه ما فسحه، ومن العجب أنه يُقرئ الناس بهذه المذاهب، ويكره الصّلاة بها، ففي أي موضع تستعمل هذه القراءة إن كانت الصّلاة لا تجوز بها؟

وكان ابن عيينة يرى لمن قرأ في صلاته بحرفه أو ائتم بقراءته أن يعيد، ووافقه على ذلك كثير من خيار المسلمين منهم (بشر بن الحارث) و (أحمد بن حنبل)¹

وكان لزاماً أن تثير هذه الممارسات التقديية حفيظة بعض العلماء الذين نصبوا أنفسهم إمّا بقبول القراءات تارة، أو بالدفاع عنها تارة أخرى، وكان من بين هؤلاء:

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، أبو عمرو الداني (ت444هـ)، ابن حزم (ت456هـ) في كتابه: الفصل في الملل والنحل، والقشيري (ت475هـ) والحريري (ت516هـ) في كتابه: درة الغواص، والفخر الرازي (ت606هـ)، وابن المنير (ت633هـ) في كتابه: الانتصاف على الكشاف، والنيسابوري (ت728هـ)، وابن تيمية الحراني في مجموع الفتاوى² وأبو حيان الأندلسي (ت745هـ) في تفسيره البحر، والسّمين الحلبي (ت756هـ) في كتابه: الدر المصون، وبدر الدين الزركشي (ت794هـ) في كتابه: البرهان، والدّماني (ت827هـ)، وابن الجزري (ت833هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت911هـ) في كتابه: الاقتراح.

¹ - تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن قتيبة، شرح وتصحيح: السيد أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، 1973م، ص59-60.

² - من كلماته الجامعة التي تبين تمسكه بالقراءات القرآنية قوله: (فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، وإتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداها لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض). ينظر كتبه: مجموع الفتاوى، 211/13. ودقائق التفسير، 69/1.

وها هو أبو حيان النحوي صاحب البحر، يردّ على هؤلاء الطاعنين بكلّ ما أوتي من حزم وقوة¹، ذلك أنّ مذهب الدّفاع عنده كان نابغاً من عقيدة التسليم بصحّة ما نقله الأئمّة المعترفون في هذا الشأن، ولا يهّمه إن خالف بذلك قواعد البصريين أو الكوفيين، فأیما قاعدة نحویة خالفت قراءة قرآنية صحيحة متواترة وقرأ بها السبعة أو أحدهم فإنّه يرمي بتلك القاعدة عرض الحائط، ويرى أنّ الالتزام بها ليس أمراً تعبدياً ملزماً، وإثما التّعبّد والالتزام بما صحّ به التّقل عن المعصوم وجاء عن طريق النّقلة الثّقات الذين أجمعت الأئمّة على عدالتهم واثقائهم، ولسنا متعبّدين بقول نخاة البصرة ولا غيرهم ممّن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون²

أمّا موقف ابن تيمية فهو نفس الموقف الذي صرّح به أبو حيان، حيث أنّ جميع القراءات مقبولة عنده، ولا يجوز التّعرض لها، حيث أنّك لا تجد ضمن مؤلفاته³ لفظاً يصف فيه قراءة بالخطأ أو القبح، لأنّها خالفت قاعدة نحوية⁴، بل إنّه يعقّب ذكر القراءات الواردة في الآية أنّها كلها حق، ثمّ يشرع في بيان معناها وتوجيهها، وكثيراً ما يصرّح على أنّهما بمثابة الآيتين⁵ وأمام هذا المعترك بين نقد القراءات والدّفاع عنها، لم يكن بدّ من وقفة متأنية مع كلا الفريقين النّاقدين والمدافعين، نستكشف من ورائها وجه الصّواب في هذه القضية، ولنرى بصفة عامة إقرار مبدأ التّقد أو عدمه، وسواءً لدينا أقوى جانب المدافعين أو ضعّف، فإنّه لا ينفي ظاهرة التّقد الممارس على القراءات، وهل هي في ذلك كلّها سواء؟

¹ - ينظر: مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة، إعداد: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، إشراف الدكتور: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الرقم الجامعي (5-8767-417)، السنة: 2000م، عدد صفحاتها: 1411 صفحة.

² - تفسير البحر المحيط هو بحرٌ زاخرٌ بالردود التي رُدّت على النحاة من أوّل إلى آخره، ففي كلّ قراءة مورست عليها مسطرة الطعن إلّا وتُلفيه حاضراً ومدافعاً. ينظر تفسير: البحر المحيط، مقدمة المحقق، 1/62-77.

³ - منها: مجموع الفتاوى، ومنهاج السنة، والجمع بين العقل والنقل.

⁴ - ينظر: المذهب السلفي في النحو واللغة (ابن تيمية وابن القيم)، عبد الفتاح الحموز، مجلة الحكمة، العدد 14، السنة 1418هـ، ص156.

⁵ - ينظر الأمثلة في مجموع الفتاوى، 12/137-13/37-14/114-16/182.

وَعَوِّدًا عَلَى بَدْءِ إِلَى سؤَالِنَا الَّذِي طَرَحْنَاهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، نَقُولُ: وَبَيْنَمَا نَحْنُ نَتَصَفَّحُ كِتَابَ:
(النَّظَامَ الْقُرْآنِي) لِصَاحِبِهِ النَّيْلِيِّ، الَّذِي يَنْصَرُّ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنْهُ، وَبِالضَّبْطِ فِي فَصْلِهِ الثَّلَاثِ أَنَّ
القَوَاعِدَ الْحَقِيقِيَّةَ يَجِبُ أَنْ تُسْتَنْبَطَ مِنَ الْقُرْآنِ لَا غَيْرِ، قَالَ: " إِذَا وَضَعْتَ الْقَوَاعِدَ عَلَى أَسَاسِ
الشُّوَاهِدِ فَكَأَنَّكَ لَمْ تَفْعَلْ شَيْئًا! إِذْ هَلْ تَضْبِطُ الْقَوَاعِدَ عَلَى الْكَلَامِ، أَمْ تَضْبِطُ الْكَلَامَ عَلَى الْقَوَاعِدِ؟
يَقُولُ التَّحْوِيُّ: (نَضْبِطُ الْقَوَاعِدَ أَوَّلًا عَلَى الْكَلَامِ الصَّحِيحِ.. ثُمَّ نَضْبِطُ بَقِيَّةَ الْكَلَامِ)، وَنَرُدُّ عَلَيْهِ: وَمَا
أَدْرَاكَ مَا هُوَ الْكَلَامُ الصَّحِيحُ وَأَنْتَ بَغَيْرِ قَوَاعِدِ؟

وَهُنَا إِشْكَالٌ حَقِيقِيٌّ.. بَيِّنْ أَنَّهُ لَمْ يُنَاقَشْ قَطُّ وَلَا خَطَرَ عَلَى بَالِ أَحَدٍ، ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا
أَنَّ الْغَايَةَ مِنْ وَضْعِ الْقَوَاعِدِ هِيَ ضَبْطُ الْكَلَامِ مُسْتَقْبَلًا خَشْيَةَ فِسَادِ الْأَلْسِنِ، فَمَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ
صَحِيحًا أَوْ خَاطِئًا بِالنِّسْبَةِ لِلْوَضْعِ فَلَا شَأْنَ لَنَا بِهِ، بَلْ شَأْنُنَا أَنْ نَضْبِطَ هَذَا الْكَلَامَ وَحَسَبَ لِمَا
يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

غَيْرَ أَنَّ فِي هَذَا الْإِعْتِقَادِ إِشْكَالٌ آخَرَ: فَمَا أَدْرَاهُمْ أَنَّ الْكَلَامَ سَوْفَ يَفْسُدُ إِذَا لَمْ تَوْضِعْ
قَوَاعِدَ؟ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ -أَيَّ كَلَامِ الْعَرَبِ- سَيَكُونُ فَاسِدًا إِذَا قِيسَ بِكَلَامِ مَنْ سَبَقَهُمْ بِالْفِي عَامٍ لِأَنَّهُ
مِنَ الْمُؤَكَّدِ لَا يَجْرِي عَلَى قَوَاعِدِ أَوْلَيْكَ!

وَفَوْقَ ذَلِكَ فَإِنَّ التَّجْرِبَةَ أَثَبَّتْ فَشَلَّ الْقَوَاعِدَ فِي مَنَعِ تَغْيِيرِ الْقَوَاعِدِ! فَاللُّغَةُ الْعَامِيَّةُ مُخَالَفَةُ الْآنَ
لِفَصِيحِ اللُّغَةِ، وَلَهَا قَوَاعِدٌ لَوْ شَاءَ الْمَرْءُ أَنْ يَضْعُهَا فِي صَيْغٍ خَاصَّةٍ فَإِنَّمَا سَتَكُونُ مُخَالَفَةً لِقَوَاعِدِ
الْفُصْحَى.

إِذْنًا، فَاللُّغَةُ وَقَوَاعِدُهَا تَتَغَيَّرُ رَغْمَ أَنْفِ الْجَمِيعِ!

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ مِنْ وَضْعِ آيَةٍ قَوَاعِدٍ فِي آيَةٍ لُغَةٍ إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، هِيَ تَوْفُّرُ (الْكَلامِ
الصَّحِيحِ) قَبْلَ الْقَوَاعِدِ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْمُقْطُوعُ بِصِحَّتِهِ مِنْ غَيْرِ قَوَاعِدِ، فَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ يَحْمِلُ
قَوَاعِدَهُ فِي ذَاتِهِ وَدَاخِلَ تَرَكَيبِهِ، وَبِذَلِكَ يَنْفَعُ فِي الْحَصُولِ عَلَى (قَوَاعِدِ) يَضْبِطُ بِهَا بَقِيَّةَ الْكَلَامِ لِيَقَعَ
صَحِيحًا، وَيَشْكَلُ بِدَوْرِهِ عَامِلًا مِنْ عَوَامِلِ تَصْحِيحِ الْكَلَامِ الْآخِرِ وَتَطْوُّرِهِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ الصَّحِيحَ هُوَ
أَهْمُ عِلْمٍ مُمَيِّزٍ لِلْعَمَلِ الْاجْتِمَاعِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ هُوَ الْعِلْمُ الْوَحِيدُ الَّذِي لَا تُخْطِئُ فِي تَقْدِيرِ
نِسْبَةِ هَذَا الْوَعْيِ وَالتَّطَوُّرِ وَالرَّقْيِ لِأَيَّةِ جَمَاعَةٍ.

لكننا نلاحظ أن كثرة القواعد العربية وتشعبها أدت إلى حدوث انفصال بين الأمة ولغتها الفصحى، ولم يؤدّ إلى فهم القرآن ليطمسك به الناس، بل أدت هذا التشعب إلى العكس من ذلك.. أدت إلى حدوث هوةٍ سحيقةٍ بينهم وبينه، حتى أصبح فهم القرآن وتفسيره من أعوص الأشياء عند المختصين بهذه القواعد فضلاً عن الدارسين فضلاً عن العامة.

وإذا كان الجواب هو (كلام الله) فإننا أمام أمرين يجب أن يُنفذ فوراً:

الأمر الأول: إرساء قواعد من القرآن، والأمر الثاني: التوقف عن القواعد التي هي من خارج القرآن، ومن يدري فلعلّ القواعد التي من القرآن لا تحتاج إلى ألف بيتٍ من الشعر لنظمها، وألف مجلدٍ لشرحها، ولعلها أن تكون منظمّة في عشر آياتٍ، أو موجودة في سورةٍ من خمس آياتٍ، وإذا كان كلام الله يحمل في ذاته قواعد التحوية، فإن إثبات ذلك هو أيسر الأشياء منطقياً وعملياً... فليس هو بيتٌ شعرٍ يستشهد به أهل البصرة ويرويه أهل الكوفة بروايةٍ أخرى، لتتشب المعركة بين الطرفين كلٌّ يقول للآخر (دلّستَ في الرواية).. فكلام الله هو الذي وصف نفسه بالقول: ﴿الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ حَبِيرٍ﴾¹

وهل بعد الإحكام والتفصيل من الحكيم الخبير شكٌّ في وضع قواعد صحيحة وهو الذي يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾² فهل في ذلك اللسان المبين سوى الحقّ واليقين؟ وهو الذي يقول: ﴿

قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾³

وإن كان تعالى قد صدق في ما يقول، وهو الحقّ، فلا نظنُّ أن أحداً يزعم أن التابغة وامرئ القيس والشنفري ليسوا من الجنّ ولا من الإنس! ولذلك فإنّ كلامهم ليس حجّةً لوضع قواعد أصحّ من تلك التي توضع من القرآن⁴

1 - سورة هود: الآية 1.

2 - سورة الشعراء: الآية 195.

3 - سورة الإسراء: الآية 88.

4 - النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي، سبط النيلي، ص 160-161 (بتصرف).

قال اللبدي: " وبهذا يتبين لنا أن للقرآن الكريم قوة نقض آية قاعدة سواء رآها جماعة أو مذهب أو أفراد أو فرداً واحداً، فهو كما يثبت ينقض، وفي الحالتين يكون قوله الفصل وحكمه الأخير¹"

فاللبدي إذن رآهم ينقضون ويثبتون فظنهم يفعلون ذلك حقاً، فالشاهد القرآني كأبي شاهدٍ من معلّقة امرئ القيس، أو شاهدٍ من شعر تأبط شراً، لا فرق، والنقض والإثبات يتم عندهم على صحة المدعى والاتفاق على الرواية، وما القراءات السبعة والاختلاف في بعض الألفاظ إلا أحد الأركان التي يُعتمدُ عليها في النقض والإثبات، "المهم عند النحوي أن يأتي بشاهد.. يحمل الدلالة على صحة ما يقول، وإذا عجز، ولن يعجز، فإن تأليف بيت شعري بسرعة مذهلة ونسبته لـ (رؤبة بن العجاج) هو أيسر من أن يسمح لحيته بيده، وإذا أراد نقض شاهد قرآني فإنه يفعل ذلك بكل لباقة، إذ يقول: (ليس التقدير هكذا، بل هكذا كما قال الشاعر فلان كذا وكذا)، فبمثل هذه العبارة قدر ترتيباً جديداً أو قراءة جديدة للنص القرآني تخالف تقديرات صاحبه، وجاء بالشاهد الشعري لينقض به القرآن وأما نقض الشاهد القرآني بشاهد آخر أو استعمال النصوص المتشابهة لفظاً والمختلفة قليلاً لإثبات (تقدير) مخصوص فحدث ولا حرج²"

وقبل التطرق إلى الجانب التطبيقي الذي سنتناول فيه طائفة من القراءات، وكيف تُعومل معها، رأينا من المفيد أن نصدر بحثنا بفصلٍ يتعلّق بتاريخية القراءات، ثمّ علاقتها بالأحرف السبعة، وهل حقيقةً أنّ هذه الأحرف كانت تعني القراءات كما صرح بذلك غير واحد من القدماء والمحدثين؟ أم أنّها كانت تعني شيئاً آخر؟ هذا ما نصّبوا دراسته خلال الفصل الآتي.

¹ - أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير نجيب اللبدي، ط1، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978م، ص12.

² - النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي، سبط النيلي، ص 162.

الفصلُ الأوَّلُ

قراءةٌ في حديثِ الأَحرُفِ السَّبْعَةِ

وَصِلَتْهُ بِالْقِرَاءَاتِ

المبحث الأول

لمحة عن القراءات القرآنية

يحتوي على أربعة عناصر:

أولاً/ التعريف بالقراءات.

ثانياً/ مصدرية القراءات.

ثالثاً/ مرحلة تدوين القراءات.

رابعاً/ أقسام القراءات.

إنَّ أوَّلَ قضيَّةٍ ينبغي الحديث عنها هي معرفة المصطلحات، لأنَّ تحديدها وبيان مفهومها أساسٌ يُبنى عليه ما يتبعه من خطواتٍ.

ولما كان موضوع هذه الدِّراسة هو نحوُ القراءات القرآنية، وهذا النحو هو عضدٌ لا ينفك عنها، وهي غير منفكَّة - القراءات القرآنية - عن الأحرف السبعة، كان لزامًا أن نتعرَّف بشكلٍ موجزٍ على مفهوم القراءات، وبعد ذلك نتطرَّق إلى مصدريتها حتَّى يكون القارئ على بينةٍ من ذلك:

أولاً/ التَّعْرِيفُ بِالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ:

1/ التَّعْرِيفُ اللَّغَوِيُّ:

وردت كلمة قراءة في المعاجم بعدة معانٍ، وهذا بحسب الإستعمال والصِّيغة التي تتشكَّل فيها، ونختار منها دالَّتَيْنِ هما:

أ/ الجمع والضم: ومنه قولهم: (ما قرأت هذه الناقة سَلَى قط)، أي: "لم تضم في رحمها ولدًا قط"¹، ومنه قول عمرو بن كلثوم:

ذِرَاعِي حُرَّةٌ أَدْمَاءَ بَكْرٍ هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا²

فمن هنا قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: "إنما سُمِّي قرآنًا لأنه يجمع السُّور فيضمُّها"³

ب/ التلاوة: وهو الأصل: تقول: قرأت الشيء قرآنًا؛ أي: جمعته وضممت بعضه إلى

بعض، وقرأت القرآن: لفظت به مجموعًا؛ أي: ألقيته، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾⁴، أي: تلاوته.

وقول حسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفَّان:

ضَحَّوْا بِأَشْمَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَ قُرْآنًا⁵

1 - مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، 1/1.

2 - ينظر الشاهد: شرح القصائد السبع الطوال، أي بكر الأنصاري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1400هـ، ص 380.

3 - مجاز القرآن، 1/1.

4 - سورة القيامة: الآية 17.

5 - ينظر الشاهد: ديوان حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت، 1961م، ص 248.

أي: "تسيحاً وقراءة"¹

كما أفاد محمد الجمل² إلى أن ابن القيم أورد تعريفاً آخر مؤداه: "هو مشتق من الجمع إنما هو من باب الياء من المعتل، من قرى يقري كقضى يقضي، والقرء مهموز من قرأ يقرأ، وهما أصلان مختلفان، فإنهم يقولون: قرئت الماء في الحوض أقرئته أي جمعته.. وأما المهموز فإنه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد ومنه قراءة القرآن لأن قارئه يظهره ويخرجه مقداراً محدوداً لا يزيد ولا ينقص.. ففرق بين الجمع والقرآن، ولو كانا واحداً لكان تكريراً محضاً"³

فالمعنى المستخلص إذن من مادة (قرأ) لهذين المعنيين، هي دلالة: الجمع والضم والاجتماع. أما إذا جئنا إلى تعريفها اصطلاحاً فإننا نُلقي أن عبارات العلماء⁴ قد تنوعت في التعريف بها وتغايرت أساليبهم في ذلك، وهي تعريفات تكاد تكون متقاربة ومتماثلة مع فوارق يسيرة، وها نحن في هذه العجالة المختصرة نورد أهمها تمثيلاً لا حصراً:

- قال ابن الجزري: "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"⁵
- وقال البنا الدمياطي: "علمٌ يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتّحريك والتّسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال من حيث السّماع"⁶

1 - ابن قتيبة العالم الناقد الأديب، عبد الحميد سند الجندي، المؤسسة المصرية العامة، مصر الجديدة، 1963م، ص 237

2 - ينظر: الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية، الجمل محمد أحمد، ط1، دار الفرقان، عمان، 2009م، ص 49.

3 - زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، 197/4.

4 - ينظر تعريفها أيضاً: لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطاني، 170/1، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، 318/1،

ومناهل العرفان في علوم القرآن، 336/1، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للقاضي عبد الفتاح، ص5، والمغني في

توجيه القراءات العشر المتواترة لسالم محسن، 45/1، والقراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها، حجيتها، وأحكامها لعبد الحليم قابة، ص

26، الجمع بالقراءات المتواترة لفتح العبيدي، ص 28، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف، لعبد الهادي الفضلي، ص56 (وهو

تعريف زكريا الأنصاري ت 926هـ)، والإضاءة في بيان أصول القراءة لحمد علي الضباع، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث،

القاهرة، 1999م، ص4. و القراءات وما يتعلق بها لفضل عباس، ط1، دار النفائس، عمان، 2008م، ص 80.

5 - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: زكرياً عميرات، ط1، دار الكتب العلمية،

بيروت، 1999م، ص 9.

6 - إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت/ مكتبة

مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1987م، 67/1.

- وقال القنوجي: "علمٌ يبحث فيه عن صور ونظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلاف المتواترة ومبادئه مقدماتٌ تواتريةٌ، وله أيضاً استمدادٌ من العلوم العربية، والغرض منه تحصيل ملكة ضبط الاختلافات المتواترة"¹

فالذي يظهر جلياً من خلال هذه الحدود أنّها اتفقت على أنّ القراءات ما هي إلاّ اختلافات في أداء الكلمات القرآنية حسبما نقله القراء مشافهةً، سواءً أتعلقَ هذا الاختلاف بالظواهر الصوتية أم النحوية أم الصرفية.

ثانياً/ مصدرية القراءات:

لابدّ هاهنا من طرح مسألةٍ هي غايةٌ في الأهمية، وهي مصدرية القراءات، ومن ثمّ أمكننا القول: هل مصدر القراءات الوحي (التواتر)؟ أو اللّهجات؟ أو الاجتهاد؟ أو الرسم؟
قبل البثّ في هذه العقدة وفكّ طلسمها أقول: إنّ الباحث ليجد نفسه أمام معترك مليء بكثرة الاختلافات حول هذه المسألة، لذلك قمت بإيراد الكثير من أقوال العلماء الذين تناولوا هذه المسألة، ثمّ سلكت مسلك الحيطة والحذر في إصدار الأحكام، وإليك بيان ذلك ملخصاً:

1/ المذهب الأول: يرى أصحابه أنّ مصدر القراءات هو التوقيف، أي: الوحي، وبالتالي فإنّ القراءات جزءٌ من القرآن، ومن ثمّ فهي من عنده تعالى، ولا دخلٌ لأحدٍ فيها، سواءً أكان ملكاً أم رسولاً أم قارئاً أن يغير فيها شيئاً إمّا بالزيادة أو النقصان أو التبديل، وكان دليلهم في ذلك، ما ورد في القرآن الكريم على وجه الصراحة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَتَلَّوْا عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنتَ بَقْرَةٌ أَوْ بَدِّلْتَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾²، وقوله أيضاً: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾³، وأيضاً ما أقرت به السنة

¹ - أبجد العلوم، المعروف بـ: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1296هـ، 428/2. [وهو التعريف الذي أورده طاش كبرى زاده في كتابه] ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زاده، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، 6/2.

² - سورة يونس: الآية 15.

³ - سورة الحاقة: الآية 44-46.

الكريمة، فعن ابن عباسٍ أنه قال، قال النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف﴾¹

وما ورد على لسان عمر بن الخطاب أنه قال: ﴿سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ، فَكَدْتُ أَسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ فَانْتَضَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمْتُ، فَلَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ، تَقْرَأُ، قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ، فَقُلْتُ كَذِبْتَ، فَوَاللَّهِ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ لَهِيَ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ، فَانطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ أَقُوْدَهُ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تَقْرَأْ بِهَا وَإِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَالَ: يَا هِشَامُ، اقْرَأْهَا، فَقْرَأْهَا بِالْقِرَاءَةِ الَّتِي سَمِعْتَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: هَكَذَا أَنْزَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ يَا عُمَرُ، فَقْرَأْتُمَا الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: هَكَذَا أَنْزَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَؤُوا مَا تيسرَ مِنْهُ﴾²

قال الزرقاني في مناهله: "يبالغ بعضهم في الإشادة بالقراءات السبع ويقول: من زعم أن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقولُه كُفْرٌ، لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة، ويعزى هذا الرأي إلى مفتي البلاد الأندلسية الأستاذ أبي سعيد فرج بن لب، وقد تحمّس لرأيه كثير وألّف رسالة كبيرة في تأييد مذهبه والردّ على من ردّ عليه"³

وقال النووي: "وكل واحدة من السبعة متواترة، هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل، وأما الشاذة فليست متواترة"⁴

وقال محمد الأمين الشنقيطي: "تواتر السبع عليه أجمعوا"⁵

¹ - صحيح البخاري، الباب 41، بدء الخلق، رقم 2980، ومسند أحمد، الباب 4، وكتاب مسند بني هاشم، رقم 2582.

² - الصحيح الجامع، البخاري، فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث 4706.

³ - مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، 1/ 353.

⁴ - المجموع شرح المذهب، أبي زكريا النووي، تحقيق: محمد نجيت المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، (د.ت)، 3/ 359.

⁵ - نثر الورود على مراقبي السعود، شرح محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد ولد سيدي ولد الحبيب الشنقيطي، ط3، دار المنارة، جدة، 2002م، ص 95. [أعتقد أنّ ما صرّح به الشيخ الشنقيطي بعيداً عن الصواب، ذلك أنّ تواترها لم يكن محلّ إجماع، فكيف نصّ على ذلك].

وقال الجعبري: "ضابط كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقا ورسم المصحف ولو تقديرا فهي من الأحرف السبعة حكمها حكم المتفق عليه"¹

ومن الذين صرّحوا أيضا بتواتر السبع الإمام ابن السبكي القائل: "القراءات السبع متواترة تواترا تامًا، أي: نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب لمثلهم وهلمّ جرًا، ولا يضرّ كون أسانيد القراء آحادًا إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، بل هو الواقع فقد تلقّاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجهمّ الغفير عن مثلهم وهلمّ جرًا"²

لكن هذا المذهب لم يلق تجاوبًا من بعض العلماء، حيث أنّهم فرّقوا بين ما هو قرآن وبين ما هو قراءة، قال الزرقاني رادًا على ابن لب: "إنّ القول بعدم تواتر القراءات السبع لا يستلزم القول بعدم تواتر القرآن، كيف؟ وهناك فرقٌ بين القرآن والقراءات السبع بحيث يصحّ أن يكون القرآن متواترًا في غير القراءات السبع"³

ومن المعاصرين الذين سلكوا مسلك الزرقاني محمد هادي الذي أكّد أنّه لا علاقة بين القرآن والقراءات، فقال: "لكنّ الحقّ أحقّ أن يتّبع، وأنّ الحقيقة في ضوء البراهين القاطعة أولى بالإتباع، ونحن إذ نوافيك بأدلة كافية لإثبات عدم تواتر القراءات، وعدم مساسه بمسألة تواتر القرآن الثابت قطعياً، نقدّم تصريحات صافية من أئمة الفنّ تدليلاً على إنكار العلماء المحقّقين طرّاً لحديث تواتر القراءات مع اعترافهم بتواتر القرآن وأن لا ملازمة بين المسألتين"⁴

ومّمّن دافع عن هذا الرأي قبله الإمام بدر الدّين الزركشي القائل: "واعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمّد للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيفٍ وتنقيحٍ وغيرهما. والتّحقيق أنّها متواترة عن الأئمة السبعة، أمّا تواترها عن النبي ففيه نظر، فإنّ إسناده الأئمة السبعة بهذه

1 - كتر المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، إبراهيم الجعبري، تحقيق: أحمد اليزيدي، طباعة وزارة الأوقاف المغربية، 1419هـ، 3/2.

2- جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تعليق وتصحيح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م، ص21.

3 - مناهل العرفان في علوم القرآن، 354/1.

4 - التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، 43/2.

القراءات السبعة موجوداً في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة¹

وفي حقيقة الأمر، إن هذا القول يعزى إلى الإمام الطوفي في كتابه: (شرح مختصر الروضة)، حتى يكون القارئ على بينة من الأمر، لأن معظم الدارسين يجمعون على أن صاحب هذا الرأي هو الزركشي، لكن العكس نرى السباق إلى إبداء هذا الرأي هو الطوفي المتوفى بتاريخ (716هـ) والزركشي بتاريخ (794هـ)، وها نحن نسرده رأيه بطوله، قال: "اعلم أي سلكت في هذه المسألة طريقة الأكثرين في نصره أن القراءات متواترة، وعندني في ذلك نظر، والتحقيق أن القراءات متواترة عن الأئمة السبعة أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأئمة السبعة، فهو محل نظر، فإن أسانيد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم موجودة في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد لم تستكمل شروط التواتر.. وأبلغ من هذا أنها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم تتواتر بين الصحابة، بدليل حديث عمر لما خصم هشام بن حكيم بن حزام حيث خالفه في قراءة سورة الفرقان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانت متواترة بينهم لحصل العلم لكل منهم بما عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم لم يكن عمر ليخاصم في ما تواتر عنده، واعلم أن بعض من لا تحقيق عنده ينفر من القول بعدم تواتر القراءات ظناً منه أن ذلك يستلزم عدم تواتر القرآن، وليس ذلك بلازم لما ذكرناه أول المسألة من الفرق بين ماهية القرآن والقراءات والإجماع على تواتر القرآن"²

ويقول ابن الحاجب: "القراءات السبع متواترة ما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة، وتخفيف الهمز، ونحوها"³، قال الزركشي: "يعني فإنها ليست متواترة"⁴

¹ - البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 1957م، 318/1-319. (وهذا الرأي صرح به أيضا البناء الدمياطي في كتابه إتحاف فضلاء البشر، 68/1-69.

² - شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبي الربيع سليمان بن سعيد الطوفي، تحقيق: عبد الله التركي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة السعودية، 1998م، 22-24.

³ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1999م، 91/2.

⁴ - البرهان في علوم القرآن، 319/1.

وصرح السيوطي على أن هذا الرأي نصّ عليه أيضا الحافظ العراقي، حيث يقول: "ولا التفات إلى قول بعض المتأخرين هي متواترة عن السبعة ولكن أسانيدهم بها آحاد، لأننا نقول بل هي متواترة، واقتصارهم على بعض طرقهم لا يدل على أنهم لا طريق لهم سواها"¹

وسار على هذا النهج وانتصر لهذا الرأي الإمام الشوكاني في كتابه (إرشاد الفحول)، وأضاف على أنها تُنوّقت آحادًا، ولا وجود للسند التواتري ذي الطبقات، قال: "وقد ادّعي تواتر كل واحدة من القراءات السبع، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وابن عامر، دون غيرها، وادّعي أيضًا تواتر القراءات العشر، وهي هذه مع قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف، وليس على ذلك أثارة من علم... فإن هذه القراءات كلُّ واحدة منها منقولة نقلًا آحاديًا، كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم، وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر، وفيها ما هو آحاد، ولم يقل أحدٌ منهم بتواتر كل واحدة من السبع، فضلًا عن العشر، وإنما هو قولٌ قاله بعض أهل الأصول، وأهل الفن أخبرٌ بفنهم"²

وقال الطاهر بن عاشور: "وليس المراد ما يتوهمه بعض القراء من أن القراءات كلّها بما فيها من طرائق أصحابها ورواياتهم متواترة، وكيف وقد ذكروا أسانيدهم فيها فكانت أسانيدُ آحادٍ، وأقواها سندًا ما كان له راويان عن الصحابة، مثل قراءة نافع بن أبي نعيم وقد حزم ابن العربي، وابن عبد السلام التونسي، وأبو العباس ابن إدريس فقيه بجاية من المالكية، والأبياري من الشافعية بأنها غير متواترة وهو الحق لأن تلك الأسانيد لا تقتضي إلا أن فلانًا قرأ كذا، وأن فلانًا قرأ بخلافه"³

كما أشار بشيءٍ من ذلك الإمام الذهبي حين تعرّض لمسألة التواتر، مفرّقًا بينها وبين مسألة الآحاد قائلاً: "فكثيرٌ من القراءات تدعون تواترها وبالجهّد أن تقدرُوا على غير الآحاد فيها، ونحن نقول: نتلو بها وإن كانت لا تُعرّف إلا عن واحدٍ لكونها تُلقيت بالقبول فأفادت العلم، وهذا واقعٌ

¹ - شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوي، ط1، مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، جامعة الأزهر، 2000م، 190/1.

² - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أبي حفص سامي الأثري، ط1، دار الفضيلة، الرياض، 2000م، 172/1-173.

³ - تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدر التونسية للنشر، تونس، 1984م، 60/1.

في حروفٍ كثيرةٍ، وقراءاتٍ عديدةٍ، ومن ادّعى تواترها فقد كابر الحسَّ، أمّا القرآن العظيم سوره وآياته فمتواتر¹

وتابع الرّضي من سبقه بالقول بهذا: "ولا نسلم تواتر القراءات السّبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"²، وبالتالي نلاحظه قد نسفَ تواتريتها جميعاً.

ويزيد ابن السّاعاتي تأكيداً على أنّها مشهورة غير متواترة - وهناك فرقٌ بين الشهرة والتواتر- قائلاً: "القراءات السّبع مشهورة وقيل: متواترة وإلاّ لكان بعض القرآن غير متواتر ك(مالك) و(ملك) ونحوهما والتّخصيص تحكّم لاستوائهما"³

وقد لمح بهذا الرأي أيضاً قاسم بن قطلوبغا (ت879هـ) الذي علّل بأنّ التواتر حاصلٌ إلى الأئمة القراء فقط، أمّا أنّ سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو نقل الواحد عن الواحد، قال: "ولمّا اتّصل هذا المتواتر إلى الأئمة من الأحاديث، كانت قراءتهم مشهورةً من هذه الحثيثة"⁴

وسلك الباحث العطاونة المسلك نفسه وأشار إلى أنّ هذه القراءات التي تتداولها كتب القراءات الآن ليست نصّاً متزّلاً من عند الله وإنّما هي أداء القراء والسبعة أحرف وردت بالحديث ليست هي يقينا القراءات السبع وإنّما اختيار أئمة القراءة بما يتوافق مع اللهجات عن العرب"⁵

ويقول القيجاطي في معرض ردّه على أبي المعالي بخصوص هذه المسألة: "إنّ ما يتواتر قسماً: قسمٌ تعمّ البلوى به وقسمٌ يختصّ ببعض الناس دون سائرهم، فما يتواتر ممّا تعمّ البلوى يتلقاه الكافة عن الكافة، ومن هذا القسم تواتر القرآن، و ما لا تعمّ به البلوى إذا تواتر عند أهله

1 - سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م، 171/10.

2 - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، ط1، مطبعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة السعودية، 1993م، 1/ 942.

3 - بديع النظام في أصول الفقه، مظفر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي، ص56.

4 - علوم القرآن بين البرهان والإتقان، حازم سعيد حيدر، ط1، دار الزمان، المدينة المنورة، 1420هـ، ص226.

5 - القواعد اللغوية المبتدعة (نظرات نقدية في قواعد لغوية)، نذير أحمد العطاونة، ط1، دار الإمام الرّواس، بيروت، 2008م، ص17.

كأهل الصناعات يختص كل صناعة بتواتر أمر لا يتواتر عند غيرهم، ومن هذا القسم عنده تواتر القراءات إنما تتواتر عند القراء"¹

ومن الردود التي ردت على ابن السبكي في بداية المبحث ما نص عليه هادي معرفة من أن التّحاة والمفسرين قد استعملوا مسطرة النقد والإنكار عليها: "وأقوى دليل يرشدنا إلى عدم اعتراف الأئمة السلف بتواتر القراءات تلك استنكارهم على قراءات كثير من القراء المشهورين وحتى السبعة وكيف يجراً محافظ أن ينكر قراءة يرى تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلّم"²

وقال في موضع آخر: "وتقدّم تلحين أئمة النحو والأدب كثيرا من قراءات القراء الكبار.. فإنما يدل على ما أنكروه شيء منسوب إلى نفس القراء إنكارا عليهم لا إنكارا لشيء ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم قطعياً"³

ومن جهة أخرى أن: "اتّصال أسانيد القراءات بالقراء أنفسهم يقطع تواتر الأسانيد، حتى لو كانت رواها في جميع الطبقات ممن يمتنع تواطؤهم على الكذب فإن كل قارئ إنما ينقل قراءته بنفسه"⁴

وأكثر من هذا، وجدنا المهندس عدنان الرفاعي، يؤلف كتابه (المعجزة الكبرى) ويبين فيه أن الرسم المصحفي هو رسم توقيفي، وبذلك يستلزم أن تكون له قراءة واحدة ولا يمكن للحق أن يتعدّد، مبيّناً ذلك عند معرض كلامه: "وأقول لأولئك الذين يخشون من وجود معجزة في رسم هذه القراءة لا تخشون الحق، وابتغوا في رسوم القراءات الأخرى، واعلموا أن الحق يزهد الباطل، وأن الباطل لا يمكنه أبداً أن يزهد الحق، واعلموا أن المطلق لا يتجزأ ولا يتعدّد ولا يحمل أي استثناء"⁵

1 - المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أحمد الونشريسي، 156-155/12.

2 - التمهيد في علوم القرآن، 2 / 62.

3 - المرجع نفسه، 2 / 63.

4 - البيان في تفسير القرآن، أبي القاسم الخوئي، ص 165.

5 - المعجزة الكبرى (معجزة إحدى الكبر)، عدنان الرفاعي، ط 1، دار الخير للطباعة والتوزيع، دمشق، 2006م، ص 90.

وقد ظهر لنا من خلال استقراء آراء بعض العلماء في قضية تغاير القرآن عن القراءات، هناك ثلثة نقلوا هذا الرأي وسكتوا عنه دون إبداءٍ لتعليقٍ عليه، منهم: السيوطي¹، وشهاب الدين القسطلاني²، ومن المعاصرين عبد الصبور شاهين³، ومحمد علي سلامة⁴، وإبراهيم الأبياري⁵، وعبد السلام كفاي⁶، ونصر حامد أبو زيد⁷، وإسماعيل الطحان⁸، ومن علماء الشيعة: أبو القاسم الخوئي⁹، ومركز الثقافة والمعارف القرآنية بقم¹⁰.

الدِّفاع والرَّد:

من هنا قام بالتصدي على الإمام الزركشي طائفة من الأعلام، ويمثل هذا الصنف الأستاذ محمد سالم محيسن الذي انتصر للرأي القائل بالتوقيف، وأطلق صفة الترادف ما بين القرآن والقراءات، فقال في معرض رده: "ولكني أرى أن الزركشي - مع جلال قدره - قد جانب الصواب في ذلك، وأرى أن كلاً من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات.. إذاً فهما حقيقتان بمعنى واحد"¹¹

1 - ينظر: الإتيان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الرياض، 523/2-530.

2 - ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عبد الصبور شاهين و عامر السيد عثمان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 171/1.

3 - ينظر: تاريخ القرآن، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، 2003م، ص49.

4 - ينظر: منهج الفرقان في علوم القرآن، ط1، هضة مصر للطباعة والنشر، 2002م، 162/1.

5 - ينظر: الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب، مصر، 1984م، 374/1.

6 - ينظر: في علوم القرآن (دراسات ومحاضرات)، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص110.

7 - ينظر: مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، الهيئة العامة للكتاب، 1993م، ص27.

8 - ينظر: من قضايا القرآن، الأحرف السبعة والرسم والقراءات، ط2، جامعة قطر، مكتبة الأقصى، 1994م، ص144.

9 - ينظر: البيان في تفسير القرآن، ص174-175.

10 - ينظر: مركز الثقافة والمعارف القرآنية، علوم القرآن عند المفسرين، مكتب الإعلام الإسلامي، الحوزة العلمية بقم،

11 - ينظر كلامه: في رحاب القرآن، دار الجيل، بيروت، 1989م، 210-209/1. والقراءات وأثرها في علوم العربية،

القاهرة، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998م، 18-16/1. وأصل هذا القول أنه منسوب إلى ابن دقيق العيد (ت702هـ)،

ينظر: مباحث في علم القراءات، عبد العزيز الزيني، ط1، دار كنوز إشبيلية، الرياض، 2011م، ص18.

كما ردّ عبد الغفور مصطفى على ابن السّاعاتي الذي نصّ على أنّها مشهورة، قال: "فليس على ما ينبغي أن يكون صاحب (البديع) ذهب إلى الشّهرة لأنه يرى دليل التّواتر ضعيفاً، وإن كان فعل ذلك فقد ابتعد عن السّداد، لأنّه كان عليه أن لا يفعل وأن يبحث عن دليلٍ آخر للتّواتر يراه قوياً، وإذ أصرّ على الشّهرة فكان عليه أن يوضّحها ويثبتها، وإذ لم يفعل شيئاً من ذلك وكتب بعضهم ما كتب من كون القراءة بهذه القيود مشهورةً، ووضّحنا أنّ ذلك فيما نرى ليس مقنعاً، لأنّه إمّا أن يدلّنا على التّواتر وإمّا أن لا يدلّنا على الشّهرة، بل يدلّنا على ما دونها، فإنّا في حلٍّ إذ نرفض هذا الكلام الذي جاء في (بديع النّظام)"¹

وهاهو أبو حيان يدافع عن تواترية القراءات بجملةٍ من الرّدود، وغامزاً في ذلك ما نصّ عليه ابن الحاجب سابقاً، قال: "وهذا قولٌ غير صحيح"²، وقال في موضعٍ آخر راداً على ابن الحاجب: "فليت شعري من الذي تقدّم، فففى أثره والظاهر أنّه لما سمع قول النَّاس: إنّ التّواتر فيما ليس من قبيل الأداء، ظن أنّ المدّ والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه من قبيل الأداء، فقال غير مفكّرٍ فيه"³، وثالث النّصوص ما قوله: "فانظر يا أخي إلى هذا الكلام السّاقط الذي خرج من غير تأمّلٍ، المتناقض في غير موضعٍ في هذه الكلمات اليسيرة، أوقفت عليه شيخنا الإمام أبا محمد بن محمد الجمالي، فقال: ينبغي أن يُعدّم هذا الكتاب من الوجود ولا يظهر البتّة"⁴، وهو هنا كان يقصد كتاب المرشد الوجيز لأبي شامة، بعد أن تحدّث عن شهرة القراءات⁵

أمّا الأستاذ محيسن فقد غاب عن خلدّه أنّ غياب مصطلح التّواتر وقتذاك، أظهر لنا بشكلٍ عمليٍّ أثناء انتقاد القراءات وإنكارها من طرف علماء أفاضلٍ في هذا الفن⁶، وأعتقد أنّ الزركشي فرّقَ بينهما انطلاقاً من هذا، وبالتالي لو كانت كذاك لما جاز لأحدٍ انتقادها، وقد وُجدَ من يرّد على محيسن، وعُدّ رأيه بمثابة ردٍّ عنيفٍ إزاء شخص الزركشي، منهم شعبان إسماعيل الذي يقول: "

1 - القرآن والقراءات والأحرف السبعة، عبد الغفور محمود مصطفى جعفر، ص 540-541.

2 - تفسير البحر المحيط، 81/1.

3 - المصدر نفسه، 83/1.

4 - المصدر نفسه، 84/1.

5 - ينظر بعض الفقرات في: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، الصفحات 135-142.

6 - ينظر: الفصل الثالث من الرسالة.

وأما ما قاله محمد سالم محيسن فمردودٌ وغير مقبولٍ ولم يقل به أحدٌ من علمائنا السابقين، فلا يمكن أن يقال إنَّ القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان.. فكيف يسوغ القول بأن القرآن والقراءات شيءٌ واحدٌ مع عدم انطباق ذلك على القراءات غير الصَّحيحة؟ فالواقع أنهما ليسا متغايرين تغايرًا تامًّا كما أنهما ليسا متّحدين اتحادًا حقيقيًّا بل بينهما ارتباطٌ وثيقٌ ارتباط الجزء بالكل¹

ومن المصنفين المخالفين لمحيسن أيضًا عبد الكريم بكّار القائل: "وعندي أن إطلاق القول بالتغاير والتماثل غير صحيح، فقد يوصف ما يتلى بأنّه قراءةٌ وقرآنٌ، وقد يوصف بأنّه قرآنٌ، وقد يوصف بأنّه قراءة.. ومهما يكن من شيءٍ، فإنّ القول بجعل القراءات حقيقةً مغايرةً للقرآن أو مطابقةً له، قولٌ متعسفٌ مجافٌ للحقيقة النَّاصعة"²

وقال حازم حيدر: "فالصَّواب في نظري عدم إطلاق القول بالتغاير التام، أو القول بالتوافق التام، كما ذهب إليه بعض المعاصرين - سالم محيسن - وإنما بينهما علاقةٌ من وجهٍ، وتغاير من وجهٍ"³

أمّا أحمد شكري، بعد أن ذكر رأي محيسن، قال: "وهذا الرأي ليس بصوابٍ لما يأتي:
1/ أن القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن كلّها، لأنها موجودةٌ في بعض ألفاظه فكيف يقال أنهما حقيقتان متغايرتان.

2/ أن تعريف القراءات يشمل المتواتر والشاذ، والشاذ لا يعتبر قرآنًا فكيف يقال بأنهما على هذا الإطلاق حقيقةٌ متحدة"⁴

1 - القراءات أحكامها ومصدرها، دار السلام، 1986م، ص 21-22.

2 - أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، البكار عبد الكريم، ط1، دار القلم، دمشق، 1990م، ص 10-11.

3 - علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ص 225.

4 - مقدمات في علم القراءات، شكري خالد، وأحمد مفلح و محمد خالد منصور، ط1، دار عمار، عمان، 2001م، ص 48-

نقول: أثناء بحثنا عن مصطلح (التواتر) ومدى استعماله لدى المتقدمين فلم نجده إلا في غضون القرن السابع الهجري، علماً أن القرون الأولى كانت تستعمل مصطلحات من قبيل (الاستفاضة)¹، و(أجمعت)²، (السبعة المشهورين)³.

وها هو الباحث صبري الأشوح يؤكد ذلك، يقول: "لم يرد عن ابن مجاهد أنه أثار قضية (التواتر) بل اكتفى بمقياس (صحة السند) كما ظهر ذلك في كتابات الإمام أبو عمرو الداني ومكي بن أبي طالب. إلا أن بعض علماء القراءات لم يكتف بمقياس (صحة السند) بل اشترط (التواتر) وقد تفجرت تلك القضية على يدي ابن الجزري وابن الحاجب على أساس أن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن"⁴

وقال في موضع آخر متحدّثاً عن ابن الجزري وكيف أنه تنازل عن هذا الشرط، قال: "وقد حاول ابن الجزري القفز على الأحداث حين سعى لإضفاء (التواتر) على القراءات العشرة، فوقع في مصيدة الجدل الدائر بشأن تواتر السبعة فضلاً عن العشرة، وقد دفع ثمن ذلك غالياً فيما بعد، حين اضطر للتنازل⁵ عن شرط (التواتر)"⁶

¹ - ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، أبي الخير محمد بن الجزري، ص18.

² - ينظر: الكامل في القراءات الخمسين للهندي، ص435. وانظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، ص109.

³ - ينظر: الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، ص 115. والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبي شامة، ص135.

⁴ - إعجاز القراءات القرآنية، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998م، ص80-81.

⁵ - ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: زكرياً عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، ص18-24.

⁶ - المصدر نفسه، ص81.

ونبيّن كيف أنّ المقياس القراءتي كان يتطوّر في كلّ مرّة:

المقاييس	القراء
إجماع أهل المصر على قراءة القارئ الذي يتوفر على العلم والقراءة واللغة أصالةً وعمقاً.	ابن مجاهد (ت324هـ)
مطابقتها للرسم - موافقتها للعربية.	ابن مقسم (ت354هـ)
أن تكون القراءة مطابقة للرسم - موافقتها للعربية - تواتر نقل القراءة.	ابن خالويه (ت370هـ)
قوة وجه القراءة في العربية - مطابقتها للرسم - اجتماع العامة عليها.	مكي القيسي (ت437هـ)
موافقتها للرسم - موافقتها للعربية - صحة السند.	الكواشي (ت670هـ)
موافقتها للعربية مطلقاً - موافقتها للرسم - صحة السند.	ابن الجزري (ت833هـ)

ومّا ورد أيضاً عن المختار ولد أباه أنّه قال: "ومن حجج من لم يشترط التواتر، وجود حروفٍ كثيرةٍ انفرد بها كلّ أئمة القراء، وهي وإن كانت متواترةً عن الإمام الذي رواها فإنها تندرج فيما صحّ سنده دون بلوغ درجة التواتر العام.."¹

ويذكر العلاني أنّ رواة أغلب الصحابة لا يتعدّون الراويين أو الثلاثة، فأئتي التواتر، وأنّ ما جاء آحاداً لا يمكن القبول به، وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت فليس بموفورٍ لدينا في الطبقات المتأخّرة²

¹ - تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - المملكة المغربية، 2001م، ص22.

² - ينظر: إعلام الخلف، أبي عمرو صادق العلاني، ص 305-313.

وُنُسِبَ القول بالآحادية أوّل ما نُسِبَ إلى جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري - من الشيعة الإمامية - المتوفى سنة (926هـ)، إذ قال: "القراءات غير متواترة بل إنّما هي اجتهادٌ من القراء أو نقل آحادٍ لم يثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"¹

ويقول محمد البلاغي: "إنّ القراءات السبع فضلاً عن العشر إنّما هي في صورة بعض الكلمات لا بزيادة كلمة أو نقصها ومع ذلك ما هي إلا روايات آحاد عن آحاد لا توجب اطمئناناً ولا وثوقاً، فضلاً عن وهنها بالتعارض ومخالفتها للرسم المتداول المتواتر بين عامة المسلمين في السنين المتطاولة وإنّ كلاً من القراء واحد لم تثبت عدالته ولا ثقته يروي عن آحاد حال غالبهم مثل حاله ويروي عن آحاد مثله"²

وزاد الطيّنة بلةً صاحب المعيار الذي أكّد على أحاديثها مفرّقاً بينها وبين القرآن، قال: "إنّ القرآن على الجملة معلومٌ بالتواتر، والقراءات ليس كذلك، وما من قراءة من القراءات الشاذة أو المشهورة ويحتاج فيها إلى نقل فلان عن فلان، وقد ثبت أنّ القرآن منقول تواتراً، وأنّ القراءة منقولة آحاداً، ولا ارتباط بينهما في حكم النقل، والقراءات فروعٌ تتعلق بالقرآن، فلم يلزم في القرآن أن يكون منقولاً نقل الآحاد، وإن كانت القراءة المتعلقة به منقولة نقل آحاد، ومّا يبين هذا أن الجمهور من حملة القرآن العالمين به على القطع المقرّين بظهوره على لسان محمد صلى الله عليه وسلم إقراراً يستند إلى العلم القطعي، لا يعرف كثير منهم القراءات ولا تثبت عندهم، فمن سواهم من سائر الناس أولى بهذه الحالة وأليقُ بهذه الصفة"³

ويؤكّد الباحث الأشوح هذه المسألة ليتوصل في الأخير بعد أن قام بدراسة أكاديمية معمّقة إلى أنّ هناك تغاير بين القرآن والقراءات، قال: "أرجح القول بأنّ (القرآن والقراءات العشر المشهورة) حقيقتان متغايرتان"⁴

وفي هذا الصدد يقول فيه الزرقاني: "إنّ من شروط التواتر توافر جمعٍ يؤمن تواطؤهم على الكذب في كلّ طبقةٍ من طبقات الرواية.."¹، وقد أورد صاحب المعيار المعرب هذه المسألة

¹ - الجمع الصوّقي الأول للقرآن الكريم، لبيب سعيد، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، ص 191.

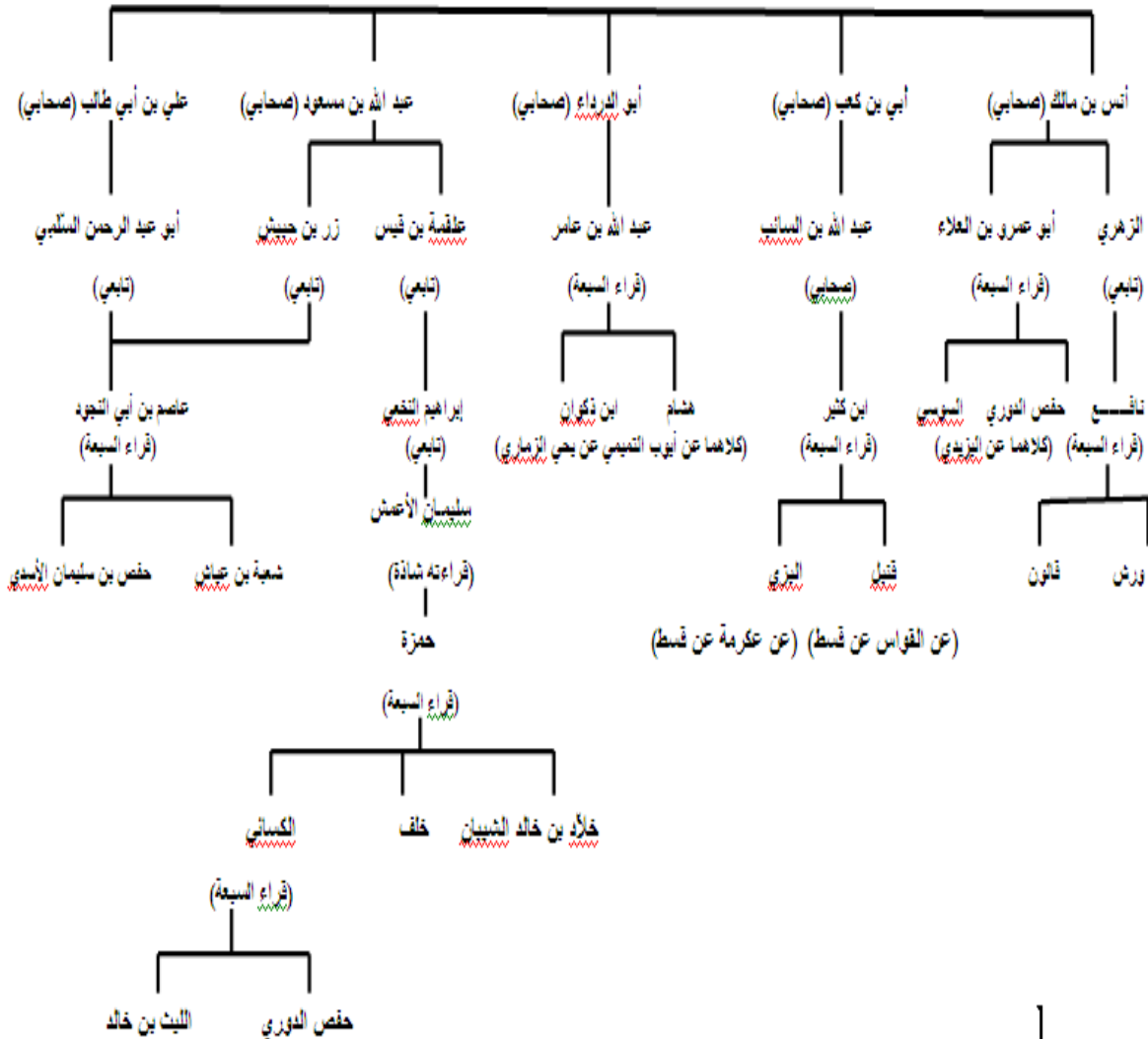
² - آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، 29/1.

³ - المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، 159/12-160.

⁴ - إعجاز القراءات القرآنية، صبري الأشوح، ص105.

قائلاً: "إنما تتواتر عند القرّاء، وما قاله صحيح لأنّ القراءة ليست بمتواترة عند أهلها، وهم أئمة القراءة، لأنها مفتقرة عندهم إلى الأسانيد من طريق الآحاد² الثقات.."³، والرسم الآتي يوضّح ذلك:

شجرة القراءات السبع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم



خاص بمتحدثات الزعيم الفيضلي الأردني

ومحصلة القول:

- ¹ - مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، 1/346. وينظر: الإتقان في علوم القرآن، 2/501.
- ² - ينظر تعريف الآحاد لغة واصطلاحاً في: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه عن مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الكريم بن محمد النملة، ط1، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1996م، 3/120-121.
- ³ - المعيار العرب والجامع المغرب، أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، 12/156.

إنَّ ما يقال في معرض الردِّ على هذا المذهب، أنَّه حقيقةً يقال: أنَّ تلك الاختلافات في القراءات إنما شاعت وذاعت زمن النبي صلى الله عليه وسلّم، وهو بين ظهرانيتهم، وكان يصوب كلا من المتخاصمين، وأنَّ هذه القراءات إنما سبيلها الرواية والمشافهة، نعم، إنَّ معظم تراث الأمة وصل إلينا بالرواية، والقراءات ضمن ذلك التراث" لكن الواقع الميرر لتلك الروايات القائلة باختلاف القراءات لا تستند إلى حقيقة تأريخية معينة يُصرَّح فيها بنوعية هذا الاختلاف في القراءة، ولا تعطينا نماذج مقنعة بكيفية هذه القراءات المختلفة، بل تذهب مذاهب التعميم¹

نعود ونقول: "إنَّ وجهة التعميم في الروايات تبقى المسيطرة، وعدم وضوح الرؤية يظل مخيمًا إذ أننا نحتاج بمثل هذا الموضوع الخطير إلى الجزئيات والدقائق لنضع النقاط على الحروف"²، فعلى سبيل المثال أورد أبو شامة روايةً مؤدّاهَا أنَّ زيدا بن أرقم قال: ﴿جاء رجلٌ إلى رسول الله فقال: أقرأني عبد الله بن مسعود سورةً، أقرأنيها زيدٌ، و أقرأنيها أبي بن كعب، فاختلفت قراءتهم، بقراءة أيهم آخذ؟ قال: فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وعليُّ إلى جنبه فقال علي: ليقراً كلُّ إنسانٍ كما علّم، كلُّ حسنٌ جميلٌ﴾³

وقد أورد الطبري هذه الرواية في تفسيره، وتعقبه محمود محمد شاكر معلّقاً عليها فقال: " هذا حديثٌ لا أصل له، رواه رجلٌ كذاب هو عيسى بن قرطاس⁴.. قال فيه ابن معين: ليس بشيءٍ لا يحلُّ لأحدٍ أن يروي عنه، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحلُّ الاحتجاج به، وقد اخترع هذا الكذاب شيخاً له روى عنه وسمّاه: زيد القصار⁵، والحاصل، كما صرّح أبو شامة "أنا لسنا ممّن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء"⁶

¹ - تاريخ القرآن، الصغير محمد حسين علي، ط1، بيروت، دار المؤرخ العربي، 1999م، ص 96 - 97.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص99

³ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز، أبي شامة المقدسي، تقديم: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ص83.

⁴ - ينظر ترجمته في: تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ط2، تحقيق: مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، 1997م، 107/2.

⁵ - ينظر: هامش جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بتحقيق: محمود محمد شاكر، 1/23-24.

⁶ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز، ص 136.

وما نذهب إليه أخيراً، أن " القضية لم تحسم بعد، وأعتقد أنها لن تحسم حتى قيام الساعة، ذلك أنها - في حقيقتها - تناقش العلاقة بين (المثال والواقع) بين الوحي الإلهي السماوي الغيبي وبين تناقل هذا الوحي بلغة بشرية أرضية واقعية"¹
فالقضية وبحق معضلة على حدّ تعبير صبري الأشوح²

2/ المذهب الثاني: يرى أصحابه أن مصدر القراءات غير توقيفي، ولكنهم اختلفوا في تحديد مصدريتها على ثلاثة أقوال، نوجزها على النحو الآتي:

أ/ القول الأوّل: منهم من يرى أن مصدريتها هو لهجات العرب ولغاتهم، ومن بين الذين انتصروا لهذا القول الدكتور طه حسين، الذي يقول: "وهنا وقفة لا بدّ منها، ذلك أن قومًا من رجال الدّين فهموا أنّ هذه القراءات السّبع متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم نزل بها جبريل على قلبه، فمنكرها كافرٌ من غير شكٍّ ولا ريبه، ولم يوفّقوا لدليلٍ يستدلون به على ما يقولون سوى ما روي في الصّحيح من قوله عليه السّلام: أنزل القرآن على سبعة أحرف، والحقُّ أن ليست هذه القراءات السّبع من الوحي في قليلٍ، ولا كثيرٍ، وليس منكرها كافرًا ولا فاسقًا ولا مغتمزًا في دينه، وإنما هي قراءاتٌ مصدرها اللّهجات واختلافها، للنّاس أن يجادلوا فيها وأن ينكروا بعضها، ويقبلوا بعضها، وقد جادلوا فيها بالفعل، وتمازوا، وخطأً فيها بعضهم بعضًا، ولم نعرف أنّ أحدًا من المسلمين كفر أحدًا لشيءٍ من هذا، وليست هذه القراءات بالأحرف السّبعة التي أنزل القرآن عليها، وإنما هي شيءٌ وهذه الأحرف شيءٌ آخر"³

¹ - إعجاز القراءات القرآنية، صبري الأشوح، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998م، ص16.

² - المرجع نفسه، ص19.

³ - في الأدب الجاهلي، طه حسين، ص95-96. وينظر أيضا: قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية، عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، ص37-39.

لكن غاب عن خلد عميد الأدب أن هناك جملة من الأعلام صرّحوا بكفر من أنكر بحرفٍ من القراءات، على غرار أبي حيان الأندلسي، وابن السبكي وابن تيمية، يقول لبيب السعيد: "ولسنا مع طه حسين ولا مع نولدكه في عدم الاعتداد بالسنة الصحيحة في الاستدلال على قرآنية القراءات، فالحديث النبوي إذا صحّ هو عند المسلمين حجّتهم القاطعة بعد القرآن"¹ وكان ممن تبني هذا الرأي أيضاً الأستاذ محي الدين درويش²، كما نحا نحوهما أيضاً إبراهيم أنيس قائلاً: "فقد احتفظت لنا القراءات القرآنية بعناصر مهمة مرجعها اختلاف اللهجات العربية القديمة ولا بدّ من نسبتها إلى قبائلها أو بيئاتها"³

وقال حسين عطوان: "ويرجع أيضاً إلى تأثر القراء من التابعين بلغات قبائلهم، ولهجاتهم في النطق وطريقة أدائها للكلام"⁴

لكن هذا الرأي وُجد من يردّ عليه، وهاهو عبد الصبور شاهين يقول: "من مجانبة التوفيق في رأينا أن نحاول حصر الأحرف السبعة بسبع لغاتٍ مجتمعة أو متفرقة، معينة أو شائعة، فكل ذلك حبطٌ بغير دليلٍ وتيه لا هدى معه"⁵

ما يؤاخذ على هذا الرأي أيضاً، أن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشيان ولغتهما واحدة، وقد اختلفا في القراءة، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته⁶ يقول ابن عبد البر: "أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات، لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة"⁷

وقال أبو بكر الباقلاني في انتصاره: "وقد زعم قومٌ أن معنى قوله عليه السلام: أنزل القرآن على سبعة أحرف، أنه أنزل على سبع لغات مختلفات فهذا باطل"¹

¹ - الجمع الصوتي الأول للقرآن بواعثه ومخططاته، ص 195.

² - إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط7، دار اليمامة و دار ابن كثير، دمشق، 1999م، 115/4-122.

³ - في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965م، ص13.

⁴ - الدراسات الدينية بخراسان في العصر الأموي، ص51.

⁵ - تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، ص83.

⁶ - مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ط2، مطبعة مكتبة المعارف، الرياض، 1996م، ص163.

⁷ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (د.ط)، المكتبة السلفية، السعودية، (د.ت)، 28/9.

ب/ القول الثاني: ومنهم من يرى أن مصدر القراءات إنما هو اجتهاد من القراء، ومن استند إلى هذا الرأي الشيخان: ابن مقسم²، وابن شنبوذ³، وها هو شيخ الطائفة الشيعية أبو القاسم الخوئي يجاري هذا الرأي وينتصر له، قال: " والمعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد"⁴، وسار على نهجه آخر قائلًا: "وأما مسألة القراءات فهي شيءٌ حادثٌ كانت حسب الاجتهادات لجماعة خاصة، لكن لم يعبأ بها المسلمون لا في زمان القراء ولا بعد زمانهم، ولم يعتنوا بها اعتناءً يُوجبُ تغيير القرآن.."⁵ وحذا حذو الرأي القائل بالاجتهاد إبراهيم الأبياري - من المعاصرين - الذي حمل القراء السبب في ظهور القراءات، قال: "وما نرى صحيحًا هذا الذي ذهب إليه القراء من تأويلات كثيرة، تكاد تحملُ الكلمة عشرين وجهاً أو ثلاثين أو أكثر من ذلك، حتى لقد بلغت طرق هذه القراءات للقراءات العشر فقط تسعمائة وثمانين طريقة، فلقد كان اجتهادًا

¹ - نكت الانتصار لنقل القرآن، أبي بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زغلول سلام، مطبعة منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت) ص 119.

² - هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم النحوي الكوفي، كان عارفاً بالقراءات، وما يذكر عنه قول أبو طاهر بن عمر: "وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية، بحرف من القرآن يوافق المصحف، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل..فارتفع أمره إلى السلطان فأحضره واستنابه بحضرة الفقهاء والقراء..) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، (د.ت)، 124/2-125. وأيضا: معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ، 306/1. (لكن هناك ملاحظة لا بد من ذكرها وهي: أن هذين القارئين يتصل سندهما بالقراء: يعقوب وحمزة والكسائي، وهؤلاء القراء مشهود لهم بالرواية والدراية بحروف القرآن وقراءاته). ينظر الفصل الخاص بـ: القراءات وعلاقتها بالرسم العثماني.

³ - هو محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ (ت328هـ)، وقد حوكم بسبب مخالفته الرواية والمصحف، فكان يختار حروفاً لنفسه، ويقرأ بها في الخراب فأنكروا عليه، وبلغ ذلك الوزير ابن مقلة وقيل له: إنه يغير حروفاً من القرآن ويقرأ بخلاف ما أنزل.. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو بكر بن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت)، 1/301-299.

⁴ - البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي، ط4، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1975م، ص123.

⁵ - متى جُمع القرآن، محمد الحسين الشيرازي، ط1، مركز الرسول الأعظم للتحقيق والنشر، بيروت، 1998م، ص 33.

من القراء، وكان إسرافاً في ذلك الاجتهاد، وإتّك لو تتبعت ما عقب به الزمخشري، في تفسيره على القراء لوجدت له الكثير ممّا ردّه عليهم ولم يقبله منهم¹، ظانّاً منه على "أنّها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء"²

ثمّ قال في موضعٍ آخر: "ونحن حين نمكّن لهذه القراءات أن تعيش تكون كمن يحاول أن يخرج على ما أراده عثمان، ومعه عليّ من قبل، ثم الصّحابة على وحدة القرآن تلاوةً، هذا بعد أن صحّ لنا أن هذه القراءات اجتهادٌ وأنّ رسم المصحف وإهماله نقطاً وشكلاً جرّاً إلى شيءٍ منها"³ وتبعه في ذلك الأستاذ عفيف دمشقية بعد أن أورد مجموعةً من الأمثلة ثم قال: "بعد هذا العرض السريع للمشكلات التي نجحت عن الرسم الإملائي للمصحف، أو عن اجتهاد القراء في قراءة بعض الكلمات، نستخلص أنّها لم تكن ذات أثر كبير في تطور الدرس النحوي"⁴ وبعد، ما يمكن أن يُقال لأصحاب هذا الرأي أن ليس لهم دليلٌ قاطعٌ يفيد ما نصّوا عليه، سوى من اتّهامٍ وزورٍ وإه، لا يوجد ما يعضّده، والبيّنة على من ادّعى.

ج/ القول الثالث: منهم من يرى مصدر القراءات الخط الذي كتبت به المصاحف في ذلك الزّمان، والذي كان خالياً من التّقط والشّكل، ممّا كان يسمح بقراءة الكلمة بأوجهٍ متعدّدة، ويعتبرُ المستشرق المجري اجنتس جولد تسيهر (Ignaz Goldziher)⁵، أن منشأ القراءات القرآنية مردهُ إلى الكتابة العربية في حدّ ذاتها، يقول: "وترجع نشأة قسمٍ كبيرٍ من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدّم هيكله المرسوم مقاديرٌ صوتيةً مختلفةً، تبعاً لاختلاف التّقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته"⁶، وسار على منواله أيضاً المستشرق فولرز (August Vullers)⁷ مؤكّداً على "أنّ القرآن نزل أول الأمر بلهجة مكّة المجرّدة من ظاهرة الإعراب، ثمّ نقّحه العلماء

1 - تاريخ القرآن، إبراهيم الأبياري، ط3، دار الكتاب المصري، القاهرة/ دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1991م، ص144.

2 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، 321/1.

3 - تاريخ القرآن، إبراهيم الأبياري، ص 145.

4 - أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، عفيف دمشقية، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978م، ص 25.

5 - ينظر ترجمته: موسوعة المستشرقين، بدوي عبد الرحمن، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1993، ص197-203.

6 - مذاهب التفسير الإسلامي، جولد تسيهر اجنتس، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط5، دار اقرأ، بيروت، 1992م، ص8،9.

7 - ينظر ترجمته: موسوعة المستشرقين، ص 419-420.

على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس حتى أضحى يُقرأ بهذا البيان العذب الصافي، وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال"¹، ونصّ على هذا أيضاً المستشرق كارل بروكلمان (CARL BROCKELMANN)² حيث قال: "جمع عثمان المسلمين على نصّ قرآنيٍّ موحّدٍ، وهذا النصّ الذي لم يكن كاملاً في شكله ونقطه، كان سبباً في إيجاد اختلافاتٍ كثيرة.."³ ونراه أيضاً ماثلاً عند آثر جفري (Arthr Jeffery's) في مقدّمة كتاب المصاحف عند معالجته لعنصر (خلو مصحف عثمان من النقط والشكل)⁴، وتبعهم في هذا ثلّة من المستشرقين، وثلة من المستعربين"⁵

وتبعهم في ذلك الباحث هادي معرفة حين قال: "هذا وخلو المصاحف الأوّلية من علامم فارقة، كان عمدة السبب في اختلاف القراءات فيما بعد، إذ كان الاعتماد على الحفظ والسّماع وبطول الزمان ربّما كان يحصل اشتباه في النقل أو خلط في السماع، ما دام الإنسان هو عرضة للنسيان"⁶

كما شكّك بعضهم في صحّة حديث (السبعة أحرف)⁷، ومن ثمّ اتّخذوا القراءات سبباً للطّعن في إعجاز القرآن، ومدخلاً لعدائهم للإسلام⁸ وعدّوا القراءات نوعاً من التّحريف،

¹ - Valkesprache und Schriftsprache in alten Arabian (K.Vol-lers)- Strasbourg. 1906. 36 -

² - ينظر ترجمته: موسوعة المستشرقين، ص 98-105.

³ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، ط5، دار المعارف، (د.ت)، 1/4.

⁴ - مقدّمة آثر جفري لكتاب المصاحف، أبو داود السجستاني، ط1، دار التكوين، دمشق، 2004م، ص 3-17.

⁵ - ينظر: الفصل الخاص: القراءات القرآنية وعلاقتها بالرسم العثماني.

⁶ - التمهيد في علوم القرآن، 1/ 353.

⁷ - ينظر: تاريخ القرآن، تيودور نيلدكه، تعديل فريديريش شفالي، دار نشر جورج ألز، هيلدسهام-زوريخ-نيويورك، ط1، 2004م، 45-48. و أيضاً: القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1402هـ.

⁸ - ينظر: القرآن الكريم في مواجهة الماديين الملحدّين، أحمد عبد الحميد الشاعر، ط2، دار القلم، الكويت 1982م، (ص26-33) و(ص122-134). وكتاب: القرآن والمبشرون، محمد عزة دروزة، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1979م. وكتاب: المستشرقون والقرآن دراسة نقدية لمناهج المستشرقين، عمر لطفي العالم، ط1، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، مطا، 1991م. وكتاب: القرآن وأوهام المستشرقين، محمد حسين أبو العلا، المكتب العربي للمعارف، (د.ت). وكتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القرآن، دراسة ونقد، أحمد محمد الفاضل، ط1، مركز الناقد الثقافي، دمشق، 2008م. وكتاب: القرآن الكريم من

قال الباحث محمد صبيح: "وَحَسِبَ بعض خبثاء المستشرقين أنها ثغرة ينفذون منها إلى زعزعة عقائد المسلمين في كتابهم الأعظم، وقد وفّروا لهذا جهوداً دائبةً، وأنفقوا أعمارهم، وهم مئات كثيرة في الدوران حول قلعة الإسلام من موضوع القراءات"¹

وهذا الرأي الذي نصّ عليه شيخ المستشرقين، نعتقد أنه قولٌ مردودٌ عليه وعلى أتباعه، إذ لا يمكن أن يكون الرّسم المصحفيُّ سبباً في تعدّد القراءات، مع وجود قراءةٍ متداولةٍ آنذاك، والآيات الكثيرة تنصّ على أنه كتابٌ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه كتابٌ مُنزلٌ من عند الواحد، وهو محفوظ في الصدور قبل السطور ما بقيت السموات والأرض، ولقد حفظ الله كتابه بالحفظة القارئ أكثر ممّا حفظه بالكتاب الكاتبين.

وعلينا ألاّ نأخذ بأقوال المستشرقين وآرائهم في القرآن ولغته، ونحذّر منها، كون أكثرهم لا يؤمنون بإعجازية القرآن ولا بخصوصية أسلوبه ولغته.

بعدما عرضنا لهذه القضية، وبسطنا القول فيها ضمن أربعة أقوال، فإنّ التحقيق في المسألة ما ناقشه الأستاذ عبد الحلیم قابة وتوصل إلى نتيجة مفادها: "إذا كان القصد أن القراءات هي الأحرف، كما كان في زمن الصدر الأول، فلا شك أن القراءات هي الأحرف المتزلة من عند الله.. أما إذا قصدنا القراءات كيفية الأداء المعزوة للقراء، فلا بدّ من التمييز بين أنواع القراءات، فإذا كانت القراءة متواترةً ومتلقاةً بالقبول فهي عين القرآن، أمّا إذا اختلف فيها ركنٌ من أركان القراءة، فهي شاذةٌ ولا يجوز نعتها قرآناً"²

ما نخلص إليه إذن "ومما لا شكّ فيه، أن الاختلاف في القراءات كان في الأقلّ، وأنّ الاتفاق كان في الأعمّ الأكثر.. وتظلّ القضية قضيةً تاريخيةً فحسب، إذ القرآن المعاصر الذي أجمع عليه العالم الإسلامي - وهو ذات القرآن الذي نزل به الوحي على رسول الله - مرقومٌ برواية حفصٍ لقراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي، باستثناء المغرب العربي الذي اعتمد قراءة نافع المدني برواية

المنظور الاستشراقي، دراسة نقدية تحليلية، محمد محمد أبو ليلى، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2002م. وكتاب: القرآن الكريم نزوله، تدوينه، تأثيره: ريجيس بلاشير، تعريب رضا سعادة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1974م.

¹ - بحث جديد عن القرآن الكريم، محمد صبيح، ط8، دار الشروق، القاهرة، 1983م، ص 230.

² - ينظر: القراءات القرآنية (أحكامها، تاريخها، ثبوتها، وحجيتها)، قابة عبد الحلیم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999م، ص32 (بتصرف).

ورش.. وتبقى المسألة بعد هذا أثرية العطاء، نعم قد تبدو الهوة سحيقةً فيما يُدعى من خلافاتٍ لا طائلٍ معها، ولكنّ النظرة العلمية الفاحصة تخفف من حدّتها، فما من شكٍّ أنّ عاملاً متشابكاً وراء تلك الخطوط المتناثرة هنا وهناك¹

و لا نريد سبّق الأحداث لنخرج بحكم في هذه المسألة، فبحثنا قد تضمن فصولاً عن كيفية تناول الأئمة اللغويون والنحويون للقراءات، بغية الوصول على الأقل إلى مقياسٍ تُزان على ضوئه حقائق القراءات ومدى اتّصالها بحركات الإعراب؛ وقبل ذلك لا بدّ من إلقاء نظرة مختصرة حول ما أُلف في موضوع القراءات، مع ذكر أقسامها، وهو ما نسعى إنجازَه في العنصر الموالي.

¹ - تاريخ القرآن، محمد حسين الصغير، ص 106.

ثالثاً/ التدوين في علم القراءات:

رأينا من المفيد في هذا العنصر، أن نضع خطاطةً لبعض ما أُلف في علم القراءات، حتى نتبين حركة التأليف وتأثيرها، إنطلاقاً من الحاجة الماسّة لذلك، وهامو القسطلاني يصور لنا تلك الحاجة إلى تدوين القراءات وتصفيتها، يقول: "ولما كان الصّدر الأوّل لا يدوّنون علومهم في دفاتر ولا كتب، ثقةً منهم في ضبطهم وإتكالاً على حفظهم، وبدا في كثيرٍ من ألفاظ القرآن التفریط، وفشاً في جملةٍ من طرق الروايات التّخليط، قيض الله تعالى لكتابه المجيد الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^ط تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿١﴾ من دوّن وجوه قراءاته وضبط طرق رواياته، فاجتهدوا في ذلك حق الاجتهاد.. فأخذوا في جمع ذلك وتدوينه، فاستفرغوا فيه وسعهم وبذلوا جهدهم"²

وللملاحظة، أنّ هؤلاء القراء - سبعا كانوا أو عشراً أو فوق ذلك - لم تُدوّن قراءاتهم في الكتب وقتذاك، ولكنها تُنوّقتُ بالإسناد، فألف فيها كثيرون بعد نُضج التّمدّن الإسلامي والحملات الشّعوبية المتتالية في بعض الأمصار العربية على غرار بغداد وقرطبة، وها نحن مورّدون خلاصة تاريخ ذلك، وأشهر ما وصلنا من هذه الكتب في هذا الفن.

حَرَكَةُ التَّأْلِيفِ:

يذكر فؤاد سزكين³ أنّ أوّل من صنّف في هذا العلم، هو يحيى بن يعمر (ت 89هـ)، الذي ألف كتاباً في القراءة، حيث جمع فيه اختلافات المصاحف⁴، ثمّ توالى حركة التأليف بكثرة بعده إلى عصر أبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، يعسر حصرها، وإنما نذكر منها على وجه الإيجاز وهي مرتبة على حسب تاريخ وفاة مؤلفيها:

1 - سورة فصلت، الآية: 41-42.

2 - لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1972م، 85/1.

3- تركي الأصل، وهو مدير المركز الإسلامي في فرانكفورت.

4- تاريخ التراث العربي، سزكين فؤاد، نقله إلى العربية: فهمي حجازي وراجعه: عرفة مصطفى وسعيد عبد الرحيم، ط1، مطبعة دار الثقافة والنشر بالجامعة، الرياض، 1991م، ص 22/1.

عبد الله بن عامر(ت118هـ)، أبان بن تغلب الكوفي (ت141هـ)، مقاتل بن سليمان (ت150هـ)، أبو عمرو بن العلاء (ت156هـ)، حمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ)، زائدة بن قدامة الثقفي (ت161هـ)، هارون بن موسى الأعمور (ت170هـ)، الأخفش الكبير (ت177هـ)، الكسائي (ت189هـ)، يعقوب بن إسحاق (ت205هـ)، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، وكل واحد من هؤلاء الأعلام ألف كتاباً وسمّاه القراءات.

إلى أن جاء أبو بكر بن مجاهد (ت324هـ) في بداية القرن الرابع الهجري، فاختار من الجميع القراء السبعة المعروفين، وهم على التوالي: عبد الله بن عامر الشامي(ت118هـ)، وابن كثير المكي(ت120هـ)، وعاصم الكوفي(ت127هـ)، وأبو بكر بن العلاء(ت145هـ)، وحمزة الكوفي(ت156هـ)، ونافع المدني(ت169هـ)، والكسائي الكوفي(ت189هـ)¹، وقد علّل مكي القيسي لماذا الاقتصار على هؤلاء السبعة فقال: "أنّ الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة.. فأفردوا من كلّ مصرٍ وجّهٍ إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته وقراءته"²

ثمّ توالى حركة التّأليف بعد ابن مجاهد، فمنهم من زاد على هذا العدد، ومنهم من أنقص وقد تنوّع التّأليف وتفنّن فيه علماءؤه، فألّفوا المختصرات والمطوّلات والشّروح ونظّموا القصائد وشرحوها، وفيما يأتي سأذكر أهمّ ما أراه من كتب القراءات، مرتبةً على حسب التّأليف وفق العدد، وما سنبتدئ به مؤلفات في القراءات السّبع، وهي مرتبةً على حسب وفاة مؤلّفها:

¹ - قال جورج زيدان: وأصحاب هذه القراءات معظمهم من الموالي وبعضهم تجاوز العصر الأموي، فابن كثير أصله من أبناء فارس، وعاصم هو مولى بني جذيمة، ونافع بن أبي نعيم أصله من أصبهان... (بتصرف). ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، طبعة جديدة من تعليق ومراجعة شوقي ضيف، دار الهلال، القاهرة، (د.ت)، 213/1.

² - الإبانة عن معاني القراءات، مكي القيسي، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، الفجالة، (د.ت)، ص

1/ مما أُلّف في القراءات السبع:

- السبعة في القراءات : ابن مجاهد (ت324هـ).
كتاب السبعة بعللها الكبير: محمد بن الحسن الأنصاري (ت351هـ).
الحجة في علل القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ).
الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام: أبي علي الفارسي (ت377هـ).
حجة القراءات: أبي زرعة بن زنجلة (ت403هـ).
كتاب التبصرة، وكتاب: الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكّي القيسي (ت437هـ).
كتاب التيسير في القراءات السبع، وجامع البيان في القراءات السبع: الدّاني (ت444هـ).
العنوان في القراءات السبع: ابن خلف المقرئ (ت455هـ).
الكافي في القراءات السبع: الرعيبي (ت476).
الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش (ت549هـ).
الشاطبية: أبي القاسم الشاطبي (ت590هـ).
جمال القراء وكمال الإقراء: علم الدّين السّخاوي (ت643هـ).
الشفعة في القراءات السبعة: شعلة (ت656هـ).
الشرعة في القراءات السبعة: ابن إبراهيم البارزي (ت738هـ).
عقد اللآلئ في القراءات السبع العوالي: أبي حيان الأندلسي (ت745هـ).
غيث النّفع في القراءات السبع: أبي الحسن بن الثّوري الصّفّاقسيّ (ت1118هـ).

2/ مما أُلّف في القراءات الثمان:

- التذكرة في القراءات الثمان: ابن غلبون الحلبي (ت399هـ).
التلخيص في القراءات الثمان: أبي معشر بن محمد الطّبري (ت478هـ).
المبهبج في القراءات الثمان: سبط الخياط (ت541هـ).
المفيد في القراءات الثمان: ابن إبراهيم الحضرمي (ت560هـ).

3/ مما أُلّف في القراءات العشر:

- الغاية في القراءات العشر: أبي بكر أحمد بن مهراَن (ت381هـ).
- الكثر في القراءات العشر: أبي بكر بن مهراَن النيسابوري (ت381هـ).
- المفيد في القراءات العشر: أحمد بن مسرور (ت442هـ).
- التذكار في القراءات العشر: ابن شيطا البغدادي (ت445هـ).
- الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش: ابن فارس الخياط (ت450هـ).
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: أبي القاسم الهذلي (ت465هـ).
- المستنير في القراءات العشر: أحمد بن علي بن سوار (ت498هـ).
- المهذّب في القراءات العشر: أبي منصور الخياط (ت499هـ).
- إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: أبي العز الواسطي القلانسي (ت521هـ).
- المصباح في القراءات العشر: المبارك الشهرورزي (ت550هـ).
- غاية الاختصار: أبو العلاء بن محمد العطار الهمداني (ت569هـ).
- كتاب النّشر، وطيبة النّشر في القراءات العشر: محمد بن محمد بن الجزري (ت833هـ).
- لطائف الإشارات لفنون القراءات: شهاب الدين بن علي القسطلاني (ت923هـ).
- البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشّاطبية والدرّة: عبد الفتاح بن محمد القاضي (ت1403هـ).

4/ مما أُلّف في القراءات الإحدى عشرة:

الرّوضة في القراءات الإحدى عشرة: أبي علي الحسن بن إبراهيم البغدادي (ت438هـ).

5/ مما أُلّف في القراءات الثلاث عشرة:

البستان في القراءات الثلاث عشرة: أبي بكر بن أيّدغدي الشهير بابن الجندي (ت769هـ).

6/ مما أُلّف في القراءات الأربع عشرة فما فوق:

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ).

غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري (ت833هـ).

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر: المشهور بـ: البنا الدميّاطي (ت1117هـ).

7/ مما أُلّف في شواذ القراءات:

- الشّواذ: أبي العباس المشهور بثعلب (ت291هـ).
المصاحف: أبي بكر بن الأشعث السجستاني (ت316هـ).
الشّواذ في القراءات السبع: أبي بكر بن مجاهد (ت324هـ).
مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه (ت370هـ).
المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني (ت392هـ).
الموضّح: أبي علي الحسن بن هرمز الأهوازي (ت440هـ).
المحتوى في القراءات الشواذ: الدّاني (ت444هـ).
اللّوامح في شواذ القراءات: أبي الفضل الرازي (ت454هـ).
شوق العروس: أبي معشر الطبري (ت478هـ).
إعراب القراءات الشّواذ: أبي البقاء العكبري (ت616هـ).
الجامع الأكبر والبحر الأزخر: أبي القاسم عيسى الإسكندري (ت629هـ).
التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن: أبي القاسم الصفرواي (ت636هـ).

8/ معاجم في القراءات:

- معجم القراءات القرآنية (08 أجزاء): أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم.
معجم القراءات القرآنية (11 جزءاً): عبد اللطيف الخطيب.
المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته: أحمد مختار عمر (ت2004م).

بقي أن نذكر أن للمفسّرين دورٌ كبيرٌ في تسجيل كثيرٍ من القراءات الشاذة في كتبهم، وأهم الكتب التي حفلت بها سعةً واستيعاباً: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطّبري، وتفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي.

وما يمكن قوله انطلاقاً مما دوّن آنفاً من مؤلفات لعلماء أجلاء، أن التدوين في علم القراءات بدأ في وقت مبكر، غير أنه لم يشتد عوده ويستوي ساقه إلا في القرن الثالث الهجري، عصر التدوين والانفتاح العلمي في شتى العلوم، ولقد كانت القراءات، ولا تزال محل اهتمام العلماء. هذا، وما ذكرته من الكتب في القراءات، إنما هو القليل الذي يدلّك على هذا الجهد المبذول من طرف هؤلاء العلماء، وقد صنّف في زماننا في هذا الباب شيءٌ كثيرٌ يفوت ذرع العاديين، وليس هذا المختصر مقام حصر.

رابعاً/ أقسام القراءات:

أما إذا جئنا إلى تبيان أقسام القراءات، فنجد العلماء -وهم الغالبية- قد قسّموها من حيث السند إلى ستة أقسام، ثم بينوا حكم كل نوع ودرجته من حيث القبول و الردّ، وهذه الأقسام نوردها مرتبةً حسب درجة الصّحة والضعف: المتواترة، المشهورة، الأحادية، الشاذة، المدرجة، والموضوعة.

1/ القراءات المتواترة: هي القراءة التي نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم

إلى منتهاه¹

وغالب القراءات التي يُقرأ بها من هذا النوع، قراءات القراء السبع والعشر.

2/ القراءات المشهورة: هي القراءة التي صحّ سندها ولم تبلغ درجة التواتر، لكنّها وافقت

الرّسم والعربية، واشتهرت عند القراء فلم تُدرج ضمن الشاذ²

ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُخِذُ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾³، بفتح تاء (كُنْتُمْ)،

وكلتا القراءتين، للقارئ أبي جعفر المدني⁴

1 - ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، 349/1. و كتاب مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زاده، 361/2-363.

2 - ينظر: المصدر نفسه، 349/1.

3 - سورة الكهف: الآية 51.

4 - ينظر: النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري، صححه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت،

311/2.

3/ القراءات الأحادية: هي القراءة التي صحّ سندها، وخالفت رسم المصحف أو العربية، أو كليهما، ولم تشتهر إشتهاراً ما ذُكرَ آنفاً¹

ومن أمثلة ما صحّ سنده وخالف الرسم، قوله تعالى: ﴿مُتَكِّينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضِرٍ وَعَبَقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾²، حيث قرأها كلٌّ من الجحدري وابن محيصن: (متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان)³

ومن أمثلة ما صحّ سنده وخالف العربية، قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾⁴، حيث قرأ (معائش) بالهمز بدل الياء⁵، ومن أمثلة ما صحّ سنده ولم يشتهر قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾⁶، حيث قرأ كل من أبو عمرو (أنفسكم) بفتح الفاء وكسر السين⁷

4/ القراءات الشاذة: هي القراءة التي لم يصح سندها، أو خالفت الرسم أولاً وجه لها في العربية⁸

ومن أمثلة ذلك ما نُقِلَ عن ابن السَّمِيعِ وأبي السَّمَّالِ في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾⁹، حيث قرأ (ننجيك) بالحاء، عوض (ننجيك)¹⁰

1 - ينظر: الإتيان في علوم القرآن، 503/2.

2 - سورة الرحمن: الآية 76.

3 - ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أحمد بن خالويه، نشره: برجستراسر، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ص151.

4 - سورة الأعراف: الآية 10.

5 - ينظر: المصدر نفسه، ص42.

6 - سورة التوبة: الآية 128.

7 - ينظر: معجم القراءات، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988م، 54/3.

8 - ينظر: الإتيان في علوم القرآن، 505/2.

9 - سورة يونس: الآية 92.

10 - ينظر: النشر في القراءات العشر، 16/1.

5/ القراءة المدرجة: هي الكلمة أو العبارة التي زيدت في الآيات القرآنية على وجه التفسير¹ ومن أمثلة هذا النوع، قراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم)²، بزيادة لفظ (من أم) وهذا النوع من القراءات لا يعتبر قرآناً يتلى، وإنما هو تفسيرٌ كما نصَّ عليه جلُّ العلماء.

6/ القراءات الموضوعية: هي القراءة التي نسبت إلى قائلها من غير أصلٍ أو سندٍ، ولم تعتبر لا قرآناً ولا قراءةً، ومن أمثلة هذا النوع، القراءة المنسوبة افتراءً إلى أبي حنيفة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَحْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾³، برفع (الله) و نصب (العلماء)⁴

وقد تطرق إلى هذه القراءة الموضوعية أحمد محمد جمال في كلمة كتبها ضمن مقال، يقول فيه: "وبعد... فإن هذه القراءة المنكرة من دسائس أعداء الإسلام والقرآن، وهناك الكثير والكثير من أمثالها في كتب التفسير، مما يناقض تعاليم الغسلام عقلا ونقلا ولكنها راجت بين معظم المفسرين القدامى على حسن نية ثم استغلها المعاصرون بنية سيئة"⁵

1 - ينظر: الإتقان في علوم القرآن، 506/2.

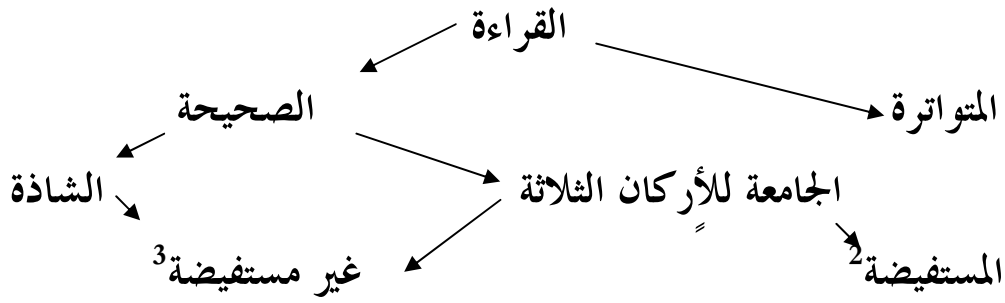
2 - ينظر: السنن، سعيد بن منصور الخرساني، تحقيق: سعد بن عبد العزيز آل حميد، ط1، دار الصميعة، الرياض، 1993م، 1187/3.

3 - سورة فاطر: الآية 28.

4 - ينظر: القرآن والقراءات والأحرف السبعة، عبد الغفور محمود مصطفى، ط1، دار السلام، القاهرة، 2008م، ص475.

5 - القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته، أحمد محمد جمال، ط4، دار إحياء العلوم، بيروت، 1412هـ، 27/2.

أمّا من الدّارسين المحدثين فقد وجدنا عبد الهادي الفضلي يوردُ لها تقسيمًا آخر، حيث جعلها في نوعين اثنين نوردها في المخطط الآتي¹



وهناك تقسيمٌ آخر أورده العبيدي - من المعاصرين - في كتابه، حيث قسمها إلى نوعين: النوع الأول (القراءة المتواترة)، والنوع الثاني (القراءة الشاذة)⁴

¹ - القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص 58.

² - هي التي استفاض نقلها وتلقاها الأمة بالقبول.

³ - هي التي لم تستفص في نقلها ولم تلقاها الأمة بالقبول.

⁴ - ينظر: الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري، حمادي العبيدي عادل، ط1، مكتبة الثقافة الدينية،

القاهرة، 2005م، ص 19.

المَبْحَثُ الثَّانِي

حَدِيثُ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ وَصِلَتُهُ بِالْقِرَاءَاتِ

يحتوي على ثلاثة عناصر:

أولاً/ التعريف بالحرف، وأدلة نزول القرآن على سبعة أحرف.

ثانياً/ أهم تفسيرات الأحرف السبعة.

ثالثاً/ الأحرف السبعة في ميزان البحث.

تصدير:

يعتبر موضوع الأحرف السبعة في القرآن الكريم، من المباحث التي هي في غاية الأهمية والحساسية، والأهمية الموضوع تجاذب دراسته العلماء قديماً وحديثاً، ذوي اختصاصاتٍ مختلفةٍ من مفسرين ولغويين ومحدثين ومقرئين وغيرهم.

كما أنه موضوع لازال يكتنفه الغموض أكثر من جانب، ومازالت الكتابات فيه متضاربة، وهو ما دعا ثلّة من العلماء أن يصرّحوا بصعوبتها وعدم البث فيها، وها نحن نورد كلمات بعض العلماء والباحثين غير مراعين ترتيبهم الزمني:

يقول الزُّرقاني: " هذا مبحثٌ طريفٌ وشائقٌ غير أنه مخيفٌ وشائكٌ.. ومن طرافة هذا المبحث أنك تشاهد فيه عرضاً عاماً لمنتجات أفكارٍ كثيرة، وتشهد جيشاً جرّاراً من مذاهب وآراء، وأمّا مخافة هذا المبحث وشوكه، فلاّته كثر فيه القيل والقال، إلى حدّ كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه وقال إنه مشكل" ¹، ويقول عبد الصبور شاهين: " لا نرى حديثاً أثار من المشكلات العقدية والتاريخية واللغوية قدر ما أثار هذا الحديث" ²، ونصّ عليه أبو شهبه كذلك فقال: "وليس من شك في أن هذا البحث شائكٌ، ودحضٌ منزلة، والباحث فيه يحتاج إلى شيءٍ غير قليلٍ من البصر بموضع قدمه، ومن الأناة والصبر" ³، ويقول الشيخ بكري: "لم تُشرْ مشكلةٌ من مشكلات البحث في تاريخ القرآن ما أثارته الأحرف السبعة، ولم يختلف العلماء في موضوعٍ مثلما اختلفوا في تفسير هذه الأحرف السبعة" ⁴ وقال أبو موسى الحريري: " لكن اتفاق الصحابة على صحّة حديث الأحرف السبعة لم يُظهِر من حيث معناه، إلاّ خلافاً واسعاً وتناقضاً بيناً في تفسيره وشرحه" ⁵، ويقول ابن تيمية الحراني: " هذه مسألة كبيرة تكلم فيها أصناف العلماء" ⁶، ويقول فيه عبد العزيز القارئ "فقد اشتغلت بهذا البحث الجليل الشأن حقبةً طويلةً، أكثر من عشر

1 - مناهل العرفان في علوم القرآن، 116/1.

2 - تاريخ القرآن، ص 59.

3 - المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط3، الرياض، مط دار اللواء، 1987م، ص166.

4 - التعبير الفني في القرآن، ط1، دار الشروق، بيروت، 1973م، ص77.

5 - عالم المعجزات، ط3، دار (لأجل المعرفة)، لبنان، 1986م، ص138.

6 - مجموع الفتاوى، تقي الدين بن تيمية، ط1، مكتبة المعارف، المغرب، (د.ت). 389/13.

سنين دأباً، أجمع فيها طرق هذا الحديث ورواياته، وأتبع كلام العلماء فيه.. صابراً على مشقته ووعورة مسالكه، حتى ضاق صدري به يوماً، فلجأت بعد الله تعالى إلى أحد مشايخنا، وهو صاحب (أضواء البيان) الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، فسألته عمّا ترجّح لديه في معنى هذا الحديث، فإذا به يقول: الذي ترجّح لديّ أنّي لا أعرف معناه"¹

وقال الجابري: "لا بدّ من التنبيه منذ الآن إلى أنّ الذين انشغلوا بالبحث في هذا الموضوع، القدماء منهم والمحدثون، لم يصلوا إلى رأيٍ موحّدٍ حول المقصود بها، ذلك أنّ الأحاديث التي تحدّثت عنها بقيت كما هي (مُغلّقةً)"²

ووجدنا الأستاذ عبد الحليم قابة قد استعصى عليه تفسيره وها هو يجمع شتات ما قيل فيه قائلاً: "بل إنّك لا تكاد تجد مسألةً تباينت فيها أقوال العلماء كهذه المسألة حتى حمل ذلك بعضهم على القول بأنّ حديث الأحراف من المتشابه، ونُقِلَ عن بعضهم أقوالٌ غريبةٌ لا يقبلها عقلٌ ولا شرعٌ، وما سلّمَ من ذلك فهو يتأرجح بين القابلين له والرافضين ولا يكاد باحثٌ يرجّح رأياً حتّى يعقبه من يرجّح غيره ويبطل ما استند عليه من سبقه"³

وقال الباحث العبقري: "وأثير حول الموضوع نقاش طويل لم يسفر عن حلٍّ نهائيٍّ سليم، ولم يظفر بعدُ بمخرجٍ منطقيٍّ سليم"⁴

وقال صاحب كتاب الأحراف السبعة ومترلة القراءات منها: "اختلف العلماء في المراد بالأحراف السبعة، وتشعبت أقوالهم وتعددت حتى بلغت في بعض الأقوال أربعين قولاً، منها ما يصلح للاعتبار والنظر ومنها أقوال قد قالها قائلون من غير أن يكون لهم سند معتبر"⁵

1 - حديث الأحراف السبعة (دراسة لإسناده ومنتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات)، عبد العزيز القارئ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2002م، ص 5.

2 - مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص 173.

3 - القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها وأحكامها، ص103.

4 - الرسم القرآني ضابط من ضوابط القراءة الصحيحة، توفيق بن أحمد العبقري، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مراكش، 2002م، ص105.

5 - الأحراف السبعة ومترلة القراءات منها، حسن ضياء الدين عتر، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1988م، ص 121.

كما أشار الباحث الطيّار إلى صعوبة إيجاد معنى لها فقال: "هذا الموضوع من المشكل الذي حارت فيه العلماء واختلفت فيه قولتهم ولا يعني هذا أنه لا يمكن الوصول إلى القول الصواب.. وإنه كلما تباعد العصر عن عصرهم ازداد غموض هذه الأحرف"¹

ذلك أن مثل هذا الحديث هو: "بلا ريب أخطر نظرية في الحياة الإسلامية، لأنها أسلمت النص القرآني إلى هوى كل شخص يثبته على ما يهواه"²

وتكفينا مقالة العقاد عندما استغلق عليه فكها حين قيل له: "لو أنك إلتقيت رسول الله فعن أي شيء كنت سائله؟ فأجاب: كنت أسأله عن معنى الأحرف السبعة"³

أقول: أوردت هذا الكم من أقوال العلماء حول المسألة مما يدل على أن القطع بقول علي أنه المختار أو أن قولاً من الأقوال هو القول الفصل ليس بالأمر الهين.

بعد اطلاعنا على ما كتبت في موضوعه، رأينا أن كل من وضع يده على هذا الحديث وتعامل معه، إلا ووقف متسائلاً: ما المقصود بالحرف؟ وما المقصود بالسبعة أحرف؟ وما علاقة القراءات القرآنية بهذا الحديث؟ وهل حقيقة أن هذه الأحرف جاءت مسوغةً للتيسير بالتطوق؟

هذه الأسئلة وغيرها لا يُعرف لها جواباً إلا إذا فهم الحرف على وجهه الصحيح؟ في هذه الدراسة لا نريد أن نتعرض لأهم ما قيل في الموضوع، فتلك جبهة أخرى تعرض لها الدارسون في كتبهم، وبسطوا فيها القول بسطاً شافياً.

لذلك ستمحور دراستنا، على تناول مجموعة من الأحاديث التي ورد في متنها ذكر للأحرف وسيكون هدفنا من الطرح، هو تعرّفنا إلى أي مدى يمكن أن توجد علاقة بين هذه الأحاديث والقراءات القرآنية.

وللفائدة فقط، نذكر أن هذا الموضوع أسأل الحبر الكثير، و أولوه العلماء والدارسون عناية منقطعة النظير، وأفردوا له مؤلفات مستقلة نذكر منها: شرح حديث: أنزل القرآن على سبعة أحرف لابن تيمية، وكتاب: معاني الأحرف السبعة لأبي الفضل عبد الرحمن الرازي، وكتاب

¹ - المحرر في علوم القرآن، مساعد بن سليمان الطيار، ط2، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، جدة، 2008م، ص 92.

² - Regis Blachere. Introduction au Coran. Ed. Besson et Chantemerle. Paris.1959. P 69

³ - علوم القرآن، عبد الفتاح أبو سنة، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995م، ص53.

الأحرف السبعة لأبي عمرو الداني، ورسالة في أنزل القرآن على سبعة أحرف، لأبي الليث السمرقندي، والكواكب الدرّية فيما ورد في إنزال القرآن على سبعة أحرف من الأحاديث النبوية للحدّاد، وكتاب: الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن لمحمد بنجيت المطيعي، وكتاب: الأحرف السبعة ومترلة القراءات منها لضياء الدّين عتر، وكتاب: الأحرف السبعة لمناع القطان، وكتاب: الأحرف السبعة للمطروودي، وحديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومنتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية لعبد العزيز القارئ، واللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن، لعلي بن مطاوع آل عقيل، الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات، لفتح بن الطيب خماسي، والكواكب الدرّية فيما ورد في إنزال القرآن على سبعة أحرف من الأحاديث النبوية لمحمد علي الحداد، وشرح حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف لمحمد علي محمد البيلاوي، وشرح حديث نزل القرآن على سبعة أحرف لمحمد البيران، و حديث الأحرف السبعة لعبد الله الجديع.

وغير ذلك من المؤلفات، بل لا يكاد كتابٌ في علوم القرآن يخلو من بابٍ خاصٍ بالأحرف السبعة، وكذا من مقدّمات كتب التّفاسير، وكتب فضائل القرآن¹ وبعد هذه التوطئة المختصرة، يمكننا أن نبتدئ بأوّل عنصرٍ من هذا المبحث وهو التّعريف بالحرف.

¹ - ينظر على سبيل المثال: مقدمة كل من: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، والجامع لأحكام القرآن، وتفسير البحر المحيط، وتفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وتفسير التحرير والتنوير، والانتصار للباقلاني، وتأويل ابن قتيبة، وإبانة مكي القيسي، والتمهيد لابن عبد البر، وشرح السنة للبخاري، وجمال القراء للسخاوي، ومرشد أبي شامة المقدسي، والفتاوى الكبرى لابن تيمية، والقواعد والإشارات للقاضي الحموي، وفتح الباري للعسقلاني، ومنجد المقرئين لابن الجزري، والبرهان للزركشي، والاتقان للسيوطي، ومن المعاصرين: تاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين، والقرآن المجيد لمحمد عزة دروزة..

أولاً/ التعريف بالحرف، وأدلة نزول القرآن على سبعة أحرف:

1- التعريف بالحرف:

أ/ لغةً: الحرف، كلُّ شيءٍ طرفه وشفيره وحَدُّه، وجمعه أحرف وحروف، ومنه: حرف الجبل وهو طرفه المحدود أعلاه، وحرف السفينة جانب شقّها، وحروف الهجاء أطراف الكلمة، والحروف العوامل في النحو، أطراف الكلمات الرابطة بعضها ببعض. والحرف، النّاقة الضّامرة الصّلب، شُبّهت بحرف الجبل أو تشبيهاً في الدقّة بحرفٍ من حروف الكلمة، والحرف اللّغة، وهو عند النّحاة ما جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا بفعلٍ¹، وفي التّزليل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾²، أي: "على وجهٍ واحدٍ، وهو أن يعبد على السّراء لا على الضّراء، أو على شكٍّ، أو على غير طمأنينةٍ من أمره"³

ب/ اصطلاحاً:

سنكتفي بالتّعريف الاصطلاحي⁴ لهذه المادة بقولين أحدهما من المتقدّمين والآخر من المتأخّرين.

يقول التّنهاوي: "هي عند القراء أن يُقرأ القرآن، سواءً كانت القراءة تلاوةً بأن يُقرأ متتابعاً أو أداءً بأن يأخذ من المشايخ ويُقرأ"⁵، وخير ما قيل في حدّها ما أورده الفضلي قائلاً: "النّطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي، أو كما نُطقت أمامه فأقرّها"⁶

¹ - ينظر: المادة في: كتاب العين، مختار الصحاح، وأساس البلاغة، ولسان العرب، والمصباح المنير.

² - سورة الحج: الآية 11.

³ - مناهل العرفان في علوم القرآن، ص 130/1.

⁴ - ملحوظة: قد مرّ معنا التعريف الاصطلاحي لمادة (قرأ) لجملةٍ من الأعلام، ولا بأس هنا من إعادة بعضٍ منها.

⁵ - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التّنهاوي، تحقيق: علي دحروج وآخرون، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،

1996م، 1312/2. (من ص إلى ي).

⁶ - القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، ط3، دار القلم، بيروت، 1985م، ص63.

2/ أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف:

لكي نصل إلى بيان ما نعتقده صواباً، كان لزاماً علينا ذكر بعض الروايات الثابتة الصحيحة في هذا الصدد، وحتى تكون لنا نبراساً نتهدي على ضوءه لمعرفة المراد.

روى حديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف ما يربو عن واحدٍ وعشرين صحابياً أوردتهم السيوطي في الإتيان، ثم أردف قائلاً: "هؤلاء أحد وعشرون صحابياً روى هذا الحديث"¹، ونصّ على تواتره كلٌّ من أبي عبيدة القاسم بن سلام²، وأبي عمرو الداني³، وابن القاصح⁴ ومن المعاصرين قال حسن ضياء الدين: "فالحكم على حديث الأحرف السبعة بالشهرة من مسلمات علوم الحديث"⁵، وقال في موضع آخر: "حديث متواتر قطعي الثبوت"⁶

أمّا أهم الوقائع التي وقعت بين الصحابة فهي أربعة، أحصاها الباحث حسن جبل كالآتي:
الواقعة الأولى: حدثت بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وكان اختلافهما في سورة الفرقان⁷

1 - الإتيان في علوم القرآن، السيوطي جلال الدين، 308/1.

2 - قال أبو عبيد: "قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة إلا حديثنا واحداً يُروى عن سمرة عن النبي (ص) أنه قال: أنزل القرآن على ثلاثة أحرف.. ولا نرى الحفوظ إلا السبعة لأنها المشهورة"، ينظر: فضائل القرآن، أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: مروان العطية وزملاءه، دار ابن كثير، دمشق/بيروت، (د.ت)، ص339.
ملاحظة: قال البلوي: "ولسنا ندرى ما وجه هذا الحديث لأنه شاذ غير مستند". ينظر: ألف باء، يوسف بن محمد المعروف بالبلوي، ط1، المطبعة الوهبية، مصر، (د.ت)، 210/1. وهذا كان أيضاً مستند جولدتسيهر في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي، حيث قام بتشذيب الحديث، ينظر: ص54.

3 - ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ط1، اللجنة الوطنية، الجمهورية العراقية، 1982م، ص130.

4 - تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، أبي البقاء بن القاصح، ط1، مصطفى البابي الحلبي وشركاه، 1949م، ص13.

5 - الأحرف السبعة ومثالة القراءات منها، ص109.

6 - المرجع نفسه، ص110.

7 - ينظر: صحيح مسلم، الباب السابع، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم1355، مسند أحمد، الباب4، كتاب مسند بني هاشم، رقم2713

الواقعة الثانية: حدثت بين أبي بن كعب وصحابين آخرين، وكان اختلافهم في قراءة آية من سورة النحل¹

الواقعة الثالثة: حدثت بين عمرو بن العاص وصحابي آخر²

أما الواقعة الرابعة: فحدثت بين عبد الله بن مسعود ورجل، اختلفا في سورة حمّ الأحقاف³ ويكفي أن نأخذ هذه الواقعة للتمثيل - وهي الواقعة الأولى التي جرت بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم- ولأنها الرواية المتداولة عند الدارسين والباحثين القدامى منهم والمحدثين. روى البخاري في صحيحه بسنده عن ابن شهاب الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه: أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول:

﴿ سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلّم فلبيته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال: أقرأنيها رسول الله، قلت: كذبت فإن رسول الله أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئها، فقال: أرسله، اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله كذلك أنزلت، ثم قال: إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقراءوا ما تيسر منه﴾⁴

¹ - ينظر الرواية في: حديث الأحرف السبعة، عبد العزيز القارئ، ص 14-15-16.

² - ينظر الرواية في: نكت الانتصار لنقل القرآن، أبي بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زغلول سلام، مطبعة منشأة المعارف، الاسكندرية، (د.ت)، ص 116.

³ - ينظر: الرّد على جولد تسيهر في مطاعنه في القراءات القرآنية، جبل حسن، ط 2، (د.مطبعة)، طنطا، 2002م، ص 47.

⁴ - ينظر: عمدة القارئ (شرح صحيح البخاري)، بدر الدين بن أحمد العيني، ط 1، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، 20/20. وفتح الباري (شرح صحيح البخاري)، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، ط 1، مكتبة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، 1378هـ، 399/10. و الجمع بين الصحيحين (البخاري ومسلم)، محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، الرياض، 1994م، 111/1.

وروي عن عثمان بن عفان أنه قال يوماً وهو على المنبر: "أذُكِّرُ الله رجلاً سمع النبي قال: ﴿أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ﴾ لما قام، فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم"¹

وفي حديث أم أيوب أنها قالت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ أَيُّهَا قَرَأَتْ أَصَبَتْ﴾²

¹ - المدخل لدراسة القرآن الكريم، أبي شهبة محمد، ط3، دار اللواء، الرياض، 1987، ص167.

² - المسند، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، 433/6.

ثانياً/ أهم تفسيرات الأحرف السبعة:

اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة، وفيها يقول فيها أبو بكر بن العربي: "لم تتعين هذه السبعة بنص من النبي صلى الله عليه وسلم ولا بإجماع من الصحابة وقد اختلفت فيها الأقوال"¹، حيث أوصلها ابن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً²، قال: "فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً وكلها محتملة"³، ونجد هذه الأقوال منقولة لدى السيوطي في إتقانه⁴، وقال الإمام المنذري: "أكثرها غير مختار"⁵، وتبعهم الكردي الخطاط قائلاً: "لا يبعد أن يكون هذا الحديث متشابهاً يفوض معناه إلى الله تعالى، كما ذهب إليه بعض العلماء وذلك لأمرين: الأول: اختلاف العلماء في معناه حتى بلغ نحواً من أربعين قولاً، والثاني: ورود أحاديث كثيرة في هذا المعنى بعبارات مختلفة"⁶.

بعد هذا العرض لبعض النصوص يمكننا القول: لماذا لم يرد عن الصحابة شيء من السؤال عن ماهية هذه الأحرف؟ هل لأن معناها كان معروفا عندهم لدرجة أنه لم يحتاج إلى تفصيل أو زيادة بيان؟ أم أنه كان مما لم يسعهم فيه إلا التسليم فيسعدنا ما وسعهم؟ في هذا العنصر لن نذكر جميع هذه الأقوال وإنما سنكتفي بذكر أشهرها وأهمها، ومن ثم سنناقش كل قول مناقشة موضوعية وبإيجاز، انطلاقاً من الرواية المذكورة آنفاً، وغير ناظرين إلى قائل هذه الأقوال ومترلته.

¹ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص 91.

² - ينظر: التذكار في أفضل الأذكار، محمد بن فرح القرطبي، ط4، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ومكتبة المؤيد، الطائف، السعودية، 1992م، ص 35.

³ - الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، ط1، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الإمارات، 2006م، 480/1.

⁴ - الإتقان في علوم القرآن، 309/1. والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص 91-111. و البرهان في علوم القرآن، 213-224/1.

⁵ - فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1987م، ص 200.

⁶ - تاريخ القرآن الكريم، محمد طاهر الكردي، ص 88.

أ/ التفسير الأول:

إنَّ الحديث من المشكل الذي لا يُدرى معناه¹، وهذا القول منسوب إلى أبي جعفر محمد بن سعدان النحوي²، وتبعه في ذلك السيوطي الذي قال: "اختلف العلماء في المراد بسبعة أحرف على نحو أربعين قولاً سقتها في كتاب الإتيان وأرجحها عندي قول من قال إنَّ هذا من المتشابه الذي لا يدرى تأويله فإنَّ الحديث كالقرآن منه المحكم والمتشابه"³ وقد نصَّ على هذا أيضاً في ألفيته عندما قال:

وَمِنْهُ ذُو تَشَابِهِ لَمْ يُعْلَمِ تَأْوِيلُهُ فَلَا تَكَلَّمُ تَسَلِّمِ
مِثْلُ حَدِيثٍ: (إِنَّهُ يُعَانُ) كَذَا حَدِيثٍ: (أُنزِلَ الْقُرْآنُ)⁴

ثم صرَّح بعد ذلك معرّفًا الحديث المتشابه فقال: "وهو عبارة عن الحديث الذي لا يُعْلَمُ تأويله على وجه الجزم، وهل يمكن الاطلاع على علمه أو علمه عند الله ورسوله لا يعلمه إلاَّ هما؟ خلافاً بين العلماء، وينبغي للمسلم الورع الذي يتجنّب الزلل ويخشى المزالق أن يسكت عن الخوض فيه، ويترك علمه للذي يعلم السرّ وأخفى"⁵

ومن المحدثين قال إبراهيم النور: "ولعله ممّا استأثر الله بعلمه"⁶ وهذا الرأي مدفوعٌ، لكون أنّ القصد منه بيان حكمٍ شرعيٍّ، وهو اختلاف القراءات، ومادام القارئان قد اختلفت قراءتهما، وذهباهما إلى رسول الله، وإذا به يصوبهما، ليقبل كلُّ منهما بقراءة صاحبه، وبالتالي فهم على علمٍ بمعنى الحرف أنذاك، وأنّه كان واضح الدلالة لديهم، وإتّما أشكّل الأمر على من جاء بعدهم، حين تباعد الزّمن فصعب عليهم ربط العلاقة بين معنى الحرف

¹ - من قضايا القرآن، إسماعيل الطحان، ط2، مكتبة الأقصى، قطر، 1415هـ، ص25.

² - هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي، أبو جعفر المقرئ، ثقة، يقرأ بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه ففسد عليه الفرع والأصل، توفي سنة: 231هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، 217/1.

³ - تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ت)، 206/1. وكتاب زهر الربى، شرح سنن النسائي، جلال الدين السيوطي، ط1، المطبعة الميمنية، مصر، 150/1.

⁴ - ألفية السيوطي في مصطلح الحديث، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار ابن القيم، الرياض، ودار ابن عفا، القاهرة، ط1، 2004م، 210/2.

⁵ - المصدر نفسه، 210/2-211.

⁶ - مع المصاحف، يوسف إبراهيم النور، ط1، دار المنار، دبي، 1993م، ص28.

والقراءات القرآنية التي رخص فيها الشّارع، وأمرٌ آخر هو: كيف يتعبّدنا الله بهذه الأحرف ونحن لا نعرف معناها¹، وبالتالي فإنّ إدراك معناها ممكن، لأنّه إنّ أشكّل عند قومٍ، فهو واضحٌ عند آخرين.

وقال عبد الحلّيم قابة: "الحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف منصوصٌ عليها، وهي التيسير على الأمة، فهل يعقل أن تتحقّق هذه الحكمة في الواقع، والناس لا يعلمون حقيقة الأحرف ويعتبرون حديث الأحرف من المتشابه الذي لا مطمع في معرفته"²

وبالتالي فإنّ الذي اختاره السيوطي قولٌ لا تقوم له قائمة، ولا يثبت عند النقد، لأنّ المتشابه لا يكون في أحكام التكليف، وهذا إخبار في حكم بإجازة القراءة، فكيف يكون متشابهاً؟

ب/ التفسير الثاني:

أنّ المراد بالسبعة الواردة لا تعني حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتوسعة، واللفظة السبعة الواردة في النصّ تُطلَق على الكثرة والآحاد، ولا يراد منه العدد المعين، والذين مالوا إليه كلٌّ من القاضي عياض³، ومحمد ابن الجزري⁴، وجمال الدّين القاسمي في تفسيره⁵، وإبراهيم أنيس⁶، ومصطفى صادق الرافعي⁷

ونلاحظ على هذا الرأي، أنّه بعيدٌ عن الصّواب، ذلك أنّ الرواية الآتية تنسفه، فقد روى الطّبري في تفسيره في روايةٍ لأبي بكر قوله: (فنظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمت أنه قد انتهت العدة)⁸

1 - اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، سعود بن عبد الله الفهيسان، ط1، مركز الدراسات والإعلام دار إشبيلية، الرياض، 1997م، ص72.

2 - القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها وأحكامها، عبد الحلّيم قابة، ص107.

3 - مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، 1/145.

4 - النشر في القراءات العشر، 1/25.

5 - ينظر: تفسير القاسمي، المقدمة، ص287.

6 - في اللهجات العربية، ص51.

7 - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص51.

8 - ينظر الرواية كاملة في: الإتقان في علوم القرآن، 1/310.

وقوله صلى الله عليه وسلم: (حتى انتهى إلى سبعة أحرف)، وقوله أيضا: (فمازلت أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)، وبالتالي فإن هذه الرواية صريحة في أن المراد انحصار العدد في سبعة، وأن هناك غاية انتهت عندها تلك الوجوه، لا تزيد ولا تنقص، فالعدد سبعة إذن هو مقصود، بدلالة التدرج الذي ذُكر في الأحاديث، ولو كان العدد غير مقصود لَمَا كان لهذا التدرج معنى، بل لجأ الأمر بالقراءة على سبعة أحرف من أول الأمر، "وإذن فلفظ السبعة لا يراد به الكثرة بل الحصر كما فهمه أكثر العلماء، وهو الذي كان السبب فيما عانوه من محاولة البحث عن هذا العدد المعين فالأكثر كما يقول ابن حبان على أنه محصور في سبعة"¹

قال ضياء الدين عتر: "ويرد هذا القول بالأحاديث التي ذكرناها إذ تضافرت وتعاضدت في الدلالة على أن المراد بالسبعة حقيقة العدد منحصرًا فيها"²

ج/ التفسير الثالث:

أن المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظٍ مختلفة، بمعنى: سبع لغاتٍ من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة، المتفقة مبنًى المختلفة معنى، كقولك: هلم، أقبل، تعال، إليّ، نحوي قصدي، قربي، وكل هذه الحروف تعني: طلب الإقبال رغم اختلاف مبانيها.

وخير استدلالٍ استدلوا به على هذا، ما رُوِيَ عن أبي بكر، قال: جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اقرأ على حرفٍ، قال: فقال ميكائيل: استزده، فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ إلى سبعة أحرف، فقال: اقرأه، فكلُّ كاف شاف، إلا أن تخلط آية رحمة بآية عذاب، على نحو: هلمّ وتعال وأقبل واذهب وأسرع وعجّل"³

¹ - هذا الرأي قال به صبحي الصالح في كتابه مباحث في علوم القرآن، ط13، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م، 103-104.

² - الأحرف السبعة ومثزلة القراءات منها، ص 131.

³ - شرح مشكل الآثار، أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م، 126/8-127

وأيضاً بما حدّث به عباس الدّوري بسندٍ عن عبد الله بن مسعود أنّه قال: "إني سمعت القراءة فرأيتهم متقاربين فقرأوا كما علّمتم، وإياكم والتّنطّع والاختلاف، وإنما هو كقولك: هلمّ وأقبل وتعال"¹

وهذا الرأي هو الذي جعل ثلّة من المستشرقين يؤكّدون على نظرية القراءة بالمعنى، وهي نظرية خطيرة جدّاً اتّجاه القرآن الكريم، قال عمر رضوان: "زعم بلاشير و جولدتسيهر وغيرهما على جواز قراءة القرآن بالمعنى، وأنه لا يهم مطابقتها لحرفية اللفظ"²

وقد ردّ القاضي الحموي على هذا المذهب أنّ ما نقل عن الصحابة بأنهم يميزون القراءة بالمعنى دون اللفظ كالذي نسب لابن مسعود فذلك لا يصحّ البتة³

وكان ممن استرشد بهذا الرأي القاسم بن ثابت السّرّقسطيّ الذي يقول: "إنّ الله تبارك وتعالى بعث نبيه والعرب متناؤون في المحال والمقامات، متباينون في كثير من الألفاظ واللغات، ولكلّ عمارة لغة دلّت بها ألسنتهم، وفحوى قد جرت عليها عاداتهم وفيهم الكبير العاسي والأعرابي القح، ومن لو رام نفي عادته وحمل لسانه على غير ذريته تكلف منه حملاً ثقيلاً.. فأسقط الله عنهم هذه المحنة وأباح لهم القراءة على لغاتهم وحمل حروفه على عاداتهم"⁴

¹ - السّبعة في القراءات، ص 47.

² - آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، 537/2.

³ - القواعد والإشارات في أصول القراءات، القاضي أحمد بن عمر الحموي، ص 27-28. وينظر أيضاً على عدم جواز القراءة بالمعنى في كل من: نكت الانتصار للباقلاني، ص 329. ومجموع الفتاوى لابن تيمية، 397/13.

⁴ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبي شامة المقدسي، 106.

وإلى هذا الرأي ذهب الجمهور، منهم سفيان بن عيينة، والطّبري¹، والطّحاوي، وابن الأثير، والأزهري، والإمام البيهقي، ومحمد بن سيرين، ومكي القيسي، والقاسم بن سلام، وابن وهب واختاره القرطبي، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء²، منهم الهذلي³، وابن الجوزي⁴، كما انتصر له من المعاصرين كلٌّ من أبي شهبه⁵ ومناع القطّان، الذي دافع عنه بقوة⁶، ورجّحه الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه: (المعجزة الكبرى)⁷، وقال فيه صادق الرفاعي: "والذي عندنا: أن المراد بالأحرف اللغات التي تختلف بما لهجات العرب، حتّى يوسّع على كل قوم أن يقرؤوه بلحنهم"⁸ وقال ابن عبد البر: "إنّما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها وأنها معانٍ متّفق مفهوماً مختلف مسموعها لا يكون في شيء منها معنى ضدّه ولا وجه يخالف معنى وجهه خلافاً ينفيه ويضاده"⁹

لكننا نقول: أن هذا الرأي أيضاً مردودٌ بالحجج الآتية:

أولاً/ يقول الجابري: "مثل هذه الترجمات [يقصد: هلم، تعال، أقبل، إئت..] لنصّ إلهي مقدس إلى لغات القبائل العربية غير القرشية التي نزل بها، لم تكن لتمرّ من دون أن تثير الانتباه خصوصاً إذا كان النبي نفسه يقرأ القرآن بلغة القبيلة التي كان (يعرض نفسه) عليها في الأسواق أو خارجها، ففي مثل هذه الحالة لا بدّ أن يسمع بعض صحابته القرآن منه على (لغة) غير التي كانوا

¹ - أشهر من أفاض بهذا الرأي واحتج له واستدل بأمر كثيرة، فينظر مقدمة تفسير الطبري، تحقيق: محمود وأحمد شاكر، 48/1-55.

² - ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، أبي شهبه محمد، ص 178-179. وأيضاً: فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ص 214.

³ - ينظر: الإمام الهذلي ومنهجه في كتابه الكامل في القراءات الخمسين، عبد الحفيظ محمد بن عمر الهندي، ص 234.

⁴ - ينظر كتابه: كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997م، 80/1.

⁵ - ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص 179.

⁶ - ينظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص 162.

⁷ - ينظر: المعجزة الكبرى، ص 39-42.

⁸ - إعجاز القرآن والبلاغة العربية، مصطفى صادق الرفاعي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005م، ص 51.

⁹ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، المكتبة التجارية مصطفى الباز، 1409هـ، 8/283.

قد سمعوا هم منه¹، وبالتالي لا داعي لإنكار عمر بن الخطاب على هشام بن حكيم، لأنّه قرشيّ مثله يقرأ على لغته، قال السيوطي: "وبعد: هذا كله ردّ هذا القول: بأنّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة وقد اختلفت قراءتهما ومحالّ أن ينكر عليه عمر لغته، فدلّ على أنّ المراد بالأحرف السبعة غير اللغات"²

ولا بأس أن أشير هنا أني تتبعت سورة الفرقان التي اختلف حولها الصّحايان المذكوران أعلاه، فألفت فيها أكثر من عشرين حرفاً اختلف في أدائه وتلاوته وقراءته اختلافاً لا علاقة له بلهجات العرب على ما روي لنا من أشعارهم³ وقال صاحب المحرر: "وقد زعم قوم أنّ معنى الحديث أنه نزل على سبع لغات مختلفات، وهذا باطل"⁴

ثانياً/ لو سلّمنا بما قيل، فأبيّ تسهيل أو تيسير سيّجنيه القارئ من تلاوة كلمة بمُرادف لها؟ هل يضيره أن يقول: أقبل، أو عجل..، فهذا بعيدٌ كلّ البعد عن روح التيسير والتوسعة، يقول صبحي الصّالح: "ولكنّ التّعسف في الموضوع أوضح من أن يخفى على ذي بصر سواء أكانت لغات العرب هذه لغات قریش.. أو كانت لغات قبائل مضر.. لأنّ في القرآن الكريم ألفاظاً من لغات قبائل أخرى"⁵، فهؤلاء ضيقوا الدائرة على أنفسهم حينما حصروا الخلاف في الترادف، وأين الوجوه الأخرى من الاختلافات، فإنّ هذا الرأي لا يُحيط بها، وليخرج أصحاب هذا الرأي من هذا المأزق قالوا ردّاً على هذا الاعتراض: أنّ كيفية أداء الكلمة هو بمعزلٍ عن معنى الأحرف السبعة، لأنّه لا مراءٍ فيه ويُردّ عليهم أنّ الكلمة إذا تغيّر تنقيطها، أو تشكيلها، فإنّه لا محالة أنّ الكلمة ستغيّر كلياً وسيؤدي إلى التفرقة والاختلاف والمراء، فالقصور في هذا الرأي أشدّ من سابقه وأكبر⁶، والعجب كلّ العجب كيف تحمّس لهذا الرأي مناع القطان وخطأ كلّ مخالفيه.

1 - مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص172.

2 - الإتقان في علوم القرآن، 324/1.

3 - ينظر هذه الحروف: معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، 300-273/5.

4 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبي محمد عبد الحق بن عطية، 44/1.

5 - مباحث في علوم القرآن، ص 105.

6 - نزول القرآن على سبعة أحرف، محمد خازن المجالي، مجلة دراسات، العدد01، جويلية، 1996م، ص 40-41.

ثالثاً/ قاد أصحاب هذا الرأي تمسكهم به، إلى قولٍ خطيرٍ وهو: إلغاء الأحرف الستة، وبقاء حرفٍ واحدٍ حين نسخ عثمان المصاحف، وهذا مردودٌ عليهم، لأنَّ عثمان إنما وحد الرّسم ليسدَّ باب الفتنة والخلاف في كتاب الله، وليس هناك أيّ دليلٍ على فعل عثمان ذلك، وما كان له أن يفعل ذلك، أفيلغي رخصةً أقرّها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وأكثر ما ورد أنّه وجهُ المختلفين من الصحابة في كتابة كلمة (تابوت)، فإن كان عثمان قد ألغى الأحرف الستة فلماذا بقي الخلاف في القراءات إلى يومنا هذا¹

رابعاً/ إنّ هذا الرأي يجعل الأحرف محصورةً في نوعٍ واحدٍ فقط من أنواع الاختلافات، فهو ما اتفق معناه واختلف لفظه، في حين نجد أن القراءات المشهورة، أتت بضروبٍ أخرى لم يشملها هذا القول، من ذلك: (نشرها) و(نُشِرْهَا)²، فلفظهما متغايرٌ ومعناهما متغايرٌ، ونجدهم أيضاً اختلفوا في تحديد هذه اللغات، وكل ذلك اجتهادٌ منهم، قال ابن الجوزي: "والذي نراه أن التعيين من اللغات على شيءٍ بعينه لا يصحّ لنا سنده، ولا يثبت عند جهابذة النّقل طريقه"³

د/ التفسير الرابع:

إنّ المراد به هي تلك الوجوه التي يرجع إليها اختلاف القراءات، وقد ورد في هذا، آراءٌ متقاربةٌ لأربعةٍ من العلماء مع تفاوتٍ فيما بينهم في بعض الأوجه.

وقال الأستاذ قابة: "وقد ذهب إليه أبو حاتم السجستاني وابن قتيبة وأبو طاهر بن أبي هاشم وأبو بكر الباقلاني وأبو الفضل الرازي وأبو الحسن السخاوي وابن الجزري وسبقهم جميعاً إلى نحو منه أبو العباس أحمد بن واصل، وهو إختيار أبي علي الأهوازي، ومكي بن أبي طالب، وابن شريح من القدامى، ومن المعاصرين: الشيخ عبد العظيم الزرقاني، والدكتور شعبان محمد إسماعيل، والشيخ محمد بنيت المطيعي، والعلامة الخضري الدميّاطي، وغيرهم كثير"⁴

¹ - ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، 142/1 وما بعدها.

² - سورة البقرة: الآية 259.

³ - فنون الألفان في عيون علوم القرآن، أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، ط1، دار البشائر، بيروت، 1987م، 217.

⁴ - القراءات القرآنية تاريخها وثبوتها حجيتها وأحكامها، ص112-113.

ولا يمكننا في هذا المقام أن نختار جميع الأوجه التي اختارها العلماء¹، فهي موجودة في مظاهرها لمن أراد الإطلاع والاستزادة، وإنما سنكتفي بإيراد الأوجه التي استقرأها ابن الجزري بصفته العَلَم الذي انتهت إليه الرياسة في علم القراءات، بعدما قال فيها: "ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها"²، والوجه التي اختارها هي كالاتي:

1/ الاختلاف في وجوه الإعراب، نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ﴾³ برفع ونصب آدم.

2/ الاختلاف في الحروف، نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾⁴

(تعملون) تارة بالياء وأخرى بالتاء.

3/ الاختلاف بإبدال كلمة بكلمة، نحو: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾⁵، (كالعهن -

كالصوف).

4/ الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾⁶، قرئت: (وجاءت

سكرة الحق بالموت).

5/ الاختلاف في الأسماء أفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، نحو: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ

وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾⁷ قرئت: (لأماناتهم - لأمنتهم).

6/ الاختلاف بالزيادة والتقصان، نحو: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾⁸ قرئت (سارعوا -

وسارعوا).

¹ - ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص 36-38. ونكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني، ص 120-123.

² - النشر في القراءات العشر، 1/27-28.

³ - سورة البقرة: الآية 37.

⁴ - سورة البقرة: الآية 74.

⁵ - سورة القارعة: الآية 5.

⁶ - سورة ق: الآية 19.

⁷ - سورة المؤمنون: الآية 8.

⁸ - سورة آل عمران: الآية 133.

7/ اختلاف اللّهجات في الفتح والإمالة والتحقيق والتسهيل والإدغام.¹

التعليق على هذا القول: هذا القول مدفوع بالردود الآتية:

أولاً/ إنّ القائلين بهذا الرأي - رغم اختلاف استقراءاتهم - لم يذكر واحدٌ منهم دليلاً تنقطع به الحجّة، سوى أنّه تتبّع وجوه الاختلاف في القراءة فوجدها لا تخرج عن سبعة، وبالتّالي فهو استقراء ناقصٌ، بدليل أنّ طريق تتبّع ابن قتيبة تخالف طريق الرازي وابن الجزري والباقلاني، وعلى هذا فإنّ هذا الحصر في هذه الأوجه السبعة غير مجزومٍ به، بل هو مبنيٌّ على الظنّ والتخمين.

ثانياً/ إنّ الغرض من الأحرف السبعة إنّما رفع الحرج والمشقة عن الأمة في قراءة كتاب ربّها، لكننا لا نرى هذه المشقة حين إبدال حركةٍ بحركةٍ أو حرفاً بحرفٍ، أو تقديم كلمةٍ أو تأخيرها أو زيادتها أو نقصانها، أو رفع الكلمة تارةً ونصبها وجرها تارةً أخرى، وعليه فالحق أنّ هذا القول مستبعدٌ أن يكون هو المراد بهذه الأحرف السبعة.

ثالثاً/ لو كان المراد بالأحرف السبعة هذه الأوجه التي استقرت بعد ثلاثة قرون من الزمن، لما سكت الصحابة عن استفسار النبي صلى الله عليه وسلم عن معناها، ومن ثمّ سيصل إلينا معناها بالمشافهة والتواتر²

رابعاً/ إنّ هذه الوجوه المستقرّة هي من الأحرف السبعة، وأعتقد أنّ أصحاب هذا القول اشتبه عليهم القراءات بالأحرف، فالقراءات نتيجة لوجود الأحرف، لا الأحرف السبعة.

خامساً/ وهو ما ردّه عليهم القاسم بن ثابت مفنداً ما ذهبوا إليه قائلاً: "إنهم اخترعوا معنى لم يقل به أحد من السلف ولا أشار إليه، وليس للخلف الخروج عن السلف.. وهذه الأحاديث الصحاح تضيق عن كثيرٍ من الوجوه التي وجهها عليها من زعم أنّ الأحرف في صورة الكتابة والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان، لأنّ الرخصة كانت من رسول الله والعرب ليس لهم يومئذ

¹ - ينظر تفصيل القول لهذه الأوجه في: النشر في القراءات العشر، 27/1-28، ومناهل العرفان في علوم القرآن، 132/1-133. ومباحث في علوم القرآن لمناع القطان، ص 159 - 160. وكتاب حديث الأحرف السبعة، للقارئ، ص 42-48. وينظر ما ذهب إليه الدباغ: الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ، أحمد بن المبارك السجلماسي، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص115.

² - ينظر: القراءات القرآنية، تاريخها، أحكامها، حجيتها، وثبوتها، ص 126-127.

كتابٌ يعتبرونه ولا رسمٌ يتعارفونه ولا يقف أكثرهم من الحروف على كتبه ولا يرجعون منها إلى صورة¹

يقول السيد رزق الطويل: "ومن التّكلف الوقوف عند رأيٍ واحدٍ منها على أنّه الأصحّ أو الأولى بالقبول"²، وهذا القول صرّح به أيضا المطرودي، حيث يقول: "فيه كثيرٌ من التّكلف والتعسف"³، وسار على هذا المنهج أيضا القطن دامغا هذا الرأي، قائلًا: "وغاية ما يدلّ عليه الاستقراء، هو استنباط وجوه اختلاف القراءات أو اللّغات، وحمل هذا على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن يحتاج إلى دليل، ولا دليل، وهو استقراء ناقصٌ، لا يفيد الحصر في سبعة، ولذا تفاوتت وجوه الاختلاف المستنبطة وتعددت"⁴

وبالتالي فإننا نقول، إنّ أصحاب هذا الرأي استمدّوا نظريتهم من واقع القراءات والاختلاف بينها، ومن ثمّ فقد خالفت منطوق الحديث الذي ينص على التيسير، وهو ما صرّح به محيسن: "هذه النظرية تخالف الإطار العام الذي من أجله أنزل القرآن على سبعةٍ فلا صعوبة أثناء النطق بهذه الأشياء"⁵

هـ / التفسير الخامس:

أنّ الأحرف السبعة هي القراءات السبعة التي اختارها ابن مجاهد (ت324هـ)، وهذا القول حكاها القاضي عياض وابن قرقول⁶ ونُسبَ إلى الخليل بن أحمد الفراهدي (ت170هـ)⁷،

¹ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبي شامة المقدسي، ص 106-108.

² - في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، السيد رزق الطويل، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1985م، ص 144.

³ - الأحرف القرآنية السبعة، عبد الرحمن المطرودي، ط1، دار عالم الكتب، الرياض، 1991م، ص 70.

⁴ - نزول القرآن على سبعة أحرف، مناع القطن، ص88.

⁵ - المغني في توجيه القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ط1، المدينة المنورة، ص 75.

⁶ - ينظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات: أحمد بن عمر الحموي، تحقيق: عبد الكريم بكار، دار القلم، دمشق، ط1،

1986م، ص 24.

⁷ - البرهان في علوم القرآن للزركشي، 214/1. وانتصر له محي الدين سالم في رسالته (علل القراءات)، ص103 حين قال:

(إنّ هذا الرأي يكون مقبولا مستحسننا لو أنّ أصحابه اكتفوا فيه بالتأكيد على أنّ الأحرف السبعة هي القراءات).

وهو ظاهر قول الشاطبي (ت790هـ) أيضاً¹، يقول القيجاطي: " هذا حديثٌ ثابتٌ لا يُرتاب في صحته وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القرآن الذي هو واحد أنزل على سبع طرائق من القراءات، ولا خلاف بين الناس أن كل واحدة من الطرائق التي أنزل عليها القرآن غير الأخرى، وأنه لو حلف حالفٌ أن يقرأ لأبي عمرو فقرأ لنافع لم يحنث.."² وللتعليق على هذا القول يمكن أن ندفعه بما يأتي:

أولاً/ إن الخليل لم يدرك عصر ابن مجاهد ومعلومٌ أن اختيار القراءات السبع لم تشتهر إلا في زمن ابن مجاهد ، فماذا كان يقصد الخليل بهذا الصنيع؟

ثانياً/ من العلماء الذين ردوا على هذا القول، وكفونا مؤونة الرد:

قال القرطبي: "قال كثير من علماءنا كالداودي وابن أبي صفرة وغيرهما: هذه القراءات السبع التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة ليست هي الأحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها"³

وقال في موضع آخر: "قلت: وهذا أدل دليل على بطلان من قال: إن المراد بالأحرف السبعة قراءات القراء السبعة لأن الحق لا يُختلف فيه"⁴

وقال أبو محمد الهروي: " ولا يتوهم انصرافه [أي: حديث الأحرف] إلى قراءة سبعة من القراء يولدون من بعد عصر الصحابة بسنين كثيرة، لأنه يؤدي إلى أن يكون الخبر متعرياً عن فائدة إلى أن يحدثوا، ويؤدي إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأوا إلا بما علموا أن السبعة من القراء يختارونه، قال: وإنما ذكرناه لأن قوماً من العامة يتعلقون به"⁵

¹ - ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض، ط1، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ت)، 188/1.

² - المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أبو العباس أحمد الونشريسي، خرّجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجّي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الرباط، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، 151/12.

³ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي القرآن، 79/1.

⁴ - المصدر نفسه، 86/1.

⁵ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، 330/1.

وقال أبو الفضل عبد الرحمن الرازي بعد ذكره لهذه الشبهة: "وقع بعض العوام الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة السبعة هي المشار إليها، وأن الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة"¹

وقال أبو بكر بن العربي: "ليست هذه السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم، فإن هؤلاء مثلهم أو فوقهم، وكذا قال غير واحدٍ منهم: مكّي بن أبي طالب، و أبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة القراء"²

وقال أبو شامة: "فكيف يجوز أن يظنّ ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة التي نصّ عليها النبي صلى الله عليه وسلم هذا تخلف عظيم، أكان ذلك بنص من النبي صلى الله عليه وسلم أم كيف ذلك"³

وقال في موضع آخر: "وقد ظنّ بعض من لا معرفة له بالآثار، أنه إذا أتقن عن هؤلاء السبعة قراءتهم أنه قد قرأ بالسبعة الأحرف التي جاء بها جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: وهو خطأ بينٌ وغلطٌ ظاهرٌ عند جميع أهل البصر بالتأويل"⁴

وقال مكّي القيسي: "فأمّا من ظنّ أن قراءة كل واحد من هؤلاء القراء كنافع وعاصم وأبي عمرو، أحد الحروف السبعة التي نصّ النبي صلى الله عليه وسلم عليها فذلك منه غلطٌ عظيمٌ، لأنّ فيه إبطالاً أن يكون ترك العمل بشيء من الأحرف السبعة"⁵

ورأينا أيضاً ابن تيمية الحراني يفنّد هذا الزعم قائلاً: "لا نزاع بين العلماء المعتمدين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن أنزل عليها ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أوّل من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد.. ليكون ذلك موافقاً

1 - النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، 43/1.

2 - القيس في شرح موطأ الإمام بن أنس، أبي بكر بن العربي المعافري، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، 400-402.

3 - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص121.

4 - المصدر نفسه، ص126.

5 - الإبانة عن معاني القراءات، ص36.

لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أنّ القراءات السبعة هي الحروف السبعة"¹

وأشار إلى ذلك أبو العباس المهدوي معقباً على صنيع ابن مجاهد قائلاً: "لقد فعل مسبّع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكّل الأمر على العامة بإيهامه كلّ من قلّ نظره أنّ هذه القراءات هي المذكورة في الخبر وليته إذ اقتصر، نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة"²

وتمثل هذا القول أيضا ابن العربي الذي صرّح "أنّ ضبط الأمر على سبع قراء ليس له أصل في الشريعة، وقد جمع قوم ثمان قراءات، وقد جمع آخرون عشر قراءات، والأصل في ذلك كله عندي: أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لما قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) انقسم الحال بقوم فظن جاهلون أنّها سبع قراءات، وهذا ما لا يصح في علم عالم"³

وقال الهذلي: "وهذا غير صحيح"⁴، وذهب أكثر من هذا فقال: "ومن قال هذا أخاف على دينه فرمما قاله من لا علم له، من أراد من المبتدعة أن يدخل في الدين نقصاً"⁵

أمّا الباحثون المعاصرون فهم أيضا صرّحوا غير مرة بما صرّح به أسلافهم القدامى بأنّ الأحرف لا تعني القراءات البتة، يقول المطرودي: "مما سبق يتضح ضعف هذا القول وخطأه، وأنّ القراءات الصّحيحة ليست محصورة بسبع قراءات، وأنّ السبعة المشهورين لهم أكثر من سبع قراءات"⁶

ويليه سعد الخطيب قائلاً: "وهذا قولٌ واهٍ جدًّا، وسببه اتحاد العدد بين الأحرف السبعة والقراءات التي اعتمدها ابن مجاهد وجمعها، وهي قراءات سبع لقراء سبع، والواقع أنّ الأحرف

¹ - الفتاوى الكبرى، تقي الدين بن تيمية، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، 4/415.

² - بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، المخطوطات العربية، الكويت، المجلد 29، ص153.

³ - العواصم من القواصم، ص360.

⁴ - الإمام الهذلي ومنهجه في كتابه الكامل في القراءات الخمسين، عبد الحفيظ محمد بن عمر الهندي، إشراف: شعبان بن إسماعيل، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008م، رسالة دكتوراه، مخطوط، ص233.

⁵ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁶ - الأحرف القرآنية السبعة، عبد الرحمن المطرودي، ط1، عالم الكتب، الرياض، 1991م، ص30.

السبعة أعمّ من القراءات السبع، لأنها تشملها وتشمل غيرها، ومما يدلّ على قلة إدراك أصحاب هذا القول هو أنّ هؤلاء القراء لم يكونوا قد وُلِدُوا... فهل معنى ذلك أنّ هذا الحديث كان عارياً عن الفائدة وبعيداً عن الواقع إلى أنّ ظهر هؤلاء القراء؟"¹

ويقول الباحث صابر حسن: "من المحال عقلاً أن يفرض الرسول عليه السلام قراءة القرآن على صحابته بقراءة القراء الذين لم يخلقوا بعد، وهذا الرأي باطل"²

أمّا عبد القادر الصّالح فقد فنّد هو أيضاً أن تكون الأحرف هي القراءات السبع، فضلاً من أن يكون الحديث صحيحاً كما صرّح قائلاً: " وفي اعتقادنا أنّ قول الرسول إنّ صح لم يكن المقصود منه قراءة القرآن على سبعة أحرف حصراً، وإتّما إشعاراً بالتخفيف والتوسعة في القراءة توسعة للناس ورحمة بهم، وهذا خير مثل لأولئك الذين وضعوا النّصّ القرآني في قوالب صخرية، فضيّقوا على الناس والله أراد لهم التوسعة، وقهروا العباد والله أراد لهم الرحمة، وأنقلوا على الإسلام والمسلمين والله أراد لهم التخفيف"³

وهكذا يتبين لنا: أنّ القراءات الثّابتة المتواترة ليست منحصرةً في السبع المشهورة، ولا يجوز بحالٍ من الأحوال أن تكون هي المرادة من الحديث، بل إنّ هناك الآلاف من القراءات⁴

و/ التفسير السادس: هناك أقوالٌ أخرى في بيان الأصناف السبعة، ومن أراد استقصاء هذه الآراء، فهي موجودةٌ في مظانها⁵، ومن الذين انتصروا له السيّد الطباطبائي في ميزانه مفسّراً إيّاها على أنّها سبعة أقسامٍ لا غير، قال: "وفي الحديث المروي من طرق الفريقين عن النبي صلى الله

¹ - مفاتيح التفسير (معجم شامل لما يهتمّ المفسر معرفته من أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته ومهمّاته)، أحمد سعد الخطيب، ط1، دار التدمرية، الرياض، 2010م، ص53.

² - النجوم الزاهرة في تراجم القراء الأربعة عشر وروايتهم وطرقهم، صابر حسن محمد، ط1، عالم الكتب، الرياض، 1998م، ص72.

³ - المأزق في الفكر الديني بين النص والواقع، ص28.

⁴ - بلغ عدد القراءات والروايات والطرق، كما أوردها أبو القاسم عيسى الإسكندري (629هـ) في كتابه (الجامع الأكبر والبحر الأزخر) حوالي 7000 رواية وطريق، وبلغت عند أبي معشر الطبري (478هـ) في كتابه (شوق العروس) حوالي 1500 رواية وطريق، وبلغت عند أبي القاسم يوسف الهذلي (465هـ) في كتابه (الكامل في القراءات) حوالي 50 قراءة و 1459 طريق. ينظر: معجم القراءات القرآنية، 122/1-123، وتاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين، ص305.

⁵ - ينظر: الإتقان في علوم القرآن، 324/1.

عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، أقول: والحديث وإن كان مروياً باختلاف ما في لفظه، لكن معناها مروى مستفيضاً والروايات متقاربة معنى، روتها العامة والخاصة وقد اختلف في معنى الحديث اختلافاً شديداً ربما أنهى إلى أربعين قولاً، والذي يهون الخطب أن في نفس الأخبار تفسيراً لهذه السبعة أحرف، وعليه التّعويل، ففي بعض الأخبار: نزل القرآن على سبعة أحرف أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل.. فالمتعين حمل السبعة أحرف على أقسام الخطاب وأنواع البيان وهي سبعة على وحدتها في الدعوة إلى الله وإلى صراطه المستقيم، ويمكن أن يستفاد من هذه الرواية حصر أصول المعارف الإلهية في الأمثال فإن بقية السبعة لا تلائمها إلا بنوع من العناية على ما لا يخفى¹

وردّاً عليها نكتفي بالردود الآتية: قال المرسى: "هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها ولا عمّن نُقلت، ولا أدري لم خصّ كلّ واحدٍ منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أنّ كلّها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصّص، ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها معارضة حديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح، فإنّهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه وإنّما اختلفا في قراءة حروفه"²

وقال الإمام الهذلي ردّاً على من قال أنّ هذه الأحرف هي اختلاف في الأحكام دون الألفاظ كالحلال والحرام "كلّ هذا تكلف وإخراج الخبر عن موضعه"³، وقال ابن عطية: "وهذا أيضاً ضعيف، لأنّ هذه لا تسمّى أحرفاً وأيضاً فالإجماع أنّ التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا في تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني"⁴

وقال ابن قتيبة: "ليس شيء من هذه المذاهب لهذا الحديث بتأويل.."⁵، ونقل عن السيوطي ما قوله: "من أوّل الأحرف السبعة بهذا فهو فاسدٌ لأنه محالٌ أن يكون الحرف منها حراماً لا ما

1 - الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1997م، 86/3-87.

2 - الإتيان في علوم القرآن، 325/1.

3 - الإمام الهذلي ومنهجه في كتابه الكامل في القراءات الخمسين، ص 233.

4 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، 43/1.

5 - تأويل مشكل القرآن، ص 26.

سواه، أو حلالاً لا ما سواه"¹، وقال الماوردي: "هذا القول خطأ لأن الرسول أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف، وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام"²، ويقول أبو شهبه: "كلها أقوال باطلة وليس لها أثارة من علم أو برهانٍ ومردودة"³

وقال الجابري: "والواقع أن مسألة (الأحرف) شيء، ومسألة (القراءات) شيء آخر، عند كثيرين، ذلك أن المسألة الأولى مرجعها قول النبي (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، وقد أجمع علماء الإسلام المهتمون بالموضوع على أن هذه الأحرف استقرت قبل وفاة الرسول ولم يكن ثمة مزيد بعد ذلك، أما (القراءات) فتعيينها وضبطها لم يبدأ إلا في القرن الثالث الهجري"⁴

ز/ التفسير السابع: المعاني الباطنية:

زاد الشيخ الدبّاغ إلى حصيلة ما سبق من أقوال قولاً مؤداه أن هذه الأحرف معاني باطنية لا يمكن التعرف عليها إلا بمشاهدة أرباب الطريقة والسلوك، يقول: "إياك أن تظن أن هذه الحروف السبعة الباطنية بما تفسر القرآن العزيز وأنها هي معناه، فإنك إن ظننت هذا فلست بمصيب، بل القرآن له معنى، وفي معناه يندرج علوم الأولين والآخرين، وهذه الحروف السبعة الباطنية لذلك المعنى بمرتلة الكساء والثياب، فالمعنى شيء وكسوته شيء آخر"⁵

وقال في موضع آخر: "إذا فهمت هذا وعلمت أن جميع الحروف والحركات ومراتب المد لا يخرج شيء منها عن أجزاء الأنوار السبعة الباطنية علمت وجه الحديث وفهمت وظهر لك ظهوراً بيناً لا شك فيه أن الاختلافات التلفظية التي بين أئمة القراء لا تخرج عن المعنى الشريف والسر اللطيف المقصود من الحديث الكريم، ولنبين ذلك في سورة أم القرآن حتى يظهر عياناً"⁶

¹ - الإتيان في علوم القرآن، 326/1.

² - المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

³ - المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص 200.

⁴ - مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري، ص 175.

⁵ - الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدبّاغ، أحمد بن المبارك السجلماسي، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت،

2002م، ص 109.

⁶ - المصدر نفسه، ص 95.

ثم بعد ذلك بدأ بضرب الأمثلة في سورة الفاتحة وشرح حروفها تفسيراً باطنياً إشارياً، وما يمكن أن يستشف من مقالة الدبّاغ أنّه تفسير فيه نوع من التكلف، لأنّ الأمر كان يتعلّق باختلاف في القراءة لا غير، ومن ثمّ تصويب كلا المتخاصمين، وبالتالي لا مجال إلى هكذا تخريج للأحرف.

زبدة المقال:

ما نلخص إليه بعد هذا العرض والمناقشة لحديث الأحرف السبعة وما عرّجنا عليه من آراء تبيّن لنا الآتي نلخص مضمونه فيما يأتي:

يصعب على الباحث أن يطمئن إلى رأيٍ من هذه الآراء، أو أن يصدر حكماً¹ في مثل هذه المسألة التي تعددت فيها الأقوال وتعارضت، فقد رأينا ما من رأيٍ إلا ويقابله دفعٌ أو ترجيحٌ للرأي الآخر.

يقول فهد بن عبد الرحمن الرومي: "بادئ ذي بدءٍ ينبغي أن نقرّ ونعترف بأنه لا يمكن لأحد الجزم بمعنى الأحرف السبعة، وإنما هي اجتهاداتٌ لا يسلم كلُّ قولٍ منها على كثرتها من اعتراضاتٍ وإشكالاتٍ"²

كما كانت الحقبة الزمنية التي تفصل بين الحديث ومفسّريه عاملاً أساسياً في عدم فهمه وفكّ لغزه فبعُدتْ عنهم الشقّة، ومن هنا يمكن للباحث أن ينطلق من قول ابن العربي: "لم يردّ في معنى هذا السبع نصٌّ ولا أثرٌ واختلف الناس في تعيينها"³، وسئل الشيخ الشنقيطي في معنى السبعة الأحرف، فقال: "الذي ترجّح لديّ أنّي لا أعرف معناه"⁴

وردّا على كلام الشنقيطي يقول الباحث عبد العزيز القاري وهو بصدد فكّ لغز الحديث: "فأدركت عظم أهمية هذا الأمر وجسامته المسؤولية فيه، فكدت أصرف النظر عنه متّهماً

¹ - ينظر: في موقفنا من المسألة.

² - دراسات في علوم القرآن الكريم، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط14، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2005م، ص391.

³ - البرهان في علوم القرآن للزركشي، ص 270/1.

⁴ - حديث الأحرف السبعة، عبد العزيز القاري، ص 5.

رأبي مستقلاً بضاعتي، ثم استخرت الله تعالى ومضيت فيه إذ كيف يبقى هذا الحديث الشديد الصلة بكتاب الله، الخطير الدلالة عليه، ملتبساً لا يُعرف معناه"¹

وارتأينا قبل أن نفضَّ اليد من هذا المبحث أن نستمع إلى الطائفة الشيعية، ونتعرّف عن قربٍ إلى موقفهم اتجاه مسألة الأحرف السبعة، لعلنا نجد ما يشفي الغليل.

ح/ موقف الشيعة من حديث السبعة أحرف:

تباينت آراء المذهب الشيعي اتجاه حديث السبعة أحرف، فكانوا على فريقين، منهم من يرى صحّة الحديث ويذكر بعض الوجوه في تأويله، ويمثله أبو عبد الله الزنجاني في كتابه (تاريخ القرآن)²، وخالصة قوله أنه حديث من المتواترات، ولا سبيل إلى الطعن فيه، وأنّ القراءات القرآنية مما شاع أمرها في ذلك الزمان.

أمّا الفريق الثاني - وهم الغالبية - فيمثله أبو القاسم الخوئي في كتابه (البيان في تفسير القرآن)³ الذي تعرّض لرواياته وحاول أن يثبت أنها مضطربة ومتناقضة⁴ وأنها ضعيفة السند، كما أنها مخالفة لما ورد عن أهل البيت بصفتهم العمدة الذين يؤخذ عنهم التشريع، فقد روى زرارة بسند عن أبي جعفر أنه قال: "إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة"⁵ وما روي أيضاً عن الفضيل بن يسار بسند أنه قال: "قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف فقال: كذبوا أعداء الله ولكنّه نزل على حرف واحد من عند واحد"⁶

1 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2 - تاريخ القرآن، أبو عبد الله بن الميرزا نصر الله الزنجاني، ص 35-38.

3 - البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الموسوي الخوئي، 1/119. نقلاً عن: المدخل لدراسة القرآن، ص 213، وينظر الكتب الأخرى: كتاب: تدوين القرآن لعلي الكوراني، وكتاب: حقائق هامة حول القرآن الكريم لمرتضى العاملي، وكتاب: إعلام الخلف لأبي عمرو صادق العلاتي، وكتاب: التحقيق في نفي التحريف عن القرآن لعلي الحسيني الميلاني.

4 - القائل بهذا الرأي الشيخ (حسن ياري) الذي قدّم هذا الحديث جملة وتفصيلاً لأنه يهدم القرآن ويقر برواية كلمات القرآن بالمعنى. ينظر: الدرس: حديث السبعة أحرف، حسن ياري، قناة أهل البيت، التاريخ: 2013/03/02.

5 - أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ط 1، منشورات الفجر، بيروت، 2008م، رقم الحديث (12)، 2/348.

6 - المصدر نفسه، رقم الحديث (13)، 1/349.

و قد صرّح بهذا القول - قبل الخوئي - جماعة من أعلامهم، نذكر كلامهم على سبيل التمثيل:

قال الطبرسي: "الظاهر من مذهب الإمامية أنهم أجمعوا على القراءة المتداولة وكرهوا تجريد قراءة مفردة والشائع في أخبارهم أن القرآن نزل بحرف واحد"¹
وقال الطوسي: "واعلموا أن العرف من مذهب أصحابنا والشائع من أخبارهم ورواياتهم أن القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد"²

وقال البلاغي: "ولا تتشبه لذلك بما روي من أن القرآن نزل على سبعة أحرف فإنه تشبث واه واهن، أما أولاً فقد قال في الإتيان في المسألة الثانية من النوع السادس عشر: اختلف في معنى السبعة أحرف على أربعين قولاً وذكر منها عن ابن حبان خمسة وثلاثين، وما ذاك إلا لو هن روايتها واضطرابها لفظاً ومعنى"³

وقال المحقق البحراني: "ثم اعلم أن العامة قد رووا في أخبارهم أن القرآن قد نزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف، وادّعوا تواتر ذلك عنه عليه السلام واختلفوا في معناه إلى ما يبلغ أربعين قولاً"⁴

ومن المعاصرين علي الكوراني الذي ينص على صعوبة إيجاد حل مقبول لهذه الأحرف عند علماء السنة، يقول: "لقد تحير كبار علماء السنة ومفسروهم وما زالوا متحيرين إلى يومنا هذا في نظرية عمر (الأحرف السبعة) فلا هم يستطيعون أن ردوها لأنها بتصورهم حديث نبوي رواه عمر؟ ولا هم يستطيعون أن يقنعوا بها أحداً أو يقنعوا هم بها، وسيظلون متحيرين إلى آخر الدهر، لسبب بسيط هو أنهم يبحثون عن معنى معقول لمقولة ليس لها معنى معقول"⁵

أمّا تفسيرهم لقضية السبعة أحرف الواردة في كتب الحديث الستة، ممّا جاء في كتبهم الآتي بيانه:

1 - مجمع البيان في تفسير القرآن، أبي علي الطبرسي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، 79/1.

2 - التبيان في تفسير القرآن، أبي جعفر الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، إحياء التراث العربي، بيروت، 1309هـ، 7/1.

3 - آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، 30/1.

4 - ألف سؤال وإشكال، علي الكوراني العاملي، ط2، دار الهدى، قم المشرفة، 2003م، 265/1.

5 - المرجع السابق، 254/1.

روى حمّاد بن عثمان بسند عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: "إنّ الأحاديث تختلف عنكم قال: فقال: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، ثم قال [في سورة ص] ¹ ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ²"

وما روي أيضا عن زرارة بسند عن أبي جعفر عليه السلام قال: "تفسير القرآن على سبعة أحرف منه ما كان ومنه ما لم يكن بعد ذلك تعرفه الأئمة" ³

وقد أجمالَ القاسمي رأي الشيعة في مسألة مصدرية القراءات، وها نحن نورد أقوالهم حتى يكون القارئ على بينة من الأمر، يقول: "اختلفوا في أنّ القراءات السبع المشهورة، هل هي متواترة أم لا؟ على أقوال:

الأول: إنها متواترة مطلقا [وهذا القول منسوب] للعلامة ابن المطهر، وابن فهد، والمحقق الثاني في المعالم، والشهيد الثاني في المقاصد العلية، والمحدث الحر العاملي، والمحكي عن الفاضل الجواد، وفي شرح الوافية للسيّد صدر الدين، معظم المجتهدين من أصحابنا حكموا بتواتر القراءات السبع وفي التفسير الكبير للرازي: ذهب إليه الأكثرون.

الثاني: إنّ القراءات السبع منها ما هو متواترٌ وغير متواترٍ، [وهذا القول منسوب] للفاضل البهائي، وابن الحاجب في مختصره، والعضدي في شرحه.

الثالث: إنها ليست بمتواترة مطلقاً [وهذا القول منسوب] للخونساري، ونعمة الله الجزائري ويوسف البحراني، والسيّد صدر الدين، ونجم الأئمة في شرح الكافية، وهو أيضاً محكي عن ابن طاوس في سعد السُّعود ⁴

وقد وجدنا أبو شهبه يفتد أقوالهم مدّعياً أنّ لا أساس لها ولا دليل عليها، فقال: "ولا أدري كيف يستسيغ إخواننا الشيعة أنّ يردّوا حديثاً متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم برواية واحد

1 - الآية 39.

2 - الخصال، أبي جعفر محمد بن علي بابويه القمي، تصحيح: علي الغفاري، ط1، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، قم المقدّسة، 1362هـ، ص 358.

3 - بصائر الدرجات، أبي جعفر محمد بن فروخ الصفار، ط1، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2010م، ص 232.

4 - تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1957م، المقدمة ص315.

وعشرين صحابياً عدولاً ضابطين برواياتٍ مقطوعةٍ على التابعين ومن بعدهم.. وهذا هو المنهج الصحيح الذي لا ينبغي أن يختلف شيعيٌّ أو سنيٌّ، وهذا هو المنهج العلمي الصحيح الذي وضعه أئمة هذا العلم النبوي في كلِّ عصرٍ ومصرٍ من لدن الصحابة إلى يومنا هذا¹

أما الطعن في هذا الحديث بأنَّ الزيادة على الحرف الواحد إنما جاءت من الرواة، فلا ندري ما صحته إذا ما قارناه بحديث السبعة أحرف الذي رواه الأئمة العدول الضابطون، و حكموا على تواتره، والمعروف أنَّ الحديث المتواتر يفيد القطع واليقين في نسبته إلى قائله ولا ندري كيف نرجح ما رواه زرارة بن أعين المنقطعة بقول إمامين كبيرين، وهما سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة على أحاديث مسندة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تفيد مجموعها التواتر المعنوي.

نستطيع بعد هذا العرض أن نقول: لقد خلصنا إلى نتيجة مؤداه:

أولاً/ إنَّ القراءات القرآنية ناسلةٌ من حديث السبعة أحرف.

ثانياً/ الاختلاف الصَّارخ في تفسير معنى السبعة أحرف، وتدافع الأقوال فيما بينها.

ثالثاً/ الإقرار بأنَّ كلَّ ما قيل في معناه هو من باب الاجتهاد والتخمين على حدِّ قول صبحي

الصالح: "وانتهى العلم بما إلينا أحرف القرآن السبعة التي لم نعرفها نحن إلا بطريق الاستنباط والاستقراء"²

رابعاً/ الزمن الذي بُدئ فيه تفسير معنى الحديث بعيدٌ جداً، لأنَّ العلماء الذين فسروه كانوا

علماء القرون: (ابتداءً من الثالث والرابع إلى القرن التاسع وصولاً إلى وقتنا هذا).

خامساً/ يقول الرفاعي: "ولو أنَّ هذا الحديث قد جاء تأويله نصُّ على النبي صلى الله عليه وسلم

يعين المراد منه، لما اختلفت أقوال العلماء فيه، وما داموا قد اختلفوا فدعنا نختلف معهم ونأخذ

بالأشبه والأمثل ممَّا يوافق القرآن نفسه، وقد أنزله الله الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا

إيماناً مع إيمانهم، فإنَّ ذهبَ مذهبنا، وإلاَّ فنحنُ ممَّا أحببت أو دع"³

¹ - المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص 214.

² - مباحث في علوم القرآن، ص 116.

³ - إعجاز القرآن والبلاغة العربية، مصطفى صادق الرفاعي، ص 52.

إذن فماذا كان يقصد رسول الله بهذا الحرف؟ هذا ما سنتناوله ضمن العنصر الموالي.

ثالثاً/ الأحرف السبعة في ميزان البحث:

أقول: مهما تعددت الدراسات في هذه المسألة، وتكاثرت الآراء حول المراد بها، فإنه يبقى في نفس القارئ أسئلة لا يرى لها حلاً، وإن تعددت الدراسات من الأمور المحموده في البحث العلمي، لأنّ العقول تختلف في نظراتها، وفي طريقة عرضها، وفي استنباطاتها، وقد يوجد جزء من الحق في هذه المسألة عند باحث، ويوجد جزء آخر عند غيره، وهكذا، ولست أزعم أن الموضوع قد انتهى بقول فلان، بل لازال الموضوع بحاجة إلى بحث، وأعمال من سبق إنما هي في الحقيقة مفاتيح للدراسة، وبعضها أوفر فائدة من بعض، وإن كان ذلك كذلك فأني سأطرح خلاصة ما توصلت إليه عند قراءتي لهذا الموضوع.

أولاً/ كثرة الروايات المتعلقة بحديث السبعة أحرف، وكثرة الروايات للحادثة الواحدة، والاختلاف في ذكر الأمكنة والأزمان، ومن حضر في تلك الحادثة، وكل هذه الحوادث يتكرر فيها في كل مرة مقطع (أنزل القرآن على سبعة أحرف) الذي يرفع ويزيد من قوة الاستدلال به، لكن هناك روايات أخرى أغفلها العلماء والدارسون في بحوثهم، غير السبعة المشهورة، والأمانة العلمية تتطلب منا ذكرها، و تبيانها في الجدول الآتي:

عدد وروده	صيغة الحديث بالعدد	الكتاب
06 مرات	أنزل القرآن على سبعة أحرف	صحيح البخاري ¹
04 مرات	أنزل القرآن على سبعة أحرف	صحيح مسلم ²
06 مرات	أنزل القرآن على سبعة أحرف	سنن النسائي ³

¹ - أرقام الحديث الواردة: 2241 - 2980 - 4607 - 4608 - 4653 - 6995.

² - أرقام الحديث الواردة: 1354 - 1355 - 1356 - 1357.

³ - أرقام الحديث الواردة: 927 - 928 - 929 - 930 - 931 - 932.

03 مرات	أنزل القرآن على سبعة أحرف	سنن أبي داود ¹
02 مرتان	أنزل القرآن على سبعة أحرف	سنن الترمذي ²
36 مرة	أنزل القرآن على سبعة أحرف	مسند أحمد ³
01 مرة	اقرأ القرآن على حرف واحد	كثر العمال ⁴
01 مرة	أنزل القرآن على ثلاثة أحرف	المستدرک للحاکم ⁵
01 مرة	أنزل القرآن على أربعة أحرف	كثر العمال ⁶
01 مرة	أنزل القرآن على خمسة أحرف	تفسير الطبري ⁷
01 مرة	أنزل القرآن على عشرة أحرف	كثر العمال ⁸

ثانيًا/ اتفاق جميع المصادر على أن الإنزال كان على أحرفٍ، بغض النظر عن رواياته وحوادثه.

ثالثًا/ اختلافهم في عدد هذه الأحرف (حرف واحد، 3 أحرف، 4 أحرف، 5 أحرف، 7 أحرف، 10 أحرف).

¹ - أرقام الحديث الواردة: 1261 - 1262 - 1263.

² - أرقام الحديث الواردة: 2867 - 2868.

³ - أرقام الحديث الواردة: 266 - 280 - 2255 - 2582 - 2713 - 4031 - 7648 - 8040 - 9301 - 16884 - 17152 - 17154 - 19319 - 19386 - 19529 - 19609 - 20178 - 20179 - 20210 - 20222 - 20223 - 20224 - 20234 - 20235 - 20238 - 20239 - 20240 - 20242 - 20259 - 22186 - 22237 - 22308 - 22350 - 26172 - 26340.

⁴ - أرقام الحديث الواردة: 3090. ينظر أيضا: محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، 318/1. (الحديث رواه الشيعة)

⁵ - أرقام الحديث الواردة: 2943، وكثر العمال برقم: 3087 - 3088.

⁶ - أرقام الحديث الواردة: 3097.

⁷ - ينظر: التفسير بتحقيق: عبد الله بن عبد المحسن وزملاءه، الجزء والصفحة، 64/1.

⁸ - أرقام الحديث الواردة: 2956.

رابعاً/ الطّاعني طغياناً والذي لا يدع مجالاً للشكّ هو: سبعة أحرف، الذي ورد: 57 مرّة.
خامساً/ أعتقد أنّ بقية الأحرف الأخرى المختلفة العدد، جاءت لِتُشَوِّشَ على الصّحيح ممّا
قاله رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

سادساً/ اتّفاق جلّ علماء الرّعيّل الأوّل أنّ رواية: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) هي
الرواية المتواترة، والمشهود لها بالإجماع¹

سابعاً/ تعدّد رواية الحديث إلى مجموعةٍ من الوقائع²، نبينها كالتّالي:

المختلفون في القراءة	مكان الاختلاف	المُختلَف حوله	المشاركون في الحادثة
أبي مع رجلين	المسجد	قراءة مبهمة	لا يوجد
أبي مع رجل	أضاعة بني غفار	آية من القرآن	جبريل وميكائيل
حذيفة بن اليمان	أحجار المراء	لا يوجد	جبريل وميكائيل
ابن العاص مع رجل	لا يوجد	آية من القرآن	لا يوجد
رجلان مبهمان	لا يوجد	آية من القرآن	لا يوجد
عمر مع رجل	لا يوجد	قراءة مبهمة	لا يوجد
عمر وهشام بن حكيم	المسجد	سورة الفرقان	لا يوجد

ثامناً/ انطلاقاً من الجدول، لعلّ البعض استشكل هذا الكمّ من الروايات في نقل الواقعة، وهناك احتمالٌ قويٌّ جداً أنّ هناك زوائد إضافية غيرت معنى الأحرف السّبعة في ضمن تلك الروايات، وليس ذلك ببعيد بعد حصول التضارب في نقل الحادثة الواحدة، وكلّنا يعلم أنّ الرواية التي تُنقل على ألسنة الناس، يمكن أن تكون فيها إضافات ما أنزل الله بها من سلطان.

¹ - ما عدا الشيعة الذين يردّونها ويحاولون إبطائها من أصلها، وهي محاولاتٌ أعتقد أنّها لا تَمُت إلى المنهج العلمي بصلّة، وما دفعهم إلى ذلك إلاّ انخيازهم وتعصّبهم وأنّ منظار الحقّ عندهم لا يُرى إلاّ من جانب آل البيت. ينظر: إعلام الخلف، لأبي عمرو صادق العلاني، والبيان في تفسير القرآن، لأبي القاسم الخوئي. وآلاء الرحمن في تفسير القرآن، للبلّاعي، و ألف سؤال وإشكال، للكوراني العاملي، والتمهيد في علوم القرآن، لهادي معرفت. وكتاب الخصال للشيخ الصدوق.

² - ينظر جميع هذه الوقائع مرتبة ومصنفة وعددها 29 واقعة، رسالتنا: قراءة في القراءات القرآنية، (الملحق الخاص بالأحاديث).

ومّا ندلّل به على هذا الاعتقاد، أنّ هناك روايات تنصّ على عدم الاختلاف وبدون ذكرٍ للفظة الأحرف السبعة ضمن المتن، من ذلك ما روي بسند عن ابن مسعود أنّه قال: "سمعت رجلاً يقرأ (حم) الثلاثين، يعني الأحقاف، فقرأ حرفاً وقرأ رجل آخر حرفاً لم يقرأه صاحبه، وقرأت أحرفاً لم يقرأها صاحبيّ، فانطلقنا إلى النبيّ صلى الله عليه وسلّم فأخبرناه، فقال: لا تختلفوا فإنما هلك من كان قبلكم باختلافهم، ثم قال: انظروا أقرأكم رجلاً فخذوا بقراءته"¹

وبالتالي فإنّ هذه الرواية تقول أنّ الرسول الكريم أمرهم بعدم الاختلاف وأن يقتدوا برجل أتقن قراءة القرآن، ما يستلزم أنّ هذا الاقتداء يعني الاتحاد على قراءة واحدة لا غير، ضف إلى ذلك غياب دلالة (الأحرف السبعة في الحديث).

وما روي أيضاً عن عمر بن الخطاب بسند عن حبيب بن الشهيد أنه قرأ ﴿وَالسَّبِقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾² فرفع الأنصار، ولم يلحق الواو في (الذين) فقال له زيد بن ثابت (والذين) فقال عمر: (الذين) فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم، فقال عمر: ائتوني بأبي بن كعب، فأتاه فسأله عن ذلك فقال أبي (والذين) فقال عمر: فنعم إذن، فتابع أبياً³، وهنا نقول: لماذا تخلى عمر عن قراءته أليست هي أيضاً قراءة قرأ بها على النبي صلى الله عليه وسلّم وقد صوّبه كم مرّة؟

وما روي أيضاً عن أبي بن كعب بسند أنه قرأ قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾⁴ قال عمر: كذبت، قال: أنت أكذب، فقال رجل: تُكذّب أمير المؤمنين؟ قال: أنا أشدّ تعظيماً لحقّ أمير المؤمنين منك، ولكن كذبت في تصديق كتاب الله، ولم أصدّق أمير المؤمنين في تكذيب كتاب الله، فقال عمر: صدق⁵

¹ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1995م، رقم الحديث (3803)،

40/4. قال المحقق: هذا حديث إسناده صحيح.

² - سورة التوبة: الآية 100.

³ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، 493/7-494.

⁴ - سورة المائدة: الآية 107.

⁵ - المصدر السابق، 585/5.

وبهذه الروايتين يتضح غياب الأحرف السبعة ضمن متنيهما، ولم لم يتحجج سيدنا عمر على المخالفين له في القراءة على أنها هكذا أنزلت.

تاسعاً/ هناك دليل آخر، أن الأحاديث التي رُوِيَتْ بأحرفٍ أخرى متعدّدة (حرف واحد، 3أحرف، 4أحرف...) وردت مُفْرَعَةً من آيةٍ إضافاتٍ وزوائد، ومنه فإنّي أعتقد اعتقاداً أن حديث: أنزل القرآن على سبعة أحرف، مثل بقية الأحرف الأخرى وردَ مُفْرَعًا من آيةٍ إضافاتٍ معه¹، وهي الجملة الوحيدة المتفق عليها في (29) حادثة.

عاشراً/ عند تصفّحنا لمجموعةٍ من معاجم اللّغة، ألفيناها تستخدم مادة (ح ر ف) باستخدامات مختلفة منها ما هو مستعمل، ومنها ما هو مغيب، وعليه فإننا نورد هذه الاستعمالات كما وردت في معاجم اللّغة مرتبة على حسب تاريخ وفاة مؤلفيها:

المصباح المنير	لسان العرب	مختار صحاح	مفردات الأصفهاني	أساس البلاغة	مقاييس اللّغة	جوهرة اللّغة	معجم العين	دلالة الحرف
	×	×					×	حرف الهجاء
	×				×		×	الناقة الضامرة الصلبة
×	×		×		×	×	×	حرف الجبل أعلاه
×		×	×		×	×		الميل والانحراف
		×	×	×		×		الطرف والحد والجانب
	×		×	×			×	الناقة المهزولة
	×	×		×				تحريف القلم قطه
	×							سبع لغات
							×	حرف السفينة جانبيها
	×						×	كلمة تقرأ على أوجه
×		×			×			الوجه والطريقة
	×						×	أداة عارية في الكلام
	×		×					أطراف الكلمة
	×				×			دل على معنى في غيره

¹ - ملحوظة: أورد الإمام أحمد بن حنبل في مسنده مجموعة من الأحاديث وردت مفرغة من أي إضافات نورد منها ما يأتي: حدثنا عفان قال ثنا حماد قال أخبرنا حميد عن أنس عن عبادة أن أبي بن كعب قال: قال النبي (ص): (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، المسند، 404/15 برقم (20990)، وعلّق عليه أحمد شاكر قاتلاً: إسناده صحيح، رجاله أئمة وفيه ثلاثة من الصحابة، وفي حديث آخر: عن زر عن حذيفة قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، المسند، 591/16 برقم (23219)، وعلّق عليه أحمد شاكر قاتلاً: إسناده صحيح.

قراءة الجدول :

- 1/ عدد المعاجم المعتمدة في استخراج مادة (حرف) (11) معجمًا.
- 2/ أفرزت هذه المادة عدة دلالات، بلغت (14) دلالة، منها ما هو مستعمل، ومنها ما هو مهمل.
- 3/ بيان دلالة الحرف الواردة بكثرة كما تناقلتها المعاجم، أفرزت لنا الآتي:

عدد المعاجم التي استخدمتها	دلالات مادة (حرف)
05 معاجم	حرف الهجاء
// 05	الناقة الضامرة الصلبة
// 07	حرف الجبل أعلاه
// 05	الميل والانحراف
// 06	الطرف والحد والجانب
// 02	سبع لغات
// 05	الوجه والطريقة

فانطلاقاً من الجدول نلاحظ أنّ الدلالة الأكثر وروداً في المعاجم هي دلالة:

(حرف الجبل أعلاه، وتعني أيضاً: الطرف والجانب، والحد)

وهذه الدلالة تُلفيها مغيباً ومهملةً وغير مستعملة، بعكس ما أشار إليه الدارسون والباحثون

بأنّ الحرف هو اللّغة، فما علاقة هذه الدلالات - الأعلى، الطرف، الجانب، الحد - بالقرآن ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، ارتأينا تحليل كلمات الحديث القائل:

﴿ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ﴾

أُنزلَ: قال محمد شحرور: "الهمزة في اللغة العربية تعطي معنى التعدية، وكلمة الإنزال الواردة في الحديث هي عملية نقل المادة المنقولة خارج الوعي الإنساني، من غير المدرك إلى المدرك، بحيث أن القرآن أنزل جملة واحدة إلى السماء الدنيا، أما الترتيل فهو حسب الأحداث والمناسبات"¹

على: نلاحظ أن الحديث استعمل هذه الأداة بدلا من غيرها، وكما هو معلوم أن (على) تفيد العلو يقول الرازي: "علا في المكان من باب سما.. والعلياء كل مكان مشرف، والعلِّي الرفيع، وأعلاه الله رفعه.. والتعالي الارتفاع²؛ بعكس حرف (الباء) الذي يفيد الإلصاق، ولا مجال هنا للإلصاق هنا.

سبعة: يقول الرازي: "وتتبع القوم صار سابعهم³، و" أصل السبع العدد، قال: سبع سموات، سبعا شداداً وسبع سنبلات - سبع ليال - سبعة وثامنهم كلبهم⁴

وقد فند العلماء كما رأينا أن السبعة تعني حقيقة العدد لا الكثرة.

أحرف: الحرف في الأصل، الطرف والجانب والناحية والعلو والحد، وروى الأزهري عن أبي الهيثم قال: "أما تسميتهم الحرف حرفاً، فحرف كل شيءٍ ناحيته، كحرف الجبل والنهر والسيف وغيره.. وقولهم في الحديث: سَلَطَ عليهم موت طاعون دَفِيفٍ يجرّف القلوب، أي: يميلها ويجعلها على حرف أي: جانب وطرف"⁵

فانطلاقاً من هذا التحليل، نستنتج وكأنّ القرآن الكريم أنزل على شيءٍ معنوي غير ملموسٍ، حتّى يُيسّرَ على الناس تلقي هذا الكلام الربّاني، ومن ثمّ قراءته، ألا ترى أن الحديث وظّف الأداة (على) بدل (الباء)، وشتان بين الأداتين.

1 - الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، محمد شحرور، منشورات الأهالي، دمشق، (د.ت)، ص148-149.

2 - مختار الصحاح، الرازي محمد بن أبي بكر، تحقيق: يحيى خالد توفيق، ط1، القاهرة، مط مكتبة الآداب، 1998م. مادة (علا).

3 - المصدر نفسه: مادة (سبع).

4 - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مراجعة: وائل عبد الرحمن، القاهرة، المكتبة التوفيقية، 2003م. مادة (سبع).

5 - ينظر: اللسان، والعين، ومقاييس اللغة، ومختار الصحاح، وأساس البلاغة، والفائق في غريب الحديث، مادة (حرف).

وهنا لفظة لطيفة في ما بين حرفي (الباء وعلى)، حيث أنّ لكلِّ حرفٍ دلالة معينة تقتضيه وفق السياق الذي تكون فيه، وهنا أترك القارئ يميزهما وفق الحديثين الآتين:

1/ أخرج البخاري في صحيحه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال:

﴿أنزل القرآن على سبعة أحرف﴾¹ ← العلو.

2/ أخرج الحاكم في مستدركه، عن زيد بن ثابت، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال:

﴿أنزل القرآن بالتفخيم﴾² ← الإلصاق.

لاحظ الحديث الآتي: أخرج ابن جرير وابن خزيمة وابن أبي حاتم والطبراني وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في الأسماء والصفات عن النوّاس بن سمعان قال: قال رسول الله: ﴿إذا أراد الله أن يوحى بأمرٍ تكلم بالوحي، فإذا تكلم بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله عز وجل، فإذا سمع بذلك أهل السموات صُعقوا وخرّوا سُجَّدًا، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراد فيمضي به جبريل عليه السلام على الملائكة كلما مرّ بسماء سألته ملائكتها، ماذا قال ربنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال (الحق وهو العلي الكبير) فيقولون كلهم مثل ما قال جبريل، فينتهي جبريل بالوحي حيث أمره الله من السماء والأرض﴾³

قال صاحب المرشد: "وغشّي أهل السماوات من هيبة كلام الله، فمرّ بهم جبريل وقد أفاقوا فقالوا: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾"⁴ يعني القرآن.. فأتى به جبريل إلى بيت العزة، فأملأه جبريل على السفرة الكتبة، يعني الملائكة، وهو قوله تعالى في سورة عبس⁵: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾"⁶

1 - صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم: 4991-4992.

2 - الإتيان في علوم القرآن، 303/1.

3 - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، 698/6.

4 - سورة سبأ: 23.

5 - الآية 15-16.

6 - المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبي شامة المقدسي، ص 41-42.

فإذا كان هذا حال الملائكة بل حال أعظمهم عند سماع كلام الله تعالى، وهم أجسام نورانية اعتادت سماع الخطاب الرباني، فكيف يمكن للبشر العاديين سماع كلام الله والاستفادة منه؟ ومن هنا يمكن القول أن الناس بمختلف انتماءاتهم وعقائدهم لا يقدرّون على تحمل هذا الخطاب بصورة مباشرة، لأن الحق عز وجل لو أنذر بهذا القرآن الجبال الرواسي لتصدعت وتُسِفّت من خشيته تعالى، وعليه فإن الإنسان أقل قوة من هذه الجمادات، ولكنّه بفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم لُطِفَت هذه الهيبة على لسانه، ومن ثمّ أُعْطِيَ الإنسان الثبات لتلقي هذا النور الرباني.

فقد كان النبي يعاني شدة هائلة عند نزول الوحي، قال ابن حجر: "وكانت الشدة تحصل له عند نزول الوحي لثقل الوحي¹، وروت أم المؤمنين السيدة عائشة ما كان يصيب رسول الله من الشدة والكره عند نزول الوحي فقالت: ﴿ولقد رأيته يتزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً﴾²

وفي رواية أخرى لابن سعد عن عائشة، قالت: ﴿كان رسول الله إذا نزل عليه الوحي يُعْطُّ في رأسه، ويتربّد وجهه، ويجد برّداً في ثناياه ويعرق حتى يتحدّر منه مثل الجمان﴾³

فلاحظ معي قوله صلى الله عليه وسلم من خلال الأحاديث السابقة الذكر استعماله للعبارات الآتية: ﴿فینتهي جبریل بالوحي حيث أمره الله من السماء والأرض﴾ و﴿إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله﴾.

وما ورد أيضاً في صحيح مسلم، بسند صحيح إلى أبي بن كعب أنّه قال: ﴿كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ وَدَخَلَ آخَرَ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَ فَحَسَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَأْنَهُمَا

¹ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية، القاهرة، 1380هـ، 1/130.

² - صحيح البخاري، ترقيم: فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1380هـ، الحديث رقم (2).

وصحيح مسلم، (د.ط)، دار الفكر، 1981م، الحديث رقم (2333).

وسنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وإبراهيم عطوة، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، الحديث رقم (

3634).

³ - الإتقان في علوم القرآن، 305/1.

فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَدْ غَشِيَنِي ضَرْبَ فِي صَدْرِي فَفَضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظَرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا فَقَالَ لِي يَا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّدْتُ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ أَقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّدْتُ إِلَيَّ الثَّلَاثَةَ أَقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلْنِيهَا فَقُلْتُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي وَأَخَّرْتُ الثَّلَاثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿1﴾

وعليه نقول: لماذا أخر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الثالثة ليومٍ يرغَبُ إليَّ الخلقُ كُلُّهم حتى إبراهيم)؟ وما علاقة ذلك باليسير؟ أكان تيسيراً يتعلّق بالنطق؟ أم يتعلّق بالهول لِمَا سيكون يوم القيامة؟

من خلال الأمثلة السالفة الذكر إذن، نقول: لقد نزل القرآن الكريم منجماً، أي نجماً نجماً، من عنده تعالى إلى جبريل ونظراً لثقل هذا الكلام التوراني جعله الله ما بين السماوات والأرض، لا يعلم مواقعها ووجودها إلا هو.

يقول تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾²، ويقول أيضاً: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾³، وقوله أيضاً: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَدَشًا مُّتَصِدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾⁴، ويقول أيضاً: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾⁵

فالمراد بالحرف إذن السماء، والأحرف السبعة هي السماوات السبع، جعل فيها الحق سبحانه كلامه حيث أراد هو.

فالحرف إذن كما سبق ذكره: الطرف والجانب والناحية والعلو، وهذا المعنى يتناسب وعلو السماء، فهما إذن يصبان في معنى واحد هو العلو، قال أبو هلال العسكري معرّفًا السماء: "السماء

1 - صحيح مسلم، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث (1356).

2 - سورة النجم: الآية 1.

3 - سورة المزمل: الآية 5.

4 - سورة الحشر: الآية 21.

5 - سورة الواقعة: الآية 75-76.

ممدودة مؤنثة، والجمع سماوات واشتقاقها من السمو وهو العلو، وسماء البيت سقفه ويقال للسماء الجرباء.. والسماء أيضا المطر، وأعناق السماء نواحيها، وكذلك الآفاق¹

وهذا الذي كان يقصده الحديث بقوله: أنزل القرآن على سبعة أحرف، أي: سبع سماوات.

ملاحظة:

السماوات وردت بأسماء عدة حسب السياق الذي ترد فيه، منها:

1/ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقٍ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾² يريد

السماوات.

2/ وقوله أيضا: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾³ يريد السماوات.

3/ وقوله صلى الله عليه وسلم: (لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة) يريد

السماوات⁴

4/ وقوله صلى الله عليه وسلم: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) يريد السماوات.

هذا بالنسبة لمسألة الأحرف، والله درّ مصطفى صادق الرافعي القائل: "ولو أن هذا الحديث

قد جاء تأويله نصُّ على النبي صلى الله عليه وسلم يعين المراد منه، لما اختلفت أقوال العلماء فيه، وما

داموا قد اختلفوا فدعنا نختلف معهم ونأخذ بالأشبه والأمثل مما يوافق القرآن نفسه⁵

وهناك مسألة أخرى لا تقل أهمية عما تطرّفنا إليه، وهي قضية القراءات وعلاقتها بالرسم

العثمانيّ، وهل حقيقة ما صرّح به المستشرقون من تأثير الخطّ على القراءة؟ أم أنّها مجرد تخمين

وفرضية أرادوا بها ضرب قرآنا العزيز، هذا ما نصّبوا دراسته خلال الفصل الآتي.

1 - التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبي هلال العسكري، تحقيق: عزة حسن، ط1، دار طلاس، سورية، 1996م، ص 253. (بتصرف).

2 - سورة المؤمنون: الآية 17.

3 - سورة النبأ: الآية 12.

4 - إصلاح غلط الحديثين، الخطّابي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ص 58.

5 - إعجاز القرآن والبلاغة العربية، ص 52.

الفصل الثاني

القراءات القرآنية وعلاقتها بالرسم العثماني

يحتوي على خمسة مباحث:

- 1/ المبحث الأول: التعريف بالرسم العثماني، ومذاهب العلماء في الالتزام به من عدمه.
- 2/ المبحث الثاني: التحسينات والتعديلات التي طرأت على رسم المصحف وموقف العلماء من ذلك.
- 3/ المبحث الثالث: ما كتب في القرآن بحروف على غير الهجاء العادي.
- 4/ المبحث الرابع: موقف العلماء، مستشرقين وعرباً من الرسم العثماني.
- 5/ المبحث الخامس: تعدد القراءات وعلاقتها بالرسم العثماني.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

التَّعْرِيفُ بِالرَّسْمِ العُثْمَانِي
وَمَذَاهِبُ العُلَمَاءِ فِي الأَلْتِرَامِ بِهِ مِنْ عَدَمِهِ

ترتبط قضية الرّسم القرآني بقضية الخطّ العربي ارتباطاً وثيقاً، وأصل الخطّ العربيّ مشكلةً مستعصيةً تتأرجح حولها الآراء ولا تكاد تستقر¹، وللعرب في ذلك رواياتٌ مختلفةٌ مختلفةٌ وللمستشرقين المحدثين آراءٌ متباينة²، قال المستشرق درنكير (Diringer) "يبقى أصل الكتابة العربية الدقيق وتاريخها المبكر غامضاً"³ وكفى بهذا الحكم دليلاً على غموض القضية وتعقدها من عالم متخصص.

وليس الهدف من هذا المبحث التعرض للخطّ العربيّ عامّةً والرّسم العثمانيّ خاصّةً من المنظور التاريخي أو الجانب اللّغوي منه، فقد أشبع هذا البحث درساً وتأليفاً⁴

لكن هدفنا من هذه الدراسة هو تخمّر فكرةٍ في ذهني منذ سنة (2005م)، وأنا بصدد التّحضير لرسالة الماجستير، هذه الفكرة مفادها رأيان أوردهما كلٌّ من ابن الجزري (ت833هـ) وجولدتسيهر (ت1921م)⁵

أمّا الأوّل فأشار إلى أنّ كتاب المصاحف "إنّما أخلوا المصاحف من النّقط والشّكل لتكون دلالة الخطّ الواحد على كلا اللّفظين المنقولين المسموعين المتلوّين شبيهةً بدلالة اللّفظ الواحد على

¹ - من الكتب التي عاجلت هذا موضوع أصل الخط العربي:

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق أحمد بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص 7 - 9. ودراسة في تطور الكتابات الكوفية، إبراهيم جمعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969م. والكتابة العربية والسامية، رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م. وأصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي، سهيلة ياسين الجبوري، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1977م. وكتاب الآداب السامية، محمد عطية الإبراشي، ط2، دار الحدّثة للطباعة والنشر، بيروت، 1984م، ص 195-211. ومن المجلات: بحث: موازنة بين رسم المصحف والنقوش العربية القديمة، غانم قدوري الحمّد، مجلة المورد، الجمهورية العراقية، المجلد:15، العدد:4، 1986م، ص27-44.

² - مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، الأسد ناصر الدين، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1978م، ص 23-58.

³ - نقلاً عن مقال: قديم وجديد في أصل الخط العربي وتطوره في عصوره المختلفة، يوسف ذنون، مجلة المورد، الجمهورية العراقية، المجلد:15، العدد:4، 1986م، ص8

⁴ - ينظر مثلاً: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمّد. ورسم المصحف ونقطه، عبد الحي الفرماوي. ودراسة فنية لمصحف مبكر، عبد الله بن محمد المنيف. ورسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمد إسماعيل. ورسم المصحف وأوهام المستشرقين، عبد الفتاح إسماعيل شعبان. ونثر المرجان في رسم نظم القرآن، محمد غوث التائطي. والرسم العثماني للمصحف الشريف مدخل ودراسة، حسن سري.

⁵ - ينظر ترجمته في: موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1993م، ص 197.

كلا المعنيين المعقولين المفهومين"¹، أمّا الثاني فقد أورد في كتابه (مذاهب التفسير الإسلامي) رأياً مفاده أنّ الخطّ العربيّ الذي كُتِبَ به المصاحف لخلوّه من النقط والشكل كانا السبب في اختلاف القراءات، وقد أدّى إلى اختلافاتٍ نحويةٍ ومعنويةٍ أيضاً²

وقبل الخوض في غمار هذا البحث والإجابة عن إشكاليته، لا بدّ من تهيئة الأرضية، والتّعريح على مسألة الرّسم: تعريفًا، ثمّ نبين موقف العلماء من الالتزام به، لتتطرق إلى ذكر التّعديلات التي طرأت عليه عبر حقبةٍ من الزّمن، ثمّ نعرّج إلى عرض بعض المواقف لبعض العلماء، مستشرقين وعرباً من الرّسم، مختتمين الفصل بتناول نماذج من القراءات وعلاقتها بالرّسم العثماني.

أولاً/ التّعريفُ بالرّسمِ العثماني، ومذاهبُ العلماءِ في الالتزامِ بهِ مِنْ عَدَمِهِ:

1/ التّعريفُ بالرّسمِ العثماني:

أ/ لغة:

جاء في لسان العرب أنّ الرّسم هو: "الأثر وقيل بقيّة الشيء.. ورسم الدّار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض، والجمع أرسم ورسم"³، والمراد أثر الكتابة في اللفظ، وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والوقوف عليها⁴، أمّا الرّسم العثماني فيراد به "الوضع الذي ارتضاه عثمان في كتابة كلمات القرآن وحروفه، والأصل في المكتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة

¹ - النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تقديم محمد علي الضباع، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، 33/1. ووافق على ذلك الزرقاني حين أشار إلى أهمّ تعمّدوا رسم الكلمة بصورة واحدة خالية من النقط والشكل تحقيقاً لهذا الاحتمال. ينظر: مناهل العرفان، 1/ 306. ومن المعاصرين عمر رضوان القائل: (أما عدم النقط والشكل فكان مراعيًا فيه مصلحة القراءات ليحتمل الرسم أكثر من قراءة فتبقى القراءات حسب الرسم الموجود). ينظر: آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، عمر بن إبراهيم رضوان، دار طيبة الرياض، ط2، 1992م، 2/ 515.

وينظر الردّ من طرف الكاتب عفيف دمشقية على هذه المقولة، في كتاب: أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ص40.

² - ينظر: مذاهب التفسير الإسلامي: جولدتسيهر، ترجمة عبد الحليم النجار، ط5، مطبعة دار اقرأ، بيروت، 1992م، ص8-9.

³ - لسان العرب، ابن منظور، تقديم عبد الله العلايلي، دار لسان العرب، بيروت، (د.ت)، مادة (رسم).

⁴ - ينظر: رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، 1960م، ص9.

للمنطوق.. لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل، فوجدت بها حروفٌ كثيرةٌ جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق، وذلك لأغراض¹

ب/ اصطلاحاً:

قُسِّمَ الرَّسْمُ إلى قسمين: رَسْمٌ قِيَاسِيٌّ، ورَسْمٌ اصْطِلَاحِيٌّ، أما القياسي فهو "تصوير اللفظ بحروف هجائه بتقدير الابتداء والوقف عليه"²، أو هو: "مطابقة الخطِّ اللفظ"³، أما الاصطلاحية فهو: "علمٌ تعرف به مخالفت خطِّ المصاحف العثمانية لأصول الرَّسْمِ القياسي"⁴، أو هو: "مخالفة الخطِّ للفظ"⁵

2/ مذاهب العلماء في الالتزام بالرَّسْمِ العثماني من عدمه:

تعتبر قضية الالتزام بالرَّسْمِ العثماني القديم، من أهم القضايا المتصلة بالقرآن الكريم، لذلك فقد اهتمَّ بها العلماء قديماً وحديثاً، ومن خلال تتبعنا لأقوال العلماء وجدناها لا تزيد عن ثلاثة أقوالٍ نوجزها ثم نناقشها، لنخرج في الأخير برأيٍ خاصٍّ حول هذه المسألة.

أ/ المذهبُ الأوَّلُ:

يرى الجمهور ضرورة إتيان الرَّسْمِ المصحفيِّ الذي استكتبه الخليفة الثالث عثمان بن عفان على مرأى من الصحابة، ولم يخالفه في ذلك أحدٌ، وممن مال وانتصر لهذا الرأي الإمام مالك (ت179هـ) وأحمد بن حنبل (ت241هـ) ويحيى النيسابوري (ت226هـ) وأبو عمرو الداني (ت444هـ) والإمام البيهقي (ت458هـ) والإمام السخاوي (ت643هـ) والإمام الجعبري (ت732هـ)⁶

¹ - مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995م، 300/1.

² - الرَّسْمُ القرآني، العبقري توفيق أحمد، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2002م، ص 55.

³ - لطائف الإشارات لفنون القراءات، القسطلاني شهاب الدين: تحقيق عبد الصبور شاهين وعامر السيد عثمان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1972م، ص 284.

⁴ - الرسم القرآني، ص 58.

⁵ - لطائف الإشارات لفنون القراءات، ص 284.

⁶ - الفتح الرباني في العلاقة بين القراءات والرسم العثماني، محمد سالم محيسن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1415هـ، ص 58.

ولاشك أن الدافع وراء حرمة مخالفة الرسم العثمانيّ بغير ما تعارف عليه الصحابة، هو الحرص على صيانة القرآن والمحافظة عليه، لأن الذين كتبوه كانوا أدرى بما يكتبون، مستدلينّ بجملة من النصوص، منها: ما رواه معاوية أنّه كان يكتب بين يدي رسول الله فقال له: "ألق الدّواة، وحرّف القلم، وأقم الباء، وفرّق السيّن، ولا تعوّر الميم، وحسن الله، ومدّ الرحمن، وجوّد الرّحيم"¹ وسئل الإمام مالك: "أرأيت من استكتب مصحفاً أترى أن يكتب على ما استحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتابة الأولى"²

وقال في موضعٍ آخر: "سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن يغيّر من المصحف إذا وُجد فيه كذلك؟ قال: لا"³

وقال الدّاني: "يعني الواو والألف المزيديتين في الرسم المعدمتين في اللفظ، نحو: ﴿وَأُولُوا﴾"⁴، وقال الإمام أحمد: "يحرم مخالفة خطّ مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك"⁵، وورد في شعب الإيمان أنّه: "من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه، ولا يغير ممّا كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانةً منّا، فلا ينبغي أن نظنّ بأنفسنا استدراكاً عليهم"⁶

¹ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ط3، المكتبة السلفية، القاهرة، 1407هـ، 575/7. وينظر أيضاً: تاريخ القرآن للكرددي، ص 463.

² - مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، 311/1.

³ - الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الرياض، 2199/6.

⁴ - المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبي عمرو عثمان الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، 1403هـ، ص 28.

⁵ - الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، 2200/6.

⁶ - الجامع لشعب الإيمان، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد زغلول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ، 548/2. وينظر أيضاً: تاريخ المصحف الشريف، عبد الفتاح القاضي، ص 85.

وورد عن يحي النيسابوري أنه قال: "قال جماعة من الأئمة: إن الواجب على القراء والعلماء وأهل الكتابة، أن يتبعوا هذا الرسم في خطّ المصحف، فإنه رسم زيد بن ثابت، وكان أمين رسول الله وكاتب وحيه"¹

بل أكثر من ذلك ما استدللّ عليه عبد العزيز الدبّاغ حول وقفية الرسم قائلاً: "رسم القرآن سرٌّ من أسرار المشاهدة وكمال الرفعة، وهو صادرٌ من النبي صلى الله عليه وسلم وليس للصّحابة ولا غيرهم في رسم القرآن ولا شعرةً واحدةً وإنما هو بتوقيفٍ من النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الأحرف ونقصانها، لأسرار لا تهتدي إليها العقول.. وإنما خفيت على الناس لأنها من الأسرار الباطنية التي لا تدرك إلا بالفتح الربّاني"²

ليقرر في الأخير أنّ "الرسم توقيفي لا اصطلاحي، وأنّ النبي هو الأمر بكتابتها على الهيئة المعروفة"³

كما استدللّ الكردي على ما نصّ عليه محمد العاقب في نظمه (كشف العمى) على إعجازية الرسم فقال:

وَالْحَطُّ فِيهِ مُعْجَزٌ لِلنَّاسِ وَحَائِدٌ عَنِ مُقْتَضَى الْقِيَّاسِ
لَا تَهْتَدِي لِسِرِّهِ الْفُحُولُ وَلَا تَحُومُ حَوْلَهُ الْعُقُولُ⁴

أمّا من المحدثين فنجد الباحث عدنان الرفاعي يقرّ بما قرّره الدبّاغ حول وقفية الرسم، وذلك عندما طرّح عليه السّؤال الآتي: "ما دام بحثك معتمدا على الكلمة ورسمها في القرآن الكريم فهذا يقتضي أن تثبت أولاً أنّ رسم القرآن الكريم توقيفي من عند الله تعالى، وليس اصطلاحياً من عند كتبة الوحي.. [فقال]: نتائج البحث دليلٌ على ذلك.. وحتى دون هذا البحث وغيره من الأبحاث ودون نتائجه فإنه بالنظر إلى رسم القرآن الكريم يتبيّن لنا أنّ رسم القرآن الكريم توقيفي من عند الله تعالى.. وإلاّ كيف نفسّر ورود الكلمة ذاتها في كتاب الله تعالى بأشكالٍ مختلفة، مع إدراك حكمة

¹ - في رحاب القرآن الكريم، محمد سالم محيسن، 176/1-177.

² - الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدبّاغ، أحمد بن المبارك السجلماسي، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص87-88. وينظر أيضاً: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص23-24.

³ - المصدر نفسه، ص89.

⁴ - تاريخ القرآن للكردي، ص441.

هذا الاختلاف في بعض الحالات، ومع البرهان على حتمية هذا الاختلاف في رسم الكلمة ذاتها لتوازن الأعداد في كتاب الله تعالى، كنتيجة لتوازن المعنى والدلالات¹، واستدلّ في ذلك بسورة نوح بحيث إنك لو حسبت جميع حروفها لوجدت (950) حرفاً مرسوماً دون زيادة أو نقصان، وكلّ حرفٍ يقابل وحدة زمنية من مدّة لبثه عليه السّلام²

ب/ المذهب الثاني:

يرى أصحاب هذا القول أنّ الرّسم قائمٌ على اجتهاد الكتبة والنّسخ، ولا يعدو الأمر أن يكون اصطلاحاً تعارف عليه النّاس في ذلك الزّمان، ولا دخل للتّوقيفية عليه، قال أبو شامة: "وأما ما يرجع إلى الهجاء وتصوير الحروف فلا اعتبار بذلك في الرّسم، فإنّه مظنة الاختلاف وأكثره اصطلاح"³، ومن القائلين بهذا الرأي: الباقلاني، وابن خلدون، وسنورد قول كل منهما على التّوالي:

قال القاضي الباقلاني: "وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطّاطي المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجه عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتّوقيف، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أنّ رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلاّ على وجهٍ مخصوصٍ وحدٍ محدودٍ، لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنّة ما يوجب ذلك ويدلّ عليه، ولا في إجماع الأمّة ما يوجب ذلك، ولا دلّت عليه القياسات الشرّعية، بل السنّة دلّت على جواز رسمه بأيّ وجهٍ سهلٍ، لأنّ رسول الله كان يأمر برسمه ولم يبيّن لهم وجهاً معيّناً ولا نهي عن كتابته بغيره ولذلك اختلفت خطوط المصاحف"⁴، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ ومنهم من كان يزيد أو ينقص لعلمه أن ذلك اصطلاح.. وبالجملة فكلّ من ادّعى أنّه يجب على النّاس رسماً مخصوصاً وجب أن يقيم الحجّة على دعواه، وأتى له ذلك؟⁵

1 - المعجزة الكبرى، عدنان الرفاعي، ط1، دار الخير، دمشق، 2006م، ص98-99.

2 - المرجع نفسه، ص98-99.

3 - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص134.

4 - نكّت الانتصار لنقل القرآن، الباقلاني أبو بكر، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الاسكندرية، (د.ت)، ص139.

5 - تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي، ط1، مطبعة مصطفى الباوي الحلبي وأولاده، مصر، 1946م، 13/1-14.

وقال ابن خلدون: "كان الخطّ العربيّ أول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة، ولا إلى التوسّط.. وانظر إلى ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف، حيث رسمه الصّحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها.. ولا تلتفتنّ في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين من أنّهم كانوا محكّمين لصناعة الخط.. وما حملهم على ذلك إلاّ اعتقادهم أنّ في ذلك تزيهاً للصّحابة عن توهم النقص في قلة إجادة الخطّ، وحسبوا أنّ الخطّ كمال، فترّهوهم عن نقصهم ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه وليس ذلك بصحيح"¹

ونجد ثلّة من الباحثين المعاصرين ما يدعّم ما صرّح به ابن خلدون، منهم عبد الفتاح إسماعيل شلبي القائل: "أمّا ما يكون من طبيعة الكتاب فثابتٌ من خطّهم في هذا الباب، حيث يضعون الألف مكان الياء، وبالعكس، وأنّ الصّحابة - عليهم الرضوان - لم يكونوا من المجوّدين في هذا الباب، وقد هُديتُ إلى مصحفٍ كوفيٍّ قديمٍ في محفوظات دار الكتب، خلا خطّه من التّقط والشّكل ممّا يدلّ على أنّه مكتوب قبل أبي الأسود الدؤليّ أو على الأقل بالطريقة التي كانت في عهد عثمان، وظفرت بعلى وردت ثلاث مرّاتٍ في صفحتين متقابلتين كتبت إحداهما بالألف، حيث وردت ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ² وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾² ووردت (افْتَرَىٰ عَلَآ اللَّهِ كَذِبًا)³ بالألف، ووردت ﴿تَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ بالياء في الآية نفسها"⁴

وها هو الباحث هادي معرفة يقرر ما صرّح به الأوائل أنّ هذا الرسم ما أنزل الله به من سلطان، قائلاً: "هذا.. وأمّا الأخطاء الإملائية الموجودة في الرسم العثماني فشيء لا يمكن إنكاره، الأمر الذي يدلّ دلالة قطعية على ضعف مقدرة السلف في ناحية الإملاء وأصول الكتابة الصحيحة ومن ثمّ ذلك اللحن والتناقض في رسم الكلمات"⁵

¹ - المقدمة، ابن خلدون عبد الرحمن، ضبط: محمد الاسكندراني، ط1، مط دار الكتاب العربي بيروت، 2005م، ص 419.

² - سورة الأنعام: الآية 92.

³ - سورة الأنعام: الآية 93.

⁴ - الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، صالح إبراهيم الحسن، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2003م، ص70.

⁵ - التمهيد في علوم القرآن، 1/ 369.

ثم أتى بعد ذلك بجملة من الأمثلة نبينها كما بينها في كتابه¹، منها:

(الكلمة برسمها الصحيح)

- ١- إِذَا لَاتَّخَذُواكَ. الاسراء: ١٧: ٧٣
- ٢- أَصْحَابِ الْآيَةِ. الحجر: ١٥: ٧٨ وق ٥٠: ١٤
- ٣- لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ التَّوْبَةُ. التوبة: ٩: ٩١
- ٤- لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً. الأعراف: ٧: ٣٤
- ٥- وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ. الرعد: ١٣: ١٤
- ٦- لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ. آل عمران: ٣: ١٨٢
- ٧- ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ. الاسراء: ١٧: ٤٨
- ٨- يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ^١. الرعد: ١٣: ٣٩
- ٩- أَخْيَاكُمْ ثُمَّ مِمَّتْكُمْ. الحج: ٢٢: ٦٦
- ١٠- لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ^٢. قريش: ١٠٦: ١
- ١١- قَالَ إِبْنُ أُمِّ. الأعراف: ٧: ١٥٠
- ١٢- فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ. الحج: ٢٢: ٥
- ١٣- وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ. النحل: ١٦: ١٨
- ١٤- وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ. الفتح: ٤٨: ٢٣

(الكلمة برسمها الملحون)

- ١- لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ. الكهف: ١٨: ٧٧
- ٢- أَصْحَابِ لَيْكَةِ. الشعراء: ٢٦: ١٧٦ وص ٣٨: ١٣
- ٣- فَقَالَ الضُّعْفُؤَا. ابراهيم: ١٤: ٢١
- ٤- فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً. يونس: ١٠: ٤٩
- ٥- وَمَا دُعُؤَا الْكَافِرِينَ. غافر: ٤٠: ٥٠
- ٦- لَيْسَ بِظَلْمٍ لِلْعَبِيدِ. الحج: ٢٢: ١٠
- ٧- ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَلِ. الفرقان: ٢٥: ٩
- ٨- وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلِ. الشورى: ٤٢: ٢٤
- ٩- فَأَخْيَاكُمْ ثُمَّ مِمَّتْكُمْ. البقرة: ٢: ٢٨
- ١٠- إِي لَفِهِمْ رِحْلَةَ. قريش: ١٠٦: ٢
- ١١- قَالَ يَنْتُؤُمَّ. طه: ٢٠: ٩٤
- ١٢- فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشُؤَا. هود: ١١: ٨٧
- ١٣- وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ. ابراهيم: ١٤: ٣٤
- ١٤- فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ. فاطر: ٣٥: ٤٣

¹ - ينظر المرجع نفسه، 1/ 369-372.

- ١٥ - عَلَى يَسْتِ مِنْهُ. فاطر ٣٥: ٤٠
- ١٦ - لَذَا يَا ب. يوسف ١٢: ٢٥
- ١٧ - طَعَا الْمَاءُ. الحاتة ٦٩: ١١
- ١٨ - وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْيٍ. الكهف ١٨: ٢٣
- ١٩ - قَالِ الْمَلَأُ. المؤمنون ٢٣: ٢٤
- ٢٠ - آيَةُ الثَّقَلَانِ. الرحمان ٥٥: ٣١
- عَلَى يَسْتِ مِنْ رَبِّهِ. محمد ٤٧: ١٤
- لَدَى الْحَنَاجِرِ. غافر ٤٠: ١٨
- إِنَّهُ طَفَى. النازعات ٧٩: ١٧
- وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. الكهف ١٨: ٤٥
- وَقَالَ الْمَلَأُ. المؤمنون ٢٣: ٢٣
- أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ. يس ٣٦: ٥٩.

ج/ المذهب الثالث:

هذا القول تفرّد به الإمام عز الدين بن عبد السلام ووافق عليه الزركشي في برهانه، ويتلخّص هذا الرأي في وجوب كتابة المصحف للعامّة بالإملاء الحديث خشية أن يقع التغيير والتبديل أثناء القراءة من قبل الجهّال، قال صاحب البرهان: "قلت: وكان في الصدر الأوّل والعلم حيّ غضّ، وأمّا الآن فقد يخشى الإلباس، ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرّسوم الأولى باصطلاح الأئمّة لئلاّ يوقع في تغيير من الجهّال، ولكن ينبغي إجراء هذا على إطلاقه، لئلاّ يؤدي إلى دروس العلم، وشيء قد أحكمته القدماء، لا يترك مراعاته لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجّة"¹

ومن القائلين به من المعاصرين جمع من العلماء، منهم صبحي الصّالح الذي يقول: "أنّ العامّة لا يستطيعون أن يقرأوا القرآن الكريم في رسمه القديم فيحسن بل يجب أن يكتب لهم بالاصطلاحات الشائعة في عصرهم"²، والأستاذ مصطفى المراغي الذي قال في مقدمة تفسيره: "وقد جرينا على الرأي الذي أوجبه العزّ بن عبد السلام في كتابة الآيات أثناء التفسير للعلّة التي ذكرها وهي في عصرنا أشدّ حاجة إليها من تلك العصور"³

¹ - البرهان في علوم القرآن للزركشي، 379/1.

² - مباحث في علوم القرآن، صبحي الصّالح، ط10، دار العلم للملايين، بيروت، 1977م، ص 280.

³ - تفسير المراغي، 15/1.

مناقشة المذاهب:

ما نستخلصه بعد هذا العرض الموجز حول وقفية أو اصطلاحية الرسم العثماني القديم، فيمكننا أن نناقش هذه الأقوال كالاتي: إن جمهور العلماء قرّر بوجوب المحافظة على كتابة القرآن برسمه القديم، ومنهم من أجاز رسمه بالإملاء الحديث بحجة أن لا يختلط الأمر على العامة عند قراءة القرآن؛ وهذه الأقوال كلها اجتهادية من أصحابها، لأنها لا تستند إلى أحاديث موثوقة وصحيحة متصلة بالعهد الأول في هذا الشأن، ومؤدى هذا التشديد من الذين قرروا بوجوب المحافظة عليه، فنعتقد أن ليس له من حكمة إلا أنه متصل بروايات القراءات القرآنية، وما اتصل بها صرفياً ونحوياً وما مس هيكلك الكلمة، من مثل: (يَخْدَعُونَ وَيُخَادِعُونَ) و(كَتَبَ وَكَتَابَ) و(مَنْسِكًا وَمَنْسَكًا) و(أَكْبَرَ وَأَكْثَرَ) و(أَهْشُ وَأَهْسُ) و(يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ).. وغيرها من المواد التي تنضوي تحت رسم واحد، وفي هذا الصدد يقول ابن الخطيب: "وعلم الله تعالى، أن هذا الرسم لم يناقض بعضه بعضاً إلا لتوهم الكاتب للمصحف الأول وقصوره في فنّ الهجاء وخطأه.. لأن ذلك الكاتب من البشر، وسائر البشر يجوز في حقهم السهو والخطأ والنسيان والقصور، وقد قال بذلك عائشة وابن عباس وغيرهما من فضلاء الصحابة الذين أخذنا عنهم الشريعة والدين والقرآن.. [إلى أن يقول] ولو تساءلنا: هل وضع رسم المصحف ليقراً، أو ليكون رمزاً، ويظل طلسماً يتناقله القراء وحدهم ويلقنونه لمن يريدون تلقينه، وإذا بحثنا ذلك وجدنا أن القرآن الكريم ما رسم بهذا الرسم ولا كتب بهذا الهجاء، إلا لأنه هو الهجاء المعروف المتداول في العصر الأول، وفضلاً عن ذلك، فإن الهجاء لم يتزل من لدن المولى جلّ وعلا، ولم يلزمنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من وضع المخلوقين لصالح المخلوقين"¹

وحذا حدوهم عبد الفتاح إسماعيل شلبي الذي فضّل كتابته بالهجاء المتداول لأن أكثر العامة يجدون صعوبة عند القراءة، يقول: "والرأي عندي: هو كتابة القرآن للعامة بالرسم الإملائي الذي يتعارف عليه الناس، ولكن ليس معنى ذلك إهمال الرسم العثماني، بل يبقى أثراً عن أسلافنا

¹ - الفرقان، محمد بن الخطيب، ص 83 - 85.

وينظر أيضاً: القرآن المجيد، محمد عزة دروزة، ص 131. و سيميائية التشكيل الخطي، قدور ثاني عبدالله، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة السانية، وهران، 2005، ص 32-35.

الصّالحين يدرسه المتوفرون على البحث العلمي ويقراه المحافظون لكتاب الله الذين يأمنون التّغيير والتّحريف"¹

أمّا بالنسبة لِمَا قرّره الدّبّاغ بأنّ الرّسم القديم هو سرٌّ من أسرار الله تعالى، فهو كلام ليس له دليلٌ يعضده، و لا يمكن الاتّكاء على إصدار حكمٍ دون دليلٍ، فالبيّنة على من ادّعى. أمّا ما استند عليه الرّفاعي بخصوص وقفية الرّسم، فذانك استدلالٌ ناقصٌ ولا يمكن الاعتماد عليه، لأنّنا عند اطلّاعنا على كتابه الموسوم بـ (المعجزة الكبرى) نراه قد وظّف عددًا معيّنًا من السّور والآيات وليس جميع القرآن، وبالتالي ليس تلك بقاعدةٍ مطّردةٍ، ضف إلى ذلك اعتماده في بحثه على رواية حفص وإغفاله للقراءات والروايات الأخرى أثناء عدّه للآيات.

ولقد ردّ عليه صبحي الصّالح على هذه الوقفية المدّعاة فقال: "ولقد بلغ الغلوّ ببعضهم أشدّه حين زعموا أنّ هذا الرّسم القرآني توقيفيٌّ وضع منهاجه النبي الكريم نفسه، فقد نسبوا إليه - وهو الأمي الذي لا يكتب- أنه قال لمعاوية أحد كتبة الوحي: (ألق الدّواة وحرّف القلم وانصب الباء وفرّق السين ولا تعوّر الميم وحسّن الله ومدّ الرحمن وجودّ الرحيم).. ولا ريب أنّ هذا غلوٌّ في تقدّيس الرّسم العثمانيّ، وتكلّف في الفهم ما بعده تكلّف²، فليس من المنطق في شيء أن يكون أمر الرّسم توقيفيًّا، ولا أن يكون له من الأسرار ما لفواتح السّور، فما صحّ في هذا التوقيف حديثٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"³

¹ - رسم المصحف وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن دفعها ودوافعها، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، 1999م، ص 107 وما بعدها.

² - من المتحمسين لهذا الرأي الدّبّاغ القائل: "ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها لأسرار لا تهندي إليها العقول، وهو سر من الأسرار خصّ الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، وكما أنّ نظم القرآن معجز فرسمه أيضًا معجز". ينظر: مباحث في علوم القرآن، صبحي الصّالح، ص 276. وينظر: بحث بعنوان: الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التتزيل، أحمد خالد شكري، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، العدد، 03، السنة: جمادى الآخر 1428هـ، الصفحات (216-273). و ينظر أيضًا التكلّف الوارد في كتاب: (عنوان الدليل من مرسوم خطّ التتزيل) لابن البناء المراكشي.

³ - مباحث في علوم القرآن، 275-277.

وهناك قضية لا تقل أهمية عن سابقتها، بل وتبقى لغزاً محيراً لم تُفك عقده إلى الآن، وهي
مسألة التّقط والشّكل ومدى ارتباطها بالخطّ العربي عموماً والرّسم المصحفي خصوصاً، هذا العنصر
سيكون ثاني اثنين بحثنا من خلال العنصر الموالي.

المَبْحَثُ الثَّانِي

التَّعْدِيلَاتُ الَّتِي طَرَأَتْ عَلَى الرَّسْمِ العِثْمَانِي
وَمَوْقِفُ العُلَمَاءِ مِنْ ذَلِكَ

تعتبر الكلمة المكتوبة غيرها من الكائنات، تتغير وتتطور حسبما يقتضيه قانون التطور الذي يصيب الكائن الحي، وإذ بنا نبحت ونسبر أغوار هذا المبحث إذ اعترضت سبيلنا إشكالية نحسب أنّها تستحق البحث والدّرس وإعادة النظر، إنّها: **النّقط في العهد النبوي بين النّفي والإثبات**¹ وللإجابة عن هذه الإشكالية كان لزاماً أن نتعرض إلى قول الدّاني (ت444هـ)، ليكون مفتاح هذا العنصر، ثمّ نتقل بعد ذلك إلى ذكر التعديلات التي أتت تترى على الرّسم العثماني وموقف العلماء من ذلك.

أورد الدّاني في محكمه، في باب ذكر المصاحف، وكيف أنّها كانت عاريةً من النّقط وخاليةً من الشّكل ما نصّه: "...حدّثنا الأوزاعي، قال: سمعت قتادة يقول: بدأوا فنقّطوا ثمّ خمّسوا ثمّ عشّروا. قال أبو عمرو: هذا يدلّ على أنّ الصّحابة وأكابر التّابعين، هم المبتدئون بالنّقط ورسم الخموس والعشور، لأنّ حكاية قتادة لا تكون إلّا عنهم، إذ هو من التّابعين، وقوله: بدؤوا... إلى آخره، دليلٌ على أنّ ذلك كان عن اتّفاقٍ من جماعتهم وما اتّفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكّ في صحّته ولا حرج في استعماله، وإنما أخلّى الصّدر منهم المصاحف من ذلك ومن الشّكل من حيث أرادوا الدّلالة على بقاء السّعة في اللّغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها"²

إنّ ما ذكره الدّاني عن قتادة من أنّ الصّحابة أوّل المبتدئين بالنّقط ورسم الخموس والعشور، يطرح تساؤلات عدّة نوجزها فيما يأتي:

هل كان الخطّ العربيّ في بداياته الأولى خالياً من النّقط والشّكل؟

ومتى عرف العرب النّقط؟ وما هي المصادر الحقيقية التي تثبت ذلك؟

هل الرواية وحدها كافيةٌ لتحديد زمن النّقط؟

وهل أخلّى الصّحابة القرآن من النّقط قبل الهجرة أم بعدها؟

¹ - ينظر تفصيل القول في كتاب: دراسة فنية لمصحف مبكر يعود للقرن الثالث الهجري، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد المنيف، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1998م.

² - المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، تحقيق عزة حسن، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1997م، ص3.

وكيف نحكم على الرسائل التي بعثها النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك في الآفاق؟
ما موقع النقوش والآثار والبرديات والنقود والأحجار من هذا كله¹ ؟
هذه الأسئلة وغيرها تجعل الباحث لا يستعجل في الحكم على هذه الظاهرة، حتى تجتمع لديه
جملة من القرائن المادية والمعنوية.

لقد كتب في هذا الباب - النقط والشكل - غير واحد من الباحثين قديماً وحديثاً فيما
اطلعت عليه، فلم أجد ما يدفع الشك باليقين من أن العرب قديماً عرفوا النقط أم لا، فالمؤرخون
منقسمون إلى فريقين، فريق يرى أنهم لم يعرفوا النقط، وإنما ابتكروه فيما بعد لخدمة القرآن الكريم،
وفريق آخر يرى أن العرب عرفوا النقط دون أن يقدموا أدلة مادية تدعم حججهم، وتثبت رأيهم،
والذي يطالع ما كتبه الفرماوي يجده مسلماً لوجود النقط إبان العهد الجاهلي ومعرفة العرب له
مكتفياً برأي الباحث ناصر الدين الأسد مفاده: "ربما كان عدم النقط ناجماً عن اطمئنان الكاتب إلى
أن كلماته هذه المنقوشة في نجاة من التصحيف والخلط في القراءة، لأنها أسماء أعلام وسنوات
وكلمات بينهما من اليسير معرفتها، وربما كان أيضاً مما يسوغ له إهمال النقط فوق ذلك صعوبة
فنية ومشقة عملية في النقش"²

فأعجب كيف بنى رأيه على الظن دون الاستناد إلى دليل علمي أو رواية صحيحة، فإذا
كان العربي الذي كتب على النقش دون تنقيط لاطمئنانه إلى أن كلماته في نجاة من التحريف
والتصحيف.. وكأني بالذي كتب على النقش لم يجد صعوبة إلا في النقط، وإذا كان الصحابة قد
جرّدوا المصحف من النقط ليحتمل الرسم قراءات عدة، فكيف نعلق على الرسائل النبوية التي بعثت
إلى الآفاق، حيث ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنها خالية من النقط والشكل؟ فهل ينطبق على
الرسائل النبوية والعهود والمواثيق والمكاتبات من دلالة الخط على كلا اللفظين؟ وما هو حال الخط

¹ - ينظر: دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى العصر الأموي، صلاح الدين المنجد، ط1، دار الكتاب الجديد
بيروت، 1972م. والخط والكتابة في الحضارة العربية، يحيى وهيب الجبوري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م.

² - مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ناصر الدين الأسد، ص 40.

الذي كُتِبَ به القرآن المكي، فهل كان مجرداً من الإعجام وخالياً من الشكل ليحتمل رسمه عدّة قراءاتٍ، فالمعروف والمسلم به أنّ حديث السبعة أحرفٍ لم يكن وارداً في هذه الفترة؟¹ إذن نرجّح أنّ وجود بعض النقط على بعض البرديات² أو الأحجار³، لا يدلّ على أنّ النقط كان أمراً شائعاً، ودليلنا في ذلك ما ذكره السيوطي في تدريب الراوي أنّ عثمان بن عفان كتب إلى أهل مصر تولية رجلٍ وقال: "إذا جاءكم (فأقبلوه)، فصحّفوها: (فأقتلوه)، فجرى ما جرى"⁴، فكان ذلك سبب الفتنة ومقتل عثمان.

وكمثالٍ على ما ورد آنفاً ورقة بردية مؤرّخة سنة 22 هجرية.



¹ - ظهر الحديث إلى الوجود في السنة الثامنة من الهجرة، وقبل وفاة النبي الكريم بسنتين ونصف. ينظر: تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، 2003م، ص 96-99.

² - ينظر البردية التي يعود تاريخها إلى سنة 22 هـ. كتاب دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى العصر الأموي، صلاح الدين المنجد، ص 39. يقول ناصر الدين الأسد: (ولعل خير ما يدعم هذه النقطة: تلك الوثيقة البردية التي يرجع تاريخها إلى سنة 22 هجرية على عهد عمر بن الخطاب وهي مكتوبة باللغتين العربية واليونانية، والذي يعيننا من هذه البردية أنّ بعض حروفها منقوطة معجم.. وكذلك الشأن في نقش وجد بقرب الطائف ومؤرخ في سنة 58 هجرية على عهد معاوية بن أبي سفيان، فإنّ أكثر حروفه التي تحتاج إلى نقط منقوطة معجمة). وأيضاً: مصادر الشعر الجاهلي، ص 40.

³ - انظر الكتابة الحجرية المؤرخة في 31 هـ، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى العصر الأموي، ص 40.

⁴ - تدريب الراوي في شرح تقريب التواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح وتعليق: أبي عبد الرحمن بن عويضة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، 33/2.

وأثرٌ حجريٌّ مؤرَّخٌ سنة 31 هجرية.



صورة شاهد ابن خير ، نقلًا من دليل متحف القاهرة - الشواهد القبورية

وبالتالي أمكننا القول، أنّ الكتابة لو كانت مرقوشة لكان عثمان قد رَقَش كتابه، وقد توفي هذا الأخير سنة (35هـ).

وروى الذهبي عن ابن أبي شيبة قال: "سمعت ابن إدريس يقول: كتبت حديث أبي الحوراء فحفت أن يتصحّف بأبي الجوزاء، فكتبت تحته (حور عين)، وعقّب الذهبي بقوله: لم يكن ظهر الشكل بعد"¹

ومما يؤكد أنّ النقط بدعةٌ محدّثة، ما رواه حمزة الأصفهاني بخصوص المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار: "وأما سبب إحداث النقط فإنّ المصاحف الخمسة التي استكتبها عثمان رحمه الله وفرّقها على الأمصار، غيّر الناس يقرؤون فيها نيفاً وأربعين سنة، وذلك من زمان عثمان إلى أيام عبد الملك، فكثرت التصحيف على ألسنتهم، وذلك أنه لما جاءت الباء والتاء والشاء وأشباهاً في الاتصال والانفصال، وكانت الياء والنون يحكيانها في الاتصال، تمكّن التصحيف في الكتابة تمكّناً تاماً، فلمّا انتشر التصحيف بالعراق، فزع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علاماتٍ، فوضعوا النقط إفراداً، وازدواجاً وخالفوا في أماكنها بتوقيع بعضها فوق بعض الحروف وبعضها تحت الحروف، فغبر الناس بعد حدوث النقط زماناً طويلاً لا يكتبون دفتراً ولا

¹ - تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، تصحيح: عبد الرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي، 1374هـ، 1/283.

كتاباً إلاّ منقوطةً، فكان مع استعمالهم النقط يقع التصحيف، فأحدثوا الإعجام، فكانوا يتبعون ما يكتبون بالنقط مع الإعجام"¹

وأثناء بحثنا عن هذه المسألة بين ثنايا بعض الكتب، إذ بنا نجد كلاماً قيماً لجورجي زيدان يؤكّد فيه ما ذهبنا إليه، يقول: "كان الخطّ لما اقتبسه العرب من السريان خالياً من النقط ولا تزال الخطوط السريانية بلا نقطٍ إلى اليوم، فالإعجام حادثٌ في العربية وهو قديمٌ فيها، والظاهر أنّ المسلمين بعد أن استخدموا الحركات المذكورة رأوا التصحيف قد تكاثر، والتبست القراءة عليهم لتكاثر الأعاجم من القراء، والعربية ليست لغتهم فصعب عليهم التمييز بين الأحرف المتشابهة في شكلها كالجيم والحاء والسين والشين والباء والتاء والثاء."²

يقول الباحث إحسان صدقي: "ويبدو أنّ الجهود التي بذلها أبو الأسود الدؤلي لضبط القرآن الكريم لم تكن كافيةً، فاستمرّ اللحن والخطأ وكثر التصحيف خاصةً وأنّ الحروف كانت تكتب حتى ذلك الوقت دون نقطٍ تميّز المتشابه منها"³

وفي هذا الصدد يقيم ناصر الدين الأسد علاقةً بين هذه الخطوط العربية القديمة قائلاً: "ولقد كانت الكتابة الحميرية و(الصفوية والثمودية واللحيانية)⁴، والكتابة النبطية التي يرجّح أنّ الكتابة العربية مشتقة منها كانت كل هذه الكتابات غير منقوطة.. وهو دليل لا سبيل إلى إنكاره"⁵

¹ - التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق محمد أسعد طلس وزملاءه، ط2، دار صادر، بيروت، 1992، ص 27-28. وينظر أيضاً: وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، أبو العباس محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م، 32/2.

² - تاريخ آداب اللغة العربية، 225/1.

³ - الحجاج بن يوسف الثقفي حياته وآراؤه السياسية، إحسان صدقي العمدة، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1981م، ص 477.

⁴ - ينظر جرائد حروف هذه اللغات في: تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، ط1، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1929م، ص 179 و ص 200. وكتاب فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1977م.

⁵ - مصادر الشعر الجاهلي، ص 38.

ملاحظة: لا بأس أن نشير أنّ الطالب محي الدين سالم صاحب رسالة دكتوراه (علل القراءات دراسة لغوية) يؤكّد أنّ النقط لم يكن بدعاً أو محدثاً، وعليه فإنّنا نفنّد هذا الزعم على ما سنبيده من حجج وبراهين، قد تكون فيها بعض حجة.

ويزيد تأكيد المسألة أحمد زرقة: "كانت حروفها خالية من النقط التي تميز الحروف المتشابهة"¹ وبالتالي فإنّ نقط الإعجام كان بعد فترة العهد الإسلامي²

ويقول عبد القادر الصالح: "كما أنه من المعروف أنّ الكتابة العربية حتى عهد الخلافة الأموية لم تكن بها نقاط على الحروف.. ولهذا السبب كان القرآن يدرّس بطريقة التلقين بواسطة القراء تفادياً للخلط بين الكلمات التي ليس عليها نقاط، ولهذا السبب ظهر الاختلاف بين الناس، كل شخص كان يقرأ حسب ما لقّنه معلّمه ولم يكن باستطاعتهم التحقيق مما قال المعلّم لأنّ الكلمات غير المنقطة قابلة للتأويل"³

كما يؤكّد محمد النازلي أنّ المصاحف آنذاك خلت هي أيضاً من العلامات، قال: "اعلم أنّ المصاحف العثمانية كانت مجردة من النقط والشكل فلم يكن فيها إعراب.. ولم يكن في زمنهم نحو، وأول من وضع النحو وجعل الإعراب في المصاحف أبو الأسود الدؤلي"⁴

وبالتالي فإنّ هذه النصوص التي بين أيدينا نعتقد أنّها ستمدغ مقولة ابن الجزري من أنّ النصوص والحروف أُغفِلت عمداً، حتّى تبقى الفُسحة في تعدّد أوجه القراءات، ونقول: إنّما العمدة في ذلك الأخذ من أفواه الرجال بالتلقين والمشاهدة، وليس الخطّ والكتابة.

والأمثلة التي سنوردّها - وغيرها كثير -⁵ تدلّ على أنّ النقط والإعجام، لم يكونا مستعملين آنذاك، والآثار الآتية تدلّ على ذلك، نوردها مرتبةً حسب أقدميتها:

¹ - أسرار الحروف، أحمد زرقة، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1993م، ص 106.

² - أصوات العربية بين التحول والنبات، حسام سعيد النعيمي، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989م، هامش ص 83.

³ - المأزق في الفكر الديني بين النص والواقع، نضال عبد القادر الصالح، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2006م، ص 26-27.

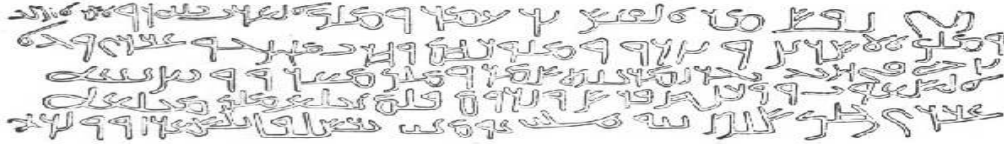
⁴ - خزينة الأسرار، محمد حقي النازلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، ص 17.

⁵ - ينظر مثلاً: أخبار الحمقى والمغفلين، جمال الدين ابن الجوزي، شرح عبد الأمير مهتّا، ط1، دار الفكر، لبنان، 1990م، (ص75-ص81). وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين الصفدي، تحقيق السيد الشراقوي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م. والتنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، وأخبار المصحفين، أبو أحمد العسكري، تحقيق إبراهيم صالح، ط1، دار البشائر، دمشق، 1995م.

1/ النُقُوش¹:

اكتشف الباحثون عددا من النقوش العربية التي ترجع إلى ما قبل الإسلام، في شمال الجزيرة العربية وأطراف بلاد الشام، وقد اخترت منها ثلاثة نقوش، هي:

أ/ نقش النمارة²:

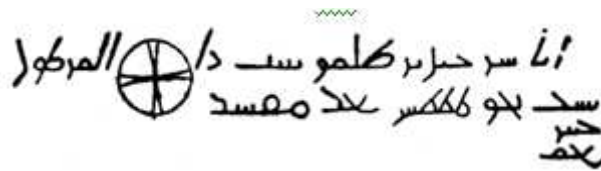


أ: هذا قبر امرئ القيس بن عمرو ملك العرب كلهم الذي نال التاج
ب: وملك الأسديين ونزاراً وملوكهم، وهزم مدحجاً بقوة وقاد
ج: النظر إلى أسوار نجران مدينة خمر وملك معداً واستعمل
د: قتم أبناءه على القبائل، كلهم فرساناً للروم، فلم يبلغ ملك مبلغه
هـ: في القدم. هلك سنة ٢٢٣ يوم ٧ من كسول (كانون الأول) ليسعد الذي ولده.

نقش النارة، وهو شاهد قبر امرئ القيس (تاريخه سنة ٣٢٨ م.ب.)

ذهب أغلب الباحثين إلى أنّ هذا النصّ ظهر عليه التأثير العربي والذي اعتبر من النقوش التي يمكن أن تحدّد المظهر الطبيعي للحرف العربي ومن الشواهد التي استوعبت أكبر قدر من أشكال الحروف العربية المتطورة.

ب/ نقش حران³:



نقش حران (تاريخه سنة ٥٦٨ م.ب.)

اعتبر هذا النقش أول نص عربي كامل في جميع كلماته وتعابيره.

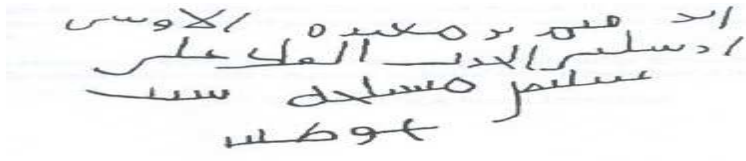
¹ - ينظر في قراءة النقوش: الكتابة العربية والسامية، رمزي بعلبكي، ص 124-143. وأصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي، سهيلة ياسين الجبوري، ص 52-53.

² - تاريخ الأدب العربي، بلاشير ريجيس، ترجمة: الكيلاني إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م، ص 78.

وينظر أيضاً: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، 69-68/1.

³ - ينظر: مبدأ ظهور الحروف العربية وتطورها لغاية القرن الأول الهجري، أسامة ناصر النقشبندي، مجلة المورد، المجلد 15، العدد 4، السنة: 1986م، ص (83-102).

ج/ نقش أسيس¹:



ونصه هو كالآتي: إبراهيم بن مغيرة الأوسي أرسلني الحرث الملك على سليمان مسلحة سنة 422. إذن هذه هي بعض النقوش العربية التي رأيت أن أضعها هنا، لأقارنها مع النصوص الكتابية لحروف اللغة العربية، وقد تبين لنا أنها تطوّرت تطوراً حاداً وكبيراً، إذ أنها في غالبيتها كانت خاليةً من الشكل والإعجام.

أما مكاتبات الرسول إلى الآفاق، فلقد اخترنا منها ثلاثة رسائل نوردها متتابعةً على النحو الآتي:

2/ رسائل الرسول المبعوثه إلى الملوك²:

أ/ كتابه عليه الصلاة والسلام إلى المقوقس³



كتابيه عليه السلام إلى المقوقس، وثيقة (٤٩).
(يادون مدير متحف توب قايي باستانبول)

¹ - تاريخ الأدب العربي، رجبى بلاشير، ص 80.

² - ينظر: كتاب: عالمية الإسلام ورسائل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء، عبد الوهاب عبد السلام طويلة ومحمد أمين شاكر حلواني، ط 1، دار القلم، دمشق. (د.ت). (رسالته إلى النجاشي، ص 98-رسالته إلى قيصر الروم، ص 111-رسالته إلى كسرى الفرس، ص 124- ورسالته إلى مقوقس مصر، ص 132- ورسالته إلى المنذر بن ساوى، ص 145- ورسالته إلى جيفر وعبد بن الجندى، ص 154). وينظر أيضاً (الرسائل والوثائق والخطب والكتب) في كتاب: كلمة الرسول الأعظم، حسن الشيرازي، ط 3، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1982م، الصفحات: (235 إلى 358).

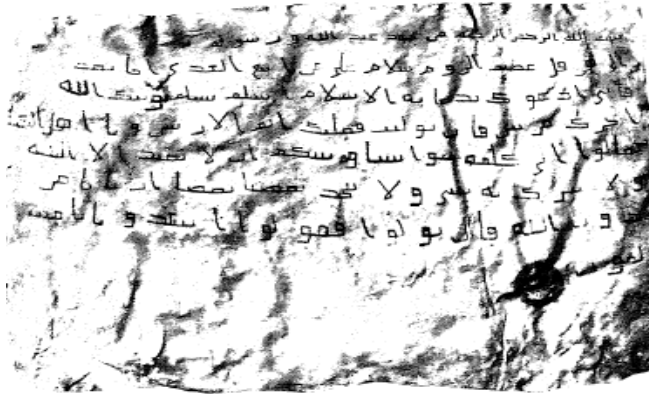
³ - وثائق العهد النبوي، محمد حميد الله، ص 137.

ب/ كتابه عليه الصلاة والسلام إلى المنذر بن ساوى¹

بسم الله الرحمن الرحيم محمد رسول الله
المرسل من الله صلى الله عليه وآله
والله أعلم بالصواب وقد بعثنا
إليه رسولا من قبله فآمن به
ولم يزل يدعوهم إلى الله
والنبي صلى الله عليه وآله
فآمنوا به وما كان الله
بمؤمنيه لخبيرا



ج / كتابه عليه السلام إلى هرقل:

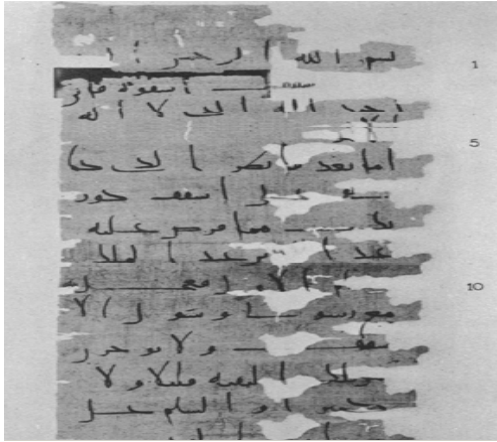


3/ الآثار²

The Quran Papyrus - Oriental Institute³

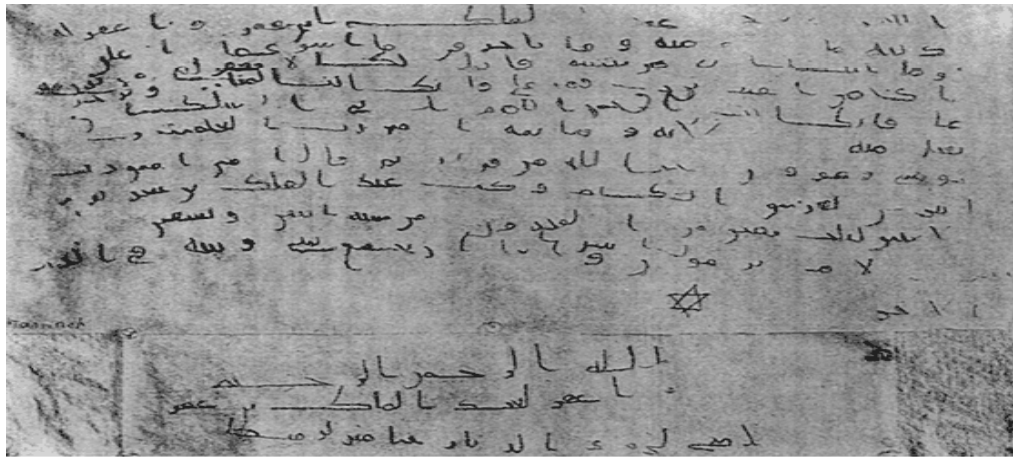
¹ - المرجع السابق، ص 147.
² - رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ص 755. وكتاب تاريخ الأدب العربي، ص 79.
³ - ينظر الموقع: <http://www.islamic-awareness.org/Quran/Text/Mss/>

90 AH/ 709 CE



- ١ بسم الله الرحمن الرحيم [رحيم]
- ٢ [من قره بن شريك]
- ٣ [الى صاح] ب اشقوه فاني
- ٤ [الذي لا اله الا هو]
- ٥ [الا هو]
- ٦ اما بعد ف[ا] نظر الذي كا
- ٧ [ن] [بقي] [ع] الى اسقف كور
- ٨ تك مما فرض عليه
- ٩ عبد ا[لله] بن عبد الملك
- ١٠ [و] لم الاول فعجل به
- ١١ مع رسولي و[ر] سول الا
- ١٢ سقف ولا توخرن
- ١٣ من تلك البقية قليلا ولا
- ١٤ كثيرا والسلم على

The Kasr Kharana Inscription, 92 AH / 710 CE



وانطلاقاً مما سبق بيانه من نقوشٍ ومكاتباتٍ فإننا نتبعها بما قال الداني: "إن العرب لم تكن أصحاب شكلٍ ونقطٍ.. ومما يدل على أنهم لم يكونوا أصحاب شكلٍ ونقط، وأنهم كانوا يفرقون بين المشتبهين في الصورة بزيادة الحروف"¹، وقد تحدّث ناصر الدين الأسد غير قليلٍ في كتابه (مصادر الشّعْر الجاهلي) عن هذه النقطة، وإليك بيان ذلك ممثلاً في بعض الفقرات، قال: "ربما كان أخطر ما يوجّه إلى من يدعي نقطَ الكتابة في الجاهلية، هو هذه النقوش الجاهلية الخالية من التّقط، وهو دليلٌ

¹ - المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1997م، ص176-177.

لا سبيل إلى إنكاره، وإن كان لا بأس في التحدّث عنه حديثاً قد يكون فيه بعض حجّة، وذلك أنّ جميع ما عثرنا عليه من الكتابة الجاهلية كان نقوشاً على الحجر والصّخر، وكان سطوراً قلائل بل كلمات معدودات، ولم نعثر على كتابة جاهلية على الرّق أو البرديّ مثلاً كثيرة السّطور والكلمات، فرمّا كان عدم النّقط ناجماً عن اطمئنان الكاتب إلى أنّ كلماته هذه المنقوشة في نجاة من التّصحيح والخلط في القراءة"¹

وقال في موضعٍ آخر: "وحسبنا ما قدّمنا عن النّقط، ونحن أوّل من يعرف أنّ هذا كلّه لا يقوم وحده دليلاً قاطعاً على وجود النّقط قبل الإسلام، ولكننا أحببنا أن نخبته للأسباب التي قدّمنا، فلعلّ غيرنا قادرٌ من بعدنا على الوصول إلى مفصلٍ من الأمر يتمُّ به ما بدأنا"²

هذا فصل الخطاب عن مسألة النّقط من عدمه، وكيف تناولها الدّارسون أخذاً تارة، وردّاً تارة أخرى، وهناك مسألة أخرى لا تقل أهميةً عن سابقتها، وهي تلك التعديلات والتحسينات التي أتت تترى عبر حقبة من الزمن، وكيف أنّها ساهمت بشكلٍ أو بآخر في بناء هيكل الكلمة القرآنية، هذا ما سنتناوله بالدّرس في العنصر المسمّى: التعديل والتحسين الذي طرأ على هيكل الرّسم.

نقول: لقد تعرّضت كتابة المصحف في العصر الأموي إلى تطورٍ تناول منها الحركات والشّكل وما إلى ذلك، والذي يذكره العلماء أنّ شخصيات مشهورة قامت بهذا الجهد، المتمثل في إدخال بعض التحسينات على كتابة القرآن، وما نعينه بهذه التحسينات هي تلك العلامات المتمثلة في " الضّمّ والفتح والكسر ونحوها، اضطرّوا إلى وضعها في أوائل الإسلام لضبط الإعراب في قراءة القرآن، وكان القرآن في أوّل الإسلام محفوظاً في صدور القراء، لا خوف من الاختلاف في قراءته، لكثرة عنايتهم في تناقله وضبط ألفاظه حتّى دوّنوه وكثر أهل الإسلام، فمضى نصف القرن الأوّل للهجرة والناس يقرأون بلا حركاتٍ ولا إعجامٍ، وأوّل ما افتقروا إليه الحركات، وأوّل من رسمها أبو الأسود الدؤلي³. .فإنّه وضع نقطاً تمتاز بها الكلمات أو تُعرّفُ بها الحركات، ولذلك توهم بعضهم أنّه وضع نقط الإعجام، والحقيقة أنّه وضع نقطاً لتمييز الاسم من الفعل والحرف، وليس

¹ - مصادر الشعر الجاهلي، ص 39-40.

² - المرجع نفسه، ص 40.

³ - ينظر: Die Geschichte des Quran texts . Bergstrasser et Pretzel . T3 . 1938 . 3 Vol .P 231

لتمييز الباء من التاء أو الجيم من الحاء، والأرجح أنه اقتبس ذلك من الكلدان أو السريان جيرانه في العراق، وكان عندهم نُقْطٌ كبيرة توضع فوق الحرف أو تحته لتعيين لفظه أو تعيين الكلمة الواقع فيها: اسم هي أم فعل أم حرف مثل قولهم: (كتب) فيمكن أن تكون اسماً جمع (كتاب)، وكان عندهم أيضاً نُقْطٌ هي حركات.. فالظاهر أن أبا الأسود اقتبس هذه الحركات¹، وهما هو النديم يوضح لنا الكيفية التي أتبعها الدؤلي في نقط المصاحف، قائلاً لكاتبه: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف"²

وعليه فإننا في هذه العجالة نوردُ الشخصيات التي ساهمت في بناء هذا الصرح المتعلق بالخط العربي عموماً والمصحفي خصوصاً وهي: أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ)، ونصر بن عاصم (ت89هـ)، ويحيى بن يعمر (ت129هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)³

¹ - تاريخ آداب اللغة العربية، جورجى زيدان، 223-222/1. ولا بأس هنا أن نشير، إلى أننا نتمنى أن تكون هناك دراسة جادة تبحث عن مقارنة بين الخط العربي القديم ونظيره السرياني.

² - الفهرست، أبي الفرج محمد بن إسحاق النديم المعروف بالوراق، تحقيق: رضا تجدد، حقوق الطبع محفوظة لدى المحقق، أكتوبر 1979م، 45/1.

³ - ينظر تفصيل القول عند تحسين كتابة المصحف في: اللحن اللغوي وآثاره في الفقه واللغة: محمد عبد الله بن التيمن، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2008م، ص 48-50. وكتاب: لحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، ص 127-129.

والجدول الآتي يبيّن التحسينات التي طرأت على كتابة المصحف:¹

العصر	الحركة العلمية	حال الكتابة بعد قيام الحركة العلمية
العصر الجاهلي وصدر الإسلام	الكتابة بدون نقط إعراب أو إعجام، لعدم وجود نقط الإعراب في الكتابة، ولأن نقط الإعجام لم نجده في أغلب ما وصلنا من أثريات.	كانت الحروف مجردة من أي نقط يدل على الأصوات القصيرة
أوائل العصر الأموي (44-53هـ)	الأخذ بنقط الإعراب بالخمسة على أواخر الكلمات وهو الإصلاح الذي قام به أبو الأسود الدؤلي.	تم ضبط أواخر الكلمات بنقاط ذات لون أحمر للدلالة على الحركات الثلاث والتنوين فحسب.
خلافة الوليد بن عبد الملك (65-90هـ)	1/ تعميم نقط الإعراب على جميع حروف الكلمة على يد نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، وقد بقيت الخمسة هي اللون الخاص بهذا النقط. 2/ إحياء نقط الإعجام على يد نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وكان بلون كتابة سائر الحروف (السواد).	عمم النقط الدال على الحركات بنية الكلمة بكاملها وبهذا أصبح للأصوات القصيرة رموز خاصة. ميزت الكتابة بين الرموز المتشابهة بأن اختص كل رمز بصورة ينفرد بها عن غيره.
تلاميذ نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر (الثالث الأول من القرن الثاني الهجري)	إكمال نقط الإعراب بإضافة علامات جديدة للدلالة على الحالات الصوتية الأخرى، وقد تعدد ألوان هذه العلامات حسب المدارس (بغداد، المدينة، الأندلس).	تمت إضافة رموز صوتية جديدة فوضعت نقطة لهزمة القطع وعلامة لهزمة الوصل وعلامة للسكون وأخرى للشدة، وخامسة للمد، وكل لها لون خاص.
الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ - منتصف القرن الثاني)	تم تحويل نقط الإعراب إلى الأشكال المعروفة بالحركات (الفتحة، الضمة، الكسرة، السكون).	أصبح لكل حركة إعرابية صورة خاصة تتميز بها عن سائر الحركات وليس كما في حالة النقط.....

¹ - ينظر تفصيل القول في: المصاحف المبكرة وأهميتها، عبد الله محمد المنيف، مجلة الفيصل، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد 267، السنة (1999م)، ص 7.

أمّا فيما يخص موقف العلماء من نقط المصاحف، فنلاحظ أنّ السلف قد وقف من قضية نقط المصاحف موقفين متباينين، منهم من أجازها ورخص فيه، ومنهم من كرهه وأعرض عنه، فأما الذين رخصوا فيه، استدلوا بما روي عن الحسن أنه قال عندما سئل عن نقط المصاحف: "لا بأس به ما لم تبغوا"¹، وما روي بسنده عن محمد بن يوسف، قال: "سألت الحسن عن المصحف ينقط بالعربية؟ قال: أو ما بلغك كتاب عمر بن الخطاب أن تفقهوا في الدين وأحسنوا عبارة الرؤيا وتعلّموا العربية"²، وقال النّوي: "قال العلماء: ويستحب نقط المصحف وشكله، فإنه صيانة من اللحن وتصحيفه"³، وما نقله أيضاً الدّاني بسنده إلى عبد الله أنه قال "وسئل مالك عن شكل المصاحف، فقال: أما الأمّهات فلا أراه، وأمّا المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان فلا بأس"⁴، وسئل ابن تيمية عن ذلك فقال: "والصّحيح أنّه لا بأس به"⁵

وأما الذين منعوه استدلوا بما أورده الدّاني بسنده إلى ابن مسعود أنه قال: "(جرّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء)، وروى بسنده أيضاً إلى أبي رجاء أنه قال: (سألت محمداً⁶ عن نقط المصاحف فقال: إني أخاف أن يزيدوا في الحروف أو ينقصوا)، وبسنده أيضاً إلى قتادة وإبراهيم وغيرهما (أنهم كانوا يكرهون نقط المصاحف)"⁷

وروي عن قتادة أيضاً بسنده أنه قال: "(وددت أن أيديهم قطع، يعني من نقط المصاحف) وعن المغيرة أيضاً عن إبراهيم أنه (كان يكره التعشير والنّقط في المصحف)"⁸

¹ - المحكم في نقط المصاحف، الداني أبو عمرو، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1997م، ص12.

² - المصاحف، ابن أبي داود السجستاني، تحقيق: محب الدين عبد السبحان، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002م، ص526.

³ - التبيان في آداب حملة القرآن، النووي محي الدين، ط3، دار الفكر، 1974م، ص112.

⁴ - المحكم في نقط المصاحف، ص11، وفضائل القرآن، ابن كثير، ص149، وجهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات، سلوم أحمد، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 2006م، ص88.

⁵ - مجموع الفتاوى، تقي الدين بن تيمية، ط1، مكتبة المعارف، المغرب، (د.ت)، 402/3.

⁶ - يعني محمد بن سيرين.

⁷ - المحكم في نقط المصاحف، ص10 - 11.

⁸ - المصاحف، ص159 - 160. وينظر أيضاً: بحث جديد عن القرآن الكريم، ط3، صبيح محمد، دار الشروق، القاهرة، 1988م، ص226.

وإن كان من كلمةٍ أخيرةٍ حول هذا الاختلاف في نقط المصحف من عدمه، نقول: إنَّ الحال قد تغيَّر عمَّا كان عليه الصِّدر الأوَّل، وقد اضطرَّ الأوائل إلى إدخال هذه التَّحسينات خوفًا على القرآن من اللَّحن والتَّغيير والتَّصحيح، فبعدما كان مكروهًا مستهجنًا، صار واجبًا ومستحبًا، وارتضته الأُمَّة بالقبول، وبه نقول.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

مَا كُتِبَ فِي الْقُرْآنِ بِحُرُوفٍ عَلَى غَيْرِ

الهِجَاءِ الْعَادِي

يندرج تحت هذا المبحث ثلاث قضايا لها من الأهمية ما لها.

أما الأولى فتمثل في ورود بعض الكلمات المخالفة للهجاء العادي، وهي إما أن تكون لنا أو خطأً من الكاتب كما أشار إلى ذلك ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، ولا مجال لتتبعها واستقصائها في عجلة كهذه؛ وإنما نذكر منها على سبيل التمثيل:

ما روي عن هانئ أنه قال: "كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها: (لم يتسن) و(فأمهل الكافرين) و(لا تبديل للخلق)، قال: فدعا الدواة فمحا إحدى اللامين وكتب، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ¹، ومحا (فأمهل) وكتب فَمَهْلٍ²، وكتب لَمْ يَتَسَنَّه³ ألحق فيها هاء"⁴

وسئلت السيدة عائشة عن اللحن الوارد عند قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) و(المقيمين الصلاة) و (والذين هادوا والصابئون) فقالت: هذا من عمل الكتاب، أخطأوا في الكتاب"⁵ وعن سعيد بن جبير أنه قال: "أربعة أحرف لحن: (والصابئون) و(المقيمين) و(فأصدق) و(إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ)⁶، والتبس على بعضهم قراءة بعض الكلمات بالياء مثل قوله تعالى: (مجرايها، الضحى، سجي، يغشى، تلاها)، وغيرها من الموارد كثير فأراد أن يتوسط بين الألف والياء فأمال واتبعه الكوفيون"⁷

هذا إذن عن أسباب اللحن والخطأ، وكيف نظر إليه الصحابة والتابعين.

1 - سورة الروم: الآية 30.

2 - سورة طارق: الآية 17.

3 - سورة البقر: الآية 259.

4 - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 16 - 17. وينظر: جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات، ص 94.

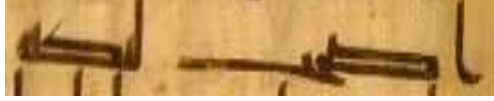
5 - الفرقان، ص 41.

6 - المرجع نفسه، ص 42.

7 - المرجع نفسه، ص 122.

أما الثانية، فتتعلق بما كُتِبَ في القرآن بحروف على غير الهجاء العادي:
 نقول: إنَّ كلَّ رسمٍ جاء في المصحف مخالفٌ للإملاء العادي، فليس له من سببٍ إلاَّ أنه
 يحتمل قراءتين، فكيف نفسر رسم لفظة الأيكة الواردة عند قوله تعالى:

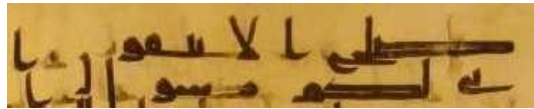
﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾¹



والكلمة نفسها عند قوله تعالى: ﴿ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبُعٍ ﴾²



حيث قرأ الحرميان وابن عامر (لَيْكَةِ) بلام مفتوحة، ممنوعة من الصّرف، وطعن ابن قتيبة
 (ت276هـ) في هذه القراءة والمبرد (385هـ) والزجاج (311هـ) والفراسي (377هـ) وها هو
 الزّبخشري (ت538هـ) يُوهّمها فيقول: " من قرأ بالفتح وزعم أنّ لَيْكَةَ، بوزن ليلة: اسم بلد فتوهّم قادم
 إليه خطّ المصحف"³؛ وكذلك كيف يستطيع القارئ أن يفرّق بين كلمة (يا صالح) وكلمة (يصلح)
 الواردة في سورة الشعراء، كما يبينه الشكل الآتي⁴



¹ - سورة الشعراء: الآية 176.

² - سورة ق: الآية 14.

³ - الإمام الطبري فقيهها ومؤرخا ومفسرا وعالما بالقراءات، أبي علي محمد و بري مريم، ط1، 2001م، 358/1. ينظر الردّ
 على هذه القضية في: الاستدراك على أبي علي في الحجة، أبي علي الحسن الباقولي، تحقيق: محمد أحمد الدّالي، ط1، مكتبة الباطنين
 المركزية للشعر العربي، الكويت، 2007م، ص306-310.

⁴ - ينظر: المصحف المنسوب إلى سيدنا عثمان، الموجود بمسجد القلعة بالقاهرة، نسخة محملة من على شبكة الأنترنت.

وإذا قلنا أن كلمة (يخدعون) الواردة في سورة البقرة كتبت بإسقاط الألف فيها لكي تحمل قراءة (يخادعون)، فكيف نفسر قراءة كلمتي (هرون) و(إسحق) بإسقاط الألف فيهما¹ وهذه بعض الموارد² نوردتها في جدول الآتي:

السورة	الآية	الكلمة	السورة	الآية	الكلمة نفسها
الأعراف	150	أَبْنُ أُمِّ	طه	94	يَبْتَنُومٌ
البقرة	155	بِشَىءٍ	الكهف	23	لِشَأَىءٍ
المائدة	7	نِعْمَةً	المائدة	11	نِعَمَتٌ
التوبة	26	جَزَاءٌ	المائدة	29	جَزَأُؤًا
التوبة	91	أَلْضُعْفَاءٍ	غافر	47	أَلْضُعْفَتُؤًا
الذاريات	47	بِأَيْدِي	الأعراف	195	أَيْدِي
يونس	83	وَمَلَأَيْهِمْ	يونس	83	مَلْنِهِمْ
الفجر	23	وَجِآءَء	الزمر	69	وَجِيءَء

وبالتالي فإننا نستنتج أن هناك بعض الظواهر الإملائية مشتركة بين رسم المصحف وبين ما ذُكر سابقاً من نقوش، يقول غانم الحمّد: "وإذا رجعنا إلى النقوش العربية القديمة وجدنا أن هذه الظاهرة لم تكن خاصة برسم المصحف، وإنما كانت إحدى خصائص الكتابة العربية في ذلك الوقت فحذف الألف ظاهرة كتابية شائعة في النقوش العربية الجاهلية، مثل: (التج= التاج،

¹ - للإطلاع على مثل هذه الموارد، ينظر: كتاب تاريخ القرآن، نولدكه، ص 466 - 490. وكتاب: الفرقان لابن الخطيب، ص 63 - 83. وكتاب حقائق هامة حول القرآن الكريم لجعفر مرتضى العاملي، ص 196 - 207. وكتاب المصاحف للسجستاني، ص 537-541.

² - ينظر كتاب التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ط2، مؤسسة التمهيد، قم المقدسة، 2009م، 1/ 369-372.

ونجرن=نجران) في نقش النمارة، و(إبراهيم=إبراهيم، والحارث=الحارث، وسليمن=سليمان) في نقش جبل أسيس، و(شرحيل=شراحيل، وظلمو=ظالم، وبعم=بعام) في نقش حران¹ وهذه الظاهرة من الكتابة هي التي كانت تتميز بها الكتابة النبطية التي انحدرت منها الكتابة العربية²، يقول عبد السلام كفايي والشريف عبد الله: "والواقع أننا لو تتبعنا طريقة رسم المصحف لوجدنا أشياء لا يمكن تعليلها، ولا داعي للتمسك بها"³ ويفسر الأستاذ دروزة هذا التعدد في كتابة الكلمة الواحدة بشكلين مختلفين ما نصه: "فهذه المباينات تُسوّغ القول أن أول ما نسخ وكتب برسم واحد من المصاحف العثمانية مصحف كتبه كاتب أملاه عليه قارئٌ وتعاقب عليه أكثر من كاتبٍ وأكثر من قارئٍ فكتب بعضهم في مواضع برسمٍ وبعضهم نفس الكلمات في مواضع برسمٍ آخر.. وإن العلم بالكتابة بين الصحابة لم يكن موحدًا، وإن الكتابة والإملاء لم يكن متقنًا.. ونحن نعرف أن لعلماء القراءات تخرجاتٍ لهذا التباين، ولكن المدقق يجد فيه تكلفًا وتجاوزاً كبيرين لا يبعثان اطمئنانًا، ولا يوجبان اقتناعاً"⁴

أمّا ثالث ثلاثة، فتتعلق بالتصحيح، الذي قد يصيب بعض الحروف والكلمات نظرًا لتشابهها، ذلك أن المصاحف التي أرسلت إلى الأمصار، كان رسمها يحتمل عدّة وجوه أثناء القراءة، لأن الذين كانوا يقرؤون في المصاحف لم يكونوا قد سمعوا القرآن من النبي مباشرة أو من الصحابة، ولعلّ هذا ما أشار إليه أبو هلال العسكري قائلًا: "إن الناس غبروا يقرؤون في مصاحف عثمان رحمة الله عليه نيّفًا و أربعين سنة إلى أيام عبد الملك بن مروان، ثم كثر التصحيح وانتشر بالعراق.."⁵

و أربعين سنة الواردة في هذا النص، نحسب أنّها مدّة طويلة، قد تفعل فعلتها؛ مع العلم أنّ أكثر الناس من عامتهم، لو لم يكن إلى جانب الكتابة، الحفظ والمشافهة والتلقين.

¹ - موازنة بين رسم المصحف والنقوش العربية القديمة، غانم قدوري الحمّد، مجلّة المورد، الجمهورية العراقية، المجلد: 15، العدد: 4، 1986م، ص 40.

² - ينظر: الكتابة العربية والسامية، رمزي بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م، ص 178-179.

³ - في علوم القرآن، كفايي عبد السلام والشريف عبد الله، ص 101.

⁴ - القرآن المجيد، دروزة محمد عزة، المطبعة العصرية، بيروت، (د.ت)، ص 132 - 133.

⁵ - تاريخ القرآن، شاهين عبد الصبور، ص 136.

ورد في كتاب (التصحيف وأثره في الحديث) أن السبب الأول لحدوث التصحيف هو صعوبة قراءة الخط العربي، نظراً لتشابه حروفه، يقول أسطيري جمال: "وأضاف اللغويون سبباً آخر للتصحيف هو صعوبة الخط العربي وتشابه حروفه، فقد كانت العربية في صورها الأولى، لا تخضع للنقط والشكل، فلم يكن الخط منقوطةً ولا مشكولاً"¹ ذلك " أن الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، و لا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورةً واحدةً، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرفٍ صورةً مباينةً للأخرى، حتى يُؤمنَ عليه التبديل"²

ومن الأمثلة الواردة في هذه المسألة، ما حكاه القاضي أحمد بن كامل عن أبي العيناء، قال: "حضرت بعض مشايخ الحديث من المغفلين فقال: عن رسول الله، عن جبريل، عن الله، عن رجل، قال: فنظرت، فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخاً لله؟ فإذا هو صحفه، وإذا هو: عز و جل.

وما أخبر به الأنباري، عن المقدمي، عن إبراهيم بن أورمة الأصبهاني قال: قرأ عثمان بن أبي شيبة، ﴿جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾³، [رَجُلٍ] فقيل له: (في رحل أخيه)، فقال: تحت الجليم واحدة"⁴

بقي لنا الشق الآخر، ونعني به موقف بعض المستشرقين، وبعض الباحثين العرب من الرسم العثماني، الذين اتهموه وأشاروا إليه بالبنان على أنه السبب الأول والأخير في تعدد قراءات القرآن، هذا ما نروم إنجازه ضمن العنصر الموالي.

¹ - التصحيف و أثره في الحديث والفقهاء وجهود المحدثين في مكافحته، أسطيري جمال، ص 62،

وينظر أيضاً: الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية ق2هـ، زكي أحمد كمال، ط1، دار الفكر، دمشق، 1961م، ص 180.

² - مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، الراجحي شرف الدين علي، ص 151 - 152.

³ - سورة يوسف: الآية 70.

⁴ - تصحيفات المحدثين، العسكري، أبي هلال الحسن، ضبط: أحمد عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، ص

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

مَوْقِفُ الْعُلَمَاءِ، مُسْتَشْرِقِينَ وَعَرَبًا
مِنَ الرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ

إنّ الناظر في علاقة القراءات بالرسم يجد هذا الأخير يطرح إشكالاً هو أيضاً، تطرّق إليه ابن الجزري وأثرناه في بداية الفصل، وهو الباب الذي ولجه المستشرقون على اختلاف مذاهبهم، ممّا جعل البعض منهم يرجعون مصدر القراءات إلى الرّسم وليس إلى الرّواية الشّفهية، باعتبار أنّ هذا الرّسم كان يفتقد إلى خصوصية النّقط والإعجام، حيث يطرح هيكل الكلمة غير المنقوطة عدّة قراءات¹، قال أحمد البيلي: "ولبعض المستشرقين موقفٌ آخرٌ من القراءات القرآنية، سواءً كانت متواترةً أو شاذةً، وهو موقف نقدٍ ومعارضةٍ، حاولوا فيه التماس بعض الثّغرات التي يمكن النّفاد منها إلى إحداث حللٍ في القرآن أساس الإسلام، لكي ينهار البناء كلّهُ"²

أولاً/ موقف المستشرقين من الرّسم العثماني:

يعتبر المستشرق المجري جولد تسيهر (Ignaz Goldziher) أوّل من فتح هذا الباب، حيث يقول: "وترجع نشأة قسمٍ كبيرٍ من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخطّ العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النّقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النّقاط، بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدّده، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا على اختلاف دلالتها، وإذا فاختلاف تحلية هيكل الرّسم بالنّقط، واختلاف الحركات في الحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا هما السّبب الأوّل في نشأة حركة اختلاف القراءات في نصٍّ لم يكن منقوطةً أصلاً، أو لم تتحرّر الدقّة في نقطه وتحريكه"³

¹ - على سبيل المثال: كلمة [وَصَلَوَاتٌ] الحج:40، وردت فيها: (18) قراءة ما بين متواترة وشاذة. وكلمة [وَعَبَدَ الطُّبُغُوتَ

[المائدة:60، وردت فيها: (30) قراءة، وكلمة [تَسْقِطُ] مريم:25، وردت فيها: (10) قراءات..

ينظر مزيداً من الأمثلة في : معجم القراءات: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1988م.

² - الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1988م، ص 91.

³ - مذاهب التفسير الإسلامي، جولد تسيهر اجنتس، ص 8 - 9.

ثمّ يقدّم بعد ذلك أمثلةً لذلك، محاولاً أن يستدلّ من خلالها على أثرية الخطّ في مصدرية القراءات القرآنية، وقد بلغ مجموع الأمثلة الواردة في كتابه سبعة وأربعون مثلاً¹ وسنقتصر على بعضٍ منها، نبينها في الجدول الآتي:

السورة	رقم الآية	النص المصحفي	الأوجه المقروء بها
البقرة	54	فَأَقْتُلُوا	فَأَقِيلُوا
النساء	94	فَتَبَيَّنُوا	فَتَشَبَّتُوا
الأعراف	48	تَسْتَكْبِرُونَ	تَسْتَكْثِرُونَ
	57	بُشْرًا	نُشْرًا
التوبة	114	إِيَّاهُ	أَبَاهُ
الرعد	43	وَمَنْ عِنْدَهُ	وَمِنْ عِنْدِهِ
الفتح	9	وَتُعَزِّرُوهُ	وَتُعَزِّرُوهُ

وما صرّح به هذا الأخير ورد أيضا في الموسوعة البريطانية، والنص الآتي يوضح ذلك: "إنّ طبعة القرآن العربية لم تكن كاملة، وذلك لوجود حروف ساكنة متعدّدة تثير كثيرا من البلبلة في الفهم، كما لم يكن هناك طريقة بواسطتها تتبين أنّ حروف العلة من الممكن أن تميز بين معاني مختلفة ومتأصلة في مجموعة خاصة من الحروف الساكنة، ولتكون الطبعة صحيحة لابدّ من حفظها في الصدور دون كتابتها، إلّا أنّ هذه الطريقة أثارت اختلافا نتيجة لتعدد القراءات"²

ثم بدأت الآراء تتوالى تترى، ليرآى لنا آرثر جيفري (ARTHUR JEFREE) قائلاً: "وكانت هذه المصاحف كلّها - يعني مصاحف عثمان التي بعث بها إلى الأمصار - خاليةً من

¹ - ينظر: المرجع السابق، الأمثلة من الصفحة 18 إلى الصفحة 23.

² - قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، فضل حسن عباس، ط1، دار البشير، عمان، (د.ت)، ص 220.

التقط والشكل، فكان على القارئ نفسه أن ينقّط ويشكّل هذا النص على مقتضى معاني الآيات، ومثال ذلك (يعلمه) كان يقرؤها الواحد (يعلمه) والآخر (نعلمه) أو (تعلمه) أو (يعلمه) إلخ على حسب تأويله للآية"¹

كما زعم تيودور نيلدكه (THEODOR NOLDEKE) (ت 1931م)² أن بعض القراءات كان سبب الاختلاف فيها يعود لخطأ النسخ أثناء نسخهم للمصحف العثماني، أو لأنه لحن وترك في القرآن لأنّ العرب ستقيمه بألسنتها.

وحاول أيضا أن يثبت دعواه أنّ هناك أخطاء من كُتّاب المصاحف، زاعماً أنّ سبب قبولها لدى المسلمين يعود لسداجتهم في تقديس هذا القرآن الكريم، وضرب لنا ببعض الأمثلة التي نسبها لابن عباس وهي: (تستأنسوا) بدل (تستأذنون) و (يئس) بدل (يتبين) و (وقضى) بدل (ووصى)³

ليطل علينا بعد ذلك ريجي بلاشير (REGIS BLACHERE) (ت 1973م)⁴ الذي أرجع الاختلافات العديدة للقراءات على أساس التسامح والتساهل في القراءة، قال: "وقد أقرّ منذ زمن مبكّر أنّ المصحف تمكّن تلاوته على أوجهٍ مختلفةٍ تدعى القراءات... وكانوا يميلون إلى أن يروا في ذلك تسامحاً محموداً، ولكن سرعان ما تراءى للفقهاء والمتكلمين الشديدين الارتباط بمذهب السّلطة ما تقتضيه تلك القراءات المختلفة من التبعات، وما يمكن أن تعود إليه من التّجاوز، فكشفوا وأعلنوا بحقّ عمّا فيها من تهديدٍ لقدسية المصحف ومنبعٍ غزيرٍ للاختلافات العقديّة والشّرعيّة"⁵

¹ - مقدمة آثر جفري لكتاب المصاحف، دار التكوين، دمشق، 2004م، ص 7. و أيضا: الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص 102.

² - ينظر ترجمته : موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص 595. وكتاب: المستشرقون الألمان تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية، صلاح الدين المنجد، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1978م، 115-124.

³ - تاريخ القرآن، نولديكه، الأجزاء الثلاثة في مجلد واحد، نقله إلى العربية جورج تامر بالتعاون مع فريق عمل، ط1، دار نشر جورج ألز هيلدسهام-زوريخ-نيويورك، بيروت، 2004، 3/ 2-4.

⁴ - ينظر ترجمته : موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص 127.

⁵ - القرآن الكريم نزوله، تدوينه، تأثيره: ريجيس بلاشير، تعريب رضا سعادة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1974، ص34.

أمّا المستشرق هونري ماسي (HENRI MASSE) (ت1969م)¹ "فيرى أنّ المصحف العثماني قد تعرّض للتحوير لأسبابٍ ثلاثيةٍ: يرجعها إلى أخطاء النّاسخين واحتفاظ القراء بالدرّوس القديمة للنّص في ذاكرتهم، وضعف الخطّ العربي، وانعدام الدقّة فيه واشتباه كثيرٍ من الحروف قبل الإعجام"²

ويرى يقول فولرز (AUGUST VULLERS) أنّ نهايات الكلمات المسمّاة بالإعراب لم تكن موجودة وإنّما استحدثت فيما بعد، فأثرت بذلك على تعدّد القراءات، يقول: "إنّ النّص الأصلي للقرآن قد كُتبَ بإحدى اللهجات الشعبيّة التي كانت سائدةً في الحجاز، والتي لا يوجد فيها كما لا يوجد في غيرها تلك النهايات المسمّاة بالإعراب، وأنّه انتقل إلى هذا النّص فيما بعد الشّكل الأدبي للغة العربيّة الذي هو عليه الآن"³

وتابعهم في هذا اللّغظ أيضاً كارل بروكلمن (CARL BROCKELMANN)⁴ (ت1956م) الذي ألصق التهمة بالخط العربي لكونه السّبب في تعدّد القراءات فقال: "حقّاً فتحت الكتابة التي لم تكن قد وصلت إلى درجة الكمال مجالاً لبعض الاختلاف في القراءة، لا سيما إذا كانت غير كاملة النّقط ولا مشتملة على رسول الحركات، فاشتغل القراء على هذا الأساس بتصحيح القراءات واختلافها"⁵، أمّا المستشرق التركي فؤاد سزكين فقد أرجع سبب تعدد القراءات إلى تعدد لهجات القبائل، يقول: "وإلى جانب هذا فقد استمرّت القبائل في قراءة القرآن الكريم وفق لهجة كل قبيلة مثلما كان عليه الحال من قبل في حياة الرّسول صلى الله عليه وسلم وهذا بدوره أدّى إلى ظهور عدد من القراءات المختلفة بعد إعداد النّص الرّسمي للقرآن..⁶

¹ - ينظر ترجمته: موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص 536.

² - مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين وعلماء الغرب، ص 252.

³ - فصول في فقه اللغة العربيّة، رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة دار الحمامي، مصر، 1973م، ص 377-378. وأيضاً:

المستشرقون والدراسات القرآنية، محمد حسين علي الصغير، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1999م، ص 24.

⁴ - المستشرقون الألمان تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربيّة، 153-162.

⁵ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، 140/1.

⁶ - تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، 19/1-20.

ثانياً/ مَوْقِفُ الدَّارِسِينَ العَرَبِ المُحَدِّثِينَ:

ولقد لقيت آراء المستشرقين تأييداً من قِبَلِ بعض الدَّارِسِينَ العَرَبِ، فَاتَّبَعُوا خَطَاهُمْ وَسَلَكُوا منهجهم، أمثال: جواد علي¹، وصلاح الدين المنجد²، وعبد الله خورشيد³، ومصطفى مندور⁴، وإبراهيم الأبياري⁵، وعفيف دمشقية⁶، وعلي عبد الواحد وافي⁷، ومحمد ابن الخطيب⁸، وكفافي عبد السلام والشريف عبد الله⁹، ومحمد حسين علي الصغير¹⁰

لكن هذا الرأي لقي رفضاً وردّاً من قِبَلِ بعض الدَّارِسِينَ المعاصرين، أمثال عبد الجليل عبد الرحيم، و عبد الفتاح شلبي، و غازي عناية، و عبد العال سالم مكرم¹¹، وغيرهم كثير¹² على

- 1 - ينظر: الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، ط2، جامعة بغداد، 1993م، 586/8.
- 2 - ينظر: دراسات في تاريخ الخط العربي، المنجد صلاح الدين، ص 42.
- 3 - ينظر: القرآن وعلومه في مصر، خورشيد عبد الله، ص 91.
- 4 - تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، ص 93-94.
- 5 - تأريخ القرآن، إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م، ص 144.
- 6 - أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، عفيف دمشقية، ط1، معهد الإنماء العربي، طرابلس، 1978م، ص 10.
- 7 - ينظر: رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، 1960م، ص 20.
- 8 - الفرقان، محمد بن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 122.
- 9 - في علوم القرآن، كفافي عبد السلام والشريف عبد الله، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص 107.
- 10 - تأريخ القرآن، محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1999م، ص 96-97.
- 11 - ينظر على التوالي:
 - لغة القرآن الكريم، عبد الجليل عبد الرحيم، ص 150 - 175.
 - رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، شلبي عبد الفتاح، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، 1960م، ص 23-24.
 - شبهات حول القرآن وتفنيدها، عناية غازي، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1996م، ص 63 - 69.
 - القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، مكرم عبد العال سالم، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص 14-15.
- 12 - أمثال:
 - رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ص 20-21. و كتابه الآخر:
رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن، دار المنيرة، جدة، 1960م، صفحات الكتاب 159.
 - تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، ص 209 - 216.
 - القراءات واللهجات، حمودة عبد الوهاب، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948م، ص 182 - 213.
 - الرد على جولد تسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية، جبل حسن، ط2، طنطا، 2002م، صفحات الكتاب 164.
 - رسم المصحف وضبطه، شعبان محمد إسماعيل، ص 54 - 55.

أن الصّواب خلاف ما ذهب إليه هؤلاء المستشرقين وأتباعهم، وأنّ القراءات ثبتت روايةً ومشافهةً قبل تدوين المصاحف.

الرّد:

ما يمكن قوله بعد هذا العرض الخاص بموقف المستشرقين، وبعض الباحثين العرب اتجاه الرّسم القرآنيّ وعلاقته بالقراءات القرآنية، نجمله في النقاط الآتية:

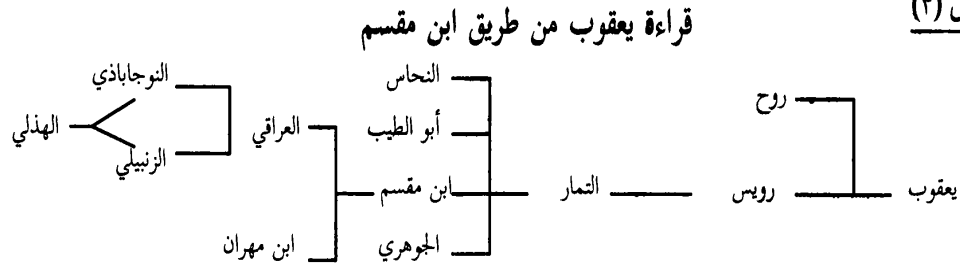
1/ أن القراءة كانت سابقة على الرّسم، وأنها كانت تتلقى مباشرةً من في النبي عليه السّلام.
2/ لو اقتصر نشوء القراءات المختلفة على بداءة الخطّ وخلوه من التّقاط وإسقاط الألفات وتجريده من الشّكل، لكانت حينئذ أسباب اختلاف القراءات خارجةً عن الاختيار، لأنّ هذه العوامل السّابقة الذكر لا يمكن أن تعمل على نشوء قراءةٍ معينةٍ لها أتباعٌ وأشياغٌ أو أن تتبدع أسلوبًا خاصًا للقراءة له أنصاره، إلّا بنسبة قليلة جدًّا، لأنّ في مقابل ذلك كانت القراءة المشهورة التي كان يقرأ بها النبي صلى الله عليه وسلّم، ويقرأ بها أصحابه ثمّ التّابعين والذين بعدهم، فكيف يقال بعد هذا إنّ خصوصية الخطّ القديم وانعدام النّقط والشّكل كانت أسبابا في نشوء القراءات، ثمّ لنفترض أنّ تلك الأسباب عملت على تغيير القراءة، فالقارئ الذي اشتبه عليه الأمر بسبب رداءة الخطّ، وغيرها من المواد، يجب عليه بمجرد سماعه للقراءة المشهورة الرجوع عمّا كان عليه من القراءة.

نعم إن الخطّ القديم غير منضبط فسح بعض المجال ممن يجتهد في قراءته لأنه كان غير معجم ولا معرب، ممّا كان يتيح قراءة بعض الكلمات بشكلٍ يتوافق مع رسم المصحف، وأن يكون له وجهٌ في العربية ولو لم يُقرأ به؛ وهذا ما حدث فعلا مع بعض شيوخ القراءة، أمثال ابن مقسّم العطار، وابن شنبوذ¹

¹ - ينظر: تاريخ القرآن، نولدكه تيودور، من 558 إلى 567. وينظر أيضًا: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبي شامة، ص 144-145. يقول ليبب السعيد: (ففي القرن الثاني الهجري كان لابن محيصة اختيار في القراءة خرج به عن إجماع أهل بلده، وقد رغب الناس عن قراءته وقيل إنّ فيها ينكر وسندها غريب.. وفي البصرة ظهر عيسى النقفى وكان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة الجماعة ويستنكره الناس). ينظر: الجمع الصوتي الأول للقرآن بواعثه ومخططاته، ص 290.

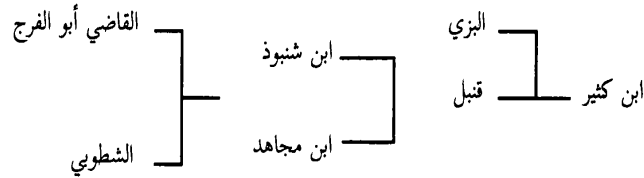
والغريب العجيب أنّ هذين القارئين اللذين وُسِّمَت قراءاتهما بالشُّذوذ ومُنِعُوا بالقراءة بها يتّصل سندهم بالأئمة السبعة (حمزة، الكسائي، ابن عامر)، خاصةً إذا علمنا أنّ القراءة لا تؤخذ إلاّ مشافهةً وتلقياً، والمخططات الآتية تبين ذلك¹

الشكل (٣)

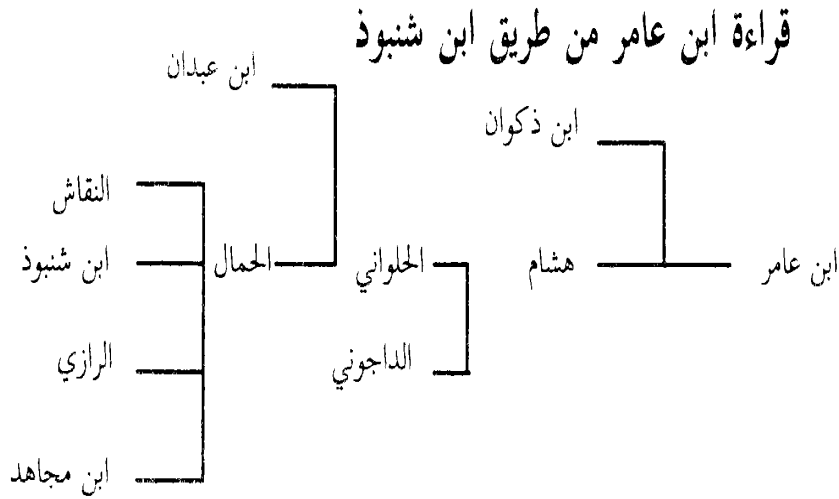


الشكل (٤)

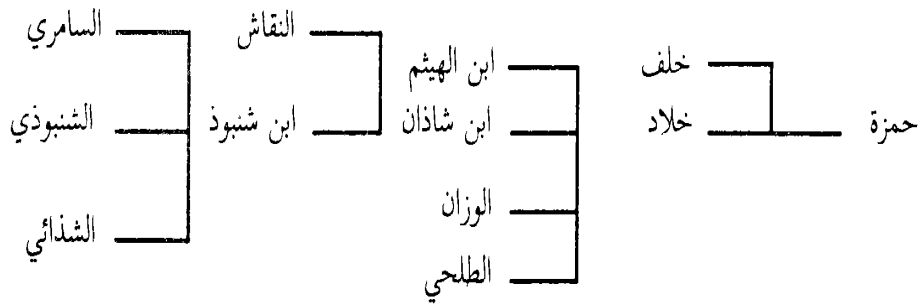
قراءة ابن كثير من طريق ابن شنبوذ



¹ - ينظر: القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، عبد العلي المستول، ط1، دار ابن القيم، الرياض ودار ابن عفاّن، القاهرة، 2008م، ص90-93.



قراءة حمزة من طريق ابن شنبوذ



3/ عندما كُتِب المصحف في زمن عثمان لم ينقل لنا مؤرخو التاريخ توقف الكتّبة إلا في مواضع قليلة، هي: (التأبوت)، و(يَتَسَنَّهُ) و(لِخَلْقٍ) و(فَمَهْلٌ)¹، ممّا كان يعني أن الموارد الأخرى كانت واضحةً ومعلومةً، وحتماً هذه الموارد لا يدلّ توقفهم فيها على عدم وضوحها بل كان الخلل في الكتابة لا أكثر، لذلك بيّن هيئتها أبي بن كعب بكلّ سهولة.

4/ التغيير الذي حدث على خطّ المصحف بتشكيل حروفه وتنقيطها دليلٌ على وجود قراءة مشهورة تمّ التنقيط والتشكيل على أساسها، فهذا أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) نقط المصحف

¹ - ينظر الرواية: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص 16 - 17.

نقطة إعراب، ولا يمكن أن يتسنى له ذلك لو لم يجد عند المسلمين قراءةً ثابتةً ومشهورةً لدى العامة، وكذلك بالنسبة ليحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، فقد نقطاه نقط إعجام، فكيف استطاعا أن ينقطا المصحف مع وجود التغيرات والاختلاف في قراءة الكلمة الواحدة؟

ورد في البرهان عن عبد الرحمن السلمي، أنه قال: "كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرؤون قراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه"¹

كلمة الختام:

سنتهي عند المقولة المروية عن الإمام مالك، حيث سئل رحمه الله: "أرأيت من استكتب مصحفاً اليوم، أترى أن يكتب على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، ولكن يكتب على الكتابة الأولى. فسأل السائل عن نقط القرآن، فقال: أما الإمام فلا أرى أن ينقط، ولا يزداد في المصاحف ما لم يكن فيها، وأما المصاحف التي يتعلم فيها الصبيان، فلا أرى بذلك بأساً"²

إذن، هذا رأي الإمام مالك، وكيف شدّد في زيادة ما ليس في القرآن، لذا نرى علماء الرّسم يوردون هذا القول، ويستنكرون على من خالف الهجاء الأول؛ ونحن إذا جارينا هذا القول وما انتهجه علماء الرّسم من ضوابط، فإننا أيضاً سنتخلى عن نقطه، وعن وضع علامات لرؤوس الآيات، وعلامات لتبيان مواضع الأثمان والأرباع والأحزاب، ووضع علامات للإشمام والرّوم، وكذا الوقف والوصل، وغيرها من علامات لم يضعها الصّحابة وما أجمعوا عليه في زمانهم³

فها نحن إذن خالفناهم، وأدخلنا على القرآن ما كرهه الأوائل ولم يرضوا به، فبعد النقط والشكل، تدرج الأمر إلى إصباغهما بألوان مختلفة، ثم بعد ذلك تم إدخال أسماء للسور مع عدد آياتها، ثم بيانها هي مكية أم مدنية، ثم جزئياً إلى أجزاء باعتبارات مختلفة كل ذلك تيسيراً لحفظه، ثم سار الأمر إلى ضبط آياته بأعداد متتالية، ثم وضع في خاتمة المصحف فهرساً جامعاً لأسماء السور، ثم يليه دعاء ختم القرآن، مع اصطلاحات الضبط الخاصة بالتجويد؛ كل ذلك تيسيراً وتسهيلاً لقراءته

¹ - البرهان في علوم القرآن، الزركشي بدر الدين، ص 1/ 237.

² - الفرقان، محمد بن الخطيب، ص 60.

³ - ينظر ما أورده محمد صبيح في هذا الصدد في كتابه: بحث جديد عن القرآن الكريم، ص 224 - 226.

وتبين عباراته ومواضع سكتاته ومواطن سجدياته، فهل يحق لنا بعد هذا، أن نكتبه بالهجاء المتداول بين الناس وما اصطلحوا عليه ؟

المَبْحَثُ الخَامِسُ

تَعَدُّدُ القِرَاءَاتِ، وَعَلاَقَتُهَا بِالرَّسْمِ العُثْمَانِيِّ

عودًا على بدءٍ للإشكال الذي طرحناه في بداية هذا الفصل، ويتمحور الإشكال حول رأيين مختلفين أوردتهما كلٌّ من ابن الجزري وجولد تسيهر.

أمّا الأوّل فيقول: "ثمّ إنّ الصّحابة لما كتبوا تلك المصاحف جرّدها من النّقط والشّكل ليحتمله ما لم يكن في العرصة الأخيرة مما صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنّما أدخلوا المصاحف من النّقط والشّكل لتكون دلالة الخطّ الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين"¹

أمّا الثاني فيقول: "وترجع نشأة قسمٍ كبيرٍ من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخطّ العربي... فاختلاف تحلية هيكل الرّسم بالنّقط، واختلاف الحركات في الحصول الموحد القلب من الحروف الصّامتة، كانا هما السّبب الأوّل في نشأة حركة اختلاف القراءات في نصٍّ لم يكن منقوطًا أصلاً، أو لم تتم الدقّة في نقطه وتحريكه"²

قرأت لابن الجزري فإذا بي أراه يمجّد النّقل ويؤكد على أنّ الصّحابة إنّما تعمّدوا كتابة المصاحف بهذا الخطّ، ليس من شيءٍ إلّا ليحتمل اللفظ الواحد قراءتين فأكثر، وأطلعت على قول جولد تسيهر فإذا بي أراه يهدم وينكر صلة القراءات بالرواية، ويؤكد على مسألة الرّسم في تعدّد القراءات.

على إثر هذا الإشكال اقتضى أن يقوم المنهج على تتبّع بعض الظواهر الهجائية في أقدم صورها، مسائلًا إيّاهما لما يبدو فيها من قصور في تمثيل النّطق تمثيلًا دقيقًا على ضوء حقيقة كون الكتابة أقلّ تطوّرًا وتغيّرًا من تطوّر اللّغة المنطوقة، ومن ثمّ يتغيّر نطق الكلمة دون أن تتغيّر صورة هجاءها كما هي مثبتة في المصحف، ولقد اخترنا ثلاثة نماذج، نحاول أن نبين فيها علاقة القراءات بالرّسم العثماني، ونجيب عن الإشكالية التي طرحناها أوّل مرّة، هل القراءات هي التي أثّرت في الرّسم، أم الرّسم هو الذي أثّر في القراءات؟

¹ - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 33/1.

² - مذاهب التفسير الإسلامي، جولد تسيهر، ص 8-9.

النموذج الأول:

قال الله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾¹

الكلمة	القارئ	المصادر
مِنْ	نافع، حمزة، الكسائي، حفص عن عاصم، البراء، ابن عباس، الحسن، زيد بن علي، الضحاك، روح، خلف، ابن محيصن، الأعمش، أبو جعفر، سهل، عمرو بن ميمون.	البحر: 183/6 - روح المعاني: 82/16 - تفسير فتح القدير: 329/3 - تفسير الطبري: 51/16 - النشر: 318/2 - حجة ابن زنجلة: ص 441 - تفسير القرطبي: 93/11 - الكشف عن وجوه القراءات: 86/2 - تفسير الكشاف: 277/2 - الحجة لابن خالويه: ص 237 - المحرر: 450/9 - تيسير الداني: ص 148 - إعراب القراءات للفارسي: 16/2 - الدر المصون: 499/4 - معاني القراء: 165/2 - معاني الزجاج: 325/3 - السبعة لابن مجاهد: ص 409 - الإتحاف: ص 298 - تفسير الرازي: 205/21.
مَنْ	ابن كثير، ابن عامر، أبو عمرو، أبو بكر عن عاصم، زر بن حبيش، مجاهد، الجحدري، يعقوب، ابن عباس في رواية، ابن محيصن، اليزيدي.	

الجدول المبين أعلاه يورد لنا قراءتين مشهورتين لكلمة واحدة، لكلٍّ منها معنى، قال السيوطي: "أخرج عبد بن حميد عن أبي بكر بن عياش، قال: قرأ عاصم بن أبي النجود: (فناداها مَنْ تحتها) بالنصب، قال: وقال عاصم: مَنْ قرأ بالنصب فهو عيسى، ومن قرأ بالخفض فهو جبريل"² من خلال هذه الرواية نلاحظ أنّ هؤلاء القراء التابعين اختلفوا في هذا المنادي الذي نادى السيّد مريم، والمعبر عنه بإحدى القرائين، فالعلماء الذين قالوا إنّ الذي ناداها هو الملك وعدددهم (16 قارئاً)، وكان دليلهم في ذلك قراءة ابن عباس الشاذة (فناداها مَلَكٌ مَنْ تحتها) فصرّح به"³، وقالوا أيضاً أنّ عيسى لم يتكلم البتّة حتى أتت به قومها، وممن انتصر أيضاً لهذه القراءة أبو زهرة الذي يقول في تفسيره: "وضمير الفاعل يعود على جبريل لأنه المذكور وهو روح الله

¹ - سورة مريم: الآية 24.

² - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبد الحسن التركي، ط1، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، 2003م، 54/10.

³ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، 583/7.

تعالى... ليكون القريب منها في هذه العزلة وهذا الانفراد عن المعاون والقريب، وقيل: إن ضمير الفاعل يعود على عيسى ويكون ذلك النداء خارقاً للعادة ولكن نستبعد هذا..¹

ومن قال إن المنادي هو عيسى (عليه السلام) (12 قارئاً)، فالمعنى على القراءة الأولى: فناداها هو أي: المولود الذي وضعته من تحتها، لأنه كان تحتها عند الوضع²، وكان ممن اختار هذا القول، أي: أن الذي نادى السيدة مريم هو ابنها، جمهور العلماء، على رأسهم الطبري³، وأبو حيان الأندلسي⁴، وأبو علي الفارسي⁵، وفخر الدين الرازي⁶، و الطباطبائي⁷، وكان دليلهم في ذلك: أن الذي نادى السيدة مريم هو ابنها وتدل على ذلك قرينتان، الأولى: أن الضمير (من) يرجع إلى أقرب مذكور في الآية هو عيسى عليه السلام لأن الله تعالى قال: ﴿ فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا ﴾⁸، أي: بعيسى عليه السلام، ثم قال بعدها، فناداها، وهذا الذي يتبادر من السياق أنه عيسى، أما القرينة الثانية: أنها عندما أتت به قومها تحمله، وقالوا لها ما قالوا، مباشرة أشارت إلى ولدها ليكلمهم، وهذه الإشارة قرينة على أنها كانت تعرف من قبل أن ولدها يتكلم⁹، وكان أيضاً ممن جنح إلى هذا الرأي أبو علي الفارسي الذي يقول: " فمن تحتها أبين لأن المنادي أحد هذين، وأن يكون المنادي عيسى أشبه وأشدُّ إزالةً لما خامرها من الوحشة والاعتمام، لما يوجد به طعنٌ عليها، لأن ذلك يثقل على طباع البشر، ألا ترى قوله للنبي عليه السلام: ﴿ قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنُكَ الَّذِي

¹ - زهرة التفاسير، أبو زهرة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، ص4628، وينظر أيضاً: تفسير سفيان الثوري، رواية

أبي جعفر النهدي، تحقيق: امتياز علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، ص 183.

² - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي محمد الأمين، دار الفكر، بيروت، 1995م. 393/3 - 394.

³ - جامع البيان في تأويل القرآن، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد الحسن التركي بالتعاون مع مركز

البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، دار هجر، القاهرة، 2001م، 504/15-505.

⁴ - تفسير البحر المحيط، أبي حيان، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملاءه، 6/173.

⁵ - الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، 5/197.

⁶ - التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد الرازي، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981م، 205/21.

⁷ - الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، ط5، مطبعة إسماعيليان، قم، 1412هـ، 43/14 - 44.

⁸ - سورة مريم: الآية 22.

⁹ - ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، 394/3، والتفسير الكبير، 205/21.

يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿١﴾ وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّاكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ ﴿٢﴾؛ وبالتالي كان ذلك تسكينًا لقلبها³

الترجيح:

1/ بعد هذا العرض نقول: من المستحيل أن يكون المنادي شخصان، لأن الآية تؤكد على أن المنادي واحد فقط، فحين حضور الترجمة لابد من التعامل مع الآية على أن المنادي واحد فبأية بهما نأخذ؟ أظن أن الكتاب المقدس قد أجاب عن بعض ذلك، فقد ورد في (إنجيل لوقا) أن الذي خاطب مريم العذراء الملك قائلاً: "فقال لها الملاك: لا تخافي يا مريم لأنك قد وجدت نعمة عند الله..."⁴

2/ نلاحظ أيضا أن عدد قراء القراءة الأولى يفوق قراء عدد القراءة الثانية، مما يؤشر على أن القراءة الأولى هي المقصودة من الآية.

3/ عند عودتنا إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وبجنا في كلمة (نادى) واتصالها (بضمير الغائب) وجدنا أن الشخص المنادي دائماً يكون إما (الله تعالى) أو (الملائكة)، أما الشخص المنادى عليه فيكون إما (الرسول) أو (الكفار)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الكلمة	السورة	الرقم	المنادي	المنادى عليه
ناداه	النازعات	16	الله	موسى
ناداها	مريم	24	؟	مريم
ناداهما	الأعراف	22	الله	آدم وحواء
فنادته	آل عمران	39	الملائكة	زكرياء
ناديناه	مريم	52	الله	موسى
يناديهم	القصص	62-65-74	الله	الكفار
يناديهم	فصلت	47	الله	الكفار

¹ - سورة الأنعام: الآية 33.

² - سورة الحجر: الآية 97.

³ - الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، 197/5.

⁴ - إنجيل لوقا، 30/1.

من هنا أمكننا القول أن نظرية ابن الجزري فيها نظر.

النموذج الثاني:

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ أَقْتَلْتَنفَسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾¹

المصادر	القارئ	الكلمة
البحر: 150/6 - معاني الفراء: 155/2 - حجة ابن خالويه: ص 228 سبعة ابن مجاهد: ص 395 - حجة ابن زنجلة: ص 424 - القرطبي: 21/11 - تيسير الداني: ص 144 - الكشف عن وجوه القراءات: 68/2 - الطبري: 186/15 - المحرر الوجيز: 365/9 - الكشف: 266/2 - روح المعاني: 339/15 - تفسير الرازي: 156/21 - الدر المصون: 473/4	ابن عامر، عاصم، حمزة، الكسائي، زيد بن علي، ابن عباس، الحسن، سهل، عاصم الجحدري، يحيى بن وثاب، روح عن يعقوب، الأعمش.	زَكِيَّةً
	نافع، ابن كثير، أبو عمرو، ابن عباس في رواية، الأعرج، أبو جعفر، شيبه، ابن محيصة، حميد، الزهري، اليزيدي، ابن مسلم، زيد، ابن بكير عن يعقوب، التمار عن رويس، أبو عبيدة، ابن جبير الأنطاكي، السلمي.	زَاكِيَّةً

وقع الخلاف في كلمة (زكية) بالألف تارة وبدونها أخرى، قال صاحب الكلّيات: "الزكية: هي النفس التي لم تذب قط، والزكّية هي التي أذنت ثم غفر لها"²، وللتّرجيح بين القراءتين لا بدّ من البحث عن مثيلاتها في القرآن الكريم، لأنّه هو الفاصل عند الاختلاف، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً، ورد في سورة مريم قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكَ لِأَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾³، وصفة (زكي) لم يتّصف بها إلا سيدنا عيسى (عليه السلام)، لأنه هو الطاهر والمبرأ من الذنوب، ولا يمكن لهذه الصّفة أن تكون في غيره، فكيف ذلك؟

¹ - سورة الكهف: الآية 74.

² - الكلّيات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبي البقاء أيوب الكفوي، مقابلة ووضع: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص 490.

³ - سورة مريم: الآية 19.

ورد في تفسير الطبري ما قوله: " عن ابن عباس: ﴿قَالَ أَقْتَلَتْ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ قال: فالزكية التائبة، وعنه أيضاً عن قتادة أنه قال: فالزكية التائبة"¹، إذا هما بمعنى واحد لما قرره الطبري. وقال ابن زنجلة: "وقال آخرون: زاكية أي: طاهرة.. وزكياً: تقيّة دينيّة، وقال الحسن: بريئة"² إذن لا فرق بين القولين (طاهرة-بريئة) من حيث النتيجة، فالطاهر والمبرأ كلاهما يدخل الجنة، لكن بقليل من التدقيق نجد هؤلاء المفسرين والمعجميين قد أغفلوا الآية التي تلي هذه الآية التي نحن بصدددها، وهي أنّ الغلام الذي سيقتله سيدنا الخضر سيكون أحد الطغاة الكفرة ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾³، ومن ثمّ نقول: إذا كانت الزاكية هي التي لم تذب قط، فلماذا قتله العبد الصالح، أليس هو أيضاً مزكّي مثل سيدنا عيسى (عليه السلام) والذي وصفته الملائكة قائلة: ﴿لَأَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ بحيث لم يقبل قراءتها على وزن (زاكية)، ألا ترى أنّ أهل البادية يقولون: (هذا زرغُ زاكٍ ومالُ زاكٍ) أي حسن التّمو والتكاثر"⁴، فأين الزاكي من الزكي؟ وكيف يزعم المفسرون بأنهما معنى واحد؟

قال أبو عبيد: " والقراءة عندنا (زاكية) لأن أبا عمرو كان يفرّق بينهما في التأويل، ويقول: الزاكية: التي لم تذب قط، والزكية: التي قد أذنبت ثم غفر لها، وإنما كان الخضر قتله صغيراً لم يبلغ الحنث"⁵، وهو ما نرجّحه قراءةً.

1 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، 340/15. وانظر: تفسير البحر المحيط، 6/142.

2 - حجة القراءات: ابن زنجلة، ص 424.

3 - سورة الكهف: الآية 80.

4 - ينظر: لسان العرب، مادة (زكا).

5 - شرح مشكل الآثار، أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،

1994م، 8/146.

النموذج الثالث:

قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾¹

المصادر	القارئ	الكلمة
البحر، 8/464- مختصر ابن خالويه، ص172- إعراب القراءات للفراسي، 2/470- روح المعاني، 30/148- إعراب القراءات الشواذ، 2/702.	الجمهــــــــــــــــور	الإبِل
البحر، 8/464- تفسير القرطبي، 20/35- المحرر الوجيز، 15/426- مختصر ابن خالويه، ص172- إعراب القراءات للفراسي، 2/471- روح المعاني، 30/149- إعراب القراءات الشواذ، 2/703.	علي بن أبي طالب- ابن عباس- عائشة - المحدري- ابن السميع- يونس بن حبيب- هارون عن أبي عمرو- أبو جعفر والكسائي- عيسى- أبو عمران الجوني- أبو المتوكل.	الإبِل

أهم الملاحظات:

- وقع الخلاف في كلمة (الإبل)، حيث قرئت بتخفيف اللام تارةً وبتشديد تارةً أخرى، قال ابن منظور: "...بالتخفيف يعني به البعير لأنه من ذوات الأربع، فيبرك فيحمل عليه الحمولة.. ومن قرأها بالثقل قال الإبل: السحاب التي تحمل الماء للمطر.. وقوله في حديث الاستسقاء: فألف الله بين السحاب فأبلاً، أي: مُطِرْنَا وإبلاً، وهو المطر الكثير القطر"²
- أن القارئين بقراءة التشديد هم من خيرة الصحابة الذين شهدوا التنزيل (علي، عائشة، ابن عباس).
- الآية التي وردت فيها هذه الكلمة تتحدث عن أمور تتعلق بالطبيعة (السماء، الجبال، الأرض)، وكل كلمة (سحاب) واردة في جميع القرآن تتحدث عن أمور الطبيعة

¹ - سورة الغاشية: الآية 17.

² - لسان العرب لابن منظور، مادة (أبل).

والآيات الآتية توضح ذلك:

﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾، و﴿ وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾

﴿ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ﴾، و﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾، و﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾، و﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾، و﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُرْسِلُ السَّحَابَ ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ ﴾، و﴿ وَاللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾، و﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيْحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقِنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾.

فكلمة (السحاب) الواردة في هذه الآيات، وردت مقترنة مع: (السماء، الأرض، الليل، النهار، الفلك، ركابا، الودق، الجبال، البرد، البرق، الرياح، البلد، البحر، الموج).

أما كلمة (الإبل) المخففة فلم ترد إلا مرتين في جميع القرآن هما:

﴿ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ﴾، و﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ

خُلِقَتْ ﴾

فالناظر في سياق الآية ليلتمس عظمة مخلوقات الله تعالى الكونيّة، وهل هناك أعظم من السماء والأرض والجبال والسحاب، ألم يقل سبحانه: ﴿ لَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرَ مِنْ

خَلْقِ النَّاسِ ﴾¹، وقال أيضاً: ﴿ وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءِ بَنَاهَا ﴾²

أليس الإنسان أعظم خلقاً من الإبل، فكيف لم يدرجه الحق سبحانه ضمن هذه المخلوقات العظيمة (السماء والأرض والجبال والسحاب)، وأدرج معها الإبل (النعمة) ؟

¹ - سورة غافر: الآية 57.

² - سورة النازعات: الآية 27.

إذن هذا غييضٌ من فيضٍ لنماذج كثيرة، ولولا طول المقام لأتينا بجملةٍ منها¹، نحاول من خلالها الإجابة عن الإشكال الذي طرحناه في البداية، ما بين ابن الجزري والمستشرق جولد تسيهر، وحسبنا الأمثلة السالفة الذكر.

¹ - من أمثلة ذلك: (الغداة و العُدوة) [الأنعام:52]، (فكهين وفكهين) [يس:55]، (عدلك وعدلك) [الانفطار:07]، (متكنا ومتكنا) [يوسف:31]، (أمة وأمه) [يوسف:45]، (الأيكة وليكة) [الشعراء:176]، (بقادر ويقدر) [يس:81]، (مصرًا ومصر) [البقرة:184]، (الجمل والجمل) [الأعراف:40]، (حمنة وحمية) [الكهف:86]، (الرياح والريح) [البقرة:164]، (وضعت ووضعت) [آل عمران:33]، (عمل وعمل) [هود:45]، (يطيقونه ويطوقونه) [البقرة:184]..

الفصل الثالث

نقدُ القراءاتِ القرآنيّةِ

يحتوي على أربعة مباحث:

- 1/ المبحثُ الأوّل: موقِفُ العلماءِ مِنَ التّرجيحِ والمفاضلةِ بَيْنَ القراءاتِ.
- 2/ المبحثُ الثّاني: التّرجيحُ والاختيارُ بَيْنَ القراءاتِ مِنْ خِلالِ السُّنّةِ

النّبويّةِ.

- 3/ المبحثُ الثّالث: القراءاتُ السّبعةُ ونصيبُها مِنَ النّقدِ والتّلحينِ.

- 4/ المبحثُ الرّابع: التّرجيحُ والاختيارُ بَيْنَ القراءاتِ مِنْ خِلالِ:
(المفسّرين، والمحدّثين، والنّحويين)

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

مَوْقِفُ العُلَمَاءِ مِنَ التَّرْجِيحِ وَالْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ القِرَاءَاتِ

ورد في كتاب التّشر أنّ: "القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"¹، اتّكأ ابن الجزري في ذلك على حديثٍ مروى عن جمعٍ من الصّحابة مؤداه أنّ القراءة سنّة، يأخذها الآخر عن الأوّل، فاقروا كما علّمتموه"²

وقال في موضعٍ آخر: "من يزعم أنّ أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيقٍ ولا بصيرةٍ ولا توقيفٍ فقد ظنّ بهم ما هم منه مرّؤون وعنه مترّهون"³

وقال في موضعٍ ثالثٍ أنّ: "أئمة القراءة لا تعمل في شيءٍ من حروف القرآن على الأفضى في اللّغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل، والرّواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربيّة، ولا فشو لغة"⁴

وهذا ما أكّده أبو حيان في أكثر من مناسبة، القائل: "وهذا التّرجيح الذي يذكره المفسّرون والتّحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأنّ هذه القراءات كلّها صحيحة، ومروية من رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ولكلّ منها وجهٌ ظاهرٌ حسنٌ في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءةٍ على قراءة"⁵

وقال أيضاً: "وقد تقدّم أنّي لا أرى شيئاً من هذه التّراجيح، لأنّها كلّها منقولة متواترة قرآناً، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى"⁶

هذه المقولات وغيرها كثيرٌ، كان من المفروض أن تحمي القراءات القرآنية من أن يُتعرّض لها بطعنٍ أو رفضٍ، لكن حدث العكس تماماً، حيث راح الجَمّ الغفير من اللّغويين والنحويين وبعض المفسّرين - سواء أكانوا أصحاب مدارس أم أصحاب مذاهب - يشتغلون بفرض قواعدهم على

¹ - النشر في القراءات العشر، أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، 11/1.

² - المصدر نفسه، 17/1. وينظر أيضاً: السبعة في القراءات، ص50-51.

³ - المصدر نفسه، 214/2.

⁴ - المصدر نفسه، 11-10 / 1.

⁵ - علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، يوسف بن خلف العيساوي، تقديم: حاتم صالح الضامن، ط1، دار الصميعة، الرياض، 2007م، ص259.

⁶ - المرجع نفسه، ص 259.

القراءات القرآنية واللغة على حدٍ سواء، ورأوا في ذلك معارضة هذه الأخيرة ما لا يتفق مع مقاييسهم، واكتفوا بنقدها تارةً، وردّها تارةً أخرى وعدم الاستشهاد بها لأسبابٍ سنأتي إلى بيانها في حينها¹

لقد تعامل العلماء النحويون والمفسرون مع القراءات القرآنية على حدٍ سواء ولم يفرقوا بين المتواتر منها والشاذ، فكل ما قرئ به جاز الاحتجاج به، على حدّ تعبير السيوطي: "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه"²، وفي موردٍ آخر لابن جني: "و ضرباً تعدّى ذلك فسمّاه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القرآن السبعة المقدم ذكرها، إلاّ أنّه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قرائه، محفوفٌ بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مُساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه... ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَانِكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾³، وهذا حكمٌ عامٌ في المعاني والألفاظ، وأخذه هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتتنبه، فإن قصر شيءٌ منه عن بلوغه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن يقصر عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب.. فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنّه ممّا أمر الله تعالى بتقبله وأراد منّا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضيٌّ من القول لديه"⁴

¹ - ينظر الفصل الرابع من الرسالة.

² - الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس، 2006م، ص 75-76.

³ - سورة الحشر: الآية 7.

⁴ - المختص في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح بن جني، تحقيق: علي النجدي الناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م، 32/1-33. وينظر أيضاً: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، محمد السيد عزوز، ط1، مراجعة: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، بيروت، 2001م، ص 34.

بل أيضا إنَّ المحتجين بشواذ القراءات من المذاهب الفقهية المشتهرة هم: الحنفية، والحنابلة، وطائفة من أصحاب الشافعي، وبعض المالكية، ولكل هؤلاء طرائق ومسالك في أخذهم بالقراءات الشاذة¹

وقد خرج مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقرار مؤداه أن: "القراءات القرآنية المشهورة كلها مناط احتجاج².."

وبعد هذه العجالة التي بيننا من خلالها أنه لا فرق بين قراءة متواترة وأخرى شاذة من ناحية الاحتجاج، وقبل أن نولي الوجهة إلى ذكر الأمثلة والنماذج التي وُسِّمَتْ بالنقد تارة والترجيح تارة أخرى، ارتأينا أن نعرِّج على تناول مواقف بعض العلماء حول مسألتي التفاضل والترجيح بين القراءات القرآنية، ومن ثمَّ نقول: هل يجوز التفاضل بين هذه القراءات ونقد ما فيها من خصوصياتٍ وترجيح بعضها على بعض؟

نقول: للعلماء في هذه القضية موقفان:

أ/ الموقف الأول: هناك طائفة من العلماء حذروا من نقد القراءات والترجيح فيما بينها، لأنه من أسقط قراءة فكأنما ردَّ قرآنا، يقول الإمام الكواشي: "فائدته - توجيه القراءات - أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً، إلاَّ أنه ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد ترجَّح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهذا غير مرضيٍّ لأن كلا منهما متواترة"³ ومن المنطلق نفسه، ذهب النحاس إلى عدم جواز الترجيح بين القراءات، قائلاً: "السلامة عند أهل الدين، إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألاَّ يقال: إحداهما أجود، لأنهما جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا"⁴

¹ - القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية: عبد العلي المسئول، ط1، دار ابن القيم، الرياض، ودار ابن عفا، القاهرة، 2008م، ص191.

² - مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2003م، ص146.

³ - الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الرياض،

536/2.

⁴ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 1957م،

340/1.

وقال أبو شامة: "قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين قراءة (مالك) و (ملك) حتى إن بعضهم يبالغ إلى حدّ يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوت القراءتين"¹

وورد عند صاحب البرهان ما مثله بعد أن أورد قراءة (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ): "وهذا كله ليس بجيد، والقراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن تردّ إحداهما البتّة"² ورغم كل هذه الآراء والأحكام، ذهب جمهور العلماء من مفسرين ولغويين إلى نقد القراءات والترجيح بينها، وهو ما سنمثله بالموقف الثاني، حيث "سئل ابن رشد عما يقع في كتب المفسّرين والمعربين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين، وقولهم هذه القراءة أحسن، أذاك صحيح أم لا؟ فأجاب: أما ما سألت عنه ممّا يقع في كتب المفسّرين والمعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض، لكونها أظهر من جهة الإعراب وأصح في النقل، وأيسر في اللفظ فلا ينكر ذلك، كرواية ورش التي اختارها الشيوخ المتقدمون عندنا، فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلاّ بها، لما فيها من تسهيل النبرات وترك تحقيقها في جميع المواضع، وقد تؤول ذلك فيما روي عن مالك من كراهية النبر في الصلّة"³

على أننا نجد ممارسة نقد القراءات وترجيح بعضها على بعض، نشأت بدورها الأولى على عهد الصحابة والتابعين، ولم ينكر أحدٌ عليهم ذلك، وهي أوّل طائفةٍ سنبيّن كيف كان تعاملها مع القراءات القرآنية⁴، لكن قبل هذا لا بدّ من التعرّيج على تناول المعجميين لكلمة (نقد).

التعريف المعجمي لـ كلمة (نقد):

ورد تعريف كلمة (نقد) في عدّة معاجم نورد بعضها كالآتي:

أ/ التعريف اللغوي:

¹ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها، 341/1.

³ - تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور محمّد الطاهر، ط1، مؤسسة التاريخ، بيروت، 2000م، 61/1.

⁴ - سنتناول كل طائفة على حدا، مراعين في ذلك التسلسل الزمني، وتاريخ وفاة الأعلام.

جاء في دائرة معارف القرن العشرين لمادة (نَقَدَ): "نقد الدراهم ينقدها نقداً، ميّزها وعرف جيدها من رديئها، ومنه نقد الكلام، ونقد لفلان الثمن، أعطاه إياه نقداً معجلاً وانتقد الدراهم قبضها نقداً وأخرج ما فيها من الزيف، والنقد خلاف النسيئة"¹ و" ناقدت فلاناً إذا ناقشته في الأمر، ونقد الشيء ينقده نقداً: إذا نقره بإصبعه، كما تنقر الجوزة، ونقد الطائر الفخ ينقده بمنقاره، أي: ينقره، والمنقاد: منقاره، ونقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقداً، ونقد إليه: اختلس النظر نحوه، وما زال فلانٌ ينقد بصره إلى الشيء: إذا لم يزل ينظر إليه"² وقد جاء في الأثر: إن نقدت الناس نقدوك، وإن تركتهم تركوك، أي: إن عبتهم واغبتهم قابلوك بمثله"³

ومن معانيه أيضاً: التَّقشّر في الحافر، وتآكل في الأسنان، يقال منه: نقد الحافر بالكسر، ونقدت أسنانه، ونقد الضرسَ والقرن نقداً، منها السّفْل من الشيء"⁴

إذاً النقد، يتضمّن معانٍ كثيرة منها: الإعطاء، وإظهار العيب، والاختيار، والنظر إلى الشيء، والتّقشّر في الحافر، وسفل الشيء.

ب/ التعريف الاصطلاحي:

النقد بمفهومه العام يتضمّن الفحص والموازنة والتّمييز والحكم، أمّا في مجال تناول القراءات فله مفهومٌ خاصٌّ، إذ هو فحص القراءات والنّظر في وجوهها، من حيث الإسناد والرّسم واللّغة ومناقشتها واختيار ما هو أفصح وأوضح والحكم عليها للتمييز بين ما هو متواتر في النقل، وما هو شاذٌّ في الرواية، وبيان ما هو أقوى في الإعراب والمعنى، وأفشى في اللّغة، وما هو ضعيفٌ في اللّغة الشاذّة القليلة الاستعمال⁵

¹ - دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1971م، المجلد الأول، مادة (نقد).

² - تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، 1971م، مادة (نقد).

³ - النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ، (د.ت)، 103/5-104.

⁴ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة، (د.ت)، مادة (نقد).

⁵ - هذا التعريف مستفاد من أقوال بعض العلماء على غرار ابن مجاهد وابن الجزري في مقدمة كتابيهما، ينظر: السبعة في القراءات، ص45-46، والنشر في القراءات العشر، 7/1-9.

وعليه فإنّ ما يقال عن اصطلاحية النقد أنّه: التّظّر، والتّمييز، والمناقشة، والاختيار، وبالتالي فإنّ المعنى يتناول ردّ القراءة أو تضعيفها أو ترجيحها واختيارها.

أمّا الأئمة النقاد الذين اشتهروا بتناول القراءات ووصفها بمعايير كثيرة فهم كثيرون، وسيأتي بيان ذلك فيما سيأتي من مباحث.

قال ابن مجاهد في سبّعه: "فمن حملة المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللّغات، ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفرع إليه حفاظ القرآن في كل مصرٍ من أمصار المسلمين"¹

وقال في موضعٍ آخر متحدّثاً عن الذين لا علم لهم بالقراءات والآثار، فقال: "ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللّغات، ولا علم له بالقراءات، واختلاف النّاس والآثار، فربّما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرفٍ جائزٍ في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعاً"²

¹ - السبّعة في القراءات، ص45.

² - المصدر نفسه، ص46.

المَبْحَثُ الثَّانِي
التَّرْجِيحُ وَالِاخْتِيَارُ بَيْنَ الْقِرَاءَاتِ مِنْ خِلَالِ
السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

سنقتصر هاهنا على بعض من تعامل مع القراءات القرآنية، بالترجيح بينها، وقد اقتصرنا في ذلك على بعض من الصدر الأول، وعلى رأسهم شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم¹، و أمّ المؤمنين عائشة، وابن مسعود، وابن عمر، وشريح القاضي، وإليك بيان ذلك:

1/ عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرؤها² ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾³

والحديث لفظه في المسند: "قالت: قلت: يا رسول الله: كيف أقرأ ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾

أو {عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ} فقال: {عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ} بالنصب"⁴

قال حفص الدوري: "فالهاء في هذه القراءة عائدة على ابن نوح، لأنه جرى قبل ذلك فكنى

عنه"⁵

2/ عن ابن عمر أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾⁶

فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (من ضَعَف)⁷

وعن عطية العوفي أنه قال: "قرأت على ابن عمر (خلقكم من ضَعَف) فقال ابن عمر:

(خلقكم من ضَعَف)، ثم قال: قرأت على رسول الله كما قرأت عليّ، فأخذ عليّ كما أخذت

عليكم"⁸

¹ - لقد أحصى الحاكم في مستدركه (110) رواية منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، انظر: مستدرك الحاكم، دار الفكر، 1978م، 230/2-257. وهناك مؤلفات صنفت بعنوان (قراءات النبي صلى الله عليه وسلم) منها: جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم لأبي حفص الدوري، و(قراءات النبي صلى الله عليه وسلم) لأبي بكر بن مجاهد.

وينظر أيضا: القرآن والقراءات والأحرف السبعة، عبد الغفور محمود مصطفى، الصفحات: 202-232.

² - الحديث أخرجه الترمذي في السنن، تحقيق أحمد شاكر، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1978م، رقم (2931). وأخرجه أبو داود في السنن، دار الجنان، بيروت، ط1، 1988م، رقم (3983).

³ - سورة هود: الآية 46.

⁴ - المسند وبهامشه كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، أحمد بن حنبل، ط5، المكتب الإسلامي، بيروت، 1985م، رقم (454-459).

⁵ - القراءات الواردة في السنة ومعه جزء فيه قراءات النبي (ص): حفص بن عمر الدوري، تحقيق أحمد المعصراوي، ط1، دار السلام، القاهرة، 2006م، ص 76.

⁶ - سورة الروم: الآية 54.

⁷ - أخرجه الترمذي برقم (2936)، وأبو داود برقم (3978).

⁸ - أخرجه أبو داود برقم (3978) أيضا.

- 3/ عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله يقرؤها ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾¹ فقال رجل: (مذكر) بالذال، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا، ولكن (مذكر)²
- 4/ عن عاصم عن زر قال: قرأ رجل على عبد الله (طه)³ مفتوحة فأخذها عليه عبد الله (طه) مكسورة، فقال له الرجل: إنما يعني: ضع رجلك، مفتوحة، فقال عبد الله: هكذا قرأها رسول الله، وهكذا أنزلها جبريل عليه السلام⁴
- 5/ عن أبي خلف أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة رضي الله عنها فسألها عبيد: كيف كان رسول الله يقرأ هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾⁵ فقالت: أيهما أحب إليك؟ قال: والله لأحدهما أحب إليّ من كذا وكذا، قالت: أيهما: قال: (والذين يأتون ما آتوا) قالت: أشهد لكذلك كان رسول الله يقرأها، وكذلك أنزلت، ولكن الهجاء حُرِّفَ⁶
- 6/ عن أبي ذر قال: كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار، فرأى الشمس حين غابت فقال: يا أبا ذر أتدري أين تغرب هذه؟ قلت: الله ورسوله أعلم؟ قال: فإنها تغرب في عين حامية⁷
- 7/ عن صالح بن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت له وهو يسألها عن قوله تعالى: ﴿وَضُنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾⁸ قال، قلت: (أكذبوا أم كذَّبوا) قالت: (كذَّبوا) قلت: فقد استيقنوا أنّ قومهم قد كذَّبوهم فما هو بالظن، قالت: أجل لعمرى قد استيقنوا بذلك، فقلت لها: وظنوا أنهم قد كذبوا، قالت: معاذ الله، لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، قلت:
-
- 1 - سورة القمر: الآية 17.
- 2 - أخرجه البخاري برقم (4871).
- 3 - سورة طه: الآية 1.
- 4 - المستدرک علی الصحیحین وبذیلہ التلخیص للذهبي: الحاكم النيسابوري، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت)، 245/2.
- 5 - سورة المؤمنون: الآية 60.
- 6 - أخرجه الحاكم في المستدرک، 256/2.
- 7 - أخرجه أبو داود برقم (3978). والحاكم في المستدرک، 267/2.
- 8 - سورة يوسف: الآية 110.

فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا برهم وصدقوهم، فطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك"¹

8/ قال أبو حيان الأندلسي: "قرأ الجمهور ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾² بتاء الخطاب.. وقرأ حمزة والكسائي وابن سعدان وابن مقسم بياء المتكلم.. وأنكر شريح القاضي³ هذه القراءة، وقال: الله لا يعجب.."⁴

¹ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، 8/295-298. وينظر أيضا: تفسير أم المؤمنين عائشة، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الله أبو السعود بدر، ط1، عالم الكتب، الرياض، 1996م، ص121.

² - سورة الصافات: الآية 12.

³ - هو شريح القاضي التابعي. قال فيه ابن معين: كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه، استقضاه عمر على الكوفة وأقره علي، وأقام على القضاء بها ستين سنة، وقضى بالبصرة سنة. ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، 2/160-161.

⁴ - تفسير البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض وزكريا النوتي وأحمد الجمل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، 7/340.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

القِرَاءَاتُ السَّبْعَةُ وَنَصِيْبُهَا مِنَ النَّقْدِ وَالتَّلْحِيْنِ

أردنا أن نضع بين يدي هذا العنصر نصيب كل قارئ من القراء السبعة من التقدير والتلحين، وكيف أن العلماء القدامى وبالدرجة الأولى النحاة والمفسرون، قد مارسوا عليهم مسطرة القياس، ظناً منهم أنها كبقية الكلام الآخر، خاصة إذا علمنا أن الجهم الغفير منهم لم ينته عمّا فعل، فألم يدرُ بجلدهم أن القراءة سنة متبعة؟ وأنها تؤخذ مشافهة؟ يقول البغوي: "وهكذا التفصيل في شواذ السبعة فإن عنهم شيئاً كثيراً شاذاً"¹ وإليك بيان ذلك، مرتّب على حسب تاريخ وفاة القراء²

1/ ابن عامر (ت118هـ)

الرقم	الآية	السورة	وجه القراءة	التلحين	المصدر
01	إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ	الزخرف : 57	بصم الصاد	أنكرها ابن عباس	البحر المحيط: 385/9
02	إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا	الأنفال : 42	بضم العين	لحنها أبو عمرو	البحر المحيط: 327/5
03	إِنَّ هَذَا لَسَّحِرَانِ	طه: 63	تشديد إن	قال ابن قتيبة: غلط من الكاتب	تأويل مشكل القرآن: ص 51
04	قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤَهُمْ	الأنعام: 137	نصب أولادهم جر شركائهم	ردها الفراء وأنكرها الطبري والزمخشري	جامع البيان: 577/9 الكشاف: 401/2
05	كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ	الشعراء: 176	ليكة	ظعن فيها ابن قتيبة والمبرد والزجاج والفارسي والنحاس والزمخشري	البحر المحيط: 185/8
06	وَكَذَلِكَ نُنشِئُ الْمُؤْمِنِينَ	الأنبياء: 88	بحذف إحدى النونين	لحنها الزجاج والفارسي	البحر المحيط: 462/7
07	وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ	يوسف: 23	هنت بالهمزة	قال الفارسي: وهم من الراوي.	البحر المحيط: 256/6
08	قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ	الأعراف: 111	أرجنه بالهمزة	قال الفارسي وابن مجاهد: هي غلط	البحر المحيط: 135/5
09	أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا	البقرة: 13	تحقيق الهمزتين	قال ابن جني: ضعيف عندنا.	الخصائص: 143/3
10	وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبِقُوا	الأنفال: 59	يחסين بالياء	ليست بنيرة	البحر المحيط: 342/5
11	فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ	البقرة: 117	بنصب فيكون	لحنها ابن عطية	المحرر الوجيز: 202/1

¹ - الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، 529/2.

² - ينظر: دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عزيمة، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1392هـ، ص(34-43).

12	الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ	الأنعام: 52	بالغُدْوَةِ	خطأها أبو عبيد	البحر المحيط: 522/4
13	إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ	الأنفال: 59	أنهم	استبعدها أبو عبيد وأبو حاتم	البحر المحيط: 342/5
14	وَلَا تَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ	المائدة: 2	تسكين نون شنان	أنكرها أبو عبيد وأبو حاتم	تفسير القرطبي: 268/7
15	حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا	الأحقاف: 15	فتح كاف كرها	أنكرها أبو حاتم	البحر المحيط: 439/9
16	وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ تَعْرَضُوا	النساء: 135	تلوا	خطأها ابن قتيبة	تأويل مشكل القرآن: ص 62
17	وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا	الأحزاب: 10-11	بالوقف والوصل	ضعفها الطبري	تفسير الطبري: 84/21
18	فَيُهْدِنُهُمْ آفْقَةً	الأنعام: 90	بكسر هاء اقتده	غلطها ابن مجاهد	البحر المحيط: 578/4

2/ ابن كثير (ت120هـ)

الرقم	الآية	السورة	وجه القراءة	التلحين	المصدر
01	قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ	المجادلة: 1	تبيين دال قد	قال الكساني: من بين الدال لسانه أعجمي	البحر المحيط: 120/10
02	أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ ءَانَاءَ الَّيْلِ	الزمر: 9	تخفيف ميم أمن	لحنها الأخفش وأبو حاتم	البحر المحيط: 189/9
03	قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيْلَ	البقرة: 97	بفتح الجيم في جبريل	قال الفراء: لا أحيها..	البحر المحيط: 509/2
04	ثُمَّ لَيَقَطَّعَ	الحج: 15	تسكين لام ليقطع	لحنها المبرد	المقتضب: 134/2.
05	وَلَا تَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ اَنَّ	المائدة: 2	كسر همزة أن	أنكرها النحاس والطبري	البحر المحيط: 169/4
06	إِنْ قَتَلْتَهُمْ كَانَ خِطْفًا كَبِيرًا	الإسراء: 31	خطاء	قال أبو حاتم: غلط	البحر المحيط: 43/7
07	حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا	الأحقاف: 15	فتح كاف كرها	أنكرها أبو حاتم	البحر المحيط: 439/9
08	وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا	التوبة: 12	إبدال همزة أنمة ياء	أنكرها الزمخشري	البحر المحيط: 380/5
09	ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً	الأنبياء: 48	ضناء	زعم ابن مجاهد أنها غلط	النشر: 406/1

3/ أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)

الرقم	الآية	السورة	وجه القراءة	التلحين	المصدر
01	تَوَلَّيْهِ مَا تَوَلَّى وَتُصَلِّهِمْ جَهَنَّمَ	النساء: 115	تسكين هاء نوله	التسكين من وهم القراء	معاني الفراء: 76-75/2
02	لَا يُؤْذِيهِمَ إِلَيْكَ	آل عمران: 75	تسكين هاء يؤذه	لحن المبرد والزجاج قراءة التسكين	البحر المحيط: 221/3
03	يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ	البقرة: 284	إدغام الراء في اللام	مدغم الراء في اللام مخطئ خطأ فاحش	البحر المحيط: 753/2
04	وَجَعَلْتَهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا	التوبة: 12	إبدال همزة أنمة ياء	أنكرها الزمخشري	البحر المحيط: 380/5
05	وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى	النجم: 50	عاد لولى	لحنها المبرد	المنصف: 311/1
06	حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا	الأحقاف: 15	فتح كاف كرها	أنكرها أبو حاتم	البحر المحيط: 439/9
07	وَلَا تَحْزَنْكُمْ شَتَاقٌ قَوْمٍ	المائدة: 2	كسر همزة أن	أنكرها النحاس والطبري	البحر المحيط: 169/4

4/ نافع (ت169هـ)

الرقم	الآية	السورة	وجه القراءة	التلحين	المصدر
01	إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ	الزخرف: 57	بضم الصاد	أنكرها ابن عباس	البحر المحيط: 385/9
02	إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا	الأنفال: 42	بضم العين	لحنها أبو عمرو	البحر المحيط: 327/5
03	قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ	المجادلة: 1	تبيين دال قد	قال الكسائي: من بين الدال لسانه أعجمي	البحر المحيط: 120/10
04	أَمِنْ هُوَ قَلْبُ نِسَاءِ اللَّيْلِ	الزمر: 9	تخفيف ميم أمن	لحنها الأخفش وأبو حاتم	البحر المحيط: 189/9
05	كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ	الشعراء: 176	لَيْكَة	طعن فيها ابن قتيبة والمبرد والزجاج والفارسي وأبو عبيد	البحر المحيط: 185/8
06	وَجَعَلْتَهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا	التوبة: 12	إبدال همزة أنمة ياء	أنكرها الزمخشري	البحر المحيط: 380/5
07	حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا	الأحقاف: 15	فتح كاف كرها	أنكرها أبو حاتم	البحر المحيط: 439/9
08	النبي، نبي، النبيون، الأنبياء، النبيين	في جميع القرآن	همزها	قال سيبويه عن الهمز: قليل رديء	انظر: الكتاب: 170/2
09	وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ	الأعراف: 10	معاش	قال المازني: لم يكن نافع يدري ما العربية	المنصف: 307/1
10	فَبِمَا نُبَشِّرُونَ	الحجر: 54	نون واحدة مكسورة	خطأها ابن قتيبة	تأويل مشكل القرآن: ص 63

5/ عاصم (ت127هـ)

الرقم	الآية	السورة	وجه القراءة	التلحين	المصدر
01	وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا	يوسف: 110	تشديد ذال كذبوا	خطأها أم المؤمنين (عائشة) ض	البخاري: 77/6-78
02	إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا	الأنفال: 42	بضم العين	لحنها أبو عمرو	البحر المحيط: 327/5
03	قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ	المجادلة: 1	تبين دال قد	قال الكسائي: من بين الدال لسانه أعجمي	البحر المحيط: 120/10
04	ثُمَّ لَيَقَطَّعَ	الحج: 15	تسكين لام ليقطع	لحنها المبرد	المقتضب: 134/2
05	وَكَذَلِكَ نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ	الأنبياء: 88	بحذف إحدى النونين	لحنها الزجاج والفارسي	البحر المحيط: 462/7
06	وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ	القيامة: 27	تبين نون مَنْ	بيان النون معيب في الإعراب معيف في الأسماء	الخصائص: 94/1
07	السُّفَهَاءُ أَلَا	البقرة: 13	تحقيق الهمزتين	هو ضعيف عندنا	الخصائص: 143/3

6/ الكسائي (ت180هـ)

الرقم	الآية	السورة	وجه القراءة	التلحين	المصدر
01	إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُون	الزخرف: 57	بصم الصاد	أنكرها ابن عباس	البحر المحيط: 385/9
02	وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا	يوسف: 110	تشديد ذال كذبوا	خطأها أم المؤمنين (عائشة) ض	البخاري: 77/6-78
03	قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ	طه: 63	تشديد إن	قال ابن قتيبة: غلط من الكاتب	تأويل مشكل القرآن: ص 51
04	هَذَاكَ التَّوَلِيئَةُ لِلَّهِ الْحَيِّ	الكهف: 44	كسر واو الولاية	لحنها أبو عمرو والأصمعي والأخفش	البحر المحيط: 182/7
05	فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ	الفجر: 25	فتح ذال يعذب	أنكرها أبو عمرو	منجد المقرئين: 68
06	ثُمَّ لَيَقَطَّعَ	الحج: 15	تسكين لام ليقطع	لحنها المبرد	المقتضب: 134/2
07	ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ	الكهف: 25	بالإضافة	خطأ أبو حاتم والمبرد بالإضافة	البحر المحيط: 164/7 المقتضب: 171/2
08	إِنْ دَشَأْ خَسِفَ بِهِمُ الْأَرْضَ	سبا: 9	إدغام الفاء في الباء	قال الفارسي: ذلك لا يجوز	البحر المحيط: 523/8

09	السُّفَهَاءُ أَلَا	البقرة: 13	تحقيق الهمزتين	هو ضعيف عندنا	الخصائص: 143/3
10	بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ	الصافات: 12	ضم تاء عجبت	أنكرها شريح القاضي وقال: إن الله لا يعجب	البحر المحيط: 94/9
11	كُنْ فَيَكُونُ	البقرة: 117	نصب فيكون	لحنها ابن عطية	المحرر الوجيز: 202/1

7/ حمزة (ت150هـ)

الرقم	الآية	السورة	وجه القراءة	التلحين	المصدر
01	وَطَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَبُوا	يوسف: 110	تشديد ذال كذبوا	خطأها أم المؤمنين (عائشة)	البخاري: 77/6-78
02	هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ	الكهف: 44	كسر واو الولاية	لحنها أبو عمرو والأصمعي والأخفش	البحر المحيط: 182/7
03	قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ	طه: 63	تشديد إن	قال ابن قتيبة: غلط من الكاتب	تأويل مشكل القرآن: ص 51
04	أَمَّنْ هُوَ قَنِيئٌ	الزمر: 9	تخفيف ميم أمن	لحنها الأخفش وأبو حاتم	البحر المحيط: 189/9
05	وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ	إبراهيم: 22	كسر ياء المشددة	من وهم القراء عند الفراء وغلطها أبو عبيد القاسم بن سلام	البحر المحيط: 428/6
06	إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ	البقرة: 229	بضم ياء يخافا	قال الفراء: لا يعجبني ذلك	البحر المحيط: 2/472
07	ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ	الحج: 15	تسكين لام ليقطع	لحنها المبرد	المقتضب: 134/2
08	ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ	الكهف: 25	بالإضافة	خطأ أبو حاتم والمبرد بالإضافة	البحر المحيط: 164/7 المقتضب: 171/2
09	الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ	النساء: 1	جر ميم الأرحام	خطأها المبرد	القرطبي: 9/6
10	لَا يُؤَدِّمَهُ إِلَيْكَ	آل عمران: 75	تسكين هاء يؤده	لحن المبرد والزجاج قراءة التسكين	البحر المحيط: 221/3
11	السُّفَهَاءُ أَلَا	البقرة: 13	تحقيق الهمزتين	هو ضعيف عندنا	الخصائص: 143/3
12	بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ	الصفات: 12	ضم تاء عجبت	أنكرها شريح القاضي وقال: إن الله لا يعجب	البحر المحيط: 94/9
13	وَمَكَرَ السَّيِّئِينَ	فاطر: 43	تسكين في السيء	ردها الزجاج والزمخشري	الكشاف: 162/5 البحر المحيط: 42-41/9
14	فَمَا اسْتَطَعُوا	الكهف: 97	تشديد الطاء	غير جائزة عند أبي علي الفارسي	البحر المحيط: 228/7
15	وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبْقُوا	الأنفال: 59	بالياء في يحسبن	ليست بنبرة	البحر المحيط: 342/5

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

التَّرْجِيحُ وَالِاخْتِيَارُ بَيْنَ الْقِرَاءَاتِ عِنْدَ
الْمُفَسِّرِينَ، وَالْمُحَدِّثِينَ، وَالنَّحْوِيِّينَ

أولاً/ التّرجيحُ والاختيار بين القراءات عند المفسّرين:

تباين موقف المفسّرين¹ اتجاه القراءات القرآنية، ما بين ناقدٍ لها نقدًا يضعّف به القراءة ويردها، وما بين حاضنٍ لها محترماً إيّاها - وهم القلّة القليلة - وسنقتصر في مبحثنا هذا على ثمانية من المفسّرين الذين نقدوا القراءات بعباراتٍ متفاوتةٍ، والذين ذاع صيتهم في الآفاق وبلغت تفاسيرهم مشارق الأرض ومغاربها، متّبعين في ذلك الترتيب الزمّني لوفاتهم ومقتصرين على ذكر بعض النماذج لكل مفسّر:

1/ أبو جعفر بن جرير الطبري (ت310هـ)²

- قال الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾³

حيث قرئت (يكذبون) بوجهين: (يكذبون) بتشديد الذال، و(يَكْذِبُونَ) بتخفيف الذال. قال الطّبري: "هذا أوضح الدلالة على أنّ الصحيح من القراءة في سورة البقرة (يَكْذِبُونَ) بمعنى الكذب، وأنّ الوعيد من الله تعالى ذكر المنافقين فيها على الكذب حق على التكذيب الذي لم يجر له نظير الذي في سورة المنافقين ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾⁴ سواء"⁵

¹ - هناك مفسرون كثر نقدوا بعض القراءات مع تفاوت بينهم، لم نشأ أن ندرجهم في هذا المقام لأنه ليس مقام حصر، على غرار التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، وتفسير السّمّرقندي.

² - استعمل الطبري ألفاظاً كثيرة للدلالة على نقده وترجيحه بين القراءات، قال عبد المحسن التركي محقق التفسير: (ولكن يؤخذ على الطبري أنه أنكر بعض القراءات، ونفى عنها صفة الصواب، وفضل بعض القراءات على بعض، مع أنّها جميعاً متواترة، وقد استعمل العبارات الدالة على الإنكار، والتفضيل..)، وقد بلغت مصطلحات النقد عنده يربو عن خمسين مصطلحاً. ينظر: منهج الإمام الطبري في الترجيح، حسين علي الحربي، ط1، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م، (168 صفحة). وأيضاً في مقدمة تفسيره، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي وزملاءه، 53/1، وأيضاً: كتاب القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة، محمد عارف عثمان الهردى، حقوق الطبع لدى المؤلف، ط1، 1986م، (476 صفحة)، ورسالة: القراءات عند ابن جرير الطبري في ضوء اللغة والنحو كما وردت في كتابه، أحمد خالد بابكر، دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1983م، قسم المخطوطات برقم: 002568.

³ - سورة البقرة: الآية 10.

⁴ - سورة المنافقون: الآية 1.

⁵ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 295/1.

- قال الله تعالى: ﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً ﴾¹

"قرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع كلمات، وقرأ الباقون برفع آدم ونصب كلمات"²
قال الطبري: "فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم على أنه المتلقي الكلمات لإجماع
الحجة من القراءة، وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى آدم دون
الكلمات"³

- قال الله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴾⁴

قرئت كلمت (غير) بوجهين مختلفين: (غير) بالنصب بمعنى أولي الضرر، و(غير) بالرفع
على مذهب النعت للقاعدين، قال ابن جرير: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا ﴿ غَيْرُ أُولِي
الضَّرَرِ ﴾ بنصب (غير)"⁵

2/ أبو القاسم محمود جار الله الزّخشي (ت538هـ):

- قال الله تعالى: ﴿ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾⁶

قال الزّخشي: "وقرى (أنذرتهم) بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر وبتخفيف
الثانية بين بين، وبتوسط ألف بينهما محقتين وبتوسطهما، والثانية بين بين ومجذف حرف

¹ - سورة البقرة: الآية 37.

² - النشر في القراءات العشر، أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)،

211/2.

³ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 580/1.

⁴ - سورة النساء: الآية 95.

⁵ - المصدر نفسه، 366/7 وما بعدها.

⁶ - سورة البقرة: الآية 10.

الاستفهام..فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحنٌ خارجٌ عن كلام العرب...¹

- قال الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾²

قال الزمخشري: "وقرئ فيغفر ويعذب مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على فهو (فيغفر) و(يعذب)، فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يُظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحنٌ مخطئٌ خطأً فاحشاً"³

- قال الله تعالى: ﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾⁴

حيث قرأ ابن عامر وأهل الكوفة (أئمة) بهمزتين، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (أئمة) بغير مد بهمزة واحدة⁵

قال الزمخشري: "...وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحنٌ محرفٌ"⁶

3/ أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي (ت543هـ):

- قال الله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾⁷

قال ابن العربي: "لكن تعضد حالة النصب على حالة الخفض بأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل وما مسح قط وبأنه رأى قوما تلوح أعقابهم فقال: ﴿ويل للأعقاب من النار﴾ و﴿ويل

¹ - الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل: جار الله الومخشري، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م، 163/1.

² - سورة البقرة: الآية 284.

³ - المصدر السابق، 518/1.

⁴ - سورة التوبة: الآية 12.

⁵ - ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001م، ص 315.

⁶ - الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، 18/3.

⁷ - سورة المائدة: الآية 6.

للعراقيب من النار ﴿ فتوعّد على ترك إيعاب غسل الرجلين، فدلّ ذلك على الوجوب بلا خلاف¹»

- قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ ﴾²

قال ابن العربي: "ولا تقربوهن حتى يطهرن قرئ مخففاً، وقرئ مشدداً، والتخفيف وإن كان ظاهراً في استعمال الماء، فإنّ التشديد فيه أظهر، لقول الله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾³، فجعل ذلك شرطاً في الإباحة وغايةً للتحریم⁴

- قال الله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾⁵

قال ابن العربي: "وقرئ يطيقونه بكسر الطاء وإسكان الياء، وقرئ بفتح الطاء والياء وتشديدهما، وقرئ كذلك بتشديد الياء الثانية، لكن الأولى مضمومة، وقرئ يطوقونه، والقراءة هي القراءة الأولى لأنها الصحيحة، وما وراها وإن روي وأسند فهي شاذ.."⁶

4/ أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت546هـ):

- قال الله تعالى: ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِمُ وَالْأَرْحَامَ ﴾⁷

قال ابن عطية بعد أن أورد كلام النحاة في معرض ردّهم لقراءة حمزة بجر (الأرحام) "المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويُردّ عندي هذه القراءة من المعنى"⁸

¹ - أحكام القرآن، أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، 71/2-72.

² - سورة البقرة: الآية 222.

³ - سورة المائدة: الآية 6.

⁴ - المصدر السابق، 228/1.

⁵ - سورة البقرة: الآية 184.

⁶ - المصدر السابق، 113/1.

⁷ - سورة النساء: الآية 1.

⁸ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،

- قال الله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾¹

قال ابن عطية: "وقرأت فرقة (تأمرني) بنونين، وهذا هو الأصل، وقرأ ابن كثير (تأمرني) بنون مشددة مكسورة وياء مفتوحة، وقرأ ابن عامر (تأمرني) ساكنة ونون مكسورة مخففة، وهذا على حذف التّون الواحدة وهي الموطئة لياء المتكلم، ولا يجوز حذف النون الأولى، وهو لحن لأنها علامة رفع الفعل"²

- قال الله تعالى: ﴿ مُدْبَذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾³

قرأ عامة القراء (مدبذيين) بضم الميم وفتح الذالين، وقرأ الحسن البصري (مدبذيين) بفتح الميم والذالين، قال ابن عطية: "هي قراءة مردودة"⁴

5/ أبو الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ):

- قال الله تعالى: ﴿ وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِ هَرُونَ أَخِي أَشَدُّ بِمَ أَزْرِي ﴾⁵

قرأ ابن عامر (أشدُّ) بفتح الألف، وقرأ الباقر (أشدُّ) بوصل الألف⁶
قال الطبرسي بعدما اختار قراءة سائر القراء لأن المعنى فيها مقبول وهو الدعاء ولم يرتض المعنى المترتب على قراءة ابن عامر إذ أنه جعله خيرا فهو "ضعيف جداً" لأنه ليس إلى موسى إشراك هارون في النبوة، بل ذلك إلى الله تعالى"⁷

- قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾⁸

1 - سورة الزمر: الآية 64.

2 - المصدر نفسه، 540/4.

3 - سورة النساء: الآية 143.

4 - المصدر السابق، 269/4.

5 - سورة طه: الآية 29-32.

6 - حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 452.

7 - مجمع البيان في تفسير القرآن، أبي علي الطبرسي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، 11/7.

8 - سورة البقرة: الآية 285.

قال الطبرسي: "قرأ أهل الكوفة غير عاصم (وكتابه) والباقون (وكتبه) على الجمع... والاختيار فيه الجمع ليشاكل ما قبله وما بعده ولأن أكثر القراء عليه"¹
6/ أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت671هـ)

- قال الله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾²

قرئت بوجهين: "قراءة الجماعة (فأزلهما) وهي الخطيئة، وقراءة حمزة (فأزالهما) من التنحية"³، قال القرطبي: "وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى إلا أن قراءة الجماعة أمكن في المعنى"⁴

- قال الله تعالى: ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَأَسْرَفَ وَكَوْنًا عَلَى الْعِلْمِ ﴾⁵

كما حُذِّد قراءة (اليسع) بلامٍ واحدة على القراءة الأخرى بـ (اليسع)، فقال: "والقراءة بلامٍ واحدة أحب إليّ لأن أكثر القراء عليه"⁶

- قال الله تعالى: ﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴾⁷

قال مكّي: "وقرأ أهل الحرمين وأبو عمرو (ربي) بفتح الياء في الموضعين وأسكن الباقون، وأثبت البزّي وابن محيصن ويعقوب الياء من (أكرمن) و(أهانن) في الحالين لأنها اسم فلا تحذف، وأثبتها المدنيون في الوصل دون الوقف إتباعاً للمصحف... والسنة ألا تخالف خطّ المصحف لأنه إجماع الصحابة"⁸

1 - المصدر السابق، 177/2.

2 - سورة البقرة: الآية 36.

3 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، أبي عبد الله القرطبي، تحقيق عبد الله التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م، 463/1.

4 - المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

5 - سورة الأنعام: الآية 86.

6 - المصدر نفسه، 449-446/8.

7 - سورة الفجر: الآية 16.

8 - المصدر نفسه، 277-276/22.

7/ أبو الخير عبد الله البيضاوي (ت691هـ)

- قال الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾¹

قال البيضاوي: "وإدغام الراء في اللام لحن إذ الراء لا تدغم إلا في مثلها"²

- قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾³

قال البيضاوي: "وقرأ ابن عامر (زين) على البناء للمفعول الذي هو (القتل) ونصب (الأولاد) وجر (الشركاء) بإضافة القتل إليه.. وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر.."⁴

8/ عبد الله بن أحمد النسفي (ت701هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁵

حيث قرئت كلمة (الأرحام) بوجهين: "الأرحام بنصب الميم تارة، وبخفضها تارة أخرى"⁶، قال النسفي: "والأرحام بالنصب على أنه معطوف على اسم الله تعالى، أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، أو على موضع الجار والمجرور، كقولك: مررت بزيد وعمراً، وبالجر: حمزة على عطف الظاهر على الضمير وهو ضعيف"⁷

- قال الله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ﴾⁸

1 - سورة البقرة: الآية 284.

2 - تفسير البيضاوي مع حاشية شيخ زاده، ط1، مكتبة الحقيقة، 1991م، 597/1.

3 - سورة الأنعام: الآية 137.

4 - المصدر السابق، 2/312.

5 - سورة النساء: الآية 1.

6 - ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت/

مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1987م. 501/1-502.

7 - تفسير النسفي، عبد الله بن أحمد النسفي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، 230/1.

8 - سورة هود: الآية 28.

قرئت كلمة (أنلزمكموها) بوجهين: الوجه الأول بضم الأولى، والوجه الثاني بإسكان الميم الأولى¹، قال النسفي: "وعن أبي عمرو إسكان الميم، ووجهه أن الحركة لم تكن إلاّ خلسةً خفيفةً فظنّها الراوي سكونًا وهو لحنٌ، لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلاّ في ضرورة الشّعر"²

- قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾³

قرئت كلمة (فيكون) بوجهين: "بضم النون تارة وبنصبها تارة أخرى"⁴
قال النسفي حين تعرّض لهذه القراءة: "...وإذا كان كذلك فلا معنى للنّصب، وهذا لأنّه لو كان أمرًا فإمّا أن يخاطب به الموجود، والموجود لا يخاطب بـ (كن) أو المعدوم، والمعدوم لا يخاطب"⁵

ثانيًا/ التّرجيحُ والاختيار بين القراءات عند المحدثين:

إنّ الذين فاضلوا بين القراءات ونقدوها من المحدثين، أقلّ بكثير من أولئك الذين نقدوها من المفسرين والنحويين واللغويين، وذلك لاهتمامهم وانشغالهم برواية الحديث أكثر اهتمامهم بالقواعد النحوية وصنعتها، ومن بين المحدثين الذين كان لهم رأي في القراءات، نذكر هذه النماذج:

¹ - ينظر التخرّيج في: إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996م، 660/1.

² - تفسير النسفي، 565/1.

³ - سورة البقرة: الآية 117.

⁴ - ينظر التخرّيج في: حجة القراءات لابن زنجلة، ص 111.

⁵ - تفسير النسفي، 78/1.

1/ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت117هـ)

قال الذهبي: "وقال الأصمعي: حدثنا نافع، حدثنا الأعرج أنه قرأ (لتخذت عليه أجرا) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾¹، قال: لا تأخذها عنه فإنه لم يكن عالما بالعربية"²

2/ سليمان بن مهران الأعمش (ت148هـ)

- قال الأعمش: "قرأت عند إبراهيم وطلحة بن مُصَرِّفٍ قوله تعالى: ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَبْعُونَ ﴾³ فقال إبراهيم: ما تزال تأتينا بحرف أشنع إنما هو: (لمن حوله) بكسر اللام، واستشهد طلحة، فقال مثل قول الأعمش، فقلت لهما: لختما لا أقاعدكما اليوم"⁴

3/ أحمد بن حنبل (ت241هـ)

- قال الذهبي: "كره طائفة من العلماء قراءة حمزة لما فيه من السكت، وفرط المد، وإتباع الرسم، والإضجاع وأشياء، ثم استقرّ اليوم الاتفاق على قبولها، وبعض كان حمزة لا يراه"⁵
- وقال ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ): "وكان ابن عيينة يرى لمن قرأ في صلاته بحرفه أو ائتم بقراءته أن يعيد، ووافقه على ذلك كثير من خيار المسلمين منهم بشر بن الحارث وأحمد بن حنبل"⁶

- وقال ابن حنبل: "قال أبي أكره من قراءة حمزة الهمز الشديد والإضجاع"⁷

وفيه قال الساجي: "صدوق، سيء الحفظ ليس بمتقن في الحديث، وقد ذمّه جماعة من أهل

1 - سورة الكهف: الآية 77.

2 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: طيار آلي قولا، استانبول، 1995م. 178/1.

3 - سورة الشعراء: الآية 25.

4 - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص 61-62.

5 - سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملاءه، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، 91/7.

6 - تأويل مشكل القرآن، ص 60.

7 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، 255/1. وأيضا: من (1/256 إلى 1/265).

الحديث في القراءة وأبطل بعضهم الصلّاة باختياره من القراءة¹
وقال أحمد بن سنان: "وسمعت ابن مهدي يقول: لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حمزة
لأوجعت ظهره وبطنه"²

وقال في موضعٍ آخر: "يتكلمون في قراءته وينسبونه إلى حالة مذمومة فيه"³
وقال فيه ابن دريد: "إنّي لأشتهي أنء يخرج من الكوفة قراءة حمزة، قرأت بخط الذهبي: يريد
ما فيها من المدّ المفرط والسكت وتغيير الهمز في الوقف والإمالة وغير ذلك وقد انعقد
الإجماع بآخرة على تلقي قراءة حمزة بالقبول"⁴
وقد وافق أحمد بن حنبل في إصداره لهذا الحكم جملة من الأعلام، قال حيدر حازم: "وهو
نفس السبب الذي جعل يزيد بن هارون وعبد الرحمن بن مهدي، وابن دريد، وعبد الله بن
إدريس يكرهونها أيضا"⁵

ثالثاً / التّرجيحُ والاختيار بين القراءات عند النّحويّين:

لم يقف النّحاة واللّغويون مع بعضهم البعض موقف المعارضة كما وقفوا حيال القراءات
القرآنية، وبينما نحن نتصفح كتب النّحو واللّغة والقراءات رأينا عجباً عجائباً، وجدنا غالبيتهم
يتعاملون مع القراءات كغيرها من النصوص الأخرى على غرار الشعر والنثر، فتارةً يخطئونها وتارةً
أخرى يضعفونها، وثالثة يردونها أو يلحنونها، واصفين إياها بالقبح حيناً وبالرداءة حيناً آخر، وغيرها
من مصطلحات التّقد، حتّى طال بينهم الجدل، فنحاة البصرة ينظرون إلى القراءات نظرة حيطةٍ
وتحرّزٍ ونادراً ما يأخذون بها، وبعض نحاة الكوفة فيعتمدون عليها ويحتجون لها.

¹ - تمذيب التهذيب، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتناء: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة،
بيروت، 1995م، 488/1.

² - المصدر نفسه، 488/1.

³ - المصدر نفسه، 489/1.

⁴ - المصدر نفسه، 489/1.

⁵ - علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ص 227. نقلاً عن: التحديد في الإتقان والتجويد، أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني،
تحقيق: غانم الحمد، ط1، مكتبة دار الأنبار، بغداد، 1407هـ، ص 90.

فيا ترى ما هو الدّاعي إلى الطّعن في نصوص التّزويل، هل كان التّحاة يعتقدون أنّها اجتهداً من أصحابها، كما كان يحيى بن يعمر يتعامل معها، "فإنه ضبط أواخر كثير من الألفاظ بحركات تفارق الحركات التي ضبطها بها الحجة من القراء، أدّاه إلى ذلك أنه كان نحوياً بارعاً ولغوياً مقتدرًا"¹، أو مثل الضحّاك بن مزاحم الذي هو من الذين "اجتهدوا فيها رأيهم، إذ لم يذكر عن أحد من الصحابة أنه أسندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"² أو كقول أحمد بن حمدان في قراءة عامر: "إنّ قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية وهي زلّة عالم"³

وفيما يأتي نماذج من أئمة نقادٍ نقدوا أئمة قراء:

1/ أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه (ت180هـ)

- قال سيبويه عن همزة (نبيء والنبيء): "وقد بلغنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: (نبيء وبريئة) وذلك قليل رديء"⁴

قال الرّضي: "مذهب سيبويه أنّ ذلك رديء مع أنه قرئ به ولعلّ القراءات السّبع عنده ليست متواترة، وإلاّ لم يحكم برداءة ما ثبت أنّه من القرآن الكريم تعالى عنها"⁵

¹ - الدراسات الدينية بحراسان في العصر الأموي، حسين عطوان، ط1، دار الجيل، بيروت، 1993م، ص47-48.

² - المرجع نفسه، ص13.

³ - فتح القدير بين الرواية والدراية من علم النّفسير، الشّوكاني، محمد بن علي، ط3، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2003م، 165/2.

⁴ - الكتاب، عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996م، 555/3.

⁵ - شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للبيغدادي، رضي الدين الأسترباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزملاءه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ، 35/3.

- قال الله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَبَعُوا﴾¹

قرأ حمزة بتشديد الطاء في اسطاعوا.

قال سيبويه: "هذا محال، إدغام التاء فيما بعدها، ولا يجوز تحريك السين لأنها مبنية على السكون"²

- قال الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ﴾³

حيث أدغمت الراء في اللام، قال سيبويه: "والراء لا تدغم في اللام"⁴

- قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁵

قال صاحب المحرر: "وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر" قال⁶

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتَمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

و قال أيضا⁷

نَعْلُقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانْفُ

2/ أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁸

¹ - سورة الكهف: الآية 97.

² - ينظر: إعراب القرآن، أبي جعفر بن محمد بن إسماعيل النحاس، اعنى به: خالد العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2008م، ص555.

³ - سورة البقرة: الآية 284.

⁴ - الكتاب، 4/448.

⁵ - سورة النساء: الآية 1.

⁶ - الشاهد من البسيط وهو بلا نسبة، ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب، 5/123-126-128. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 1/391.

⁷ - الشاهد لمسكين الدارمي، ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب، 5/125. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص115.

⁸ - سورة البقرة: الآية 117.

بعدهما أن انتصر الفراء لقراءة الرفع في (فيكون) قال: "وإنه لأحبّ الوجهين إليّ وإن كان الكسائي لا يميز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق"¹

- قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾²

قرأ ابن عباس وعلي (الجمَل) بضم الجيم وتشديد الميم³

قال الكسائي: "إنّ الذي روى الجمَل عن ابن عباس كان أعجمياً فشدد الميم لعجمته"⁴

- قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾⁵

فقد قرأ الكسائي بصرف (ثمود) وقال: "إنما أجزيت الثاني لقربه من الأول، وقبيح أن يجمع الحرفين مرتين في موضعين ثم يختلف"⁶

- قال الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ۗ﴾⁷

قرأ ابن كثير وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وقالون بإظهار الدال وعدم الإدغام في السين، وأدغم الدال في السين أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف⁸

قال خلف بن هشام البزار: "سمعت الكسائي يقول: من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند

السين فلسانه أعجميُّ ليس بعربي"⁹

¹ - معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م، 75/1.

² - سورة الأعراف: الآية 40.

³ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أبي الحسين عبد الله بن خالويه، تحقيق: آثر جيفري، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ص 48.

⁴ - تفسير البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، 300/4.

⁵ - سورة هود: الآية 68.

⁶ - معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، تحقيق: شحاتة عيسى علي، (د: طبعة، دار نشر، السنة)، ص 41.

⁷ - سورة المجادلة: الآية 1.

⁸ - تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، محمد بن محمد بن يوسف الجزري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، ص63.

⁹ - تفسير البحر المحيط، 230/8. (وراجع موقفه أيضا من بعض القراءات الصحيحة في: سورة يوسف، 12، وسورة محمد، 22، وسورة هود، 68).

3/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت208هـ)

إنَّ المتصفح لكتاب (معاني القرآن) للفراء، حين يتعرض لوجوه القراءات يستعمل المصطلحات: (ولو رفع، ولو نصب، والنصب جائز، والرفع جائز، لا أشتيهيها، لست أستحبها، لست أرغب، الوجه الأول أعجب إليّ، أجودهما الرفع، هي الوجه، فيها قبح، وغيرها من الأوصاف التي كان يتعامل بها مع القراءات"¹ ومن النماذج التي تعرض لها الفراء:

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾²

قال الفراء: "بالياء وهي قراءة عبد الله إن شاء الله يتطهرن بالتاء، والقراء بعد يقرءون (حتى يطهّرن) و(يطهّرن): ينقطع عنهن الدم، ويتطهرن: يغتسلن بالماء، وهو أحبُّ الوجهين إلينا: يطهّرن"³

- وكذلك حين تعرض لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾⁴، من خلال رفع ونصب كلمة (البر)، قال: "إن شئت رفعت البر وجعلت (أن تولوا) في موضع النصب، وإن شئت نصبته وجعلت (أن تولوا) في موضع رفع... وفي إحدى القراءتين (ليس البر) فلذلك اخترنا الرفع في (البر)"⁵

- قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾⁶

¹ - ينظر الإحصاء الذي قام به الباحث محمد عبوش لكتاب معاني الفراء، مجلة دراسات يمنية، العدد80، السنة208م. وأيضاً: موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، محسن درويش، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد27، يونيو2004م. وأيضاً: موقف الفراء من القراءات القرآنية، علي ناصر غالب، مجلة المورد، المجلد17، العدد4، السنة:1988م.

² - سورة البقرة: الآية222.

³ - معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، 1/143.

⁴ - سورة البقرة: الآية177.

⁵ - المصدر السابق، 1/103-104.

⁶ - سورة الحجرات: الآية14.

قال الفراء: وقد قرأ بعضهم (لا يَأَلْتَكُم)¹، ولست أشتهيها، لأنها بغير ألف كتبت في المصاحف وليس هذا بموضع يجوز فيه سقوط الهمز.. وإنما اجترأ على قراءتها (يَأَلْتَكُم) أنه وجد ﴿وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾² في موضع، فأخذ ذا من ذلك³

4/ سعيد بن مسعدة الأخفش (ت210هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾⁴

قال الأخفش سعيد: "حُسْنٌ وَحَسَنٌ مثل بُخْلٌ وَبَخْلٌ قال محمد بن يزيد: يقبَحُ في العربية أن تقول: مررت بحسن على أن تُقِيمَ الصفة مقام الموصوف لأنه لا يعرف ما أردت"⁵

- قال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ﴾⁶

قرأ ابن كثير ونافع وحمزة (أمن هو قانت) بتخفيف الميم، وقرأ الباقر (أمن هو قانت) بتشديد الميم⁷

بعد أن ضعف الأخفش هذه القراءة ولحنها، قال أبو حيان: "ولا التفات لتضعيف الأخفش وأبي حاتم هذه القراءة"⁸

- قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾⁹

¹ - هي قراءة أبو عمرو ويعقوب، ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، 281/2.

² - سورة الطور: الآية 21.

³ - المصدر السابق، 74/3.

⁴ - سورة البقرة: الآية 83.

⁵ - إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، ص 51.

⁶ - سورة الزمر: الآية 9.

⁷ - معاني القراءات، أبي منصور الأزهري، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعوض بن محمد القوزي، ط1، دار المعارف، 1993، 335/2.

⁸ - تفسير البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وزملاءه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، 402/7.

⁹ - سورة البقرة: الآية 283.

قرأ أبو عمرو (فَرُّهُنَّ) بضم الراء وبدون ألف، قال الأخفش: "وهي قبيحة لأنَّ فعلاً لا يجمع على فُعْلٍ إلا قليلاً شاذاً"¹

5/ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)

- قال الله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾²

قال القرطبي: "قال أبو عبيد: والمأخوذ عندنا فتح التاء، وهو الأصحُّ للمعنى الذي احتج به ابن عباس ولأن موسى عليه السلام لا يحتج بقوله: علمتُ أنا وهو الرسول الداعي، ولو كان مع هذا كله تصح القراءة عن عليٍّ لكانت حجةً ولكن لا تثبت عنه، إنما هي عن كلثوم المرادي، وهو مجهول لا يُعرف، ولا نعلم أحداً قرأ بها غير الكسائي"³

- قال الله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكِهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾⁴

قرئت كلمة (الحق) بوجهين: قرأ مجاهد وأبي روق بالرفع، والباقون بالنصب"⁵
قال أبو عبيد: "ولولا كراهية خلاف الناس لكان الوجه الرفع ليكون نعتاً لله عز وجل وليكون موافقاً لقراءة أبي.."⁶

- قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾⁷

قرأ ابن عامر وحده (بالغدوة) بالواو، وكذلك في الكهف، وقرأ الباقر (بالغداة) بدون واو"⁸، قال أبو عبيد: "إنما نرى ابن عامر والسُّلَمي قرأ تلك القراءة إتباعاً للخط، وليس في إثبات

1 - معاني القرآن ، سعيد بن مسعدة الأخفش، 206/1.

2 - سورة الإسراء: الآية 102.

3 - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، القرطبي محمد بن أحمد، 183/13.

4 - سورة النور: الآية 25.

5 - ينظر: المحتسب لابن جني، 150/2.

6 - إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، ص648.

7 - سورة الأنعام: الآية 52.

8 - حجة القراءات لابن زنجلة، ص251.

الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظهما على تركهما، وكذلك الغداة على هذا وجدنا العرب¹

6/ أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت249هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾²

قرأ الإمام نافع (معاش) بالهمز، قال المازني: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معاش) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها وإنما أخذت عن نافع بن أب نعيم ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرأ لحنا نحوًا من هذا"³

7/ سهل أبو حاتم السجستاني (ت250هـ)

يعتبر أبو حاتم من المكثرين في نقده للقراءات، سواء ما تواتر منها أو شدّد، ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾⁴

غلط أبو حاتم قراءة من سكن الهاء فقال: "وهو غلط لا يجوز"⁵

- قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِي﴾⁶

حيث قرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر بفتح نون (أتعداني) على لغة بعض العرب، فردّ أبو حاتم هذه القراءة قائلاً: "فتح النون باطل غلط"⁷

1 - تفسير البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، 139/4.

2 - سورة الأعراف: الآية 10.

3 - المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف، أبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، 307/1.

4 - سورة الزمر: الآية 7.

5 - تفسير البحر المحيط، 401/7.

6 - سورة الأحقاف: الآية 17.

7 - المصدر السابق، 62/8.

- قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنٌ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾¹

قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور: (يؤدّه) بكسر الهاء ووصلها بياء، وقرأ قالون باختلاس الحركة، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحزمة والأعمش بالسكون، قال أبو حاتم: وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلطٌ بينٌ بين، لأنّ الهاء لا ينبغي أن تجزم وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل"²

8/ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)

- قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾³

قرئت بفتح تاء الفعل ونصب (الأعداء)، فرفض ابن قتيبة هذه القراءة فقال: "وإنما هو من أشمت الله العدو فهو يشمته، ولا يقال: شمت الله العدو"⁴

- وقال أيضا: "وقرأ يحيى بن وثاب ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرِضُوا﴾⁵ من الولاية، ولا وجه

للولاية هاهنا، إنّما هي تلوا - بواو - من ليك في الشهادة وميلك إلى أحد الخصمين عن الآخر..⁶

- وقال أيضا: "وقرأ حمزة (مكر السيء) في قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾⁷ وَلَا تَحِيْقُ الْمَكْرُ

السَّيِّئِ إِلَّا بِأَهْلِهِ"⁸ فجزم الحرف الأول، والجزم لا يدخل الأسماء وأعرب الآخر وهو مثله"⁸

1 - سورة آل عمران: الآية 75.

2 - المصدر السابق، 524/2.

3 - سورة الأعراف: الآية 150.

4 - تأويل مشكل القرآن، ص 61.

5 - سورة النساء: الآية 135.

6 - المصدر السابق، ص 62.

7 - سورة فاطر: الآية 43.

8 - المصدر السابق، ص 63.

9/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾¹

قال المبرد: "لو صلّيت خلف إمام يقرأ (ما أنتم بمصرخي) و(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) لأخذت نعلي ومضيت"²

- قال الله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾³

قال المبرد: "وقرأ بعض القراء⁴ بالإضافة، فقال: ثلاث مئة سنين، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في الشعر للضرورة"⁵. قال المبرد حين تعرض لقوله تعالى: ﴿هَتُوْلَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾⁶، قرأ بنصب (أطهر) الحسن عيسى بن عمر ومحمد بن مروان وأبو عمرو بن العلاء وسعيد بن جبير وزيد بن علي⁷، قال إنها "لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية"⁸

10/ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)

- قال الزجاج: "قرأت القراء ﴿لِلْمَلْتِكَةِ أَسْجُدُوا﴾⁹ بالكسر، وقرأ أبو جعفر المدني وحده ﴿لِلْمَلْتِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ بالضم، وأبو جعفر من جلة المدينة، وأهل الثبت في القراءة إلا أنه

1 - سورة النساء: الآية 1.

2 - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي الفرقان، أبي عبد الله القرطبي، 9/6.

3 - سورة الكهف: الآية 25.

4 - ينظر التخريج: السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص389-390.

5 - المقتضب في النحو، أبي العباس المبرد، عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م، 169/2.

6 - سورة هود: الآية 78.

7 - ينظر: إعراب القراءات الشواذ (المهامش)، 668/1.

8 - المقتضب في النحو، 105/4.

9 - سورة البقرة: الآية 34.

غلط في هذا الحرف، لأن الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض.. لأنك إذا ابتدأت قلت: اسجدوا وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب"¹

- قال الزجاج حين تعرض لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾² القراءة الجيدة نصب الأرحام، المعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحلفوا بأبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟"³

- قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفِخُ فِي الْمُؤْمِنِينَ﴾⁴

"قرأ أبو بكر شعبة وابن عامر بنون واحدة وتشديد الجيم، وقرأ الباقر بنونين والتخفيف⁵. ووصف الزجاج هذه القراءة باللحن فقال: "فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم"⁶

11/ أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت324هـ)

أحصى الباحث محمد مليطان مجموع القراءات السبع التي قام ابن مجاهد بنقدها، ووصفها بعدة أوصاف، نذكرها في الجدول الآتي:⁷

1 - معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988م، 111/1-112.

2 - سورة النساء: الآية 1.

3 - المصدر السابق، 6/2.

4 - سورة الأنبياء: الآية 88.

5 - النشر في القراءات العشر، 324/2.

6 - معاني القرآن وإعرابه، 304/3.

7 - القراءات القرآنية.. إشكالية التقيد، قراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد، محمد مليطان.

الوصف	مرات التكرار
الغلط	33 مرة
الوهم	09 مرات
الخطأ	06 مرات
اللحن	01 مرة

ومن النماذج التي تعرض لها ابن مجاهد في كتابه السبعة بالتضعيف والتلحين:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾¹
قال ابن مجاهد: "واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه (يورثها) خفيفة مثل حمزة، وأخبرني الخزاز أحمد بن علي عن هبيرة عن حفص عن عاصم: (يورثها) مشددة الراء، ولم يروها عن حفص غير هبيرة وهو غلط..."²
- قال الله تعالى: ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾³
قال ابن مجاهد: "...عن يعقوب بن جعفر بن نافع: (ورحمة) مثل حمزة خفصاً، وهو غلط"⁴
- قال الله تعالى: ﴿مَنْ فَرَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾⁵
قال ابن مجاهد: "...ولا يجوز كسر الميم إذا نُوتتْ: (مَنْ فَرَعٍ) ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تُنَوَّنْ"⁶

1 - سورة الأعراف: الآية 128.

2 - السبعة في القراءات، ص 292.

3 - سورة التوبة: الآية 61.

4 - المصدر السابق، ص 316.

5 - سورة النمل: الآية 89.

6 - المصدر السابق، ص 336.

12/ أحمد أبو جعفر النحاس (ت338هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾¹
- قال النحاس: "قرأ أبو عمرو (إن صدوكم) بكسر الهمزة بمعنى الشرط، وروي عن الأعمش أنه قرأ (إن يصدونكم) وهو لحن عند النحويين..."²
- قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾³
- قرأ نافع (ميسرة) بضم السين، وقرأ الباقر (ميسرة)⁴
- قال النحاس: "وقراءة من قرأ (ميسرة) لحن لا يجوز"⁵
- قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً﴾⁶
- قرئت كلمة (أئمة) بوجهين: بتحقيق الهمزتين تارة وبإبدال الهمزة الثانية ياء.
- قال النحاس في الوجه الأول: "وهو لحن عند جميع النحويين لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة وهو من دقيق النحو"⁷

13/ أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾⁸
- قال السيرافي عند ضم كلمة (ميسرة): "وهو منكر ليس في الكلام مفعل"⁹
- ## 14/ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)

1 - سورة المائدة: الآية 2.

2 - إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، ص222.

3 - سورة البقرة: الآية 280.

4 - حجة القراءات لابن زنجلة، ص 149.

5 - إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، ص114.

6 - سورة السجدة: الآية 24.

7 - المصدر السابق، ص760.

8 - سورة البقرة: الآية 280.

9 - السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، عبد المنعم فائز، ط1، دار الفكر، دمشق، 1973م، ص 239.

- قال الله تعالى: ﴿ قَالَ يَتَذَكَّرُ أُنْبِيَئِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾¹

قال ابن خالويه: "قرأه ابن عامر بطرح الهمزة وإثبات الباء، وكسر الهاء، فإن كان جعله من أنبيي يَنْبِي غير مهموز فهو لحن، وإن كان خفف الهمزة وجعلها ياء وهو يريد بها كان وجهها"²

- قال الله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾³

حيث قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي فيعقوب بنصب لام (وأرجلكم) عطفا على (أيديكم) وقرأ الباقر بالخفض عطفا على (رؤوسكم)"⁴

قال ابن خالويه: "والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال في معرض ردّه على من ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر والاضطرار"⁵

- قال الله تعالى: ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ ﴾⁶

قال أبو حيان: "وقرأ محبوب عن الحسن ويحي بن الحارث الذماري، وأبو حيوة وأبو خلاد عن اليزيدي (تظَاهرا) بالتاء وتشديد الظاء، قال ابن خالويه: وتشديده لحن لأنه فعل ماض وإنما يشدد في المضارع، وقال صاحب اللوامح: ولا أعرف له وجهه، وقال صاحب الكامل: ولا معنى له"⁷

15/ الحسن أبو علي الفارسي (ت377هـ)

1 - سورة البقرة: الآية 33.

2 - الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: محمد عبد العال سالم مكرم، ط3، دار الشروق، بيروت، 1979م، ص 75.

3 - سورة المائدة: الآية 6.

4 - ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت/ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1987م. 530/1-531.

5 - الحجة في القراءات السبع، ص 129.

6 - سورة القصص: الآية 48.

7 - تفسير البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، 118/7.

- قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾¹، قال الفارسي عن قراءة ابن عامر: "وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عُدلَ عنها إلى غيرها كان أولى"²

- قال الله تعالى: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾³

قال ابن زنجلة: "وقرأ ابن عامر (أرجئه) بالهمز وكسر الهاء من غير إشباع"⁴
قال أبو علي الفارسي: "كسر الهاء مع الهمز غلط، لا يجوز وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة"⁵

- قال الله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾⁶

قال أبو علي حين تعرض لقراءة (والأرحام) بكسر الميم: "وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"⁷

16 / أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)

- قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ فَلْيَنْظُرْ ﴾⁸

قال ابن جني: "وأما قراءة أهل الكوفة: (ثم ليقطع) بكسر اللام فقيحٌ عندنا..⁹"

1 - سورة الأنعام: الآية 137.

2 - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام: أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وزملاءه، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1984م، 411/3.

3 - سورة الأعراف: الآية 111.

4 - حجة القراءات لابن زنجلة، ص 291.

5 - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، 62/4.

6 - سورة النساء: الآية 1.

7 - المصدر السابق، 121/3.

8 - سورة الحج: الآية 15.

9 - الخصائص في النحو، أبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ، 33/2.

– قال الله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾¹

قال أبو الفتح: "فأما قراءة عاصم (وقيل من راق) ببيان النون من (مَنْ) فمعيب في الإعراب معيف في الأسماء.."²

– قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾³

قرأ أبو جعفر (للملائكة أسجدوا)، فقال أبو الفتح: "هذا ضعيف عندنا جداً"⁴

17/ مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)

من نماذج القراءات التي تناولها القيسي بالتضعيف والتلحين:⁵

– قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾⁶

قال مكي القيسي: "ومن قرأ هذه القراءة ونصب (الأولاد) وخفض (الشركاء) فهي قراءة بعيدة، وقد رويت عن ابن عامر.. وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر وأكثر ما يأتي في الظروف"⁷

1 – سورة القيامة: الآية 27.

2 – المصدر السابق، 94/1.

3 – سورة البقرة: الآية 34.

4 – المحتسب في تبين شواذ القراءات لابن جني، 71/1.

5 – ينظر: موقف القيسي من القراءات المتواترة في كتابه مشكل إعراب القرآن، محسن درويش، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد32، ديسمبر 2006م، ص 29.

6 – سورة الأنعام: الآية 137.

7 – مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السّوّاس، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت)، 291/1.

- قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾¹
- قال القيسي: "ولكن أتى على إضمار المصدر - الفعل (ننجي) - أقامه مقام الفاعل وهو بعيد أيضاً، إنما يجوز في الشعر"²
- قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾³ قال مكي: "...وقد حكي عن عاصم أنه قرأ بفتح الراء مشددة (يضركم) وهو أحسن من الضم.."⁴

18/ أبو العباس بن عمّار المهدوي (ت440هـ):

- قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَبَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَبَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾⁵
- قال المهدوي: "الأصل في القراءتين جميعاً: استطاعوا، فمن شدد الطاء فإنه أدغم التاء في الطاء، وفي هذه القراءة بعدد، لأنّ فيها الجمع بين الساكنين وهما حرفا سلامة وذلك قليل الاستعمال وإنما يأتي في ضرورة الشعر"⁶
- قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾⁷
- قال المهدوي: "من نونه فإنه صرفه - يعني سبأ - لأنه جعله اسماً للحي أو البلد، ومن لم ينون جعله غير مصروف، على أنه اسم للمدينة أو القبيلة، وقراءة قبل غير جيدة لأنه أسكن الهمزة في اسم، والجزم لا يدخل في الأسماء فوجهها أنه قدر الوقف عليه ثم حمل الوصل على الوقف"⁸

1 - سورة الأنبياء: الآية 88.

2 - المصدر السابق، 87/2.

3 - سورة آل عمران: الآية 120.

4 - المصدر السابق، 156/1.

5 - سورة الكهف: الآية 97.

6 - شرح الهداية، أبي العباس أحمد المهدوي، تحقيق: حازم حيدر، ط1، مكتبة الرشد، السعودية، 1416هـ، 404/2.

7 - سورة النمل: الآية 22.

8 - المصدر السابق، 453/2.

- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾¹

قال المهدي: "فأما ما رواه أبو الحارث من إدغام اللام في الذال فليس بالقوي"²

19/ نصر بن علي بن محمد الشيرازي النحوي المعروف بابن أبي مریم (ت562هـ)³

- قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ

شُرَكَاءَهُمْ﴾⁴

سبق تخريج هذه القراءة، وتناولها العلماء بالنقد، وهناك أيضا أعلام آخرون قاموا بردها وعلى رأسهم نصر بن علي الذي يقول فيها: "وهو قبيح قليل في الاستعمال.."⁵، وقال القيسي صاحب الكشف: "وهذه القراءة فيها ضعف.."⁶، وقال الطبري: "وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح.."⁷، وقال أبو حيان متحدثا عن صاحب الكتاب: "وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر.."⁸

- قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾⁹

1 - سورة البقرة: الآية 231.

2 - المصدر السابق، 78/1.

3 - ينظر ترجمته: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، وليد بن أحمد وزملاءه، ط1، سلسلة إصدارات الحكمة، بريطانيا، 2003م، ص 2758.

4 - سورة الأنعام: الآية 137.

5 - الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط1، الجامعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، 1993م، 506/1.

6 - الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها: مكي القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م، 454/1.

7 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 576/9.

8 - تفسير البحر المحيط أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، 166/3.

9 - سورة النحل: الآية 78.

قرئت كلمة (أمهاتكم) بوجهين، قال ابن مريم: "قراءة حمزة بكسر الهمزة والميم، أما كسر الهمزة فقد بين وجهه بأن حركة الهمزة قد أتبع حركة ما قبلها، وهي كسرة، فكسرت الهمزة أيضا للإتباع، وأما ما قرأ به حمزة من كسر الميم، فإنه أيضا إتباع أتبع حركة الميم حركة الهمزة، وهذا بعيد، وإن كانت صححت الرواية فيه.."¹

- قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾²

"قرأ حمزة الزيّات الكوفي (الأرحام) بالخفض، عطفاً على الضمير المخفوض بالباء، وقرأ الجمهور (الأرحام) بالنصب"³

قال نصر بن علي: "والأرحام بالخفض قرأها حمزة وحده وهو ضعيف.."⁴

20/ أبو البقاء العكبري (ت616هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾⁵

قال العكبري: "وقرأ الأعمش بالعكس وهي ضعيفة.."⁶

وقال أيضا: "وهذا إنما يجوز في الشعر لا في اختيار الكلام"⁷

¹ - الموضح في وجوه القراءات وعللها، 2/ 741-742.

² - سورة النساء: الآية 1.

³ - السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص226.

⁴ - الموضح في وجوه القراءات وعللها، 1/ 325.

⁵ - سورة الأنفال: الآية 35.

⁶ - التبيان في إعراب القرآن، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، طبعة عيسى البابي

الحلبي وشركاه، 2/ 622.

⁷ - البيان في غريب إعراب القرآن، أبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، 1980م، 1/ 387.

- قال الله تعالى: ﴿وَنَبِّئُهُمْ **عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ**﴾¹
- قال العكبري: "حكى الأهوازي في الموضح برفع النون وفي هذه القراءة بُعد، وأقرب ما تُحْمَلُ عليه أن يكون أشار إلى الضمة ولم يحقق الضمة فظنه السامع ضمًّا.."²
- قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ **الْحَبْكِ**﴾³
- قال العكبري: "وحكِيَّ فيها كسر الحاء وضم الباء وهو بناء لا مثل له، والأشبه أنه غلط على القارئ"⁴

21/ أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (توفي حدود المائة الخامسة الهجرية)

- قال الله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ **وَالْيَسَعَ** وَيُونُسَ وَلُوطًا^٥ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى **الْعَالَمِينَ**﴾⁵ قال ابن مجاهد: "قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بلام واحدة، وقرأ حمزة والكسائي وخلف (واليسع) بتشديد اللام المفتوحة وإسكان الياء"⁶، قال أبو زرعة: "إنَّ (اليسع) أشبه بالأسماء الأعجمية، ودخول الألف واللام في (اليسع) قبيح، لأنك لا تقول: (اليزيد) ولا (اليحي) وتشديد اللام أشبه بالأسماء العجمية"⁷
- قال الله تعالى: ﴿**عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ**﴾⁸
- قرأ نافع وحمزة وأبو جعفر (عليهم) بسكون الياء، وقرأ الباقر بفتح الياء، وقرأ نافع وحفص (خضرٌ وإستبرقٌ) بالرفع فيهما، وقرأ ابن كثير وشعبة بخفض الأول، ورفع الثاني،

1 - سورة الحجر: الآية 51.

2 - إعراب القراءات الشواذ، أبي البقاء العكبري، 748/1.

3 - سورة الذاريات: الآية 7.

4 - المصدر السابق، 512/2.

5 - سورة الأنعام: الآية 86.

6 - السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 262.

7 - حجة القراءات، أبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط 5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م، ص 259.

8 - سورة الإنسان: الآية 21.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب برفع الأول وخفض الثاني، وقرأ حمزة والكسائي، وخلف بخفضهما¹

قال أبو زرعة: "فمن قرأ (خضراً) بالرفع فهو أحسن، لأنه يكون نعتاً للثياب، ولفظ الثياب لفظ الجمع، و(خضراً) لفظها لفظ الجمع.."²

- قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾³

قال أبو زرعة: "وحجة من أضاف (الفدية) إلى الطعام) أن الفدية غير الطعام، وأن الطعام إنما هو المفدى به (الصوم) لا (الفدية) والفدية هي مصدر من القائل: (فديت صوم هذا اليوم بطعام مسكين، أفديه فدية) فإذا كان ذلك كذلك فالصواب في القراءة إضافة الفدية إلى الطعام"⁴

- قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾⁵

قال ابن زنجلة: "فإن صحَّ ذلك فالطيُّ مضاف إلى كاتبه، ومعناه كطيُّ الملك أو الكاتب للكتاب، وقراءتهم أحبُّ إليَّ لأنَّ الكتاب يجمع المعنيين إن كان مصدرًا وإن كان واحداً"⁶

- قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾⁷

قال ابن زنجلة: "فأجمع القراءة على ذلك ولا يجوز (معجزين) هاهنا لأنه يصير إلى معنى (أولئك لم يكونوا معاندين) وذلك خطأ لأنهم قد عاندوا رسول الله ومعنى (معجزين) أي سابقين"⁸

1 - السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 665.

2 - حجة القراءات، ص 740.

3 - سورة البقرة: الآية 184.

4 - المصدر السابق، ص 125.

5 - سورة الأنبياء: الآية 104.

6 - المصدر السابق، ص 471.

7 - سورة الحج: الآية 51.

8 - المصدر السابق، ص 481.

22/ شهاب الدين عبد الرحمن أبي شامة المقدسي (ت665هـ)

- قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾¹

قال أبو شامة: "نصبًا وهذا غير جائز في العربية لأنه لا يكون الجواب للأمر هاهنا بالفاء إلا في يس، والنحل، فإنه صواب.. وهو وهم وقال هشام: كان أيوب بن تميم يقرأ فيكون نصباً ثم رجع فقرأ (فيكون) رفعًا، واعلم أن قراءة ابن عامر بالنصب مشكلة، لأن التّصّب بالفاء في جواب الأمر حقه أن يتزل متزلة الشرط والجزاء، فإن صحّ صح²"

- قال الله تعالى: ﴿إِن تَبَدُّوا أَلصَّدَقَتِ فَبِعِمَّا هِيَ﴾³

قال أبو شامة: "قال أبو إسحاق الزجاج بعد ذكره كلام أبي عبيد: ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتة، لأنّ فيها الجمع بين ساكنين مع غير حرف مد ولا لين، قلت: صدق أبو إسحاق، فكما قيل عمّن روى قراءة الإسكان، إنّه سمع الإخفاء فلم يضبط، كذلك القول في رواة الحديث، بل أوّلَى لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروايات على خلاف فصيح اللغة"⁴

- وقوله أيضا: "أسكن أبو عمرو (بارئكم) في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾⁵ حيث

وقعت حركة الإعراب تخفيفا... فإن الإسكان في حركات الإعراب لغير إدغام ولا وقف ولا اعتلال منكر، فإنه مضادة حكمة مجيء الإعراب"⁶

¹ - سورة البقرة: الآية 117.

² - إبراز المعاني من حوز الأمامي في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي

شامة، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، 1982، ص339.

³ - سورة البقرة: الآية 271.

⁴ - المصدر السابق، ص 375.

⁵ - سورة البقرة: الآية 54.

⁶ - المصدر السابق، ص324.

23/أحمد عبد النور المالقي(ت702هـ)

- قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾¹

قرأ اليزيدي في (ذائقة) بالتنوين، وقرأ الأعمش (ذائقة) بطرح التنوين مع النصب.
قال المالقي: "وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر، أو نادر الكلام، والإثبات أحسن وأكثر.."2

خاتمة الفصل:

هذا غيضٌ من فيضٍ لقراءاتٍ مردودةٍ عبر سبعة قرونٍ من الزّمان، ابتداءً من الرعيل الأول وانتهاءً إلى عصر الإمام المالقي، ردها أئمةٌ أعلامٌ على قراءٍ أعلامٍ من السّبعة والعشرة وأكثر. قال الزرقاني راداً على آل النحو: "إنكار أهل اللغة فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكرا عند أهل اللغة، وعلماء اللغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفا وخلفا، يوجهونها ويستدلون بها، وأنّى يسعهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله؟ إلاّ نُويَسُّ لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار، حمدوا على ما علموا من القياسات، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصحها"³

وصرّح بذلك أيضا الطوفي فقال: "وكم من قراءة معدودة في المتواترات اعترض عليها أهل العلم من مفسرين ونحويين وغيرهم فردوها وعدّوها لحنا.. وكل من ادّعى حجية القراءة وحتى الشاذة على اللغة، فلم يأت بدليل، وجلّ ما احتجّ به أن يقول: رأينا أهل النحو واللغة يحتاجون بذلك في مصنفاتهم، وهذا لا يعدّ دليلا، وغاية الأمر أنّ أهل اللغة تعاملوا معها كنصوص من القرن الأول وجعلوها تحت البحث كأبي شاهد، فما وافق القواعد الكلية احتجوا به وقبلوه وما خالف ردّوه ورفضوه، ولا أدلّ على ذلك من اعتراضهم على بعض ما قيل أنّه متواتر من القراءات"⁴

1 - سورة آل عمران: الآية 185.

2 - رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط2، دار القلم، دمشق، 1985م، ص359.

3 - مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، 363/1.

4 - الصعقة الغضبية في الردّ على منكري العربية، ص21-22.

لقد أوردنا هذه النماذج القليلة - إذ هي كافية فيما استهدفناه من تسجيل وقائع نقد القراءات - حتى يتسنى للقارئ أن يكون على مقربةٍ وبيّنةٍ من ظاهرة نقد القراءات، غير متعجّبٍ في ذلك، وبعد هذا يمكننا القول أنّ هذا الكمّ الهائل من الأعلام - نحويين كانوا أم لغويين أم مفسرين - كانوا مجانبين الصّواب عند ممارستهم لسلطة النقد على هذا النص المقدّس؟

في اعتقادي إنّ الأداة التي جعلت هؤلاء الأعلام يمارسون سلطة النقد اتجاه هذا الكلام، هو الذي جعل كلاً من الزركشي والبنّا الدّمياطي يفرّقان بين القرآن والقراءات: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان"¹

وهو ما دعا بأبي بكر بن العربي أن يصرّح بأنّها "كلها أو أكثرها عندي لغات، لا قراءات، لأنّها لم يثبت منها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء وإذا تأملتها رأيتها اختيارات مبنية على معانٍ ولغات"²

ومن ثمّ أقول: ما هو الدّاعي الذي دعا هؤلاء من عهد الرعيل الأوّل إلى استعمال أداة النقد؟

أقول لو كان الأمر كذلك لَمَا تجرّأ أيّاً من كان أن ينكرها أو ينتقدها، بل إنّ الممارسة العملية التّقديّة على القراءات إنّما في الحقيقة يمارسها على الله تعالى، ولقد مرّ معنا أنّ أوّل من أجرى عملية النقد والترجيح والمفاضلة والاختيار شخص النبي صلى الله عليه وسلّم وبعض من أصحابه، بل والقراء أنفسهم، ولهذا ترك الإمام نافع من قراءة أستاذه أبي جعفر سبعين حرفاً³، وهذا البرّاز أحد راويي أستاذه حمزة الزيّات كما نقلها عنه ابن أشته بأنّه كان يأخذ بمذهب حمزة إلا أنّه خالفه في بعض الأحرف⁴

¹ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، 1/ 318-319.

² - العواصم من القواصم، ص 363-364.

³ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، 1/ 244.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، 1/ 419.

وهذا هشام بن عمار أحد راويي القارئ ابن عامر، أنكر عليه الإمام أحمد: "قال المروزي: ذكر أحمد هشاماً فقال طيَّاش خفيف، وذكر له قصة في اللفظ بالقرآن، أنكر عليه أحمد حتى إنّه قال: إن صلّوا خلفه، فليعيدوا الصلّاة"¹، كما أنكر أهل المدينة على الكسائي لما تقدّم للصلّاة فهمز فأنكروا عليه وقالوا: "إنّه ينبر في مسجد رسول الله بالقرآن"²

وأيضاً ما روي عن محمد بن صالح أنه قال: "سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو بن العلاء: كيف تقرأ ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدٌ﴾"³، فقال: (لا يعذب) -بكسر الذال المشدّدة- فقال له الرجل: كيف؟ وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم (لا يعذب) بالفتح، فقال أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ما أخذته عنه، أو تدري ما ذاك؟ لأني أتّهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة"⁴

هذا في حين أن القراءة التي أنكرها أبو عمرو هي قراءة الكسائي من السبعة، ويعقوب من العشرة، والحسن البصري من الأربعة عشر"⁵

قال صاحب التمهيد: "وأقوى دليل يرشدنا إلى عدم اعتراف الأئمة السلف بتواتر القراءات تلك، استنكاراتهم على قراءات كثير من القراء المشهورين وحتى السبعة وكيف يجزأ مسلم محافظ أن ينكر قراءة يرى تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم"⁶

ويقول أيضاً في موضع آخر من مصنفه: "وهل يجزأ مسلم أن يخطئ أو ينكر قراءة هي متواترة عن رسول الله فإن دلّ ذلك فإنما يدل على أنّ ما أنكره شيء منسوب إلى نفس القراء إنكاراً عليهم لا إنكاراً لشيء ثبت عن رسول الله قطعياً، تدلنا على ذلك التعليقات الواردة في هذه المناسبات تبريراً للإنكارات المزبورة"⁷

¹ - تهذيب التهذيب، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 277/4.

² - النهاية في غريب الحديث والأثر، 7/5.

³ - سورة الفجر: الآية 25-26.

⁴ - مناهل العرفان في علوم القرآن، 365/1.

⁵ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 609/2.

⁶ - التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، 62/2.

⁷ - المرجع نفسه، 63/2.

وقال الباحث إحسان الأمين: " كلُّ ذلك يدلُّ دلالةً واضحةً على عدم تلقي هؤلاء العلماء تلك القراءات تلقي المتواترات، فلم يعدّوها من النّقل المتواتر، بل اعتبروها اختيار المقرئ وما بلغه عن طريق الآحاد"¹

وبعد أن تمّ عرض المواقف المختلفة إزاء طائفةٍ من القراءات، يمكن القول أن النّحويين بصورةٍ عامةٍ كانوا لا يتحرّجون من الطّعن في القراءات، بل اتجهوا إلى تغليظ القول على كلِّ ما لم يوافق منهجهم من القراءات وهم في ذلك سواء، كانوا كوفيين أو بصريين، وخير دليلٍ على ذلك مواقف جملةٍ من أعلام المدرسة البصرية، وأعلام المدرسة الكوفية على غرار الفراء، كما مرّ معنا. في الأخير يجب أن نقرر أن موقف هؤلاء الأعلام من القراءات ورميهم كثيراً منها باللّحن والغلط والضّرورة والشّدوذ والخطأ، واتّهامهم القراء بالوهم تارةً والغفلة وعدم الدّراية تارةً أخرى، وإخضاعهم القراءات للمذاهب النّحوية والأقيسة العقلية، هو الذي جرّأ ثلّة من المستشرقين أن يطعنوا في كثيرٍ من القرآن الكريم وقراءاته، فما هي الأسباب والدّوافع التي دفعت هؤلاء الأئمة إلى أن يتعاملوا مع القراءات بمكذا تعامل، هذا ما نروم إنجازاه في الفصل الموالي.

¹ - منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط1، دار الهادي، بيروت، 2007م، ص 249.

الفصلُ الرَّابِعُ

أَسْبَابُ طَعْنِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ فِي القِرَاءَاتِ

يحتوي على ثلاثة مباحث:

1/ المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الأَسْبَابُ النَّقْلِيَّةُ.

2/ المَبْحَثُ الثَّانِي: الأَسْبَابُ العَقْلِيَّةُ.

3/ المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الأَسْبَابُ المَتَعَلِّقَةُ بِالِاخْتِيَارِ.

تصدير:

أجمع اللغويون والتّحاة وسلّموا بأفضلية القرآن الكريم مصدرًا موثوقًا من مصادر الاستشهاد في النحو، لكنّ موقفهم إزاء القراءات القرآنية اختلف بين التنظير والتطبيق، فهم من حيث المبدأ مقتنعون بأنّ كل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به، لكنهم حين بدأوا بجمع اللغة وتقعيدها وفق قوالب مطّردة، خالفت كثرة منهم هذا المبدأ، فوقفوا من القراءات موقفاً أقلّ ما يقال أنه يتعارض مع منهجهم في الجمع والتقعيد، وهو منهج خلط بين عدد من اللهجات القبلية اعتقدوا صفاءها وشهرتها فاستقوا منها مادّتهم وقعدوا على أساسها قواعدهم.

ويؤكد الراجحي أنّ القراءات القرآنية كانت نتيجة من اختلاف اللهجات العربية فيقول: "هي المرآة الصّادقة التي تعكس الواقع اللّغوي الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة قبل الإسلام، ونحن نعتبر القراءات أصل المصادر جميعًا في معرفة اللهجات العربية، لأنّ منهج علم القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كل الطّرق التي نقلت بها المصادر الأخرى كالشعر والنثر، بل يختلف عن طرق نقل الحديث"¹، لذلك كان موقف نحاة العربية من القراءات امتدادًا لذلك الموقف الخاطئ المؤسس بدايةً على إهمالها والانتقاص منها، حتى وإن تباينت مواقف بعضهم منها قبولاً أو رفضاً.

ويرى بعض الأساتذة المحدثين من أنّ البصريين ردّوا الكثير من القراءات ليس من شيءٍ إلّا "أنهم وضعوا أصولهم ومقاييسهم وقواعدهم قبل أن يستكملوا استقراءهم، وهذا خطأ كبير، إذ من المعروف أنّه ما لم يكن الاستقراء شاملاً فلا يعتدّ بالنتائج التي توصلوا إليها. ولو أنّ البصريين صبروا إلى أن يستكملوا استقراءهم لابتعدوا كثيرا عن ذلك الزل الذي وقعوا

¹ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م،

فيه، ولمّا كان هناك داعٍ إلى التّأويل الذي لجأوا إليه فيما يخالف مقاييسهم، ولمّا خطّأوا مشاهير القراء وردّوا قراءاتهم¹

من هنا "اختلف تطبيق النّحاة للنّظرية التي قرّروها عن القرآن وقراءاته، فقد رفضوا أحياناً بعض القراءات وضعّفوا غيرها، ورموا القراء بضعف الدّراية بالعربية كما وصموهم باللّحن ولم يكن ذلك بشيءٍ سوى أنّ القراءة لم تتفق مع القواعد المجهّزة أمامهم والمأخوذ أغلبها من نصوصٍ أخرى، فأصبحت القراءات مجالاً لتطبيق القواعد وليست مصدرّاً تُستسقى منه القواعد.. فكان يجب عليهم - تبعاً لموقفهم السّابق - أن يقبلوا القراءات ويعتمدوها مصدرّاً، لكن الذي حدث أنّهم قبلوها حين تواءمت مع ما استنتجوا من قواعد، ورفضوها حين تعارضت معها، فتناقضت أفعالهم مع أقوالهم، واجترأوا على وصف بعض القراءات بالقبح والرداءة والوهم والغلط، إلى غير ذلك من الأوصاف"²

وانقسم النّحاة إلى فريقين حين تعاملوا مع القراءات، فريق الأثريين الذين لم نقرأ عنهم أنّهم طعنوا في هذه الأخيرة، وإنما جاءت آراءهم مناصرةً ومدافعةً عن القراءات، ولعلّ من رجالات هؤلاء الأثريين: عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، وعيسى بن عمر (ت149هـ)، ويونس بن حبيب (ت182هـ)، والخليل الفراهيدي (ت175هـ)، والرّجّاجي (ت337هـ)، وأحمد بن فارس (ت395هـ)³

والفريق الآخر هم فريق القياسيين، الذي يضم أبرز النّحاة وأشهرهم، وأغلبهم لا يتحرّز ولا يتورّع في التّهجّم على القراءات إذا ما تعارضت مع قواعدهم، على الرغم من "أنّ بعضهم يعدّ من أشهر رجال القراءات، وأبرزهم كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، اللّذين اختارهما ابن مجاهد

¹ - تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد السيد طلب، ط1، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت)، ص 85، وينظر أيضاً: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، 1958م، ص341. وأثر القراءات في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1969م، ص 89-90.

² - مواقف النّحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، شعبان صلاح، ط1، دار غربي، القاهرة، 2005، ص 80-78.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 111.

بين من اختار حين سبَّع السبَّعة، وأغلبهم ممن أَلَّفوا في القراءات القرآنية حلاً لمشكلاتها الإعرابية أو
إيضاحاً لمعانيها أو تعليلاً لوجوهها التي قرئت بها، كالفرّاء، والزجاج، وابن خالويه، والفارسي،
وابن جنّي¹

وسنحاول في هذا الفصل تبيان الأسباب التي جعلت اللغويين والنحاة يلحّون القراء تارةً،
ويخطئون ويردّون قراءاتهم تارةً أخرى، وتنقسم هذه الأسباب إلى ثلاثة أقسام: أسبابٌ مرويةٌ
(نقليةٌ)، وأخرى اجتهاديةٌ (عقليةٌ)، وثالثةٌ متعلّقةٌ بالاختيار، وكلُّ سببٍ من هذه الأسباب تندرج
تحت مجموعةٍ من المصطلحات وُسِّمَتْ بها القراءات القرآنية، وإليك بيانٌ ذلك ضمن ثلاثة مباحث
مرتبة كالآتي:

¹ - المرجع السابق، ص 135.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

الأَسْبَابُ النَّقْلِيَّةُ (المَرْوِيَّةُ)

وهي الأسباب المتعلقة بصحة اللغة تارةً، وبسند القراءة وكيفية رسمها تارةً أخرى، وفيما يلي بيان ذلك:

1/ اللغة: (احتكام النحاة على ما سنوه من قواعد وما وضعوه من قوانين)

حيث إن غالبية أرباب اللغة كانوا يحتكمون إلى صحة المعنى قبل اللفظ، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وما فسد به المعنى فمردود، فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد، مما جرهم إلى الطعن في القراءات التي تخالف ما هو أقوى في الإعراب أو القياس النحوي، مما حدا بعلم الدين السخاوي أن ينكر على من أنكر قراءة ابن عامر: (فَيَكُونُ) بالنصب، حيث قال: "واعلم أن جماعة من النحاة والقراء قد طعنوا في هذه القراءة وضعفوه وغلطوا في ذلك، وقالوا: هذا وإن كان على لفظ الأمر، فليس بأمر في الحقيقة، كأن التقدير: يَكُونُ فيكون، وإذا لم يكن أمراً لم يجوز أن ينصب الفعل بعد الفاء على الجواب، كما لم يجوز ذلك في الإيجاب في نحو: آتيتك فأحدثك إلا في الشعر.. ثم قال: واعلم أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين، وما أتبع فيها إلا الأثر"¹

ولعل من الأسباب التي أدت ببعض النحاة إلى الطعن في بعض القراءات وردّها، أنّهم كانوا في وقت لم تكن القراءات مجتمعة في الكتب، ولم تسبّع السبعة بعد، ولا الثلاثة المكملّة، وهذا ما نصّ عليه ابن الجزري في النّشر قائلاً: "فلما كانت المائة الثالثة قلّ الضبط وآنس الخرق وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان، تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمامٍ معتبرٍ جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام"²

كان من أسباب تلحين النحاة للقراءات أنّ النحاة الذين طعنوا في بعض القراءات كانوا يحتكمون إلى ما سنوه من قواعد ومقاييس، فيعرضون القراءات على هذه القواعد والقوانين، فإذا وافقت القراءة القاعدة قبلوها وإذا خالفت القاعدة استخدموا لها مصطلحاتٍ من مثل:

¹ - فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، ط1، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2005م، 482/1-484.

² - النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، 33/1-34.

(الغلط، الوهم، الكراهة، الرد، الخطأ، لا يجوز، محال، لا أشتهي، اللحن، الفحش، ليس بقراءة..)، وهذا السبب هو أحصب الأسباب وأكثرها دوراً عند المرجّحين والمنكرين لبعض القراءات، على حدّ سواءٍ ومن أمثلة ذلك:

- لفظ (غَلَطَ):

استُخدم هذا اللفظ عند مخالفة القراءة لقاعدةٍ نحويةٍ، واتهام القراء بالوهم والغلط، ومثال ذلك: قول الزّجاج عند قوله تعالى: ﴿لِلْمَلٰٓئِكَةِ اَسْجُدُوْا﴾¹ حيث قرأ أبو جعفر وحده برفع تاء الملائكة.. إلاّ أنّه غلط في هذا الحرف لأن الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبه تاء التأنيث بكسر ألف الوصل لأنك إذا ابتدأت قلت: اسجدوا وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصّواب²

- لفظ (وَهَمَّ):

هذا اللفظ استعمل أيضاً عند مخالفة القراءة للقاعدة النحوية، ومثال ذلك: قول الفراء عند قوله تعالى: ﴿مَا اَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا اَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾³، "وقد خفض الياء من قوله (بمصرحي) الأعمش ويحي بن وثاب جميعاً. ثم قال: من وهم القراء طبقة يحي فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعلّه ظنّ أنّ الباء في (مصرحي) خافضةٌ للحرف كلّ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك"⁴

- لفظ (كَرِهَ):

عند القراءة من قوله تعالى: ﴿اِنَّ الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَادُوْا وَالنَّصٰرَى وَالصَّبِيْئِنَ﴾⁵ قرأ نافع وأبو جعفر بترك همز (الصبايين) وقرأ الباقرن بالهمز⁶

1 - سورة البقرة: الآية 34.

2 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 111/1-112.

3 - سورة إبراهيم: الآية 22.

4 - ينظر: معاني القرآن، 75-76/2.

5 - سورة البقرة: الآية 62.

6 - ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح: أوتو برتزل، ط3، دار الكتاب العربي،

بيروت، 1985م، ص 74.

قال أبو شامة - نقلاً عن أبي عبيد - أنه قال: "إنما كره ترك الهمزة هنا، لأنّ من أسقطها لم يترك لها خلفاً بخلاف النبيين"¹، بمعنى لم ينظر إلى أصل هذه الكلمة لأنها من صبا مهموز لام الفعل.

- لفظ (الرّدّ):

وهذا اللفظ أيضاً استعمل عند مخالفة القراءة للقاعدة التّحوية، ومثال ذلك ما فعله المازني مع قراءة نافع عند قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تَبَشِّرُونَ﴾²، قال الزّجاج: "ورأيت مذهب المازني وغيره ردّ هذه القراءة: (فبم تبشرون) بكسر النون"³

- لفظ (خطأ):

وُضِعَ هذا اللفظ عند مخالفة القراءة للقاعدة اللّغوية، واتهام الرّواة بالغلط في التّقل. من ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾⁴، قال الزّجاج: " (ويغفر لكم) القراءة بإظهار الرّاء مع اللّام، وزعم بعض التّحويين أنّ الرّاء تدغم مع اللّام فيجوز (يغفر لكم)، وهذا خطأ فاحشٌ، و لا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الرّاء في اللّام غالطين، وهو خطأ في العربية، لأنّ اللّام تدغم في الرّاء، والنون تدغم في الرّاء، نحو قولك (هل رأيت ومن رأيت) و لا تدغم الرّاء في اللّام، إذا قلت: مر لي بشيءٍ، لأنّ الرّاء حرفٌ مكرّرٌ، فلو أدغمت في اللّام ذهب التكرير، وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم"⁵

¹ - إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للشاطبي، أبي شامة، ص 329.

² - سورة الحجر: الآية 54.

³ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 1/216-217.

⁴ - سورة آل عمران: الآية 31.

⁵ - ينظر: المصدر السابق، 1/398.

– لفظ (وَلَا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ جَائِزَةٌ الْبِتَّةُ):

هذا المصطلح أيضاً استعمل عند مخالفة القراءة للقاعدة النحوية، واتهام القراء بعدم الضبط،

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبَدُّوْا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾¹

وذلك بكسر نون (نِعِمَّا)، قال الزَّجَّاج: "و لا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، و

لا هذه القراءة جائزة البتة، لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدٍّ ولينٍ"²

– لفظ (فَمُحَال):

كقول النحَّاس عند قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبَدُّوْا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾³ فأما ما حُكيَ عن

أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال في (فَنِعِمَّا)"⁴

– لفظ (وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ):

لمخالفة القراءة قاعدة لغوية ومذاهب النحاة، واتهام القراء بقلّة الضبط وعدم الرواية، مثل

قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾⁵، قال الزمخشري: "قريء (فيغفر، ويعذب)

بجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على فهو يغفر ويعذب، فإن قلت: كيف يقرأ

الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحنٌ مخطئٌ خطأً فاحشاً، وراويه

عن أبي عمرو مخطئٌ مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهلٍ عظيمٍ،

والسبب في نحو هذه الروايات قلّة ضبط الرواة، والسبب في قلّة الضبط قلّة الدراية، ولا يضبط

نحو هذا إلا أهل النحو"⁶

1 – سورة البقرة: الآية 271.

2 – ينظر: المصدر السابق ، 1 / 353-354.

3 – سورة البقرة: الآية 271.

4 – ينظر: إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، ص111.

5 – سورة البقرة: الآية 284.

6 – تفسير الكشاف، 1/518.

- لفظ (لَسْتُ أَشْتَهِيهِ):

عند قوله تعالى: ﴿فَالصَّلِيحَتُ قَنِيئَتٌ حَفِيظَةٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾¹، قال الفراء: "القراءة بالرفع [الله] ومعناه حافظاتٌ لغيب أزواجهن بما حفظهن الله حين أوصى بهن الأزواج، وبعضهم يقرأ (بما حفظ الله) فنصبه على أن يجعل الفعل واقعاً كأنك قلت: حافظاتٌ للغيب بالذي يحفظ الله، كما تقول: بما أَرْضَى الله فتجعل الفعل (لما) يكون في مذهب مصدر، ولست أَشْتَهِيهِ، لأنه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنما هو كالمصدر"²

- لفظ (لَحْنٌ لَا يَجُوزُ):

عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾³، قال النَّحَّاسُ أثناء تعرُّضه لهذه القراءة، وذلك عند ضمِّ تاء (للملائكة): "وهذا لحنٌ لا يجوز"⁴

- لفظ (لَحْنٌ لَا تَحِلُّ الْقِرَاءَةُ بِهِ):

وذلك عند مخالفتها قاعدةً نحويةً، مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁵، قال النَّحَّاسُ: "وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤسائهم: لحنٌ لا تحلُّ القراءة به، وأما الكوفيون فقال رؤسائهم هو قبيح"⁶

- لفظ (فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ):

استعمل هذا اللفظ عندما خالفت القراءة مذهب البصريين، واتَّهَمَ القارئ بالتحريف، مثل قوله تعالى: ﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ⁷ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾⁷ قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي: بين مخرج

1 - سورة النساء: الآية 34.

2 - معاني القرآن، الفراء، 265/1.

3 - سورة البقرة: الآية 34.

4 - ينظر: إعراب القرآن، ص 34-35.

5 - سورة النساء: الآية 1.

6 - ينظر: المصدر السابق، ص 170.

7 - سورة التوبة: الآية 12.

الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءةً مشهورةً، وإن لم تكن مقبولةً عند البصريين، وأمّا التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرّح بها فهو لاحقٌ محرّفٌ¹

- لفظ (لا يجوز):

لمخالفتها قاعدة نحوية، مثل قوله تعالى: ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي ﴾²

بكسر الياء في قراءة حمزة (مصرخي)، قال النّحاس: "قد صار هذا بإجماع لا يجوز.. ولا ينبغي أن يُحمَلَ كتاب الله على الشّدوذ"³

- لفظ (لا أعرف لها وجهًا):

من بين أسباب التّفصيل، خفاء علّة التّوجيه للقراءة لدى بعض النّحويين، فيسارع إلى ردّها، ومن أمثلة ذلك قراءة ابن عامر: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾⁴ وكقراءة ابن كثير: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾⁵

قال أبو حيان: "قال النّحاس: لا أعرف لها وجهًا ولذلك جعلها أبو حاتم غلطاً"⁶

2/ الإسناد:

لما كان السّند هو الطّريق الموصل إلى المتن، وأنّ الأصل الذي يعتمد عليه في قبول القراءات هو صحّة إسنادهَا، وأنّها الركن الأساس من أركان القراءات، فإنّ هذا العنصر يتناول ضعف الرواة والطّرق ومروياتهم، وأوهام مؤلفي القراءات في عزوهم الروايات إلى غير قارئها. وفيما يلي مجموعة من التّماذج، نعتها اللّغويون والنّحاة بأوصاف الطّعن والنّقد، بسبب ضعفٍ في أسانيدها.

- 1 - تفسير الكشاف، 18/3.
- 2 - سورة إبراهيم: الآية 22.
- 3 - ينظر: إعراب القرآن، ص 480.
- 4 - سورة البقرة: الآية 229.
- 5 - سورة الإسراء: الآية 31.
- 6 - تفسير البحر المحيط، 29/6.

– لفظ (لَا أَصِلَ لَهَا)

وذلك لفساد معنى هذه القراءة، وبطلان القراءة بها، قال ابن الجزري في معرض تناوله لقوله

تعالى: ﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾¹

برفع الهاء في (الله) ونصب الهمزة في (العلماء)، وقد راج ذلك عند المفسرين، وهذا النوع من الموضوعات التي جمعها ابن جعفر الخزاعي²، وقد نسب هذه القراءة التي لا أصل لها إلى أبي حنيفة وهو منها بريء، وهذه لا تُعدُّ قراءة³

– لفظ (غَيْرُ جَائِزِ قِرَاءَةٍ ذَلِكَ)

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾⁴

حيث قرئت كلمة (تقولون) بوجهين: (تقولون) و(يقولون). قال أبو جعفر عند تصويبه إحدى القراءتين: "والصواب من القراءة عندنا في ذلك: (أم تقولون) بالياء دون الياء عطفاً على قوله: ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ﴾⁵. بمعنى أي هذين الأمرين تفعلون؟ [إلى أن قال] غير جائزة قراءة ذلك بالياء لشذوذها عن قراءة القراء"⁶

1 – سورة فاطر: الآية 28.

2 – ينظر ترجمته: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين بن عثمان الذهبي، 719/1-720.

3 – ينظر: علم القراءات، نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، إبراهيم آل إسماعيل، تقديم: عبد العزيز بن عبد الله آل شيخ، ط1، مكتبة التوبة، الرياض، 2000م، ص45-46.

4 – سورة البقرة: الآية 140.

5 – سورة البقرة: الآية 139.

6 – ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 1/ 625.

– لفظ (بدعة)

من أمثلة ذلك، ما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كره قراءة حمزة، قال السخاوي: "وأما كراهة الإمام أحمد بن حنبل فقد قال سويد (ت194هـ)¹ مضيت أنا وأحمد بن رافع إلى أحمد بن حنبل، فقال: ما حاجتكما؟ قلنا: نحن نقرأ قراءة حمزة، وبلغنا أنك تكره قراءته، فقال أحمد قد كان من العلم بموضع، ولكن لو قرأتم بحرف نافع وعاصم"²، ونُقِلَ أيضاً عن شعبة أنه قال: "قراءة حمزة بدعة"³

– لفظ (إسناده ضعيف)

ذلك أن الذي نقل القراءة غير ثقة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِدَنِكَ﴾⁴ قال ابن الجزري: "مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالبُ إسناده ضعيفٌ، كقراءة ابن السَّمِيعِ وأبي السَّمَّالِ وغيرهما عند قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِدَنِكَ﴾ (ننجيك) بالحاء المهملة، و(لتكون لمن خلفك آية) بفتح سكون اللام"⁵

– لفظ (ضعف الرواية)

لضعف القارئ وشذوذه في الحروف، وبذلك تكون القراءة شاذةً، ومثال ذلك ما ذكره الداني عند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبُوتُ﴾⁶ بضم الياء وفتحها من كلمة (يسبتون)⁷، وقد انتقد أبو عمرو الداني هذه الرواية باعتبارها شاذةً، لأنَّ رواية المفضل عن عاصم ضعيفةٌ، كما

¹ – هو سويد بن عبد العزيز التنوخي، أبو محمد السلمي، الفقيه المقرئ الدمشقي، قرأ على يحيى الذماري.

ينظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين بن عثمان الذهبي، 319/1.

² – جمال القراء وكمال الإقراء، جمال الدين السخاوي، تحقيق علي حسن التواب، ط1، مكتبة التراث، مكة، 1987م،

473/2.

³ – التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق: علي حسن التواب، دار مكتبة المعارف، ط1، الرياض، 1985م، ص15.

⁴ – سورة يونس: الآية 92.

⁵ – النشر في القراءات العشر، 16/1.

⁶ – سورة الأعراف: الآية 163.

⁷ – ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، ص52.

قال أبو حاتم الرازي: متروك القراءة، ومن طريق هارون بن حاتم وحسين الجعفي وهما ضعيفان في القراءات¹

– لفظ (انْفِرَادُ الْقَارِي وَشُدُودِهِ)

من ذلك ما ذكره ابن مجاهد على أن الرواية إلا من واحد، قال: "وروى خارجة عن نافع أنه قرأ: ﴿وَاللَّهِ تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾² [البقرة: 210] بالياء مضمومة في سورة البقرة ولم يروه غير³

هذه الرواية مما انفرد بها خارجة عن نافع، وهو مع ثقته فإن له شذوذاً كثيراً في الرواية عنه.

– لفظ (وَهُمُ الرِّوَايَةُ)

ومثال ذلك ما ذكره أبو عمرو الداني: "وكلهم قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾⁴ [الأعراف: 194]، بالتاء في (تدعون) إلا ما رواه بكار بن أحمد المقرئ أداءً عن أحمد بن رستم عن نصير عن الكسائي أنه قرأ بالياء، وهو وهم من ابن رستم⁵

3/ الرّسم:

وهو أن تخالف القراءة خطّ المصحف وما أجمع عليه، وهذا ما جعل النحاة يعتقدون أن بعض القراء كانوا يقرأون من خطّ المصحف دون النقل عن الرجال، ويظهر هذا جلياً في قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾⁶ التي خطّتها الزمخشري، قال: "والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً

¹ – جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد أبي عمرو الداني، تحقيق: سامي عمر إبراهيم الصبّ، إشراف محمد ولد سيدي الحبيب الشنقيطي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2001م، رسالة الماجستير، (مخطوط)، 162/3-163.

² – سورة البقرة: الآية 210.

³ – ينظر: السبعة لابن مجاهد، ص 181.

⁴ – سورة الأعراف: الآية 194.

⁵ – جامع البيان في القراءات السبع، 170/3.

⁶ – سورة الأنعام: الآية 137.

بالياء ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء- لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"¹

ويظهر ذلك أيضاً في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر عند قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾² بإسقاط الهمزة وفتح التاء في (ليكة)، قال الزمخشري: "ومن قرأ بالنصب وزعم أنّ ليكة بوزن ليلة: اسم بلد، فتوهم قاد إليه خطّ المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة ﴿ص﴾ بغير ألف، وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخطّ المصطلح عليه، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللاّفظ"³

أمّا القراءات التي خالفت الرسم فمعظمها نُسب إلى جيل الصحابة نحو الزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، والتبديل والتغيير، وفيما يلي بعض النماذج:

- لفظ (الحذف)

من ذلك قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء: (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى **والذكر والأنثى**). هذه القراءة خالفت رسم المصحف في حذف (ما) والقراءة المتواترة على وفق خطّ المصحف ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾⁴

- لفظ (الزيادة)

كقراءة حفصة وعائشة وأمّ سلمة: (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى **صلاة العصر**). هذه القراءة أيضاً خالفت الرسم في زيادة (صلاة العصر) والقراءة المتواترة ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾⁵

1 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 1/401-402.

2 - سورة الشعراء: الآية 176.

3 - المصدر السابق، 4/412.

4 - سورة الليل: الآية 3.

5 - سورة البقرة: الآية 238.

– لفظ (التقديم والتأخير)

كقراءة أبي بكر الصديق: (وجاءت سكرة الحق بالموت) وهي قراءة مخالفة لرسم المصحف بتقديم (الحق)، أما القراءة المتواترة: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾¹

– لفظ (التبديل)

مثل القراءة التي نسبت إلى عمر بن الخطاب: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب وغير الضالين)، وهي مخالفة لرسم مصحف الإمام في تبديل (الذين) بـ (من) وتبديل (لا) بـ (غير)، أما القراءة المتواترة الموافقة للمصحف ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾²

– لفظ (التغيير)

مثل قراءة ابن مسعود وابن عباس: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة)، وهي مخالفة للرسم في تغيير (أمامهم) مكان (وراءهم)، وزيادة (صالحة)، أما المتواترة: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾³

– لفظ (المراذفة)

كقراءة ابن مسعود (إن كانت إلا زقية واحدة)، وهي مخالفة لرسم المصحف في لفظة (زقية) مكان (صيحة) التي هي الأصلية والموافقة للمصحف الإمام: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِيدُونَ﴾⁴

1 – سورة ق: الآية 19.

2 – سورة الفاتحة: الآية 7.

3 – سورة الكهف: الآية 79.

4 – سورة يس: الآية 29.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الأسباب العقلية (الاجتهادية)

من الأسباب المؤدية إلى الطعن في القراءات إعمال العقل لتمييز المعاني المناسبة لمقام الآية، وهذا الذي كان يتعامل به يحيى بن يعمر (ت129هـ)، والضحاك وعاصم الجحدري¹ ومن أمثلة ذلك استعمال لفظة (معاذ الله)، حيث جاء في الصحيح عن عائشة (رضي الله عنها) أنها أنكرت القراءة بالتحفيف في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءٍ ط﴾²

فعن عروة بن الزبير بسند عن أم المؤمنين قالت له: وهو يسألها عن قوله تعالى، قال: قلت: أكذبوا أم كذبوا؟ قالت: كذبوا، قلت: فقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم فما هو بالظن؟ قالت: أجل لعمرى لقد استيقنوا بذلك، فقلت لها: وظنوا أنهم قد كذبوا؟ قالت: معاذ الله لم تكن الرسل تظن ذلك برهها، قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا برههم وصدقوهم، فطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك³

وفيما يلي مجموعة من النماذج، نعتها اللغويون والنحاة بأوصافٍ معياريةٍ منها: (الضعف والقبح والخطأ والإنكار واللحن والجهل بسند القراءة والشذوذ)، ليس من شيءٍ إلا لأنها خالفت قياساً لغوياً معروفاً كثيراً استعماله عند أئمة اللغة، أو لأجل مخالفتها قاعدةً نحويةً، والقول بأن هذه القراءة أو تلك عند جميع النحويين رديئة لا وجه لها، هو قولٌ مرفوضٌ عند أئمة القراء، لأن القراءة سنة متبعة، ومن الألفاظ التي استعمالها النحاة في الطعن في مصداقية القراءات ما يأتي:

¹ - الدراسات الدينية بحراسان في العصر الأموي، حسين عطوان، ص 47-48.

² - سورة يوسف: الآية 110.

³ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 11/473.

- لفظ (الضعف)

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾¹

قال ابن جنّي: "هذا ضعيفٌ عندنا جداً وذلك لأنّ الملائكة في موضع جرٍّ فالتاء مكسورة"²

وقال الزمخشري: "لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإبتاع إلاّ في لغةٍ ضعيفةٍ كقولهم (الحمدُ لله)"³

- لفظ (وفيه قبْحٌ)

استعمل هذا اللفظ عندما خالفت القراءة القاعدة النحوية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁴ قال النّحّاس: "وأما الكوفيون فقال رؤسائهم هو قبيح"⁵،

قال الفراء: "فنصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها وخفض الأرحام، قال: هو كقولهم: وباللّهِ والرّحم، وفيه قبْحٌ، لأنّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كتبي به"⁶

- لفظ (خطأً في العريّة)

هذا اللفظ مثل غيره، وُظّف حين خالفت القراءة القاعدة النحوية، ومثال ذلك ما ورد في الآية السابقة الذكر.

قال الزّجاج: "فأمّا الجر في الأرحام فخطأً في العريّة لا تجوز إلاّ في اضطرار الشعر، وخطأً - أيضاً - في أمر الدّين عظيمٌ، لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تحلفوا بأبائكم) فكيف يكون تساءلون به وبالرّحم على ذا؟"⁷

1 - سورة البقرة: الآية 34.

2 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 71/1.

3 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 254/1.

4 - سورة النساء: الآية 1.

5 - إعراب القرآن، ص 169.

6 - معاني القرآن، 252/1.

7 - معاني القرآن وإعرابه، 6/2.

- لفظ (أنكر)

مخالفة القراءة قاعدةً صرفيةً، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا حِجْرَ مِّنْكُمْ شَعْنَ قَوْمٍ﴾¹ قال النَّحَّاس: "أنكر أبو عبيد وأبو حاتم (شنان) بتسكين النون، لأنّ المصادر إنّما تأتي في مثل هذا متحرّكة..."²

- لفظ (اللحن)

قال ابن عطية عند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾³، "وقرأت فرقة (تأمرني) بنونين، وهذا هو الأصل، وقرأ ابن كثير: (تأمروني) بنون مشدّدة مكسورة، وياء مفتوحة، وقرأ ابن عامر: (تأمروني) بياء ساكنة ونون مكسورة خفيفة، وهذا على حذف النون الواحدة، وهي الموطئة لياء المتكلم، ولا يجوز حذف النون الأولى، وهو لحن، لأنها علامة رفع الفعل.."⁴

- لفظ (رَمِي الْقَارِي بِجَهْلٍ فِي سَنَدِهِ)

قال القرطبي حين تعرّضه لقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوٰنُ مَثْبُورًا﴾⁵ "قال أبو عبيد: والمأخوذ عندنا فتح التاء، وهو الأصحّ للمعنى الذي احتجّ ابن عباس ولأن موسى عليه السلام لا يحتجّ بقوله: علمت أنا، وهو الرسول الدّاعي، ولو كان مع هذا كلّه تصحّ القراءة عن عليّ رضي الله عنه لكانت حجّة، ولكن لا تثبت عنه، إنّما هي عن كلثوم المرادي وهو مجهول، ولا نعلم أحداً قرأ بها غير الكسائي"⁶

1 - سورة المائدة: الآية 2.

2 - إعراب القرآن، ص 222.

3 - سورة الزمر: الآية 64.

4 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 4/540.

5 - سورة الإسراء: الآية 102.

6 - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 13/183.

– لفظ (الشُّدُوذُ وَخُرُوجُهُ عَنِ الْقِيَّاسِ)

وذلك عند مخالفة القراءة قياساً صرفياً، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ﴾¹، قال النَّحَّاسُ: "وقال بعضهم: (مَطَّلَع) للمصدر، والفتح أولى، لأنَّ الفتح في المصدر قد كان لـ(فَعَلَ يَفْعَلُ) فكيف يكون في (فَعَلَ يَفْعَلُ)، وأيضاً فإنَّ قراءة الجماعة الذين تقوم بهم الحجَّة (حَتَّى مَطَّلَع) هذا في قوَّته في العربية، وشذوذ الكسر وخروجه من القياس"²

¹ – سورة الفجر: الآية 5.

² – إعراب القرآن، ص 1348.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

الأسبابُ المتعلِّقةُ بالإختيارِ

تصدير:

إنّ اختيار القراءة جائزٌ باتِّفاق العلماء، وهو ظاهرةٌ قديمةٌ اقترنت بتزول القرآن، وما نعينه بالاختيار في القراءات هو ما اختاره إمامٌ من أئمة القراءات فيما روى وعلم وجهه أنّه الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقةً وأقرأ به، وبالتالي عُرفَ به واشتهر عنه فنُسبَ إليه قراءةً.

وقد عرّف ابن منظور الاختيار قائلاً "وخاره على صاحبه خيراً وخيراً، وخيره فضله وخار الشيء واختاره: انتقاه وخايرته فخرته: أي غلبته، والاختيار: الاصطفاء وكذلك التّخير"¹، وقال الزبيدي: "وخار الشيء: انتقاه واصطفاه.. واخترته عليهم عُدِّي بعلى لأنه في معنى فضله"²

أمّا التّعريف الإصطلاحي للاختيار فنجد طاهر الجزائري - من المعاصرين - يعرفه قائلاً: "أن يعمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية، فيختار ما هو الرّاجح عنده، ويجرّد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة ثم قال: وقد وقع ذلك من الكسائي، ومّن اختار من القراءات كما اختار الكسائي، أبو عبيد، وأبو حاتم، والمفضل، وأبو جعفر الطّبري"³

وفيما يلي بضعة نماذج، التي جعلت الأئمة يعمدون إلى اختيار القراءة حسب ما يرونه الرّاجح عندهم، ومن المصطلحات التي وُجّهت للقراءات القرآنية: (الاختيار، القراءة الأقوى، الوجه، أشبه بالصواب، ما عليه القراء، ما عليه العامة، ما عليه الناس، أكثر كلام العرب، موافقة خط المصحف، أحب الوجهين)، وأوّل مصطلح نبتدئ به الآتي:

- لفظ (الاختيار)

وهو اللفظ الأكثر تداولاً واستعمالاً من قبيل الأئمة، ومن أمثلة ذلك، أن تكون القراءة المختارة والمرجحة مؤيدةً بدليلٍ من القرآن الكريم، حيث يستدلّ على ترجيحها على غيرها بأيةٍ أو كلمةٍ، ومن أمثلة هذا السبب:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَفْصُلُ الْحَقَّ^ط وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلِينَ^ط﴾⁴

¹ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (خار).

² - تاج العروس في شرح القاموس، مرتضى الزبيدي، مادة (خار).

³ - التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن عن طريق الإتيان، طاهر صالح الجزائري، ط1، مطبعة المنار، مصر، 1334هـ،

ص90.

⁴ - سورة الأنعام: الآية 57.

وقع الخلاف في كلمة (يقص)، ففرئت بوجهين (يقص، يقض)، فرجّح الطبري وابن جزري الكلبي قراءة (يقض) بالضاد المعجمة من القضاء، فقال: "وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب"¹

ثم قال: "وأنّ الفصل بين المختلفين إنما يكون بالقضاء لا بالقصص"²
أو أن يكون سبب التفضيل راجعاً إلى السنّة النبوية، حيث يورد المفضّل حديثاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد به ترجيحه واختياره، ومن أمثلة هذا السبب، قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ﴾³

رجّح الطبري قراءة (دكّاء) بمدّ وهمزٍ دون تنوين على قراءة (دكّا) التي هي دون همز مع تنوين الألف، وقال: إنها أولى القراءتين بالصواب⁴، واستدلّ لما رجّحه بأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال في قصّة تجلّي الله تعالى للجبل، قال: (فساخ الجبل)، ولم يقل: فَتَفَتَّتَ ولم يتحوّل تراباً⁵

والحديث على رأي الطبري دالٌّ على قراءة المدّ، أمّا القراءة الثانية فمعناها تفتّت، وصار تراباً، وليس في الحديث أنّ الجبل تفتّت وصار تراباً، وإنما فيه أنّه ساخ في الأرض، أي: ذهب، وهذا بمنزلة النّاقة التي ذهب سنامها فصارت دكّاء بلا سنام⁶

1 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 280/9.

2 - المصدر نفسه، الصفحة والجزء نفسهما.

3 - سورة الأعراف: الآية 143.

4 - ينظر: المصدر السابق، 432/10.

5 - المصدر السابق، الصفحة والجزء نفسهما.

6 - ينظر: المصدر السابق، الصفحة والجزء نفسهما.

وعند قوله تعالى أيضاً: ﴿ **وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ** ﴾¹

قال مكّي القيسي: "وقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلي) وقال أبو عبيد: فلا أعلمه قرأها في حديثه إلا بكسر الخاء، وكسر الخاء على الأمر هو الاختيار لما ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك"²

– لفظ (أَقْوَى فِي نَفْسِي)

حيث تكون القراءة المرجحة يؤيدها المعنى ويشهد لقوتها، فيكون معناها أظهر وأبلغ، وأكثر اتفاقاً مع الآية، ومن أمثلة هذا السبب ما ورد في قوله تعالى: ﴿ **مُخَدَّعُونَ** اللَّهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدَّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾³

ورجح مكّي القيسي قراءة: (يخدعون) دون ألف على قراءة (يخادعون) بالألف، وقال: "وقراءة من قرأ بغير ألف أقوى في نفسي"⁴، وتبعه في ذلك ابن جزي قائلاً: "وهو أبلغ في المعنى"⁵، ومن تعليل ترجيحها أنّ الخداع فعل قد يقع وقد لا يقع، والخدعُ فعلٌ وقع بلا شك⁶

– لفظ (وجه القراءة عندنا)

وذلك عند قوله تعالى: ﴿ **وَرِيشًا** **وَلِبَاسُ** **التَّقْوَى** **ذَلِكَ خَيْرٌ** ﴾⁷

قال الفراء: "ولباس التقوى يرفع بقوله: (ولباس التقوى خير)، ويجعل (ذلك) من نعته، وهي قراءة أبيّ وعبد الله جميعاً، و(لباس التقوى خير)، وفي قراءتنا (ذلك خير) فنصب اللباس أحبّ إليّ لأنّه تابع الريش، (ذلك خير) فرفع خير بذلك"⁸

1 – سورة البقرة: الآية 125.

2 – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/264.

3 – سورة البقرة: الآية 9.

4 – المصدر السابق، 1/225-226.

5 – التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، 53/1.

6 – ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/226.

7 – سورة الأعراف: الآية 26.

8 – معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م، 1/375.

– لفظ (أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ)

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾¹، قال الفراء: "فمن خفض، أراد: تقوم أقل من الثلثين، وأقل من النصف، ومن الثلث، ومن نصب، أراد: تقوم أدنى من الثلثين فيقوم النصف، أو الثلث، وهو أشبه بالصَّواب، لأنه قال: أقل من الثلثين، ثم ذكر تفسير القلة لا تفسير أقل من القلة.."²

– لفظ (الْوَجْهُ وَبِهِ نَقْرًا)

عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَأِكَةُ﴾³ قال الأخفش: "والرفع هو الوجه، وبه نقراً، لأنه قد قال ذلك في غير مكان، قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾⁴ [الفجر: 23]، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَأِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾⁵

– لفظ (أَكْثَرُ الْقُرَاءِ عَلَيْهِ)

أن يكون الداعي إلى التفضيل بين القراءتين، وهو أن تكون المرجحة هي قراءة الأكثر من القراء، والتفضيل بهذا السبب كثير، ومن أمثله قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾⁶، قال الزجاج: "القراءة فتح الزاي وضمها، وأكثر القراء على فتح الزاي، وقد قرأت جماعة (زُبُورًا)

1 – سورة المزمل: الآية 20.

2 – المصدر السابق، 3/199.

3 – سورة البقرة: الآية 210.

4 – سورة الفجر: الآية 23.

5 – معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة، 1/183.

6 – سورة النساء 163.

بضم الزّاي، منهم الأعمش وحمزة فمن قرأ زبوراً بفتح الزاي فمعناه كتاباً، وهذا الوجه عند أهل اللغة، لأن الآثار كذا جاءت زبور داود، كما جاء تورا موسى وإنجيل عيسى¹

- لفظ (قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ)

عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقِّ﴾²

قال الفراء: "تقرأ (ويقتلون) وهي في قراءة عبد الله (وقاتلوا) فذلك قرأها من قرأها (يقاتلون) وقد قرأها الكسائي (يقاتلون) ثم رجع، وأحسبه رآها في بعض مصاحف عبد الله (وقتلوا) بغير ألف فتركها، ورجع إلى قراءة العامة، إذ وافق الكتاب في معنى قراءة العامة"³

- لفظ (قِرَاءَةُ النَّاسِ)

عند قوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَجْنَانًا مِّنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾⁴

قال الفراء: "قراءة أهل الكوفة، وكذلك هي في مصاحفهم (أن ج ي ن ألف) وبعضهم بالألف (أجنانا) وقراءة الناس (أنجيتنا) بالتاء..⁵

- لفظ (قِرَاءَةُ الْعَوَامِ)

عند قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾⁶

قال الفراء: "(لعناً كثيراً) قراءة العوام بالتاء إلا يحيى بن وثاب فإنه قرأها (والعنهم لعناً كبيراً) بالتاء، وهي قراءة عبد الله لا نجيزه، يعني كثيراً"⁷

1 - معاني القرآن وإعرابه، 132/2-133.

2 - سورة آل عمران: الآية 21.

3 - ينظر: معاني القرآن، 1/202.

4 - سورة الأنعام: الآية 63.

5 - المصدر السابق، 1/338.

6 - سورة الأحزاب: الآية 68.

7 - المصدر السابق، 2/351.

– لفظ (أَكْثَرُ كَلَامِ الْعَرَبِ)

عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾¹

قرأ يعقوب من القراء العشرة (تقية) بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحةً على وزن (مطية) وكذلك رسمت في كل المصاحف، والباقون (تقاة) كرعاة، كل على أصله من حيث الفتح والتقليل والإمالة²

قال الفراء: "هي أكثر كلام العرب، وقرأه القراء، وذكر عن الحسن ومجاهد أنهما قرآ (تقية) وكل صواب"³

– لفظ (قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ)

قد يفضل المختار قراءةً من القراءات لكونها قراءة أهل المدينة ومكة، ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾⁴ رجح مكي قراءة (يكذبون) بضم الياء وتشديد الذال، وقال: "والتشديد أقوى في نفسي"⁵، ومن جملة الأسباب التي فضل بها القراءة كونها من أهل المدينة ومكة⁶

– لفظ (مُؤَافِقٌ لِحَطِّ الْمَصْحَفِ)

أن يكون الداعي لتفضيل قراءة على أخرى موافقتها لأكثر المصاحف، ومن أمثلة هذا السبب: قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾⁷

¹ – سورة آل عمران: الآية 28.

² – التذكرة في القراءات الثمان، ابن غلبون، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط1، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، 1992، 284/2.

³ – ينظر: معاني القرآن، 205/1.

⁴ – سورة البقرة: الآية 10.

⁵ – الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 229/1.

⁶ – المصدر نفسه، 229/1.

⁷ – سورة النساء: الآية 66.

اختار مكّي قراءة الرفع في (قليل) على قراءة النصب، وعلّل اختياره بأن أكثر المصاحف لا ألف فيها"¹

وأيضاً عند قوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾²

قرأ أبو جعفر (الطير) معرفاً في الموضعين، هنا وفي سورة المائدة³ بألفٍ بعدها همزة مكسورة على الإفراد، وافقه نافع، ويعقوب في (طيراً) منكرّاً في الموضعين، وقرأ الباقر (طيراً) نكرة ومعرفة على الجمع⁴

قال الطّبري: "وأعجب القراءات إليّ في ذلك قراءة من قرأ ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ على الجماع فيهما جميعاً، لأن ذلك كان من صفة عيسى أنّه يفعل ذلك بإذن الله، وأنّه موافقٌ لخطّ المصحف، وإتباع خطّ المصحف مع صحّة المعنى واستفاضة القراءة به أعجب إليّ من خلاف المصحف"⁵

– لفظ (وَهُوَ أَشْبَهُ الْوَجْهَيْنِ بِصَحِيحِ الْعَرَبِيَّةِ)

عند قوله تعالى: ﴿فَكُ رَقَبَةٌ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾⁶

قال الفراء: "(فك رقبة أو أطعم) وهو أشبه الوجهين بصحيح العربية، لأن الإطعام اسم، وينبغي أن يردّ على اسم مثله، فاخترنا: (فك رقبة أو أطعم)، لقوله: (ثم كان)"⁷

اختيار الفراء القراءة — (فك رقبة أو أطعم)، موافق سياق الآية التي بعد (فك رقبة) لأن بعده ثم كان، فيكون (فك) ليعطف فعلاً ماضياً على فعل ماضٍ، وهي من باب تفسير الجملة بالفعل الماضي.

1 – المصدر السابق، 392/1.

2 – سورة آل عمران: الآية 49.

3 – الآية 110.

4 – ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبي عمرو الداني، ص 88.

5 – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 419/5.

6 – سورة البلد: الآية 13-14.

7 – معاني القرآن، 154/3.

- لفظ (أَحَبُّ الْوَجْهَيْنِ إِلَيْنَا)

عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾¹

قال الفراء: "بالياء وهي قراءة عبد الله إن شاء الله (يتطهرن) بالتاء، والقراء بعد يقرأون (حتى يَطْهَرْنَ) يطهرن: ينقطع عنهن الدم، ويتطهرن: يغتسلن بالماء، وهو أَحَبُّ الْوَجْهَيْنِ إِلَيْنَا: (يَطْهَرْنَ)"²

وقوله: وهو أَحَبُّ الْوَجْهَيْنِ إِلَيْنَا، يَطْهَرْنَ، فيه إشارة إلى انتقاد القراءة بالتخفيف، وترجيح القراءة بالتشديد، لأنه يتضمّن التّطهير من دم الحيض والاعتسال منه.

- لفظ (وَبِهَا نَقْرَأُ)

عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾³

قال الأخفش: "يريد (واتخذوا) كأنه يقول: واذكروا نعمتي وإذ اتخذوا مصلى من مقام إبراهيم و: (اتخذوا) بالكسر أجود، وبها نقرأ، لأنها تدلّ على الفرض"⁴

- لفظ (هُوَ الْجَيِّدُ)

عند قوله تعالى: ﴿فَكُ رَقَبَةٌ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾⁵

حيث "قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (فكُّ) بفتح الكاف، (رقبة) بالنصب، (أو إطعم) بفتح الهمزة وحذف الألف بعد العين وفتح الميم من غير تنوين، والباقون برفع الكاف والخفض، وكسر الهمزة، وألف بعد العين ورفع الميم مع التّنوين"⁶

1 - سورة البقرة: الآية 222.

2 - معاني القرآن، الفراء، 143/1.

3 - سورة البقرة: الآية 125.

4 - معاني القرآن، الأخفش، 155/1.

5 - سورة البلد: الآية 13-14.

6 - ينظر: التيسير في القراءات السبع، ص 223.

قال الأخفش: " (فكُّ رِقْبَةٍ) هو الجيِّد"¹، وقال النَّحَّاسُ: "واعترض أبو عبيد فقال: الاختيار (فكُّ رِقْبَةٍ) لأنه يتبيَّن للعقبة، وحُكِيَ عن سفيان بن عيينة أنه قال: كلُّ ما قال جلَّ وعزَّ (وما أدراك) فقد بيَّنه، وما قال فيه: (وما يدريك) فلم بيَّنه"²

– لفظ (أَجُود)

وهذا اللفظ عادةً ما يستعمله الإمام الفراء في معانيه، ومن أمثلة ذلك ما قاله هذا الأخير عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ﴾³ قال الفراء: "(والملائكة) رفع مردود على (الله تبارك وتعالى) وقد خفضها بعض أهل المدينة يريد (في ظلل من الغمام والملائكة) والرفع أجود، لأنها في قراءة عبد الله (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام)"⁴

– (الزِّيَادَةُ فِي الْأَحْرَفِ مِمَّا يَقْتَضِي كَثْرَةَ الثَّوَابِ):

أن يكون الدَّاعي إلى ترجيح قراءةٍ على أخرى، زيادة أحرفٍ على غيرها ممَّا يقتضي كثرة ثوابها على غيرها، لأنَّ الحرف بعشر حسناتٍ، فتكون قراءتها أفضل من القراءة الأخرى، جاء في كتاب (الفروع): "وإن كان في قراءةٍ زيادة حروفٍ، مثل: (فأزلهما)، (فأزلهما)، (ووصى)، (وأوصى)، فهي أولى لأجل العشر حسناتٍ"⁵

وروي عن الإمام أحمد أنه كان يكره إدغام حمزة الشَّدِيد، وعلَّل ذلك بأنه يتضمَّن إسقاط حرفٍ بعشر حسناتٍ"⁶

¹ – معاني القرآن، الأخفش، 579/2.

² – ينظر: إعراب القرآن، ص 1325.

³ – سورة البقرة: الآية 210.

⁴ – معاني القرآن، الفراء، 124/1.

⁵ – الفروع، أبي عبد الله محمد بن مفلح الحنبلي، مراجعة: عبد الستار أحمد فراج، ط4، عالم الكتب، بيروت، 1404هـ،

423/1.

⁶ – المصدر نفسه، 422/1.

ومن جملة الحجج التي احتجّ بها بعض العلماء لترجيح قراءة (مالك) على (ملك) أنّها أبلغ وأنّ فيها زيادة حرف بعشر حسناً¹

خاتمة الفصل:

في خاتمة هذا الفصل ارتأينا أن ندرج بعض النصوص لبعض الأئمة حول مسألة الترجيح والتفضيل بين القراءات، وردّهم على النحاة الذين سلكوا هذا المسلك، ولقد اخترنا من هذه النصوص:

أ/ قول أحمد بن ثعلب (ت291هـ):

أورد الزركشي في برهانه قول ثعلب بخصوص الترجيح بين القراءات فقال "إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام (كلام الناس) فضلت الأقوى وهو حسن"²

ب/ قول الزجاج (ت311هـ):

قال: "القراءة سنّة لا ينبغي أن يقرأ فيها بكل ما يجيزه النحويون، وإن تتبع فالذي روي من المشهور في القراءة أجود عند النحويين فيجتمع في القراءة بما قد روى الإتياع، وإثبات ما هو أقوى في الحجّة"³

وقال في موضع آخر: "القرآن سنّة لا تخالف فيه الرواية عن النبي وأصحابه والسلف وقراء الأمصار بما يجوز في النحو واللغة، وما فيه أفصح ممّا يجوز، فالإتياع فيه أولى"⁴

¹ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 218/1.

² - البرهان في علوم القرآن، 342/1.

³ - معاني القرآن وإعرابه، 12/2.

⁴ - المصدر نفسه، 111/2.

ج/ قول أبي جعفر النَّحَّاس (ت338هـ)

قال النَّحَّاس: "...والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلّم، وقد قال عليه السلام: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحدهما على الأخرى"¹

وقال أيضا في موضع آخر: "أن يقال لقراءات التي روتها الجماعة عن الجماعة هذه أجود من هذه، لأنها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أنزلت، لأنهم لا يجمعون على ضلالة، فكيف تكون إحدهما أجود من الأخرى؟"²

د/ أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت375هـ)

قال السمرقندي ما حكاه الزجاج في معانيه: "ومثل هذا الكلام مردودٌ عند أئمة الدين، لأنّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا بعرفة أهل الصنعة وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ردّ ذلك، فقد ردّ على النبي صلى الله عليه وسلم واستقبح ما قرأ به، وهذا مقامٌ محذورٌ لا تقلد فيه أئمة اللغة والتحو، ولعلهم أرادوا أنّه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه، فإننا لا ندعي أنّ كلّ القراءات على أرفع الدرجات في الفصاحة"³

¹ - البرهان في علوم القرآن، 1/ 342-343.

² - إعراب القرآن، 4/ 136.

³ - تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود وعبد المجيد التوّتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، 1/ 329-330. وينظر تفسير البحر، 1/ 85. وهنا ملاحظة نذكرها على أبي حيان، ذلك أنّ ردّه كان قاسياً على كلّ من سوّلت له نفسه من أئمة النحاة والمفسرين الذين نقدوا ورجحوا وردّوا القراءات، وهو الوحيد فيما نعتقد استعمل هذه العبارات، من ذلك قوله: (فانظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى، يجعلون ما عرفوه من القياس أصلا والقرآن العظيم فرعاً...). تفسير البحر الخيط، 1/ 84. وأيضاً قوله في موضع آخر: (فيسيء ظناً بها وبقارئها فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك) البحر، 3/ 167. وقال في كتاب الزمخشري (الكشاف): (رأيت إثبات ذلك هنا لينتفع بذلك من يقف على كتابي هذا، ويتنبه على ما تضمنه من القبائح) تفسير البحر، 7/ 82. وغير ذلك كثير يطول سردها ها هنا. ينظر كتاب: المحاكمة بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري، لأبي زكريا يحيى.

هـ/ قول الفخر الرازي (ت604هـ):

من النصوص التي أوردها الرازي في تفسيره راداً على النحاة قوله: "أنا شديد العجب من هؤلاء النحويين، إذا وجد أحدهم بيتاً من الشعر ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة، وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى"¹ وقال في مورد آخر: "والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن"²

و/ قول علم الدين السخاوي (ت643هـ)

كما خطأ السخاوي النحاة الذين يرجحون بين القراءات، فقال: "وأما من أخذ يفضل بين القراءتين فقال: المالك أعم من الملك، لأنه يضاف إلى كل متملك من الدواب والثياب وغيرها بخلاف الملك فغلط، لأن القراءتين صحيحتان، وليس هذا لاحتجاج صحيح، لأن الله تعالى وصف نفسه بالملك والملك، فما وجه هذا الترجيح"³

ز/ قول ابن الحاجب (ت646هـ):

قال ابن الحاجب: "والأولى الرد على النحويين.. فليس قولهم بحجة عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون النحويين في نقل هذه اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاداً، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأثبت، فكان الرجوع إليهم أولى"⁴

¹ - في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص32.

² - تفسير الرازي، 170/9.

³ - فتح الوصيد في شرح القصيد، 139/1.

⁴ - دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، 1972م، 27/1.

ح/ قول أبي شامة المقدسي (ت665هـ):

قال أبو شامة المقدسي: "وقد أكثر المصنّفون في القراءات والتّفسير من الكلام في التّرجيح بين هاتين القراءتين حتى إنّ بعضهم يبالغ في ذلك إلى حدّ يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين"¹

ط/ قول أحمد بن يوسف الكواشي (ت680هـ):

قال الكواشي: "وفائدته: معرفة توجيه القراءات أن يكون دليلاً على حساب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلاّ أنّه ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنّه قد ترجّح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضيٍّ لأنّ كليهما متواترة"²

ي/ قول أبي حيان (ت754هـ):

نلاحظ أنّ أبا حيان قد أغلظ القول على كلّ من مارس سلطة النقد اتجاه القراءات، وقد أورد جملةً من الرّدود، منها: "ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، لأنّ كلاّ منهما متواتر، فهما في الصّحة على حدّ سواء"³، وقال في موضع آخر: "القراءة سنّة متبعةٌ ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر"⁴، وقال أيضاً: "فإنّ لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون، ونقلوه، بل القرّاء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قرّاء البصرة"⁵،

وقال أيضاً: "ولسنا متعبّدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممّن خالفهم..."⁶

1 - إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السّبع للشاطبي، ص 70.

2 - البرهان في علوم القرآن، 1/342.

3 - تفسير البحر المحيط، 1/321.

4 - دراسات لأسلوب القرآن، 1/28.

5 - تفسير البحر المحيط، 2/377-378.

6 - المصدر نفسه، 3/167.

ك/ قول الصفاقسي (ت1118هـ):

قال الصفاقسي: "القراءة لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة، لأنها مسموعةٌ من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا صلى الله عليه وسلّم ومن أصحابه ومن بعدهم"¹
وقول صاحب الانتصاف: "ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية بل تصحيح العربية بالقراءة"²، وقول النَّضر بن شمیل: "إن جاز أن يحتجّ بقول العجاج ورؤية فهلاًّ جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه"³

ل/ قول الشُّمْنِي (ت872هـ):

قال هذا الأخير: "فإنّ العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجيء عن العرب مشيراً إلى أنّه أحاط بجميع كلام العرب، فيه تحجيراً واسعاً، وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة علمه وعدالته؟ وترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن من ثبت عصمته من الغلط"⁴

إذن هذه أقوال أئمة أعلام ردّوا على نحاة أعلام، وسواءً لدينا أقوى جانب المدافعين أو ضعف، فإنّه لا ينفي ظاهرة النّقد من حيث هي واقعة تحتاج إلى تفسيرٍ يقرّ بمبدأ النّقد أو ينكره، وهل القراءات كلّها في ذلك سواء؟⁵، هذا ما سنتطرق إليه، وسنتناوله بالدّرس والتّحليل، خلال الفصل الآتي.

¹ - غيث النفع في القراءات السبع: أبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، ط1، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، 1999م، ص49-50.

² - دراسات لأسلوب القرآن، 28/1.

³ - المرجع نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

⁴ - المنصف من الكلام على معني ابن هشام، أبي العباس تقي الدين أحمد الشُّمْنِي، ط1، المطبعة البهية، القاهرة، 1305هـ، 214/2.

⁵ - ينظر: الإمام الطبري فقيها ومؤرخا ومفسرا وعالما بالقراءات، محمد توفيق أبو علي ومريم برّي، ط1، منشورات جامعة قطر، 2001م، 349/1 إلى 352.

الفصل الخامس

علاقة القراءات القرآنية بالنحو

يحتوي على أربعة عناصر:

- 1/ المبحث الأول: التغير الدلالي بين الرفع والنصب.
- 2/ المبحث الثاني: التغير الدلالي بين الرفع والجر.
- 3/ المبحث الثالث: التغير الدلالي بين النصب والجر.
- 4/ المبحث الرابع: التغير الدلالي بين الجزم والحركات.
- 5/ المبحث الخامس: التغير الدلالي بين إثبات التنوين وحذفه.

توطئة:

إنَّ النَّحْوِيْنَ أَنفُسَهُمْ أَصْحَابَ تَقْعِيدٍ وَقِيَاسٍ، فَالرَّوَايَاتُ الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى قَوَاعِدِهِمْ وَقِيَاسِهِمْ كَانُوا يَلْحَقُونَ بِهَا إِلَى التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّخْرِيجِ، حَيْثُ أَنَّ مَوَاقِفَهُمْ مِنَ الْقَرَاءَاتِ اتِّجَاهَ الْقَرَاءَاتِ تَبَايَنَتْ، كَمَا اخْتَلَفَتْ مَوَاقِفَهُمْ مِنَ الْمَسَائِلِ اللَّغَوِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ قَدْ يَكُونُ عَلَى مَسْتَوَى الْمَذْهَبِ النَّحْوِيِّ بِمَلَاحِظَةِ الْعَامَّةِ، أَوْ قَدْ يَكُونُ فِي مَوَاقِفٍ فَرْدِيَّةٍ قَدْ يَخَالِفُ فِيهَا النَّحْوِيُّ جَمَاعَةً مَذْهَبَهُ وَيُؤَافِقُ مَذْهَبًا آخَرَ، أَوْ قَدْ يَنْفَرِدُ هُوَ بِالْمَوْقِفِ دُونَ أَنْ يَتَّفِقَ مَعَ أَحَدٍ، وَالتَّحْوِيُونَ الْبَصْرِيُّونَ بِخَاصَّةٍ كَانُوا يَقْفُونَ مِنَ الْقَرَاءَاتِ مَوْقِفَهُمْ الْمَشْتَدِّدَ مِنَ اللَّغَةِ نَفْسَهَا فِي الْقِيَاسِ عَلَى الْأَشْهُرِ وَالْأَكْثَرِ، وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ الْخَلْطِ وَالتَّعَسُّفِ فِي أَحْكَامِهِمْ نَاتِجًا مِنْ خَلْطِهِمْ بَيْنَ مَسْتَوِيَّاتِ الْأَدَاءِ اللَّغَوِيِّ وَتَمَسُّكِهِمْ بِالْإِطْرَادِ فِي مَجَالِ الْقَوَاعِدِ وَرَفْضِ أَوْ تَخْطِئَةِ أَوْ تَغْلِيظِ اللَّهْجَاتِ الَّتِي لَا تَتَّفِقُ مَعَ قَوَاعِدِهِمْ، وَهَذَا الْإِطْرَادُ فِي الْقَوَاعِدِ انْعَكَسَ عَلَى مَوَاقِفِهِمْ اتِّجَاهَ الْقَرَاءَاتِ أَيْضًا، بِاعْتِبَارِهَا نَصُوصًا لَغَوِيَّةً لِأَنَّهَا تَخْضَعُ لِلْقَوَاعِدِ وَالْمَعَايِيرِ الَّتِي وَضَعُوهَا، فَهَمْ لَا يَتَرَدَّدُونَ فِي تَضْعِيفِ أَوْ رَفْضِ قَرَاءَاتٍ، أَوْ اتِّهَامِ الْقَرَاءِ وَرَوَاةِ الْقَرَاءَاتِ بِالضَّعْفِ وَالْوَهْمِ وَالْخَطَأِ، كَمَا رَأَيْنَا مَعَ الْفُصُولِ السَّابِقَةِ، وَكَانَ مَعْتَمِدَهُمْ فِي ذَلِكَ اللَّغَةِ الَّتِي جَمَعُوهَا، وَهِيَ هِيَ السِّيُوطِيَّةُ يَصُورُ لَنَا حَالَةَ الْجَمْعِ مَعَ مَخَالِفِيهِمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْمَنْهَجِ الْكُوفِيِّ، يَقُولُ: "وَمَا افْتَخَرَ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ أَنْ قَالُوا: نَحْنُ نَأْخُذُ اللَّغَةَ مِنْ حَوْشَةِ الضَّبَّابِ وَأَكَلَةِ الْبَرَّابِيعِ، وَأَنْتُمْ تَأْخُذُونَهَا مِنْ أَكَلَةِ الشَّوَاءِ وَبَاعَةِ الْكَوَامِيخِ"¹

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ أَصَحُّ قِيَاسًا، لِأَنَّهُمْ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى كُلِّ مَسْمُوعٍ وَلَا يَقِيسُونَ عَلَى الشَّاذِّ، وَالْكُوفِيُّونَ أَوْسَعُ رَوَايَةً"²

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ، فَهَمْ أَيْضًا لَيْسُوا بِمَنْأَى عَمَّا يَظُنُّهُ الْبَعْضُ، مِنْ أَنَّهُمْ يُقْبَلُونَ عَلَى الْقَرَاءَةِ وَيَتَقَبَّلُونَهَا مَهْمَا كَانَ نَوْعُهَا، لَكِنْ هُنَاكَ مِنْ تَعَامَلِ مَعَ الْقَرَاءَاتِ مِنْ مِثْلِ مَا تَعَامَلُ مَعَهَا إِخْوَانُهُمْ

¹ - الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قراءة وتعليق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس، 2006م، ص 429.

² - المصدر نفسه، ص 428.

البصريون، وإن كانوا بأقلّ حدّة منهم، وقد صدر هذا عن أهمّ أعلام هذه المدرسة، نذكر على سبيل المثال: الكسائي، الفراء، ثعلب، ابن الأنباري، وغيرهم¹

إنّ اعتماد القراء الرواية أصلاً من أصولهم، جعلهم لا يهتمون بالقياس الذي هو أساس من أسس منهج النحويين، فالقارئ إن صحّت القراءة لديه بالرواية رواها ولا يهمله أخالفت القياس أم وافقته، يقول صاحب شرح المفصل: "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً، فيه جواز شيءٍ مخالفٍ للأصول، جعلوه أصلاً"²

وعليه فإنّ القراءة سنّة، كما نصّ على ذلك ابن مسعود: ﴿اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتُمْ﴾³، وروى عن الإمام عليّ أنّه قال: ﴿إنّ رسول الله يأمركم أن تقرأوا كما علّمتُمْ﴾⁴ وروى عن ابن مسعود أنّه قال: ﴿إنّي قد سمعتُ القرأة فوجدتكم متقاربين فاقرأوا كما علّمتُمْ﴾⁵، وروى عن زيد بن ثابت عن أبيه قال: (القراءة سنّة)⁶، وروى أيضاً عن محمد بن المنكدر أنّه قال: (قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول)⁷، وروى عن الشعبيّ أنّه قال: (القراءة سنّة فاقرأوا كما قرأ أولكم)⁸، وكذا قال ابن الجزري: "الأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"⁹

¹ - ينظر: الفصل الثالث.

² - الاقتراح، جلال الدين السيوطي، ص 429، نقلاً عن شرح المفصل، ابن يعيش.

³ - السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، (د.ت)، ص46.

⁴ - النشر في القراءات العشر، أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)،

33/1.

⁵ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، دار هجر، القاهرة، 2001م، 46/1.

⁶ - السبعة في القراءات، ص50.

⁷ - المصدر نفسه، ص51.

⁸ - المصدر نفسه، ص51.

⁹ - النشر في القراءات العشر، 10/1-11.

ورغم ما عرضناه من أقوال الأئمة، إلا أن التحويين فلإعتمادهم على التّقييد والقياس فقد كانوا يتدخلون في النص، فالتركيب إذا لم يخضع للقاعدة أو الحكم أو القياس لجأوا إلى التقدير والتأويل، فيكون حينئذ للنص صورتان بسبب هذا التدخل: إحداهما منطوقة كما تُروى، والأخرى ذهنية نحوية يتصورها التّحوي، وهذه الأخيرة التي يضعها التّحويون للنص المنطوق قد تشوّه النصّ أحياناً.

أمّا المادة اللغوية التي اعتمدها النحويون فهي محدودة، على الرغم من محدودية المادة اللغوية زماناً ومكاناً كانوا يخلطون بين مستويات الأداء اللغوي فهم لم يحددوا مستوى الفصيحة ثم مستويات اللهجات، التي تردت في كتب اللغة والنحو، هذا الخلط أثر في وضع القواعد والأحكام على مختلف الصور التعبيرية وكان من آثاره التأويل والتقدير لما لم يستطيعوا رفضه، وهو يخالف القاعدة الموضوعية، هذا الخلط بين مستويات الأداء اللغوي ثم محدودية المادة اللغوية التي اعتمدها في وضع القواعد انعكس على موقفهم من القراءات القرآنية فهي في نظرهم تخضع للقواعد والأحكام التي أقاموها على المادة اللغوية الأخرى.

ومن الغريب أن قضية لغوية في قراءة قرآنية يلجأ النحوي لإثباتها بيت شعر مروى قد لا يُعرف قائله¹

لذا أكد بعض متأخري النحويين في الأخذ بالقراءات واعتبارها مصدرًا من مصادر النحو واللغة، يقول السيوطي: "فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أو آحادًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه"²

ويقول أيضًا في موضعٍ آخر: "اللغات على اختلافها كلّها حجّة ألا ترى أن لغة الحجازيين في إعمال (ما) ولغة التميميين في تركه كلّ منهما يقبله القياس، فليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبيتها"³

إنّه بحثٌ حاولت فيه أن ألقى الضوء على موقف النحويين من القراءات القرآنية، ولم يكن خافيًا أن جماعة من النحويين كانوا قراءً للقرآن الكريم أو رواة لقراءاته مثل أبي عمرو والخليل والكسائي والفراء وسيبويه وغيرهم، إلا أن هؤلاء غلب عليهم طابع المنهج الذي التزموه وساروا على هديه، فمنهم من التزم منهج (الأثر والرواية) ومنهم من اتبع منهج (العرض والدراية).

¹ - يصور لنا سعيد الأفغاني حال أولئك النحاة وموقفهم من بعض القراءات بقوله: (حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية، طعن فيها وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم، فلا استقراؤه كامل أو كاف، ولا لشواهد التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة، ولا للغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها)، أما ابن حزم هو أيضا ينتقد صنيع فريق من النحاة في تحكيم قواعدهم المستنبطة على بعض القراءات، بحيث جعلوا تلك القواعد دستورًا ثابتًا لا يمس، فينصرفون تأويل الآية وصرفها عن وجهها، لتظلّ قاعدتهم مطردة بزعمهم، يقول هذا الأخير، "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكمًا لفظيًا ويتخذ منه مذهبًا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها"، ويقول في موضع آخر متعجبًا أشد العجب من صنيعهم: "ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الخطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلامًا لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويجرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه".

ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، القاهرة، 1994م، ص 31-32.

² - الاقتراح في علم أصول النحو، ص 75-76.

³ - المصدر نفسه، ص 129-130.

وعليه سنتناول في هذا الفصل عن ظاهرة نحوية في القراءات القرآنية، وهي: اختلاف القراءات في العلامات الإعرابية اللاحقة لها من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ وجزمٍ وتنوين، وبالتالي فهو يُعنى بالقراءات المتفقة في لفظها، المختلفة في علاماتها الإعرابية، لنعرج بعد ذلك على ما أُشكِلَ منها - نستخرج ما فيها من إشكالٍ نحوي - محاولين رفع هذا الإشكال ودفعه، ثم نعرض مجموعة من القراءات التي كان للنحويين واللغويين مواقف منها متشددة لأكثرهم، ومتساهمة لبعضهم وهي موثقة بأُمَّهات المصادر، وقد جعلتها مجالاً لتطبيق ما ورد من ذكر الخلاف بين النحويين والقراء.

كما سيكون اعتمادنا في ذلك على أوجه بعض القراءات التي اهتمت بأوصاف الطَّعن، وليس المقصود من هذه الدراسة استعراض نصف القرآن آية آية، ولكن الهدف منها أخذُ عيناتٍ من كلِّ سورةٍ لأنَّ أكثرها يتماثل ويتشابه في التوجيه والتخريج، لأننا إذا اتبعنا هذا المنهج مع جميع القراءات المقروء بها، فإنه سيأخذ منا مساحةً لا تسعها رسالة بل رسائل، ذلك أن هدفنا من البحث هو محاولة التوصل إلى كيفية معانقة النَّحاة للقراءة قبولاً أو رفضاً، طارحاً بعدُ إشكالاتٍ من الإشكالات التي تقتضيها القراءة، ومحاولاً التَّرجيح كلِّما اقتضى الأمر ذلك.

كما أنوّه أيضاً أنّي التزمت برواية حفصٍ عن عاصمٍ عمدةً أعود إليه للمقارنة عند الاختلاف بحكم أن هذه الرواية شائعة ومنتشرة عبر أصقاع العالم.

أمّا مصادر تخريج القراءة المثبتة في الجداول، فكان الاتكاء على ما اعتمده معجم القراءات القرآنية لصاحبه عبد اللطيف الخطيب.

وعليه سنبتدئ حديثنا في هذا الفصل بسورة الفاتحة، و منطلقُ أول آية منها هي: الآية الأولى نصدّرها ضمن المبحث الأول.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

التَّغَايِيرُ الدَّلَالِيَّةُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر 1/18، معاني الفراء 3/1، المحرر الوجيز 1/99، إعراب ثلاثين سورة 18-19	الجمهور	رفع الدال وجر اللام	الحمدُ لله
الخصائص 2/144، المحتسب 37/1، تفسير القرطبي 135/1، معاني الزجاج	الحسن البصري، ابن أبي عبلة، إبراهيم.	رفع الدال واللام	الحمدُ لله
34/1، مختصر ابن خالويه 1/1 مجمع البيان 1/21، لسان العرب (مادة حمد).	الحسن البصري، زيد بن علي، رؤبة، أبو نميك هارون العتكي، رؤبة، سفيان بن عيينة، زيد بن علي، الحسن البصري، ابن السميع	جر الدال واللام	الحمدِ لله
		نصب الدال وجر اللام	الحمدَ لله

أورد ابن خالويه قراءةً بنصب (الحمد)، على إضمار الفعل، وهي قراءةٌ سائغةٌ في العربية بحري مجرى التحو، وعنهما يذكر الأخفش أن بعض العرب تقول: "الحمد"، فينصب على المصدر أي: يجعل لفظ الحمد مصدرًا لفعلٍ مضمّرٍ، وبذا يكون تقدير الكلام: أحمد الحمد لله²، وذكر الطوسي على أن نصب الدال لغة في قريش والحارث بن أسامة بن لؤي وكسرها لغة في تميم وغطفان وضمها لغة في ربيعة³ ويذكر الفراء أيضًا أن من أهل البدو من يقول: الحمد، أي: بفتح الحمد⁴ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾⁵ وقوله أيضًا: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ

¹ - سورة الفاتحة: الآية 2.

² - معاني القرآن، الأخفش، 1/9.

³ - التبيان في تفسير القرآن، جعفر محمد بن الحسن الطوسي تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث

العربي، 31/1.

⁴ - معاني القرآن، 3/1.

⁵ - سورة محمد: الآية 4.

نَأْخُذُ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَّعْنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذَا نَظَلِمُونَ ﴿١﴾ ومنه قول العرب « سقياً لك ورعياً لك
».«

ومثل ذلك قول الشاعر:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ وَالِدَهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ
أَفْنَى الْقُرُونِ وَهُوَ قَعْسَرِيٌّ²

حيث جعل المصدر بدلاً عن الفعل فقال: أطرباً بمعنى أتطرب وأنت شيخ كبير.
وهناك قراءتان أخريان قرئتا بالإتباع، الأولى (الحمد لله) بكسر الدال واللام إتباعاً للأول
الثاني، وكان دليل هذه القراءة أن بني تميم وبعض من غطفان يتبعون الأول الثاني للتجانس³
وأورد ابن خالويه علةً أخرى ذلك أنهم "كرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا
الكسر الكسر"⁴، قال الفراء فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة،
أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: إبل، فكسروا الدال
ليكون على المثال من أسمائهم⁵

والقراءة الثانية على إتباع الثاني الأول، في إتباع الضم الضم، نحو (الحمد لله) بضم الدال
واللام، وهذا إتباع مختلف عن سابقه يتجانس فيه اللفظان أيضاً، قال الفراء: "وأما الذين رفعوا اللام
فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضدان مثل: الحلم والعقب"⁶، وكقول
الشاعر في وصف عقاب:

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ⁷

1 - سورة يوسف: الآية 79.

2 - الرجز للعجاج، ينظر: لسان العرب، مادة (دور).

3 - إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 363/1.

4 - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،

1941م، ص 18.

5 - معاني القرآن، 3/1.

6 - المصدر السابق، 4/1.

7 - الشاهد من البسيط، وهو لامرئ القيس، ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 90/4-91-92. والمفصل في
شواهد اللغة العربية، 297/1. وشرح المفصل لابن يعيش، 114/2. ولسان العرب، مادة (ويا).

الأصل: (ويلٌ لأَمها) فحذفت اللام الأولى واستثقل ضمُّ الهمزة بعد الكسرة، فنقلها للام، ثم أتبع اللام الميم¹

وتعتبر هاتان القراءتان عند ابن جني من الشواذ من ناحية الإستعمال، وها هو يعلّق عليهما قائلاً: "وكلاهما شاذٌ في القياس والإستعمال، إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك، وهو: أن هذا اللفظ كثر كلامهم وشاع استعماله وهو لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً، كما جاء عنهم: لم يكُ ولا أدرٍ ولم أُبلِّ. فلما اطرَد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمدُ لله) كعُنُقٍ وطُنْبٍ و(الحمدِ لله) كإِبِلٍ وإِطْلٍ"²

ونجد قراءة الجمهور التي رُوِيَتْ بالرفع، بضم الدال وكسر اللام في (الله)، في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾³ مرفوع بالابتداء وخبره الجار والمجرور (الله) متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديره: (حق أو استقر)، بمعنى: أن الحمد حق أو استقر لله تعالى، قال ابن خالويه: "فإني سمعت ابن مجاهد يقول: لا يقرأ بشيءٍ من ذلك إلا بما عليه النَّاسُ في كل مصر، بضم الدال وكسر اللام"⁴، وقال الفراء: "اجتمع القراء على رفع (الحمد)"⁵

ومع أن قراءة النَّصب سائغة في العربية وجائزة نحويًا، فهي غير مقبولة، لأنَّ قراءة الرفع هي قراءة الجمهور وقد اجتمعت الأمة على تلقيها، ومن ثمَّ زادت وثوقيتها، وروي عن ابن عباس أنه قال: "الرفع القراءة"⁶

ويضاف إلى ذلك أيضًا أن العلماء رجَّحوها لأنَّها أقوى وأمدح على معنى أنَّها (حق أو استقر)، ويبنوا أن هذا يقتضي العموم لجميع الخلق، فالباري سبحانه هو الخالق والمدبر لجميع المخلوقات، فاستحقَّ أن يحمد على ما أولى من نعمٍ كثيرة، وهذا بخلاف القراءات الأخرى التي

1 - الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 210/1-211.

2 - المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 37/1.

3 - سورة الفاتحة: الآية 2.

4 - ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، ص 19.

5 - معاني القرآن، 3/1.

6 - معجم القراءات القرآنية، عبد اللطيف الخطيب، 3/1.

يكون التقدير فيها (أحمد الحمد) وهذا مدحٌ من المتكلم ولا يقتضي العموم، وذكر القرطبي حكايةً عن سيويه قوله: "إذا قال الرجل (الحمدُ) بالرفع من المعنى مثل ما في قولك (حمدت الله حمداً).. والذي ينصب الحمد يخبر أن الحمد منه وحده لله"¹، وأكثر من هذا

وجدنا الطُّبري يغلظ على من قرأ بهذه الأحرف على غير قراءة الجمهور فقال: "تتابعت قراءة القراءة وعلماء الأمة على رفع الحمد دون نصبها الذي يؤدي إلى الدلالة على أن معنى تاليه كذلك: أحمد الله حمداً، ولو قرأ قارئ ذلك بالنصب، لكان عندي مُجِلاً معناه ومستحقاً العقوبة على قراءته إياه كذلك، إذا تعمّد قراءته كذلك، وهو عالمٌ بخطئه وفساد تأويله"²، إلى

أن يقول: "وقد روينا الخبر الذي قدّمنا ذكره مبتدأً في تأويل قول الله (الحمدُ لله) عن ابن عباس وأنه كان يقول: إن جبريل قال لمحمد: قل يا محمد (الحمدُ لله ربّ العالمين)، وبينا أن جبريل إنّما علّم محمداً ما أمرَ بتعليمه إياه، وهذا الخبر ينبي عن صحّة ما قلنا في تأويل ذلك"³ وقال الزّجاج في هذا الصّدّد: "وقد روي عن قوم من العرب (الحمد) و(الحمد) وهذه لغةٌ من لا يلتفت إليه ولا يتشاغل بالرواية عنه"⁴

كما بيّنت لنا كتب الحديث كيفية قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وها نحن نورد بعضاً منها، فقد رُوِيَ عن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة، أنها نعتت قراءة رسول الله مفسرة حرفاً حرفاً⁵، و"سئل ابن عباس عن جهر النبي بالقراءة بالليل فقال: كان يقرأ في حجرته قراءة لو أراد أن يحفظها فعل"⁶، و"روي عن قتادة أنه قال: سئل أنس عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كان يمد مداً، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم، يمد بسم الله، ويمد بالرحمن، ويمد بالرحيم"⁷

1 - الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 1/ 209.

2 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 1/ 138-139.

3 - المصدر نفسه، 1/ 141.

4 - معاني القرآن وإعرابه، 1/ 45.

5 - فضائل القرآن، شهاب الدين بن كثير، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ط1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1416هـ، ص 239.

6 - تدبر القرآن، سلمان بن عمر السنيدي، ط2، المنتدى الإسلامي، 2002م، ص 121.

7 - المرجع نفسه، ص 115.

وأما قراءات الإلتباع فلا يجوز الأخذ بها، ويؤيد ذلك ما أكده عبد العزيز الجرجاني قائلاً: " ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات ومرة بالإلتباع والمجاورة وما شاكل ذلك من المعاذير المنتحلة وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة.."¹

وقال الزجاج: "فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع، لأن السنة تتبع في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفع القراءة"² ونختم بما صرح به السامرائي ضمن هذا النوع من القراءات قائلاً: " وليس لي أن أقول بقول صاحب اللهجات العربية في التراث، وهو أن الفتحة في القراءة جاءت إتباعاً لحركة الراء قبلها، إن هذا يذكر بأقوال النحاة في تخريجاتهم لما ورد بعيداً عن المؤلف المشهور، وهو تمحل وتزيد"³ وما ينبغي المصير إليه في هذه القراءة وأمثالها استخلاصنا لبعض الأمور:

تبين أن قراءة الجمهور أولى بالإلتباع لفصاحتها من غيرها، إذ لا يمكن الاستدلال على قراءة بشعرٍ منسوبٍ لشاعرٍ ما، أو للهجة من اللهجات التي فني أهلها ولم يبق منها إلا رسمها، كما لا يمكن اعتبار هذه الشذرات من اللهجات وإقامة صرح لها على أنها لهجة من اللهجات الفصيحة التي تُكلم بها، ولكن هل يعني هذا أن من قرأ بالجر كما تنص القاعدة وكما حال معظم القراء فعل شيئاً تكرهه العرب؟ من هنا كان لعلمائنا القراء العذر في ردّ بعض القراءات التي وردت مخالفةً للقاعدة المتفق عليها، وهذه القراءة تُدرج ضمن هذه المخالفات.

¹ - الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، مطبعة العرفان، صيدا، 1331هـ، ص 15.

² - معاني القرآن وإعرابه، 45/1.

³ - في اللهجات العربية القديمة، ص 8.

قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
غشَاوَةٌ	بالرفع	الجمهور	البحر/1/49، المحرر الوجيز 156/1، إعراب
غشَاوَةٌ	بالنصب	المفضل الضبي، ابن نيهان عن عاصم	النحاس 136/1 معاني الزجاج 84/1، معاني الفراء 13/1، السبعة لابن مجاهد ص 140-141

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، حيث قرئ (غشَاوَةٌ) بالرفع على أنه مبتدأ، وعلى أبصارهم خبره، فحجة من قرأ بالرفع أنه استأنف الكلام مبتدئاً، ونوى به التقديم، وبالخبر التأخير، فكأنه قال: وغشَاوَةٌ على أبصارهم²، كما قال الشاعر:

صَحْبْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فَلَمَّا انْجَلَتْ قَطَعْتُ نَفْسِي أَلُومَهَا³

و"يقراً بالنصب بفعل مضمر، تقديره: وجعل على أبصارهم غشَاوَةٌ، ولا يجوز أن ينتصب بختم، لأنه لا يتعدى بنفسه"⁴، والنصب جائز في النحو على أن المعنى: (وجعل على أبصارهم غشَاوَةٌ)، كما قال الله عز وجل في موضع آخر من سورة الجاثية⁵: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِمْ غِشَاوَةً﴾⁶

¹ - سورة البقرة: الآية 7.

² - الحجة في القراءات السبع، ص 67.

³ - الشاهد من الطويل وهو للحارث بن خالد المخزومي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 221/7. ومجاز القرآن، أبي عبيدة معمر بن المثنى، 31/1. ولسان العرب، مادة (غشا).

⁴ - التبيان في إعراب القرآن، ص 23، و ينظر أيضاً: إعراب القراءات الشواذ، أبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز ط1، دار عالم الكتب، بيروت، 1996م، 117/1، وإعراب القراءات السبع وعللها، أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م، 61/1.

⁵ - الآية 23.

⁶ - معاني القرآن وإعرابه، 84/1.

والعرب تضمير الفعل إذا كان في الكلام دليل¹ كما قال الشاعر:

يَا لَيْسَتْ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمُحًا¹
يريد : وحاملاً رماً لأنَّ الرمح لا يُتَقَلَّد²

وقال آخر:

سَقُوا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتُهُ
وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
سِنَامًا وَمَحْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَانْتَسَتْ عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ³

فالتقدير: سقوا جارك لبنا وأطعموه سنامًا، لأن السنم لا يسقى⁴

قال أبو جعفر: "وقد يحتل نَصْبُهَا عَلَى إِتْبَاعِهَا مَوْضِعَ السَّمْعِ، إِذْ كَانَ مَوْضِعُهُ نَصْبًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا إِعَادَةُ الْعَامِلِ فِيهِ عَلَى (غِشَاوَةٍ)، وَلَكِنْ عَلَى إِتْبَاعِ الْكَلَامِ بَعْضُهُ بَعْضًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ﴾⁵ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَفِيكِهِ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَبُونَ وَحُورٌ عِينٌ﴾⁶ فَخَفِضَ اللَّحْمَ وَالْحُورَ عَلَى الْعَطْفِ بِهِ عَلَى الْفَاكِهِةِ، إِتْبَاعًا لِأَخْرِ الْكَلَامِ أَوَّلَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّحْمَ لَا يَطَافُ بِهِ وَلَا بِالْحُورِ الْعَيْنِ، كَمَا يَقُولُ الشَّاعِرُ:

عَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا⁷

ومعلوم أن الماء يُشْرَبُ وَلَا يُعْلَفُ، وَلَكِنَّهُ نَصَبٌ⁸

¹ - الشاهد من مجزوء الكامل، وهو للشاعر عبد الله بن الزبيري، ينظر: اللسان، مادة (رغب) و(زجج) و(قلد)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 66/2. ومعجم شواهد النحو الشعرية، برقم (516)، ص51. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 231/2، و142/3.

² - الحجة في القراءات السبع، ص67. وإعراب القراءات السبع وعللها، 62/1.

³ - الشاهدان للحطية، ينظر: الديوان، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة الحلبي، مصر، 1958م، ص184. وانظر أيضاً: معجم شواهد النحو الشعرية، برقم (1064)، ص79.

⁴ - إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، 62/1.

⁵ - سورة الواقعة: الآية 17-18.

⁶ - سورة الواقعة: الآية 20-22.

⁷ - الشاهد بلا نسبة، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 3/139-40. ومعاني القرآن، الفراء، 14/1.

⁸ - جامع البيان عن تأويل القرآن، 270/1.

قال الأنباري: "(وماء) فإن ظاهره أنه معطوف بالواو على قوله (تبنا) ولو كان معطوفاً على التبن لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف الفعل العامل في المعطوف عليه وهو قوله علفتها، ولكنك تعلم أنه يقال: علفت الدابة تبنا، ولا يقال: علفتها ماء، ولكن يقال: سقيتها ماء، ومن أجل هذا وجب واحد أمرين: الأول أن يكون قوله (ماء) مفعولاً به لفعل محذوف والتقدير: وسقيتها ماء، وتكون جملة الفعل المحذوف ومعمولاته معطوفة على جملة علفتها تبنا، والأمر الثاني أن تضمن علفتها معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً مثل أنلتها أو قدمت لها أو ما أشبه هذين"¹

والقراءة الأولى بالإختيار هي قراءة (غشاوة) بالرفع للاعتبارات التي صرح بها الطبري: قال: "وذلك أن (غشاوة) مرفوعة بقوله: (وعلى أبصارهم) فذلك دليل على أنه خير مبتدأ، وأن قوله: (ختم الله على قلوبهم)، قد تنهى عند قوله: (وعلى سمعهم)، وذلك هو القراءة الصحيحة عندنا لمعنيين:

أحدهما: اتفاق الحجّة من القراءة والعلماء على الشهادة بتصحيحها وانفراد المخالف لهم في ذلك، وشذوذه عما هم على تخطئته مجمعون، وكفى بإجماع الحجّة على تخطئة قراءة شاهدًا على خطئها.

والثاني: أن الختم غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله، ولا في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا موجود في لغة أحد من العرب، وقد قال جل ثناؤه: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ﴾ ثم قال: ﴿وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِمْ غِشَاوَةً﴾² فلم يدخل البصر في معنى الختم، وذلك هو المعروف في كلام العرب، فلم يَجْزُ لنا ولا لأحدٍ من الناس القراءة بنصب الغشاوة.. وبما روي أيضاً عن ابن عباس: (حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ) والغشاوة على أبصارهم³

¹ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 613/2.

² - سورة الجاثية: الآية 23.

³ - المصدر السابق، 269/1-270.

قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِءَ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۗ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر/1/165، النشر/2/211، السبعة/153، معاني الفراء/1/28، معاني الزجاج/1/161، الدر المصون/1/195، تيسر الداني / 73.	الجمهور	برفع آدم ونصب كلمات	آدَمْ..كلماتٍ
	ابن كثير، ابن محيصر	بنصب آدم ورفع كلمات	آدَمْ..كلماتٌ

الذي قرأ: (فتلقى آدم) بالنصب، ورفع (كلمات) ، أسند الفعل للكلمات؛ لأنها تلتقت آدم عليه السلام ومعنى تلقته: " ووصولها إليه ؛ لأن من تلقاك فقد تلقيته فكأنه قال : فجاءت آدم من ربه كلمات"²، وحثته أن العرب تقول (تلقى زيداً) ، و(تلقاني زيد) والمعنى واحد لأن منلقيته فقد لقيك ، وما نالك فقد نلته"³، وهذا يسميه النحويون: المشاركة في الفعل"⁴

وذكروا أنه: " لما كانت الكلمات هي المنقذة لآدم بتوفيق الله تعالى له لقبوله إيها ودعائه بها كانت الكلمات فاعلة، وكأن الأصل على هذه القراءة (فتلقّت آدم من ربه كلمات) لكن لما بعد ما بين المؤنث وفعله، حُسن حذف علامة التأنيث، وهذا أصلٌ يجري في كل القرآن والكلام"⁵

وقال أبو علي: "حجة من قرأ بالنصب قوله: ﴿ أَهْتُولَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾⁶ ولم يقل لا ينالون الله برحمة كما قال: ﴿وَلٰكِن يَنَالُهُ التَّقْوٰى مِنْكُمْ﴾⁷ فكما أسند الفعل إلى التقوى دون اسم الله سبحانه، كذلك كان يمكن لا ينالون الله برحمة، أي: مرحوماً به، يرحمون

¹ - سورة البقرة: الآية 37.

² - تفسير البحر المحيط، 318/1.

³ - حجة القراءات، ص 94.

⁴ - الحجة في القراءات السبع، ص 75

⁵ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، 1/485. و ينظر أيضا: الكشف عن وجوه القراءات السبع

وعلها وحقجها، 1/237.

⁶ - سورة الأعراف: الآية 49.

⁷ - سورة الحج: الآية 37.

عباده به، وكانّ المعنى في: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾¹ لن ينال قربة الله أو ثواب الله قربة لحومها ، ودمائها ، أو ثوابهما؛ لأنّ ذلك ليس بقربة على حدّ ما يتقربون به، ويتنسّكون فلا يقبله، ولا يثيب عليه من حيث كان معصية، ولكن يقبل من ذلك ما كان عن تقوى الله وطاعته دون ما كان من المعاصي التي قد كرهها ونهى عنها²

ومن قرأ: (فتلقى آدم من ربه كلمات) بالرفع، حجّته أنّ آدم هو الذي تلقى الكلمات لأنّه هو الذي قبلها ودعا بها وعمل بها، فتاب الله عليه.. وفي تقديم (آدم) على الكلمات تقويةً أنّه الفاعل³، ومّا يشهد للرفع قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾⁴ فأُسند الفعل إلى المخاطبين والمفعول به كلام يُتلقَى، كما أنّ الذي تلقاه آدم كلام مُتلقَى، فكما أُسند الفعل للمخاطبين فجعل التلقّي لهم، كذلك يلزم أن يُسند الفعل إلى آدم فيجعل التلقّي له دون الكلمات⁵ والعرب تقول: تلقيت هذا من فلان، المعنى فهمه قبله من لفظه⁶

قال أبو عبيد في معنى "فتلقى آدم من ربه كلمات" معناه: قبلها، فإذا كان آدم قابلاً للكلام مقبولاً، فهو المفعول، وآدم الفاعل⁷

ويرى الطبري أنّ قراءة النصب وإن كانت من وجهة العربيّة جائزة، فهي غير جائزة عنده في القراءة لإجماع الحجّة من القراءة، وأهل التأويل من علماء السلف، والخلف على توجيه التلقّي إلى آدم دون الكلمات، قال: "فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم) على أنه المتلقّي (الكلمات)"⁸

¹ - سورة الحج: الآية 37.

² - الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، 42/2.

³ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 237/1.

⁴ - سورة النور: الآية 15.

⁵ - الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، 42-41/2.

⁶ - معاني القرآن وإعرابه، 117/1، وينظر: حجة القراءات، ص 95.

⁷ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 237/1.

⁸ - ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 580/1.

وهو ما صرّح به الرازي قائلاً: " قال القفال: أصل التلقي هو التعرض للقاء ثم يوضع في موضع الاستقبال للشيء الجائي ثم يوضع موضع القبول والأخذ، قال الله تعالى: (وَإِنَّكَ لَتَلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) أي: تلقنه، ويقال: تلقينا الحجاج أي استقبلناهم، ويقال تلقيت هذه الكلمة من فلان، أي: أخذتها منه"¹

وما يؤيد هذا الذي أشار إليه الرازي، ما صرّح به ابن عساكر بسندٍ لا بأس به عن بُرَيْدَةَ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لما أهبط الله آدم إلى الأرض طاف بالبيت أسبوعاً، وصلى حيناً المقام ركعتين، ثم قال: اللهم أنت تعلم سرّي وعلايتي فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سُؤلي، وتعلم ما عندي فاغفر لي ذنوبي أسألك إيماناً بياهي قلبي يقيناً صادقاً حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا ما كتبت لي ورضيتني بقضائك، فأوحى الله إليه: يا آدم، إنّك دعوتني بدعاءٍ فاستجبت لك فيه، ولن يدعوني به أحدٌ من ذرّيتك إلاّ استجبت له، وغفرت له ذنوبه وفرّجت همّه وغمومه.." ²

وفي حديثٍ آخر: "أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتلقى الوحي من جبريل، أي: يتقبله ويأخذه"³

وما يمكن أن نستشفّه من هذا الحديث أنّ محلّ الشاهد فيه أنّ آدم قد تلقى كلمات المغفرة من الله تعالى، وكل عباده أيضاً كذلك إلى يوم الدين، وليست الكلمات هي التي تلقّته أو ستلقانا نحن أيضاً، وهو الرأى الذي نرجحه.

¹ - تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، فخر الدين محمد الرازي، ط1، دار الفكر، 1981م، 19/3-20.

² - السنن الكبرى: البيهقي، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن، الهند، 1344هـ، ص 231. وينظر أيضاً: تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين بن غرامة العمري، دار الفكر، 1995م، 428/7.

³ - تفسير غريب القرآن، أبي محمد عبد الله بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م، ص 47.

قال الله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً نَّغْفِرْ لَكُمْ حَطَبًا كَمَا كُنْتُمْ تُقَاتِلُونَ﴾¹

القراءة	توجيهها	القارئ	المصدر
حِطَّةً	بالنصب	إبراهيم بن أبي عبلة، الأخفش، ابن السميع، طاووس اليميني	البحر/1/222، معاني الزجاج 1/139، إعراب النحاس 1/178، مختصر ابن خالويه ص5، معاني الأخفش 1/96، معاني الفراء 1/38، تفسير القرطبي 1/410، تفسير الرازي 3/89، المحرر الوجيز 1/308، الدر المصون 1/232، لسان العرب (حطّ)، شواذ القراءات للكرماني.
حِطَّةً	بالرفع	الجمهور	

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، فقرأه جمهور القراء بالرفع في (حطة)، على إضمار مبتدأ، أي: مسألتنا حطةً، وأمرنا حطةً²، قال ابن المثنى: "تقديره مدّة من مددت، حكاية، أي قولوا: هذا الكلام، فلذلك رفع"³

قال صاحب الكشاف: "وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات، كقول الرجز:

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانًا مُبْتَلَىً⁴

والأصل: صبرا، على: اصبر صبراً⁵

¹ - سورة البقرة: الآية 58.

² - الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 2/124.

³ - مجاز القرآن، أبي عبيدة معمر بن المثنى، تعريض وتعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1954م، 1/41.

⁴ - الرجز بلا نسبة، وهو من شواهد الكتاب، 1/321، ومجاز القرآن، 1/303، واللسان، مادة (شكا).

وصدره هو: شَكَى إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى

⁵ - تفسير الكشاف، 1/272.

وهذه القراءة التي على الرفع، قام بترجيحها القرطبي على أنها الأولى في اللغة، مرجعه في ذلك لما حُكيَ عنها عن العرب التي جاءت بمعنى: " (بدل) قال أحمد بن يحيى: يقال: بدلته، أي: غيرته ولم أزل عنه، وأبدلته: أزلت عينه وشخصه¹، كما قال أبو النجم العجلي: عزَل الأمير المُبدل²

وقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلَهُ³﴾ وحديث ابن مسعود قالوا: (حنطة) تفسير على الرفع وهو أولى في اللغة والأئمة من القراء على الرفع⁴ واستدل النحاس على هذا التوجيه بقول ابن مسعود، أنهم قالوا: (حنطة) بدل (حطة)، قال النحاس: "وحديث ابن مسعود قالوا: حنطة، تفسير على الرفع"⁵، ومن هذا التأويل رجَّح النحاس هذا الرأي لأمرين:

1/ أن القارئ بهذه القراءة هو الجمهور.

2/ أن الرفع أولى في اللغة، لأن الله تعالى ذكر بعد هذه الآية قوله في سورة البقرة⁶: ﴿فَبَدَّلَ

الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ⁷﴾

قال القرطبي: "وهو الظاهر من الحديث، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قيل لبني إسرائيل: ادخلوا الباب سجداً، وقولوا حطة يغفر لكم خطاياكم [فبدلوا] فدخلوا الباب يزحفون على أستاههم وقالوا: حبة في شَعْرَة⁸"

1 - إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، ص 44.

2 - ديوان أبي النجم العجلي، شرح: علاء الدين أغا، الرياض، 1981م، ص 204.

3 - سورة يونس: الآية 15.

4 - الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 2/124.

5 - إعراب القرآن، ص 43.

6 - الآية 59.

7 - المصدر السابق، ص 44.

8 - ينظر: الحديث رقم (3015) عند مسلم. والجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 2/125.

ففي الحديث إذن، ورد أنهم قالوا: (حبة) وفي تفسير مجاهد قالوا (حنطة)، وهذا الذي قال به النحاس في تفضيل قراءة الرفع معتمدا على ما حكى عن العرب من معنى بدل¹ وفي الأخير رجّح الطبري أن يكون رفع حطة على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: دخولنا الباب حطة، واعتمد في ترجيحه على ثلاث روايات، أخذها عن الربيع بن أنس، وابن جريج، وابن زيد، قال: "والذي هو أقرب عندي في ذلك إلى الصواب، وأشبه بظاهر الكتاب: أن يكون رفع (حطة) بنية خبر محذوف قد دلّ عليه ظاهر التلاوة، وهو دخولنا الباب سجدا حطة، فكفى من تكريره بهذا اللفظ، ما دلّ عليه الظاهر من التزليل، وهو قوله: ﴿وَأَدْخُلُوا أَبْطَابَ سُجْدًا﴾² تأويل قوله: (وقولوا حطة) يعني ذلك: وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية، وادخلوا الباب سجدا، وقولوا: دخولنا ذلك سجدا حطة لذنوبنا"³

وقد خرّجها الفراء بـ (هي حطة)⁴، والأخفش بقوله: "قولوا: لتكن منك حطة لذنوبنا"⁵، والزجاج بـ "مسألنا حطة، أي: حطّ ذنوبنا عنا، وكذلك القراءة [القراءة بالرفع]"⁶ وقرئت (حطة) بالنصب على معنى: "احطط عنا ذنوبنا حطة"⁷، قال النحاس: "الحديث عن ابن عباس أنه قيل لهم: قولوا: لا إله إلا الله"⁸، أو كما قال الطبري: "أن يقولوا: نستغفر الله، فقد قيل لهم: قولوا هذا القول، فـ (قولوا) حينئذ واقع على الحطة، لأن الحطة على قول عكرمة هي قول: لا إله إلا الله، وإذا كانت هي قول: لا إله إلا الله، فالحقول واقع، كما لو أمر رجل رجلا

¹ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 410/1. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 374/1.

² - سورة البقرة: الآية 58.

³ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 719/1.

⁴ - معاني القرآن، 38/1.

⁵ - معاني القرآن، 102/1.

⁶ - معاني القرآن وإعرابه، 139/1. وينظر أيضا: تفسير غريب القرآن، أبي محمد عبد الله بن قتيبة، ص 50.

⁷ - المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسها.

⁸ - الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 124/2.

بقول الخير لقال له: قل خيراً، نصبا، ولم يكن صوابا أن يقول له: قل خيراً، إلا على استكراه شديد¹

قال الزمخشري في توجيهها: "فإن قلت: هل يجوز أن تنصب (حطة) في قراءة من نصبها بقولوا على معنى: قولوا هذه الكلمة قلت: لا يبعد، والأجود أن تنصب بإضمار فعلها"²، وتعقب صاحب البحر للزمخشري في توجيه هذه القراءة، قال: "وما جوزه ليس بجائز لأن القول لا يعمل في المفردات، إنما يدخل على الجمل للحكاية فتكون في موضع المفعول به إلا إن كان المفرد مصدرا نحو (قلت قولاً) أو صفة لمصدر نحو: قلت حقاً أو معبراً به عن جملة نحو قلت شعراً، وقلت خطبة.. وحطة ليس واحداً من هذه"³

الترجيح:

لقد أجاز الزمخشري نصب (حطة) بقولوا: حطّةً، بالفعل قولوا، وأنكر أبو حيان على الزمخشري هذا الترجيح، لأن مقول القول لا يكون إلا جملة، وخرّجها على أنها من فعل محذوف، ليكون مقول القول جملة، والتقدير: (حطّ عنا ذنوبنا حطّةً).

ما نخلصُ إليه إذن، نلاحظ أن التفسير في هذه الآية قد لعب دوراً كبيراً في ترجيح قراءة الرفع على النصب، فالنحاس نراه قد فاضل بين أمرين: الأول مؤيد برواية عن ابن مسعود والثاني مؤيد لأنها قراءة الجمهور، وبالقواعد العربية، ورواية أخرى عن مجاهد القائلة بالرفع أيضاً، كما رأينا أيضاً الإمام الطبري يفاضل بين التوجيهات المثبوتة في بطون تفسيره القائلة بالرفع وذلك لما يقتضيه سياق الآيات، وهو ما نرجّحه قراءةً.

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 1/719.

² - تفسير الكشاف، 1/272.

³ - تفسير البحر المحيط، 1/384.

قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
فَيَكُونُ	برفع النون	الجمهور	البحر 366/1 - السبعة ص 168 - الكشف عن وجوه
فَيَكُونُ	بنصب النون	ابن عامر	القراءات 260/1 المحرر الوجيز 463/1 - التيسير / 76

اختلف القراء في هذا الحرف المبين في الجدول، بالرفع تارة وبالنصب أخرى، فالذي قرأ: (فَيَكُونُ) بالرفع، حجته أنه جعله مستأنفاً، أي: خبراً لمبتدأ محذوف، أي: فهو يكون²، وإمّا جعله معطوفاً على (يقول)³

وردّ ابن عطية الرّأي الثاني قائلاً: "وهو خطأ من جهة المعنى، لأنّه يقتضي أنّ القول مع التّكوين والوجود"⁴، يعني أنّ الأمر قديمٌ والتّكوين حادثٌ فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له؟ وهذا الرّدّ إنّما يلزم إذا قيل بأنّ الأمر حقيقة⁵

ومن قرأ: (فَيَكُونُ) بالنّصب حجّته أنّه جعله جواباً بالفاء للفظ (كن)، "وليس هذا من مواضع الجواب؛ لأنّ الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله: ﴿وَيَلِكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَيَّ اللَّهُ كَذِبًا فَيَسْحِتْكُم بِعَذَابٍ﴾⁶ ومعناه: فإن تفتروا يسحتكم، وهذا لا يجوز في قوله تعالى: (كُنْ فَيَكُونُ)، لأنّ الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدوماً، ودليله حسن الماضي في موضعه، إذا قلت: كن فكان⁷، كما أنّ "جواب الأمر لا بدّ أن يخالف الأمر، إمّا في الفعل، أو في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: اذهب

¹ - سورة البقرة: الآية 117.

² - اللباب في علوم الكتاب، أبي حفص عمر بن علي بن عادل، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1،

دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 425/2.

³ - معاني القرآن وإعرابه، 199/1.

⁴ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 202/1.

⁵ - اللباب في علوم الكتاب، 426-425/2.

⁶ - سورة طه: الآية 61.

⁷ - الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط3، دار الشروق، بيروت، 1979م،

يذهب زيد، فالفاعلان متفقان، والفاعلان مختلفان وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان، والفاعلان مختلفان، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: اذهب تذهب، والعلّة فيه أنّ الشيء لا يكون شرطاً لنفسه¹

قال أبو علي: "قوله: (كن) فإثته وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأنّ التقدير: يُكوّن فيكون وقد قالوا: أكرمّ بزيد، فاللفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر²، ولو كان الأمر على الحقيقة لكان هناك مخاطبٌ به" وإنّما المعنى على سرعة التكوّن ، يدلّ على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يرد على الموجود لأنّ الموجود متكوّن ولا يرد على المعدوم ؛ لأنّه ليس بشيء، لا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتُنَا﴾³ و في السورة نفسها⁴ ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾⁵

وقد استشكل بعض العلماء، من قراء ومفسرين، ومُعربين نحو قراءة التّصب، ووصفوها بعدة أوصاف، ما بين مستشكل⁶ ومغلط⁷ ومستبعد⁸ وملحن⁹ ومضعّف¹⁰ وباختيار الرفع في ذلك¹¹

ومنشأ الإشكال فيه أمران:

- 1 - التبيان في إعراب القرآن، ص 109.
- 2 - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1984م، 2/205.
- 3 - سورة مريم: الآية 38.
- 4 - سورة مريم: الآية 75.
- 5 - التبيان في إعراب القرآن، ص 109.
- 6 - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، 2/89، وتفسير النسفي، 1/71.
- 7 - ينظر: السبعة في القراءات، ص 169.
- 8 - ينظر: شرح الهداية، أبي العباس المهدوي، تحقيق: حازم سعيد حيدر، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1416هـ، 1/179.
- 9 - ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 1/202.
- 10 - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص 109.
- 11 - معاني القراءات، 1/173.

الأول: أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة، لأنه ليس هناك مخاطب به وإنما المعنى على سرعة التكوين، ومما يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يرد على الموجود لأنّه متكوّن، وكذلك لا يرد على المعدوم، لأنه ليس بشيء فلا يبقى إلا لفظ الأمر فقط، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر، كقوله تعالى في سورة مريم¹ ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾²

الثاني: أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفاعل أو في الفعل، أو فيهما معاً، تقول: اذهب يكافئك زيد، فاختلف الفعل والفاعل كما ترى، وتقول: اذهب يذهب زيد، وهنا اختلف الفاعلان، وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان هنا دون الفعلين، فاتفق الفعلين والفاعلين غير جائز، وذلك لأن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه³

ومن الذين تكلموا في قراءة ابن عامر، ابن مجاهد الذي قال: قرأ ابن عامر: (فَيَكُونُ) نصباً، وهذا غير جائز في العربية لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في (يس) و (النحل)، فإنه نسق لا جواب⁴

وقال في (آل عمران): قرأ ابن عامر وحده: (كُنْ فَيَكُونُ) بالنصب وهو وهَمٌّ . وقال هشام: كان أيوب بن تميم يقرأ: (فَيَكُونُ) نصباً، ثم رجع فقراً: (يَكُونُ) رفعا⁵، وقال أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر: (هذا لحن)⁶، وبين القاضي أبو محمد عبد الحق ذلك بالقول: "لأنّ الفاء لا تعمل في جواب الأمر إلا إذا كانا فعلين يطرد فيها معنى الشرط، تقول أكرم زيدا فيكرمك، والمعنى إن تكرم زيدا يكرمك، وفي هذه الآية لا يتجه هذا، لأنّه يجيء تقديره: إن تكن يكن، ولا معنى لهذا، والذي يطرد فيه معنى الشرط هو أن يختلف الفاعلان أو الفعلان، فالأول أكرم زيدا فيكرمك، والثاني أكرم زيدا فتسود"⁷، وذكر مكّي أن وجه النصب مشكلٌ ضعيف¹

¹ - الآية 75.

² - ينظر: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، 204/2.

³ - ينظر: السبعة في القراءات، ص 169، والحجة للقراء السبعة، 204/2-209، ومعاني القراءات، 173/1.

⁴ - ينظر: السبعة في القراءات، ص 169.

⁵ - اللباب في علوم الكتاب، 427/2.

⁶ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 202/1.

⁷ - المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

وقد اعتبر أبو حيان ما بدر من هؤلاء الذين طعنوا في قراءة ابن عامر من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجرّ قائله إلى الكفر، لأنّ قراءته من القراءات السبع المتواترة، وهو رجل عربيّ لم يكن ليلحن، كما أنّها قراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربيّة² وجملة القول في هذه القراءة التي استشكلها غالبية النحاة، رحنا نبحت عنها في القرآن، فوجدناه قد وردت ثماني مرات، ألفينا فيها القراء يتفوقون في مواضع، ويختلفون في مواضع أخرى، والجدول الآتي يبيّن ذلك:

الآية	السورة	فيكون	فيكون
117	البقرة	ابن عامر	الباقون
47	آل عمران	ابن عامر	الباقون
59	آل عمران	؟	كلهم
73	الأنعام	الحسن	الباقون
40	التحل	ابن عامر - الكسائي	الباقون
35	مريم	ابن عامر	الباقون
82	يس	ابن عامر - الكسائي	الباقون
68	غافر	ابن عامر	الباقون

ومن ثمّ نقول، لماذا لم تطرد قراءة النصب التي قرأ بها ابن عامر في جميع القرآن؟ هل يمكننا القول أنّ للمعنى الذي يحيط بالجملة والسياق دوراً في تحديد ماهية الحركة الإعرابية؟ خاصة إذا علمنا أنّ قارئاً من القراء كان يمارس هذا النوع من خلال وضعه للحركات الإعرابية وفق ما يقتضيه سياق الآية، إنّه يحي بن يعمر العدواني(ت129هـ)، وهو من قراء التابعين البصريين، " فإنه ضبط أواخر كثير من الألفاظ بحركات تفارق الحركات التي ضبطها الحجة من القراء، أداه إلى ذلك

¹ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي مكي بن أبي طالب، تحقيق: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974م، 1/261.

² - تفسير البحر المحيط، 1/536.

أنه كان نحويًا بارعًا، ولغويًا مقتدرًا، فكان ينظر في معاني الآيات التي وردت فيها تلك الألفاظ ن ويتدبر وجوه الإعراب التي يمكن أن تصرف إليها، ثم يقدر معنى كل آية منها، ويحمل الإعراب عليه¹

أعتقد أن " أهم ميزة إمتازت بها تلکم التخريجات النحوية إنما مرده إلى العامل الكائن في السياق التركيبي الذي راح غالبية النحاة يتوقفون عنده بشيء من التعليل محولين إيجاد السبب الرئيسي من ورود الحكم النحوي المتعلق بواقع اللفظة وهي تسبح داخل السياق التركيبي، الشيء الذي جعل هذه الخلافات النحوية أن انقسم النحو إلى مدرستين: بصرية وكوفية، كلٌ يدلي بدلوه تجاه النص الذي يتعامل معه"²

و عليه فإنّ الذي نختاره، ونرى أنّه أولى بالقراءة قراءة الرّفع، لأنّ به يتمّ المعنى، ولأنّ جمهور القراء عليه.

¹ - الدراسات الدينية بحراسان في العصر الأموي، عطوان حسين، ط1، دار الجيل، بيروت، 1993م، ص47.

² - نظرية التأويل في التراث اللساني العربي، لزعر مختار، إشراف: عبد الملك مرتاض، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة وهران (السّانية)، الجزائر، السنة: 2004م، مخطوط، ص 306.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا^ط وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ¹﴾

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
تُسْأَلُ	بضم التاء واللام	الجمهور	البحر/1/367، المحرر الوجيز/1/468، معاني الزجاج 200/1، تفسير الرازي 30/4، الكشف عن وجوه القراءات 262/1، إيضاح الوقف والابتداء/430، معاني الأخفش 146/1، الدر المصون 356/1، معاني الفراء 75/1، تفسير القرطبي 92/2، النشر 221/2
تُسْأَلُ	بفتح التاء وتسكين اللام	نافع، يعقوب، أبو جعفر الباقر، ابن عباس، أبو القاسم البلخي	

اختلف القراء في قراءة (تسأل) فالحجة لمن قرأها "بالرفع، أن الرفع يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون حالا فيكون مثل ما عَطِفَ عليه من قوله: (بشيرا ونذيرا) وغير مسؤُول، ويكون ذكر (تُسْأَلُ) - وهو فعل بعد المفرد الذي هو قوله: (بشيرا) - كذكر الفعل في قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾² بعدما تقدم من المفرد وكذلك قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾³ وهو قد يجري مجرى الجمل، والآخر: أن يكون منقطعا من الأول مستأنفا به، ويقوي هذا الوجه ما روي من أن عبد الله أو أبا قرأ أحدهما: (وما تُسْأَلُ) والآخر: (ولن تُسْأَلُ)، فكل واحدة من هاتين القراءتين يؤكد حملة على الاستئناف، ويؤكد وجهي الرفع قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾⁴ وقوله: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ﴾⁵ ومما يجعل للفظ الخبر مزية على النهي أن الكلام الذي قبله وبعده خير، فإذا أشكل بما قبله وما بعده كان أولى.

¹ - سورة البقرة: الآية 119.

² - سورة آل عمران: الآية 46.

³ - سورة آل عمران: الآية 45.

⁴ - سورة البقرة: الآية 272.

⁵ - سورة المائدة: الآية 99.

ووجه قراءة نافع بالجزم للنهي: ما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ: أَيُّ أَبِيهِ كَانَ أَحَدًا مَوْتًا، وَأَرَادَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ"¹، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾²

أما الطبري فقد انتصر لقراءة الرفع لأنها وردت على الخبر، "لأنَّ الله جلَّ ثناؤه قصَّ قصص أقوام من اليهود والنصارى وذكر ضلالتهم وكفرهم بالله وجرائمهم على أنبيائه، ثم قال لنبيه: إنا أرسلناك يا محمد بالحق بشيرا، من آمن بك واتبعك، ممَّن قصصت عليك أنباءه ومن لم أقصص عليك أنباءه، ونذيرا من كفر بك وخالفك، فبلغ رسالتي، فليس عليك من أعمال من كفر بك تبعة، ولا أنت مسئول عما فعل بعد ذلك، ولم يجر - لمسألة رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه عن أصحاب الجحيم - ذكرا، فيكون لقوله: "(وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)" وجه يوجه إليه، وإنما الكلام موجه معناه إلى ما دلَّ عليه ظاهره المفهوم، حتى تأتي دلالة بينة تقوم بها الحجة، على أن المراد به غير ما دلَّ عليه ظاهره، فيكون حينئذ مسلما للحجة الثابتة بذلك، ولا خير تقوم به الحجة على أن النبي صلى الله عليه وسلم نُهي عن أن يسأل عن أصحاب الجحيم، ولا دلالة تدل على أن ذلك كذلك في ظاهر الترتيل، وعمَّن ذُكر بعدها من اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر، دون النهي عن المسألة عنهم"³

إذن الحجة من القراءة التي يجب إتباعها كما رأينا هي قراءة الرفع، التي تعضدها كل من قراءتي عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب، ولأنَّ الجمهور من القراء على ذلك.

¹ - قال الرازي: "وهذه الرواية بعيدة لأنه عليه الصلاة والسلام كان عالما بكفرهم وكان عالما بأن الكافر معذب فمع هذا العلم كيف يمكن أن يقول: ليت شعري ما فعل أبواي؟، ينظر: تفسير الرازي، 4/33.

² - الحجة للقراء السبعة، 216/2-217.

³ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 2/481-482.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾¹

القراءة	توجيهها	القارئ	المصدر
الظَّالِمِينَ	بالنصب	الجمهور	البحر 1/337، مختصر ابن خالويه ص 9، القرطبي 2/108، المحرر الوجيز 1/478، معاني الأخفش 1/146، معاني الفراء 1/28، معاني الزجاج 1/205، الدر المصون 1/363 الرازي 41/4.
الظالمون	بالرفع	أبو رجاء، قتادة، الأعمش، ابن مسعود، طلحة بن مصرف،	

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، حيث قرأه الخمسة بالرفع على أن العهد لا ينال، أي عهدي لا يصل إلى الظالمين، أو "لا يناله استخلافي وعهدي إليه بالإمامة، وإنما ينال من كان عادلا بريئا من الظلم"²

وذكر النحاس في توجيهه قراءة الرفع قائلاً: "قال الفراء: لأن ما نالك فقد نلت، كما تقول: نلتُ خيراً ونالني خيراً، وحُكي عن محمد بن يزيد أنه قال: المعنى يوجب نصب (الظالمين) قال الله عز وجل لإبراهيم: (إني جاعلك للناس إماماً) فعهد إليه بهذا، فسأل إبراهيم فقال: (ومن ذريتي) فقال جل وعز: (لا ينال عهدي الظالمين) لا أجعل إماماً ظالماً، وروي عن ابن عباس أنه قال: سألت إبراهيم أن يجعل من ذريته إماماً فعلم الله عز وجل أن في ذريته من يعصي فقال: (لا ينال عهدي الظالمين)"³

وما نلاحظه على توجيه النحاس عن الفراء أن الوجه في قراءة الرفع هي في معنى النصب —(لا ينال عهدي الظالمين) في معنى (لا ينال عهدي الظالمون) معللاً ذلك بقوله: "لأن ما نالك فقد نلت كما تقول: نلت خيراً ونالني خيراً"⁴

¹ - سورة البقرة: الآية 124.

² - تفسير الكشاف، 1/318.

³ - إعراب القرآن، ص 62.

⁴ - معاني القرآن، الفراء، 1/76.

وقد عللّ النحويون هذه المشاركة بين الكلمات بالتقارض النحوي، قال صاحب الحجة: " وهذا ما يسميه النحويون المشاركة¹ في الفعل"²

فالذي قال به الفراء، نجدّه عند العكبري الذي يقول في هذه الآية: " هذا هو المشهور على جعل العهد هو الفاعل، ويقرأ (الظالمون) على العكس، والمعنيان متقاربان، لأن كل ما نلته فقد نالك"³

أما من قرأ: بنصب الظالمين، جعل العهد هو الفاعل، بمعنى: أن العهد هو الذي لا ينال الظالمين⁴

ومن هنا فضلّ الزجاج قراءة النصب، وإن كان المعنى واحدا فيهما على حدّ قوله، لأنّ النيل مشتمل على العهد، وعلى الظالمين، إلا أنه منفي عنهم، والقراءة الجيدة هي على نصب (الظالمين) لأنّ المصحف هكذا فيه، وتلك قراءة جيدة (بالغة) إلا أني لا أقرأ بها ولا ينبغي أن يقرأ بها لأنها خلاف المصحف"⁵

وعلى هذا التفضيل جرى المفسرون والمعربون أمثال الطبري⁶، وابن عطية⁷، والألوسي⁸ وإن كان من ترجيح بين القراءتين فإنّ الأخذ بما اتفقت عليه الأمة وبما انتهى إلينا كتابته في المصحف الإمام، والصور الآتية توضّح أنّ القراءة الأصل والتي يجب القراءة بها وإتباعها هي قراءة النصب لا غير.

1 - يسميها استيتية بالمماثلة، ينظر: القراءات بين العربية والأصوات اللغوية (منهج لساني معاصر)، سمير استيتية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005م، ص285.

2 - الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 75/1.

3 - التبيان في إعراب القرآن، ص112.

4 - ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 516/2.

5 - معاني القرآن وإعرابه، 205/1.

6 - ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 516/2.

7 - ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 207/1.

8 - ينظر: روح المعاني، 378/1.

[مصحف القاهرة]



[مصحف طشقند]



قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
الْبِرُّ	بنصب الرء	همزة، عاصم، المطوعي، حفص.	البحر 2/2، النشر 281/1، التيسير ص 79. الكشاف 251/1، معاني الفراء 124/1، معاني الزجاج 246/1، المحرر الوجيز 78/2- 79، الدر المصون 446/1.
الْبِرُّ	برفع الرء	نافع، ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، الكسائي، أبي، ابن مسعود، الحسن، الأعرج، شيبه، مسلم بن جندب، شبيل، ابن أبي إسحاق، عيسى، ابن محيصة.	

الإشكال ووجهه:

من قرأ: (ليس البرُّ أن تُؤلُّوا) بالرفع حجته "أنَّ اسم (ليس) كالفعل، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل، فلما ولي (البرُّ) (ليس) رفع"²، والتقدير: ليس البرُّ توليتكم وجوهكم، فيكون (البرُّ) اسم ليس، ويكون (أنُّ تُؤلُّوا) الخبر، "وحجتهم قراءة أبي: (ليس البرُّ بأنُّ تُؤلُّوا) ألا ترى كيف أدخل الباء على الخبر، والباء لا تدخل في اسم ليس، إنما تدخل في خبرها"³

قال مكِّي: "ووجه القراءة بالنصب أن (ليس) من أخوات (كان) يقع بعدها المعرفتان، فتجعل أيهما شيء الاسم والآخر الخبر، فلما وقع بعد (ليس) (البرُّ)، وهو معرفة، و(أنُّ تولُّوا) معرفة، لأنَّه مصدر بمعنى التولية، جعل (البرُّ) الخبر، فنصبه وجعل (أنُّ تولُّوا) الاسم فقدّر رفعه، وكان المصدر أولى بأن يكون اسماً، لأنَّه لا يتنكر و(البرُّ) قد يتنكر، ف (أنُّ) والفعل أقوى في التعريف"⁴

وقال أبو علي: "ومن حجة من نصب (البرُّ): أنَّه قد حكي لي عن بعض شيوخنا، أنَّه قال في هذا النحو: أن يكون الاسم: (أنُّ وصلتها) أولى وأحسن، لشبهها بالمضمّر، في أنَّها لا توصف كما لا يوصف المضمّر، فكأنَّه اجتمع مضمّرٌ ومُظهرٌ، والأولى إذا اجتمع مضمّرٌ ومُظهرٌ أن يكون

¹ - سورة البقرة: الآية 177.

² - الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 281/1.

³ - حجة القراءات، أبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م، ص

123.

⁴ - الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 280/1.

المضمرة الاسم من حيث كان أذهب في الإختصاص من المظهر، فكذلك إذا اجتمع أن مع مُظهرٍ غيره، كان أن يكون أن والمظهر الخبر أولى¹

ومما يقوي قراءة الرفع، ما ذهب إليه القرطبي في تفسيره: "ويقوي قراءة الرفع أن الثاني معه الباء إجماعاً، في قوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾² ولا يجوز فيه إلا الرفع، فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له، وكذلك هو في مصحف أبي بالباء: (ليس البرُّ بأن تُؤكُّوا)³

وقال صاحب المحتسب: "ومن ذلك قراءة أبي وابن مسعود: (ليس البرُّ بأن تولوا وجوهكم)، قال ابن مجاهد: فإذا كان هكذا لم يجز أن ينصب البر، [قال أبو الفتح]: الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا..⁴

أمّا الأزهري فقد اختار القراءة المرفوعة قائلاً: "الاختيار الرفع، لأن (ليس) يرفع الاسم الذي يليه، ومن نصب فعلى أنه جعل اسم ليس البر (أن تولوا) و (البرُّ) خبره، وهو جائز، والرفع أجود القراءتين"⁵

لكن ما يمكننا ترجيحه، هو النصب لإجماع القراء عليه، ولما ورد في مصاحف ابن أبي داود، عن الأعمش الذي ذكر قراءة أخرى وهي شاذة تؤكد قراءة النصب فقال: "في قراءتنا مكان ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾، (ولا تحسبن أن البرُّ)"⁶، وبالتالي فإن هذه القراءة تقوي قراءة النصب، وهو ما صرح به زكريا الأنصاري في إعرابه: "وقوي ذلك عند من قرأ به، لأنه أعرف من البر، إذ كان

1 - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، 270/2-271.

2 - سورة البقرة: الآية 189.

3 - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، 3/54.

4 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1/117.

5 - معاني القراءات، أبي منصور الأزهري، 1/191.

6 - المصاحف، أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ، ط2، دار البشائر، بيروت،

2002م، 2/305.

كالمضمر في أنه لا يوصف، والبر يوصف، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله تعالى في سورة النمل¹ ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾²

بعد هذا العرض نقول، أليست القراءات سنة متبعة وقد تلقتها الأمة بالقبول، فما هو الداعي إذن الذي جعل هؤلاء الأعلام يقفون أمامها حائرين غير آبهين لما يقولون، فتارة يجوزن وأخرى يختارون، ولماذا لا يقيسون القراءات على القاعدة، أليس الكلام المقدس هو من يقاسُ عليه؟ هذا ما جعل صاحب البرهان هو أيضا يختار وينسف قاعدة تواتر القراءات قائلاً: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان.. والتحقيق أنهما متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ففيه نظر³

ويصيرها ابن العربي على أنها لغات لا قراءات يقرأ بها، قال: "وهذه كلها أو أكثرها عندي لغات، لا قراءات، لأنها لم يثبت منها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء"⁴

1 - الآية 56.

2 - إعراب القرآن العظيم، زكريا الأنصاري دراسة وتحقيق: موسى علي موسى مسعود، إشراف: محمد حسين صبرة، رسالة ما جستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2001م، ص184.

3 - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 1957م، 1/319.

4 - العواصم من القواصم، أبي بكر بن العربي، تحقيق: عمّار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1974م، ص 363-364.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
فديةٌ طعامٌ	تنوين التاء ورفع الميم	ابن كثير، عاصم، أبو عمرو، جمزة، الكسائي، هشام عن ابن عامر، يعقوب، ابن محيصن، اليزيدي	البحر/2/39، السبعة/176، الدر 1/ 463، الإتحاف/154، إعراب النحاس 1/236، المحرر/2/106، حجة الفارسي 2/207، النشر/2/226، معاني الأخفش 1/58، الكشف عن وجوه القراءات 1/282
فديةٌ طعامٌ	رفع التاء وكسر الميم	نافع، ابن عامر، ابن ذكوان، أبو جعفر، الحسن، المطوعي	

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، حيث أن البعض قرأه بإضافة (الفدية) إلى (الطعام)، وخفض (الطعام)، بمعنى: (وعلى الذين يطيقونه أن يفدوه طعام مسكين، فلما جعل مكان (أن يفديه) (الفدية) أضيف إلى الطعام، كما يقال: (لزمي غرامة درهم لك)، بمعنى: لزمي أن أغرم لك درهماً²، قال أبو منصور: "والعرب تضيف الشيء إلى نعته كقول الله عز وجل: (وَحَبَّ الْحَصِيدِ) وَ ذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ"³

أمّا من قرأ بتنوين (الفدية) ورفع (الطعام) فبمعنى الإبانة في (الطعام) عن معنى (الفدية) الواجبة على من أفطر في صومه الواجب، كما يقال: (لزمي غرامة درهم لك) فتبين (بالدرهم) عن معنى (الغرامة) ما هي؟ وما حدّها؟⁴

قال أبو علي: "فالقول: إن الإفراد جاز وحسن لأن المعنى: على كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا في المعنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾⁵ وليس جميع القاذفين يفرق فيهم جلد ثمانين، إنما على كل واحد منهم

¹ - سورة البقرة: الآية 184.

² - ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 3/181.

³ - معاني القراءات، 192-193.

⁴ - ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 3/181.

⁵ - سورة النور: الآية 4.

جلدُ ثمانين، وكذلك على كلِّ واحدٍ منهم طعام مسكين، فأفرد هذا كما جمع قوله: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ﴾¹

وحاول الطبري أن يرجح قراءة الإضافة على أساس أن (الفدية) هي اسم للفعل، حيث قال: "وأولى القراءتين بين الصواب قراءة من قرأ (فدية طعام) بإضافة (الفدية) إلى (الطعام) وترك تنوينها وخفض الطعام، لأن (الفدية) اسم للفعل، وهي غير (الطعام) المَفْدِيِّ به الصوم، وذلك أن الفدية مصدر من قول القائل: (فديت صوم هذا اليوم بطعام مسكين أفديه فديةً) كما يقال: جلست جلسة، ومشيت مشية، فالفدية فعلة، والطعام غيرها، فإذا كان ذلك كذلك فبيِّن أن أصحَّ القراءتين إضافة (الفدية) إلى (الطعام) وواضح خطأ قول من قال: إن ترك إضافة (الفدية) إلى (الطعام) أصحُّ في المعنى، من أجل أن (الطعام) عنده هو الفدية، فيقال لقائل ذلك: قد علمنا أن (الفدية) مقتضية مفدياً ومفدىً به وفديةً، فإن كان (الطعام) هو (الفدية) و(الصوم) هو المفدى، به فأين اسم فعل المفتدى الذي هو (فدية) إن هذا القول بيِّن خطؤه غير مشكِلٍ"²

¹ - الحجة للقراء السبعة، 273/2.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 182-181/3.

قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
يقول	بنصب الرءاء	الجمهور	البحر 1/140، الكشاف 1/207، حجة ابن خالويه ص 95، تفسير الرازي 6/20، معاني الزجاج
يقول	برفع الرءاء	مجاهد، الكسائي، ابن محيصن، نافع، شيبه، الأعرج	1/286، تفسير الطبري 2/199، النشر 2/227، حجة الفارسي 2/232 المقضب 2/43، الكتاب 1/417، الكشف عن وجوه القراءات 1/291.

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، فمن قرأ: (حَتَّى يَقُولَ) بالنصب حجته أن (حَتَّى) بمعنى الانتظار والمعنى: (وزلزلوا إلى أن يقول الرسول)² فهو غاية³، والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم، والمعنى على المضى والتقدير: (إلى أن قال الرسول)⁴، فجعل (قول الرسول) غاية لخوف أصحابه، أي: لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول، فالعلان قد مضى جميعاً⁵

قال ابن خالويه: "حجة من نصب: أنه لم يجعل (القول) من سبب قوله: (زلزلوا)، ومنه قول العرب: قعدت حتى تغيب الشمس، فليس قعودك لغيوبة سبب الشمس"⁶

وما ينتصب بعد حَتَّى من الأفعال المضارعة على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمعنى إلى، "وذلك قولك: سرت حَتَّى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها فالتأصب للفعل ههنا هو الجار للإسم إذا كان غايةً، فالفعل إذا كان غاية نصب، والإسم إذا كان غاية جرّ. وهذا قول الخليل⁷، وهو الذي تحمل عليه الآية⁸

¹ - سورة البقرة: الآية 214.

² - ينظر: حجة القراءات، ص 131.

³ - ينظر تفصيل الكلام: التبصرة والتذكرة، أبي محمد عبد الله بن إسحاق الصيرمي، تحقيق: أحمد مصطفى علي الدين، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1982م، 1/419.

⁴ - التبيان في إعراب القرآن، ص 172.

⁵ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/290.

⁶ - الحجة في القراءات السبع، ص 96.

⁷ - الكتاب، 3/17.

⁸ - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، 2/306.

والآخر: " أن يكون السّير قد كان ، والدّخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها ، وذلك قولك : كَلَّمْتَهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ"¹
 وأمّا من قرأ: (حتّى يقول) بالرفع" فحجّته أنّه أراد بقوله (وزلزلوا) : المضيّ ، وبقوله (حتّى يقول) : الحال ومنه قول العرب : قد مرض زيد حتّى لا يرجونه، فالمرض قد مضى وهو الآن في هذه الحال²

قال أبو علي: " أمّا قراءة الرفع، فالفعل الواقع بعد حتّى إذا كان مضارعاً لا يكون إلا فعل حال، ويجيء أيضاً على ضربين : أحدهما : أن يكون السّبب أدّى الفعل الذي بعد حتّى قد مضى، والفعل المسبّب لم يمض، مثال ذلك قولهم (مرض حتّى لا يرجونه) و (شربت الإبل حتّى يجيء البعير يُجرُّ بطنه) ويتّجه على هذا الوجه الآية، كأنّ المعنى : وزلزلوا فيما مضى، حتّى أن الرّسول يقول الآن : متى نصر الله ، وحكيت الحال التي كانوا عليها، كما حكيت الحال في قوله: ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾³ وفي قوله : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرِّيَّتِهِ بِالْوَصِيدِ ﴾⁴ والوجه الآخر من وجهي الرفع: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحو: قولك : سرت حتّى أدخلها فالدّخول متّصل بالسّير بلا فصل بينهما، كما كانت محكيّة في الوجه الآخر، ألا ترى أنّ ما مضى لا يكون حالاً؟ وحتّى إذا رفع الفعل بعدهما، حرف يصرف الكلام بعدها إلى الإبتداء، وليست العاطفة، ولا الجارّة وهي - إذا انتصب الفعل بعدها - الجارة للإسم، وينتصب الفعل بعدها بإضمار أن، كما ينتصبُ بعد اللام بإضمارها⁵، والذي نختاره قراءة النّصب؛ لأنّ عليه جمهور القراء وهو اختيار مكّي⁶، والقراء⁷.

¹ - الكتاب، 17/3.

² - الحجة في القراءات السبع، ص 95-96.

³ - سورة القصص: الآية 15.

⁴ - سورة الكهف: الآية 18.

⁵ - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، 206/2-207.

⁶ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/291.

⁷ - معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد القراء، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م، 1/133.

قال ابن مجاهد: "وقد كان الكسائي يقرأها دهرًا رفعًا، ثم رجع إلى النَّصب"¹
ونقول: لماذا رجع الكسائي عن قراءته بالرفع، ألم يتلقاها بالسند المرفوع إلى شيوخه ومن ثم
إلى رسول الله؟

أعتقد أن هذه التعليلات والتخریجات التي حاول فيها النحاة طرح البضاعة - فرض القاعدة
على القراءة- فيه نوع من التعسف، وإنَّ المطلع على تراثنا ليجد فيه الكثير من المرويات تجعل
القارئ يقف أمامها مندهشاً، بل ومحتاراً في أمرها، وما الرواية الآتية للدليل على ذلك، يقول ابن
جني: "ويروون أن الكسائي قرأ أمام حمزة بن حبيب: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾² بغير همز، فقال حمزة:
(الذئب) بالهمز، فقال الكسائي: وكذلك أهمز الحوت: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ﴾³؟ فرفع حمزة بصره إلى
خلاد الأحول.. فتقدم إليه جماعة من أهل المجلس فناظروه فلم يصنعوا شيئاً، فقالوا: أفدنا رحمك
الله. فقال لهم الكسائي: تقول إذا نسبت الرجل إلى الذئب: قد استئذب الرجل، ولو قلت: قد
استئذاب بغير همز لكنت إنما نسبته إلى الهزال، تقول: قد استئذاب الرجل إذا استئذاب شحمه بغير
همز، فإذا نسبته إلى الحوت تقول: قد استئذت الرجل أي: كثر أكله، لأن الحوت يأكل كثيراً، ولا
يجوز فيه الهمز، فلهذه العلة همز الذئب ولم يهمز الحوت"⁴

وانطلاقاً من هذه الرواية نقول: لماذا أراد الكسائي أن يهمز الحوت؟ أليست القراءة سنة
متبعة، و لماذا قام بكل هذه التخریجات لكلمتي: (الذئب والحوت)؟ و لماذا لم يقل لهم أنها لغة من
لغات العرب وهكذا تكلمت بها؟

نعتقد أن الممارسة النحوية التي سلطها النحاة على كثير من القراءات كان لها الأثر البالغ في
تحديد المراد من المعنى الذي تسبح فيه الكلمة داخل سياقها، فهذا الضحاك بن مزاحم الهلالي: "وهو
ممن انفردوا بقراءات قليلة قرأوا بها وحدهم واجتهدوا فيها رأيهم"⁵

¹ - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 181.

² - سورة يوسف: الآية 17.

³ - سورة الصافات: الآية 142.

⁴ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 8/1-9.

⁵ - الدراسات الدينية بخراسان في العصر الأموي، ص 13.

قال الله تعالى: ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾¹

القراءة	توجيهها	القارئ	المصدر
الْعَفْوَ	بالنصب	ابن كثير في رواية، عاصم، الأعمش، حمزة، الكسائي، ابن عامر، نافع، أبو جعفر، شيبه	البحر/2/159، الإتحاف ص157، النشر 227/2، الكشاف 273/1، معاني الزجاج 293/1، الرازي 49/6، السبعة ص182، معاني الأخفش 172/1، إعراب النحاس 354/3، حجة ابن خالويه ص96، المحرر الوجيز 239/2، مشكل إعراب القرآن 95/1.
العفو	بالرفع	أبو عمرو، الحسن، قتادة، ابن أبي إسحاق، الجحدري، اليزيدي	

اختلف في قراءة هذه القراءة بوجهين، بالرفع والنصب، فمن رفع: "جعل (ذا) منفصلة من (ما) فيكون بمعنى الذي، فكأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: الذي ينفقون: العفو، فترفعه بخبر الابتداء، لأنه جعل الجواب من حيث سألوا"²، واستدل أبو علي على ذلك قائلا: "إذا قال: ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾³، فكأنه قال: ما الذي أنزله ربكم؟ فجواب هذا: قرآن وموعظة حسنة، فتضمير الذي كان خبرا في سؤال السائل، كما تقول في جواب: ما الذي أنفقته؟ مال زيد: الذي أنفقته مال زيد، فمما جاء على هذا في التثنية قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأُولِينَ ﴾⁴، فأساطير الأولين في قول سيبويه: يرتفع على ما ذكرته لك، وقد روي عن أبي زيد وغيره من النحويين أنهم قالوا: لم يقرؤا، يريدون: أنهم لم يقرؤوا بإنزال الله جلّ وعزّ لذلك، فكأنهم لم يجعلوا: (أساطير الأولين) خبر الذي أنزل"⁵

¹ - سورة البقرة: الآية 218.

² - الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 96.

³ - سورة النحل: الآية 24.

⁴ - السورة نفسها، الآية نفسها.

⁵ - الحجة للقراء السبعة، 318/2-319. وينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص134.

وورد عن ابن مجاهد أنّ ابن كثير وهو من المكيين لم يكن معروف عندهم النصب، ونراه قد رفع (العفو)¹

أما الحجة لمن نصب: أنه جعل (ماذا) كلمة واحدة، ونصب العفو: بقوله: ينفقون، كأنه قال، قال: ينفقون: العفو، فإن قيل: فلم بينت (ما) مع (ذا) ولم تبين (من) معها؟ فقال: لما كانت (ما) عامة لمن يعقل ولما لا يعقل، و (ذا) مثلها في الإبهام والعموم بنوّها للمشاركة، ولما اختصت (من) بمن يعقل لم يبنوها مع (ذا) لهذه العلة²

وقال أبو علي موجهًا هذا الوجه قائلاً: "والدليل على جعلهما جميعاً بمتزلة اسم واحد قول العرب: (عمّاذ تسأل؟) فأثبتوا الألف في (ما) فلولا أن (ما) مع (ذا) بمتزلة اسم واحد لقالوا: عمّ ذا تسأل؟ فحذفوا الألف من آخر ما، كما حذف من قوله: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾³ و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾⁴، فلما لم يحدفوا الألف من آخر (ما) علمت أنه مع (ذا) بمتزلة اسم واحد، فلم تحذف الألف منه لما لم يكن آخر الاسم، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخرًا إلا أن يكون في شعر كقول الشاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ⁵

وقول آخر:

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا⁶

¹ - السبعة في القراءات، ص 182.

² - الحجة في القراءات السبع، ص 96.

³ - سورة النبأ: الآية 1.

⁴ - سورة النازعات: 43.

⁵ - الشاهد من الوافر، وهو لحسان بن ثابت، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 5/130. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 2/343. ولسان العرب، مادة (قوم). واحتساب، 2/347. ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (754)، ص 64.

⁶ - الشاهد من البسيط وهو لجريز، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 8/33. ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (2902)، ص 171.

فإنما قوله: (ماذا بال نسوتكم). بمتزلة: ما بال نسوتكم، فاستعملوا ماذا استعمال ما، من غير أن ينضم إليها ذا، ألا ترى أنك لو حملت ذا على الذي في البيت لم يسهل: ما الذي هو بال نسوتكم؟ لأن المستعمل: ما بالك دون الآخر، فإنما جعل ماذا بمتزلة ما. فإذا تبين بما ذكرنا أن (ما) مع (ذا) بمتزلة اسم واحد كان قوله تعالى: (ماذا ينفقون). بمتزلة قوله: ما ينفقون، وقوله: ماذا في موضع نصب، كما أن (ما) في قولك: ما ينفقون؟ وأي في قولك: أيا ينفقون؟ كذلك فجواب هذا: (العفو) بالنصب¹

أما النحاس فقد صوّب كلتا القراءتين، وأوّل ذلك على أنّه حُكِيَ عن النحويين: "ماذا تعلمت: أنحوًا أم شعراً؟ بالنصب والرفع، على أنهما جيدان حسنان إلا أن التفسير في الآية يدلّ على النصب، قال ابن عباس: الفضل"²

وهذا الذي صرّح به النحاس قال به الإمام الطبري، حيث جعلهما بمتزلة واحدة، غير أن قراءة النصب أعجب إليه، قال: "غير أن أعجب القراءتين إليّ وإن كان الأمر كذلك قراءة من قرأ بالنصب، لأن من قرأ به من القراءة أكثر، وهو أعرف وأشهر"³

ما يلاحظ إذن على التخريج الذي خُرّجت به القراءتين فيه نوعٌ من التعسف، ونقول هذا انطلاقاً من أن القرآن أنزل للتيسير على القراء، ومن ثمّ لا نلاحظ هذا التيسير، ذلك أن الذي قرأ بالنصب في (العفو) على أساس أن (ماذا) اسم واحد لا فصل بينهما، ومن قرأ بالرفع، على أساس أن (ماذا) منفصلتين على الشكل الآتي: (ما) و (ذا)، وانطلاقاً من هذا التخريج حدّدت دلالتا النصب والرفع، وكأنها محاولة إخضاع النص القرآني للصنعة النحوية المنطقية على حدّ تعبير الأستاذ حسن منديل العكيلي⁴

وعليه فإننا نرجّح قراءة النصب لأن جمهور القراء عليه، ولأنها الأشهر والأعرف.

¹ - الحجة للقراء السبعة، 317/2-318.

² - إعراب القرآن، النحاس، ص 93.

³ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 696/3.

⁴ - القراءات القرآنية دليلاً نحويًا، حسن منديل حسن محمد العكيلي، ينظر: الموقع: www.banyoqail.com

قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ وَلَا مَوْلُودَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
تُضَارُّ	فتح الراء مشددة	نافع، حفص عن عاصم، حمزة، ابن عامر الكسائي، ابن جهمز.	البحر المحيط 2/215، تفسير الطبري 2/306، تفسير القرطبي 3/167، تفسير الكشاف 1/281، تفسير مجمع البيان
تُضَارُّ	ضم الراء مشددة	ابن كثير، أبو عمرو، أبان عن عاصم، قتيبة عن الكسائي، ابن محيصن، يعقوب، البيهقي.	333/2، إعراب النحاس 1/268 تفسير الرازي 6/130، حجة الفارسي 2/251، معاني الزجاج 1/313.

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، فالذي قرأ بـ (تضاراً) منصوب الراء "بتأويل: لا تضارر، على وجه النهي، وموضعه إذا قرئ كذلك جزم، غير أنه حرّك، إذ تُرِكَ التضعيفُ بأخفّ الحركات، وهو الفتح، ولو حرّك إلى الكسر كان جائزاً، إتباعاً لحركة لام الفعل حركة عينه، وإن شئتَ فلأنّ الجزم إذا حرّك حرّك إلى الكسر"²

قال أبو علي الفارسي: "ومن فتح جعله أمراً، وفتح الراء لتكون حركته موافقة لما قبلها وهو الألف"³، وقد أشار سيبويه إلى هذا فقال: "لو سُمِّيَتْ رجلاً بإسحارٍ فرخمته على قول من قال: يا حار، لقلت: يا إسحاراً ففتحت من أجل الألف التي قبلها، وعلى هذا حرّك بالفتح قول الشاعر:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ⁴

¹ - سورة البقرة: الآية 233.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 4/213-214.

³ - الحجة للقراء السبعة، 2/334.

⁴ - الشاهد من الطويل، وهو منسوب لرجل من أزد سراة، ينظر: الكتاب، 1/341. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية،

198/8. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 2/381.

قال أبو علي: "حرك بالفتح لالتقاء الساكنين، لأن أقرب الحركات إليه الفتحة"¹
أما قراءة الرفع في (تضارُّ) "تكون على معنى الخبر عطفًا بقوله: (لاتضار) على قوله: (لا
تكلف نفسٌ إلا وسعها)"²

وهذا ما أشار إليه أيضا أبو علي قائلاً: "أن قبله مرفوعا، وهو قوله ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا
وُسْعَهَا﴾³ فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن لتشابه اللفظ، فإن قلت: إن ذلك خبر، وهذا أمر، قيل:
فالأمر قد يجيء على لفظ الخبر في التثنية، ألا ترى أن قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ
ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾⁴ وقوله: ﴿وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁵، وهذا النحو مثل ذلك، ويؤكد ذلك أن ما بعده
على لفظ الخبر، وهو قوله: (وعلى الوارث مثل ذلك) والمعنى: ينبغي ذلك، فلما وقع موقعه صار في
لفظه"⁶

وقال ابن عادل: "وهذه القراءة مناسبة لما قبلها، من حيث إنه عطف جملة خبرية مثلها من
حيث اللفظ وإلا فالأولى خبرية لفظا ومعنى، وهذه خبرية لفظا نهيية معنى.. قال الكسائي والفراء:
هو نسق على قوله (لا يُكَلِّفُ)، قال علي بن عيسى: هذا غلط، لأن النسق — (لا) إنما هو إخراج
على إخراج الثاني مما دخل فيه الأول نحو: (ضربتُ زيدا لا عمرا) فأما أن يقال: يقوم زيد لا يقعد
عمرو، فهو غير جائز على النسق..⁷

وختاما ينتصر الطبري لقراءة النصب، وهي القراءة التي نرجحها تبعا لسياق الآية،
يقول: "وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ بالنصب، لأنه نهي من الله تعالى ذكره كلَّ

¹ - الحجة للقراء السبعة، 334/2. وينظر بحث: التقاء الساكنين بين القاعدة والنص، عبد اللطيف محمد الخطيب،
حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة 150، الحولية 21، السنة، 2001/2000م، ص 60-61.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 214/4.

³ - سورة البقرة: الآية 233.

⁴ - سورة البقرة: الآية 228.

⁵ - سورة الصف: الآية 11.

⁶ - الحجة للقراء السبعة، 334-333/2. وينظر أيضا: الاستدراك على أبي علي في الحجة، أبي علي الحسن الباقولي، تحقيق:
محمد أحمد الدالي، ط 1، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، الكويت، 2007م، ص 131 إلى 136.

⁷ - اللباب في علوم الكتاب، 176/4.

واحدٍ من أبوي المولودِ عن مُضَارَّةِ صاحبه له، حرامٌ عليهما ذلك بإجماع المسلمين، فلو كان ذلك
خبراً، لكان حرامٌ عليهما ضرارهما به كذلك"¹

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 4/215.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
وصيةً	بالنصب	أبو عمرو، حمزة، ابن عامر، حفص عن عاصم، الحسن عن هارون، رُوِّحَ وزيد عن يعقوب، اليزيدي، الشنبوذي	البحر 1/245، القرطبي 228/3، معاني الزجاج 1/320، معاني الأخفش 178/السبعة/184، الكشف عن وجوه القراءات 1/299-
وصيةً	بالرفع	نافع، ابن كثير، الكسائي، عاصم في رواية أبي بكر، مجاهد، ابن مسعود، أبو جعفر، يعقوب برواية رويس، قتادة وخلف وابن محيصن والمطوعي والحسن في رواية ابن أرقم، الأعرج، ابن أبي إسحاق.	300، إتحاف/159، النشر 2/228، الطبري 2/359، تفسير الرازي 6/175، تفسير الكشاف 1/286، حجة ابن خالويه 98/، حجة الفارسي 2/257، حجة ابن زنجلة/138

اختلف القراء في قراءة كلمة (وصية)، قال أبو منصور: "من قرأ (وصيةً) أراد فليوصوا وصيةً، ومن رفع فالمعنى فعليهم وصيةً لأزواجهم، هكذا قال النحويون، والاختيار الرفع لقراءة أبي وابن مسعود: (الوصيةً لأزواجهم متاعاً)"²

وقال ابن خالويه: "الحجة لمن رفع: أنه أراد: فلتكن وصية... والحجة لمن نصب: أنها مصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر، كقوله: (فَضْرَبَ الرَّقَابَ)، ومنه قول الراجز:

شَكَاَ إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرًا جَمِيلًا فَكِلَانَا مُبْتَلَى³

وقد استشكل ابن هشام القراءتين من ناحية الإعراب، وقد أورد ذلك في كتابه فقال: "(الذين) مبتدأ، و(وصية) خبر، والمبتدأ عين الخبر، والوصية ليست نفس المبتدأ فكيف بهذا؟

¹ - سورة البقرة: الآية 240.

² - معاني القراءات، 1/209.

³ - الحجة في القراءات السبع، ص 98. ينظر الشاهد: لسان العرب، مادة (شكا).

وما توجيه بعض القراء لنصب الوصية¹

وانطلاقاً من هذا الإشكال الذي طرحه ابن هشام فيبانه بإيجاز:

أنّ قراءة الرفع مشكلة من حيث صلوح الخبر الذي هو (وصيةً) خبراً للمبتدأ الذي هو (والذين)، إذ الظاهر أنّه لا رابط بينهما، والشأن أن يكون الخبر بالنسبة للمبتدأ جزءاً متمماً للفائدة. أمّا قراءة نصب فوجه الإشكال أنه لا يعلم عامل النصب في (وصيةً) في الظاهر، ومن ثمّ اختلف في ذلك اختلافاً كثيراً، ونبينه على النحو الآتي:

1/ توجيه قراءة الرفع، وفي ذلك أقوال:

الأول: أن تكون (وصيةً) مبتدأً و(لأزواجهم) الخبر، وحسن الابتداء بالنكرة لأنه موضع

تخصيص، كما تقول: سلام عليك²

الثاني: أنها مرفوعة بفعل محذوف تقديره: كتب عليهم وصية³

الثالث: أن (الذين) مبتدأً و(وصيةً) مبتدأً ثان، وسوغ الابتداء بها لكونها موصوفة تقديراً، إذ

التقدير: وصية من الله لهم، أو: منهم⁴

الرابع: أن تكون (وصيةً) مبتدأً، و(لأزواجهم) صفتها والخبر محذوف تقديره: فعلهم وصية

لأزواجهم، والجملة خبر الأول⁵

الخامس: أن (الذين) مبتدأً على حذف مضاف من الأول، تقديره: ووصية الذين يتوفون، أو

وحكم الذين يتوفون وصية لأزواجهم، أو والذين يتوفون أهل وصية لأزواجهم⁶

¹ - أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد نغش، ط1، منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، 1403هـ، 225/1.

² - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 341/2، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 244/1.

³ - ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق: محمد حسن النمر، ط1، دار الثقافة، 1411هـ، 228/1

⁴ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 501/2.

⁵ - المصدر نفسه، 502/2. وينظر: معاني القرآن وإعرابه، 321/1، والحجة للقراء السبعة، 342/2، وحجة القراءات، ص 138.

⁶ - ينظر: تفسير الكشاف، 469/1.

السادس: أن يكون (وصية) فاعلا والتقدير: فلتكن وصية¹

2/ توجيه قراءة النصب، وفي ذلك أقوال:

الأول: أنه منصوب على المصدر، والتقدير: وليوص الذين يتوفون وصية²

الثاني: أنه منصوب لأنه مفعول ثان لفعل محذوف، تقديره: ألزم³، وردّ عليه أبو حيان

قائلا: "وهذا ضعيف إذ ليس من مواضع إضمار الفعل"⁴

الثالث: انتصب على المفعولية، والتقدير: ليوصوا أو يوصون، أو كتب الله عليهم⁵

وبعد هذه الجولة مع النحاة والمفسرين في إيجاد مسوغ مناسب في تخريج كلتا القراءتين،

هاهو شيخ المفسرين يدلي بدلوه ويريح الجميع من هذه التخريجات والتقديرات، ليرجح بين

القراءتين قائلاً: "والقول الأول أولى بالصواب في ذلك، وهو أن تكون الوصية مرفوعة بمعنى: كتب

عليكم وصية لأزواجكم، لأن العرب تضمّر النكرات مرفعها قبلها إذا أضمرت، فإذا أظهرت

بدأت به قبلها، فتقول: (جاءني رجل اليوم)، وإذا قالوا: (رجلٌ جاءني اليوم) لم يكادوا يقولونه إلا

والرجل حاضر، يشيرون إليه بـ (هذا) أو غائب قد علم المُخبرُ عنه خبره، أو بحذف (هذا)

وإضماره وإن حذفوه، لمعرفة السامع بمعنى المتكلم، كما قال تعالى ذكره: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾⁶،

و﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾⁷، فكذلك ذلك في قوله: (وصية لأزواجهم).

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأه رفعًا، لدلالة ظاهر القرآن على أن

مُقام المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها المتوفى حولا كاملا، كان حقا لها قبل نزول قوله:

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾⁸، وقبل نزول آية الميراث

1 - الحجة في القراءات السبع، ص98.

2 - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

3 - ينظر: تفسير الكشاف، 469/1.

4 - تفسير البحر المحيط، 254/2.

5 - ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، دار الفكر، 1398هـ، 158/2.

6 - سورة النور: الآية 1.

7 - سورة التوبة: الآية 1.

8 - سورة البقرة: الآية 234.

ولتظاهر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو الذي دلّ عليه الظاهر من ذلك، أوصى
لهنّ أزواجهنّ بذلك قبل وفاتهنّ، أو لم يوصوا لهنّ به"¹

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 4/398.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
تجارة حاضرة	بالرفع	ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، نافع، حمزة، الكسائي	البحر 357/2، القرطبي 401/3، الطبري 87/3، معاني الزجاج 365/1، حجة الفارسي 320/2، السبعة 194/، النشر 237/2، تفسير الرازي 17/7، حجة القراءات 151/، معاني الأخفش 190/1، معاني الفراء 185/1، المحرر الوجيز 516/2.
تجارة حاضرة	بالنصب	عاصم	

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، تارة بالرفع وهي قراءة الجمهور، وبالنصب أخرى² وهي قراءة عاصم انفراداً بها لوحده، فمن قرأ: (تجارة حاضرة) بالرفع ففيها وجهان: أحدهما: "أنها التامة، أي: إلا أن تحدث، أو تقع تجارة، وعلى هذا فتكون (تديرونها) في محل رفع صفة لتجارة أيضاً، وجاء هنا على الفصيح، حيث قدّم الوصف الصريح على المؤول"³ قال مكّي: "وحجة من رفع أنه جعل (كان) بمعنى (وقع وحدث) تامة، لا تحتاج إلى خبر بمتزلة: (وإن كان ذو عسرة) الذي هو عام في كل معسر، وبهذا العموم أجمع على الرفع، إذ لو نصب (ذا) على خبر (كان) لصار الكلام مخصوصاً لصنف يبعه، غير عام في جميع المعسرين، لأنه يصير التقدير، لو نصب (ذا) وإن كان المشتري ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورة عليه، وقد يجوز أن يكون التقدير: وإن كان المدان ذا عسرة فيكون عاماً فيمن عليه دين، وهو معسر"⁴ والثاني: أن تكون الناقصة، وإسمها (تجارة)، والخبر هو الجملة من قوله: (تديرونها) كأنه قيل إلا أن تكون تجارة حاضرة مدارة، وسوغ مجيء اسم كان نكرة وصنفه"⁵

¹ - سورة البقرة: الآية 282.

² - ينظر: بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، 73/3.

³ - اللباب في علوم الكتاب، 502/4.

⁴ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 322/1.

⁵ - اللباب في علوم الكتاب، 502/4.

أمّا من قرأ: (تجارة حاضرةً) بالنّصب فحجّته: "أنّه أضمر في (تكون) اسمها ، ونصب (تجارة) على خبر (يكون)، و (حاضرة) نعت لـ(تجارة)، والتقدير: إلاّ أن تكون التجارة تجارة وإلاّ أن تكون المبيعات تجارة ، ولا يحسن أن يكون المضمّر التّداين والدّين، لتقدّم ذكره ولا أن يكون الحقّ ، لتقدّم ذكره ؛ لأنّ ذلك غير التجارة، ولأنّ التجارة تقلب الأموال في البيع والشّراء للنّماء، وهو غير الدّين، وغير التّداين وغير الحقّ، والخبر في (كان) هو الاسم وحسن إضمار التّبايع، لأنّه تقلب الأموال للنّماء، فهو التّجارة في المعنى"¹

وذكر الطّبري أنّ قراءة النّصب وإن كانت جائزة في العربيّة، إذ كانت العربُ تنصبُ التّكرات والمنعوتات مع (كان)، وتضمّر معها في(كان) مجهولاً فتقول: "إن كان طعاماً طيباً فأتنا به وترفعها فتقول: إن كان طعامٌ طيبٌ فأتنا به، فُتُتبعُ النّكرة خبرها بمثل إعرابها فإنّ الذي اختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءة بغيره، الرفع في (التجارة الحاضرة)، لإجماع القراءة على ذلك وشدوذ من قرأ ذلك نصباً عنهم، ولا يعترض بالشاذ على الحجّة، ومّا جاء نصباً²، قول الشّاعر:

أَعَيْنِي هَلَّا تَبْكِيَانِ عِفَاقًا إِذَا كَانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقًا³

وقول الآخر:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْنَعًا⁴

وعليه فإنّ الذي نختاره قراءة الرفع لكونها أعمّ، لأنّه يعمّ من عليه دين من قرض أو من شراء وغير ذلك⁵، وهي قراءة الجمهور.

وعلى الرغم من أنّ الطّبري لم يجز بالقراءة غير الرفع، إلاّ أنّه أمكننا القول، أنّ المطّلع على القراءتين السّابقتي الذكر، ليجد أنّ الخلاف لا يعدو أن يكون خلافاً نحوياً محضاً، إذ لا يخرج عن الحركات الإعرابية التي تمسّ أواخر الكلم ما بين الرفع والنصب والجر والجزم والتنوين وغيرها من

1 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 321/1.

2 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 107-106/5.

3 - الشاهد بلا نسبة، ينظر: معاني القرآن، الفراء، 186/1.

4 - الشاهد من الطويل وهو منسوب لـ: عمرو بن شأس، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 238/4. ومعجم

شواهد النحو الشعرية، برقم (1610)، ص 108، ولسان العرب، مادة (شهب).

5 - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 322/1.

الحركات، وأغلب هذه القراءات مروية عن الأئمة المشهود لهم بالورع و اليد الطولى في مجال القراءات، لكننا في الجهة المقابلة نستغرب هذا الخلاف والاختلاف الذي يجد فيه النحويون مرتعاً للإدلاء بأرائهم النحوية، وصولاً إلى فرض سطوة القاعدة على القراءة وإلا فلا، ومن هنا أمكننا القول: متى كان الرفع والنصب والجر شاقاً على قارئ القرآن حتى يكون عنصراً خلافياً بين النحاة، هذا ما صرّح به إبراهيم أنيس: "والحق أن هذا النوع من الاختلاف الإعرابي لا يمت للهجاء العربية بصلة، وإنما هو من صناعة النحاة حين اشتد الجدل بينهم وحاول كل فريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم، وصرفتهم عن كثير من البحوث القيمة في اللغة، فلم تكن لهجات الكلام عند القبائل تلتزم الإعراب على الصورة التي رويت لنا في كتب النحاة.. وإلا فكيف نتصور من الناحية الصوتية أن لساناً يعجز عن نصب خير (ما) أو نصب اسم (لعل) أو جرّ تمييز (كم) الخبرية؟"¹

بل إنّ الإنزال "على الأحرف السبعة توسعة من الله ورحمة على الأمة، إذ لو كلّف كل فريق منهم ترك لغته والعدول عن عادة نشئوا عليها، من الإمالة والهمز والتلين والمد وغيره لشقّ عليهم"²، "فهل كان الإعراب مما يعجز عنه عربي أيّاً كانت قبيلته ولهجته، هل يعجز التميمي مثلاً أو القرشي أن ينصب أو يرفع أو يجر حتى تكون هذه الأحرف السبعة تسهيلاً عليه فتُعْفِيهِ من الإعراب؟"³، على حدّ تعبير الأستاذ سليمان ياقوت.

¹ - في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص 75-76.

² - البرهان في علوم القرآن، 1/227.

³ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي، أحمد سليمان ياقوت، ط1، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص215.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾¹

الكلمة	لوجه	القارئ	المصدر
لَا يَأْمُرُكُمْ	رفع الرء	ابن كثير، نافع، أبو عمرو، أبو جعفر، الكساني، عاصم برواية الأعشى والبرجمي، أبو بكر، أبو زيد.	البحر/1/2/507، السبعة/213، تفسير القرطبي 4/123، النشر/2/240، الإتحاف/177/1، مشكل إعراب القرآن 1/146، الكشف عن وجوه القراءات 1/350، تفسير الرازي 8/113، مجمع البيان 2/125، معاني الفراء 1/224، حجة الفارسي 3/57، حجة ابن خالويه ص 111، حجة ابن زنجلة/168، المحرر الوجيز 3/192، روح المعاني 2/208.
لَا يَأْمُرُكُمْ	نصب الرء	ابن عامر، عاصم، حفص، حمزة، حماد، يحيى عن أبي بكر، اليزيدي، الأعمش، يعقوب، خلف، الحسن، عبد الوارث عن أبي عمرو.	

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، حيث إنَّ القارئين بالنصب "عطفا على قوله: (ثم يقول للناس) وكان تأويله عندهم: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب ثم يقول للناس، ولا أن يأمركم، بمعنى: ولا كان أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً"²، وفيه وجهان: "أحدهما أن تجعل (لا) مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: (ما كان لبشر)، والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبئه الله وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا له ويأمركم، ﴿أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾، كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخف بي، والثاني: أن تجعل (لا) غير مزيدة، والمعنى: أن رسول الله كان ينهي قريشا عن عبادة الملائكة واليهود والنصارى عن عبادة عزيز والمسيح فلما قالوا له: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله، ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء"³، أمّا قراءة الرفع

¹ - سورة آل عمران: الآية 80.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 5/533. وينظر: حجة القراءات، ص 168.

³ - تفسير الكشاف، 1/575.

فقد وردت: " على وجه الابتداء من الله بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يأمركم أيها الناس، أن تتخذوا الملائكة والنبیین أربابا، واستشهد قارئو ذلك كذلك بقراءة ذكرها عن ابن مسعود أنه كان يقرؤها وهي: "(ولن يأمركم) فاستدلوا بدخول (لن) على انقطاع الكلام عما قبله، وابتداء خبر مستأنف، قالوا: فلما صير مكان (لن) في قراءتنا (لا) وجبت قراءته بالرفع"¹، وهذا الذي انتصر له الزمخشري، حيث قال: " والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، وتنصرها قراءة عبد الله (ولن يأمركم)"²

قال النحاس: بالنصب، فمعناه عنده: ولا يأمركم البشر، لأنه معطوف على ما قبله، ومن قرأ بالرفع فمعناه عنده: ولا يأمركم الله"³

لكن الطبري ردّ على الجميع وحاول أن يرجح بين القراءتين، مستدلا على أن قراءة النصب هي الصواب والملائمة لسياق الآية فقال: "وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: (ولا يأمركم) بالنصب، على الاتصال بالذي قبله، بتأويل: ما كان لبشر أن يؤتية الله الكتاب والحكم والنبوة، ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبیین أربابا، لأن الآية نزلت في سبب القوم الذين قالوا لرسول الله: (أتريد أن نعبدك؟) فأخبرهم الله جل ثناؤه أنه ليس لنبيه صلى الله عليه وسلم أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه، ولا إلى اتخاذ الملائكة والنبیین أربابا، ولكن الذي له: أن يدعوهم إلى أن يكونوا ربانيين، فأما من ادعى من قرأ ذلك رفعا، أنه في قراءة عبد الله: (ولن يأمركم) استشهدا لصحة قراءته بالرفع، فذلك خبر غير صحيح سنده، وإنما هو خبر رواه حجاج عن هارون الأعور: أن ذلك في قراءة عبد الله كذلك، ولو كان ذلك خيرا صحيحا سنده، لم يكن فيه محتجٌ حجة، لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاء به المسلمون وراثه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم لا يجوز تركه لتأويل على قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة، بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو"⁴

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 5/534. وينظر أيضا: الحجة للقراء السبعة، 3/57

² - تفسير الكشاف، 1/575.

³ - معاني القرآن الكريم، أبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، القاهرة، 1988م، 1/430.

⁴ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 5/534-535.

وعليه فإنّ الذي نرجّحه بعدما تبين لنا موقف الطبري، أنّ قراءة النصب هي الأنسب للمعنى، ذلك أنّ الأنبياء جميعاً يأمرّون بعبادة الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى في عدّة آياتٍ منها: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾¹ وقال أيضاً: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾² وقال أيضاً إخباراً عن الملائكة: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌُ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾³.

وبالتالي فإنّ المعنى: "ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبیین أرباباً.." ⁴ ومن هنا كان لزاماً اختيار قراءة النصب لأنها موافقة لسياق الآيات ولأنّ أكثر القراء عليها.

1 - سورة الأنبياء: الآية 25.

2 - سورة النحل: الآية 36.

3 - سورة الأنبياء: الآية 29.

4 - إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، ط7، دار اليمامة للطبع والتّشريح، دمشق، و دار ابن كثير للطبع والتّشريح، دمشق، 1999م، 473/1.

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾¹

المصدر	القارئ	لوجه	الكلمة
البحر 78/3، السبعة 217/، تيسير 91/، الكشاف 355/1، حجة الفارسي 88/3، إعراب الزجاج 947/، حجة ابن خالويه 114/، النشر 242/2، الكشف عن وجوه القراءات 360/1، معاني الفراء 16/1، حجة ابن زنجلة 176/	الجمهور	نصب اللام	كَلَّهُ
	أبو عمرو، يعقوب، سهل الزبيدي، عيسى بن أبي ليلى	رفع اللام	كُلُّهُ

استشكل بعض العلماء قراءة الرفع:

فالذي قرأ بنصب (الكل) على وجه النعت لـ (الأمر) والصفة له، ومن قرأه بالرفع "على أنها اسم و(الله) خبره كقول القائل: (إن الأمر بعضه لعبد الله)"²، ومن هنا استشكل بعض العلماء الرفع فيها لأن لفظ (كل) الغالب فيه التبعية إذا لم يكن في أول الكلام، وبالتالي أخذوا يرجحون قراءة الجمهور.

قال ابن عطية: "ورجح الناس قراءة الجمهور لأن التأكيد أملك بلفظ كل"³

وقال القيسي في الكشف: "والنصب الاختيار للإجماع عليه ولصحة وجهه ولأن التأكيد

أصل (كل) لأنها للإحاطة"⁴، وسار على منهجه الأخفش قائلاً: "على التوكيد أجود وبه نقرأ"⁵

أمّا الطبري فهو أيضاً انتصر لقراءة النصب قائلاً: "والقراءة التي هي القراءة عندنا، النصب

¹ - سورة آل عمران: الآية 154.

² - ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 6/168. و حجة القراءات، ص 177.

³ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 1/528.

⁴ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/361.

⁵ - معاني القرآن، 1/237.

في (الكل) لإجماع أكثر القراءة عليه من غير أن تكون القراءة الأخرى خطأ في معنى أو عربية، ولو كانت القراءة بالرفع في ذلك مستفيضة في القراءة، لكانت سواء عندي القراءة بأي ذلك قرئ¹

أمّا أبو حيان فقد ردّ على الذين حاولوا الترجيح بين القراءتين، فقال: "ولا ترجيح، إذ كل من القراءتين متواتر، والابتداء بكل كثير في لسان العرب"²، وتبعه في ذلك السمين الحلبي مفنداً ذلك الترجيح بين القراءتين فقال: "وقد رجّح كل فريق إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضيٍّ لأنّ كليهما متواترة.. وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إنّ بعضهم يبالغ في ذلك إلى حدّ يكاد يُسقطُ وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين"³ وذهبوا في ذلك أنّ الصواب فيها أنّه لا إشكال يوجبُ الترجيح فلفظ (كل) كسائر الأسماء، يليه العوامل وهنا ليس تابعا لما قبله بل هو مبتدأ خبره (لله)⁴، وهذه القراءة لها ما يعرضها بالوجه المماثل لها، وهو الابتداء عند قوله تعالى في سورة غافر⁵ ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾⁶

وعليه ما يمكن القول هنا أنّهما قراءتان مستفيضتان، متقاربتا المعنى والدلالة، رغم أنّ الطبري رجّح قراءة النصب كما رأينا، لكن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح، ما صرّح به إبراهيم أنيس وراداً على هذه التنوعات الإعرابية، فقال: "والحق أنّ هذا النوع من الاختلاف الإعرابي لا يمت للهجاء العربية بصلة، وإنما هو من صناعة النحاة حين اشتدّ الجدل بينهم وحاول كل فريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم.. فلم تكن لهجات الكلام عند القبائل تلتزم الإعراب على الصورة التي رويت لنا في كتب النحاة.."⁷

1 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 168/6.

2 - تفسير البحر المحيط، 96/3.

3 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 49-48/1.

4 - ينظر: التبيين في إعراب القرآن، العكبري، ص 303.

5 - ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 177. واللباب في علوم الكتاب، 65/17.

6 - سورة غافر: الآية 48.

7 - في اللهجات العربية، ص 84.

ولذا فإنَّ نسبة لهجة من اللهجات إلى قبيلة أو قبائل معينة تظلُّ محصورة في إطار الترجيح، وليس بمستطاع إنَّ لم تتظافر الجهود وقطع هذه النسبة أو تأكيدها لما يحيط موضوع اللهجات من صعوبات جمّة، لعلَّ أبرزها أنّنا لا نملك من تلك اللهجات إلا الشذرات المبتوثة في بطون كتب النحو، والتي استشهد بها العلماء.

وحاول باحثٌ آخر التعليق على هذا النوع من التخريجات فقال: " وهم مع ذلك [أي: النحاة] يُلتَمَسُ لهم العذر لأنهم أرادوا أن يوفّقوا بين القاعدة وما خالفها من قراءات"¹ وبالتالي فإنَّ كلامهم على خروج بعض الآيات عن القياس، أو القاعدة المبنية على الشائع الكثير الاستعمال، كان ينبغي أن يفهم هذا الفهم، كما أنّ قضية التلحين التي مورست على القراء وقراءاتهم أعتقد أنّها مبنية من أساسها على سوء فهم قصد القائلين الأوّلين منهم بهذا.

¹ - القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة، مجدي محمد حسين، (د.ط)، (د. مطبعة)، 2002م، ص 59.

قوله تعالى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
عَبَدَ الطاغوتَ	بفتح التاء	نافع، أبو عمرو، ابن عامر، ابن كثير، عاصم، الكسائي، أبو جعفر، شيبه، يعقوب.	البحر/3/519، الإتحاف/201، النشر 2/255، التيسير/100، حجة ابن زنجلة /331، السبعة/246، إعراب النحاس 1/507، معاني
عَبَدَ الطاغوتِ	بضم الباء وكسر التاء	حمزة، الأعمش، يحيى بن وثاب، المطوعي، يحيى بن يعمر، الجحدري	الزجاج 2/187، معاني الفراء 1/314 مجمع البيان 6/135، الكشف عن وجوه القراءات 1/414، المحرر 4/599

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، قال الطبري: " (وعبد الطاغوت) بمعنى: وجعل منهم القردة والخنازير ومن عبد الطاغوت، بمعنى: (عابد) فجعل (عبد) فعلا ماضيا من صلة المضمر، ونصب الطاغوت بوقوع (عبد) عليه، (وعبد الطاغوت) بفتح العين من (عبد) وضم بائها وخفض (الطاغوت) بإضافة (عبد) إليه، وعنوا بذلك: خدم الطاغوت"²

أي أن من قرأ بالقراءة الأولى فهو معطوف، ومن قرأ بالثانية فإن أهل النحو ينكرون على حمزة ذلك"³

وأنا أنقل لك بعضا من هذه النصوص لتبين موضع الخلاف فيها:

ورد في البحر ما قوله: " قال نصير النحوي صاحب الكسائي: وهو وهم ممن قرأ به، وليسأل عنه العلماء حتى تعلم أنه جائز"⁴، وقال الفراء: "وأما قوله: (وعبد الطاغوت) فإن تكن فيه لغة مثل حذرَ وفطنَ وعجلَ فهو وجه، وإلا فإنه أراد - والله أعلم - قول الشاعر:

¹ - سورة المائدة: الآية 60.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 8/541-542.

³ - معاني القراءات، الأزهرى، ص335.

⁴ - تفسير البحر المحيط، 3/530.

أَبْنِي لُبَيْنِي إِنْ أُمَّكُمْ أُمَّةٌ وَإِنْ أَبَاكُمْ عَبْدٌ¹

وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي فأما القراءة فلا²

وقال أبو علي الفارسي: "ليس في أبنية الجموع مثله، ولكنه واحد يراد به الكثرة، وهو بناء مبالغة، فكأن هذا قد ذهب في عبادة الطاغوت"³، وقال الزجاج: "فإنه عند بعض أهل العربية ليس بالوجه من جهتين: إحداهما: أن عَبْدَ عَلَى فَعْلٍ، وليس هذا من أمثلة الجمع، لأنهم فسروه: خَدَمُ الطاغوت، والثاني: أن يكون محمولا على: وجعل منهم عَبْدَ الطاغوت"⁴

وجاء في البحر: "وقال أبو عبيد: إنما معنى العبد عندهم الأعبد، يريدون خدام الطاغوت، ولم نجد هذا يصح عن أحد من فصحاء العرب أن العبد يقال فيه عَبْدٌ، وإنما هو عبد وأعبد بالألف"⁵ وقال الزمخشري: "ومعناه الغلو في العبودية"⁶

ونختم حديثنا عما قاله الطبري وهو يحاول التفريق بين القراءتين ومنتصرا لإحداها، أي: راداً قراءة حمزة: "وهذه قراءة لا معنى لها لأن الله تعالى ذكره إنما ابتداء الخبر بضم أقوام فكان فيما ذمهم به عبادتهم الطاغوت، وأما الخبر عن أن الطاغوت قد عبُد فليس من نوع الخبر الذي ابتداء به الآية، ولا من جنس ما ختمها به، فيكون له وجه يوجه إليه في الصحة... ولو قرئ ذلك (وعبد الطاغوت) بالكسر، كان له مخرج في العربية صحيح، وإن لم أستجز القراءة بها، إذ كان قراءة الحجة من القراءة بخلافها"⁷

¹ - الشاهد من الكامل وهو لأوس بن حجر، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 2/228. ولسان العرب، وتاج العروس، مادة (عبد).

² - معاني القرآن، 1/314-315.

³ - الحجة للقراء السبعة، 3/237.

⁴ - معاني القرآن وإعرابه، 2/187-188.

⁵ - تفسير البحر المحيط، 3/530.

⁶ - تفسير الكشاف، 2/262.

⁷ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 8/543.

وعليه وانطلاقاً ممّا ورد أعلاه فإنّ القراءة التي نختارها ونرجّحها قراءة من قرأ (عبَد) بفتح الباء لأنّها أبين في المعنى والأنسب لسياق الآيات، لأن جميع الأفعال التي سبقت هذا الفعل وردت على نمطٍ واحدٍ والتقدير فيها إذن: من لَعَنَهُ اللهُ، ومَنْ غَضِبَ عليه، ومَنْ جَعَلَ، ومَنْ عَبَدَ الطَّاغُوتَ، وبالتالي فإنّ المجانسة أبين ومتطابقة¹

¹ - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 415/1.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾¹

المصدر	القارئ	لوجه	لكلمة
البحر/4/63، السبعة/205، النشر/2/247، الإتحاف 204/، التيسير/101 معاني الزجاج/2/224، المحرر الوجيز/5/116، الكتاب/1/460، معاني الفراء/1/326، حجة ابن زنجلة/243، الكشف/1/493، إعراب النحاس/1/523، روح المعاني/7/672، حجة ابن خالويه/6/379، القرطبي/6/379	الجمهور	رفع الميم	يَوْمٌ
	نافع ابن محيصة الأعرج	نصب الميم	يَوْمَ

ورد الخلاف في كلمة (يوم)، قال أبو منصور: "من قرأ (يَوْمٌ يَنْفَعُ) بالرفع رفعه بـ (هذا)، ورفع (هذا) به، وهي القراءة الجيدة، ومن قرأ (هذا يَوْمَ يَنْفَعُ) بالنصب ففيه قولان: قال الفراء: (يَوْمَ يَنْفَعُ) في موضع الرفع وإنما نُصِبَ لأنه أُضِيفَ إلى الفعل، فكذا إذا أُضِيفَ إلى اسم غير متمكن، كقوله: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾² فيه ما فيه هذا"³

ويرى كثير من العلماء أن قراءة الرفع أظهر وأبين لأن ظاهر المعنى الإشارة إلى اليوم نفسه فيكون (هذا) مبتدأ و (يوم) خبر، أما القراءة الثانية فذهب آخرون إلى أن (يوم) ظرف وخبر المبتدأ محذوف تقديره: قال الله هذا الذي قصصناه يقع يوم ينفع الصادقين صدقهم.

ومن التّحاة الذين لم يجوّزوا قراءة نافع، البصريون، قال الزجاج: "وهذا عند البصريين خطأ، لا يجيزون هذا يوم آتيك، يريدون هذا يوم إتيانك، لأن آتيك فعلٌ مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل

¹ - سورة المائدة: الآية 119.

² - سورة المرسلات: الآية 35.

³ - معاني القراءات، 1/344.

الإعراب عن جهته ولكنهم يجيزون ذلك يومَ نفعَ زيداً صدقُهُ، لأن الفعل الماضي غيرُ مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكن، وإلى غير ما ضارع المتمكن¹

وقال النحاس: "حكى إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد إن هذه القراءة لا تجوز لأنه نصب خبر الابتداء"²

وحاول الزمخشري أن يجد لها تخریجا، وبالتالي فهو منصوب عى وجهين: "أحدهما أن يكون ظرفا لـ (قال) وهذا إشارة إلى المصدر فيكون منصوبا على المصدرية، فأى: (قال الله هذا القول)، أو إشارة إلى الخبر، أو القصص كقولك: (قال زيد شعرا) أو (قال زيد خطبة) فيكون إشارة إلى مضمون الجملة"³

لكن الطبري إختار قراءة النصب وانتصر لها قائلا: ". . . بنصب (يوم) على أنه منصوب على الوقت والصفة، لأن معنى الكلام أن الله تعالى أجاب عيسى حين قال: ﴿قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁴ فقال له عز وجل: هذا القول النافع، أو هذا الصدق النافع يومَ ينفع الصادقين صدقُهُم، فـ (اليوم) وقت القول والصدق النافع"⁵

أمّا الدكتور محمد حسين فقد نحا منحى الكوفيين وتلقى تخریجهم بالقبول، قال: "والحق أن البصريين ضيقوا القياس في هذه المسألة، ولو كان سبب البناء قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبني أولى لأن الإضافة إلى المفرد إضافة في اللفظ والمعنى بخلاف الإضافة إلى الجملة فإنها في التقدير إضافة إلى المصدر، والحقيقة أن مذهب الكوفيين أولى بالقبول والتقدير"⁶

1 - معاني القرآن وإعرابه، 225/2.

2 - إعراب القرآن، ص 255.

3 - تفسير الكشاف، 318/2.

4 - سورة المائدة: الآية 116-118.

5 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 9 / 141.

6 - القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة، ص 62.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
زَيْنٌ، قَتَلَ، أَوْلَادِهِمْ، شُرَكَاءَهُمْ	زَيْنٌ: مبني للفاعل قَتَلَ: مفعول به أَوْلَادِهِمْ: مضاف شُرَكَاءَهُمْ: فاعل	الجمهور	البحر 4/229، النشر 2/236، الإنخاف 217/7، القرطبي 7/91، حجة ابن خالويه 150/150، التيسير 107/107، انحرر الوجيز 360/5، إعراب النحاس 582/1، معاني الفراء 356/1، الكشف عن وجوه القراءات 453-454/1، المحتسب 33/1، الطبري 33/8، الدر المنصون 186/3، تأويل قتيبة 207-208، السبعة 270/270، مشكل إعراب القرآن 291/1، إعراب القراءات السبع وعللها 171/1، الكشف 530/1، تفسير الرازي 206/13، الخصائص 407/2.
زَيْنٌ، قَتَلَ، أَوْلَادِهِمْ، شُرَكَائِهِمْ	زَيْنٌ: مبني للمفعول قَتَلَ: نائب فاعل أَوْلَادِهِمْ: مفعول شُرَكَائِهِمْ: مضاف	ابن عامر وأهل الشام	

انطلاقاً من الجدول، نلاحظ أن ابن عامر قرأ (زَيْنٌ) بضم الزاي على ما لم يسم فاعله، و(قَتَلَ) برفع اللام، على أنه مفعول لم يسم فاعله، و(أَوْلَادِهِمْ) بالنصب، وخفض همزة (شُرَكَائِهِمْ)، فتكون قراءة الباقيين بفتح الزاي والياء، ونصب لام قتل، وخفض دال أولادهم، ورفع همزة شُرَكَائِهِمْ²

في قراءة ابن عامر فصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شُرَكَائِهِمْ)، أطراد القاعدة النحوية هو عدم الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر لدى البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتماداً على هذه القراءة وغيرها من شواهد الشعر³

¹ - سورة الأنعام: الآية 137.

² - ينظر: السبعة في القراءات، ص 270، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 453/1. والتيسير في القراءات السبع، أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح: أوتو برتزل، ط 3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م، ص 107. وتفسير حدائق الرُّوحِ والرِّيحانِ في رِوَايِ علوم القرآن، محمد الأمين الأرمي، مراجعة: هاشم محمد علي، ط 1، دار طوق النجاة، بيروت، 2001م، 88-89.

³ - ينظر: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباري، 427/2-435. وأيضاً: الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السَّرَّاجِ النَّحْوِي، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، 443-446.

وقد نصّ السيوطي على أنّ لا يفصل بين المتضايين، أي: المضاف والمضاف إليه اختياراً لأنه من تمامه، ومترل منه مترلة التّنين¹، ثم قال: "ولا يضر وإضافة القتل إلى الشركاء لأمرهم به"² ووقف النحويون البصريون بخاصة من هذه القراءة بالرغم من سببيتها موقف الرفض فوصفوها بالقبح وجوزوا ذلك في الشعر، حيث جعلها النحاس لحناً، وذكر فيها أربع قراءات عدّ قراءة السبعة غير ابن عامر أبينها وأصحها³، ووصفها أبو علي الفارسي بالقبح وعدم الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى⁴، وكذا ابن خالويه جعلها قبحاً في القرآن وجائزة في الشعر، متمثلاً بقول ذي الرّمّة⁵:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ إِنْ قَاضِ الْفَرَارِجِ⁶

والفراء رغم أنه من الكوفيين إلا أنه ردّ هذه القراءة ولم يستحسنها⁷ وقال الرازي: "وهو مكروه في الشعر.. وإذا كان مستكرها في الشعر فكيف يكون في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة"⁸

وسار على هذا النهج البيضاوي على أنّ هذه القراءة من الضعف بمكان فقال: "وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر"⁹ أمّا شيخ المفسرين الطبري فوصفها بالقبح وعدم الفصاحة¹⁰، ووصفها الزمخشري بالسماجة قائلاً: "والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً

1 - ينظر: همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، 431/2.

2 - تفسير الجلالين، جلال الدين محمد المحلى وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ص 145.

3 - ينظر: إعراب القرآن، ص 287.

4 - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 411/3.

5 - ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص 151.

6 - الديوان، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، ط1، دار المعرفة، بيروت، 2006م، ص 43.

7 - ينظر: معاني القرآن، 357/1-358.

8 - تفسير الرازي، 217/13.

9 - تفسير البيضاوي، 312/2. قال ابن جزي الكلبي أيضاً: "وذلك ضعيف في العربية وقد سمع في الشعر". التسهيل لعلوم التنزيل

أي القاسم محمد بن جزي الكلبي، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، 287/1.

10 - ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 576/9.

مردوداً¹، وقال مكّي: "وهذه القراءة فيها ضعف²، وقال نصر بن علي الشيرازي: "فقد قدّم وأخر وهو قبيح قليل في الاستعمال للفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومثله لم يجيء في حال السعة، بل جاء في الشعر"³، وقال العكبري: "وهو بعيد وإنما يجيء في ضرورة الشعر"⁴، وقال ابن عطية: "وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر"⁵، كقول أبو حية النميري:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ⁶

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه، أي: بكفّ يهودي يوماً⁷

وفي بيت الطرماح:

يَطْفَنَ بِحُوزِيٍّ الْمَرَاعِ لَمْ يُرَعْ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ⁸

والتقدير: "من قرع الكنائن القسي"⁹، قال ابن جني: "فلم نجد فيه بدءاً من الفصل، لأنّ

القوافي مجرورة"¹⁰

1 - تفسير الكشاف، 401/2.

2 - ينظر: الكشاف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 454/1.

3 - الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط1، الجامعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، 1993م، 506/1-507.

4 - التبيان في إعراب القرآن، ص 541.

5 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 350/2.

6 - ينظر الشاهد: لسان العرب، مادة (عجم).

7 - ينظر: الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، 407/2.

8 - ينظر الشاهد: لسان العرب، مادة (حوز).

9 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 431/2.

10 - الخصائص، 406/2.

وقول تأبط شرا:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ¹

ففصل بين (خُطَّتَا) و(إِسَارٍ) بقوله (إِمَّا)²

وقال آخر:

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا³

والتقدير: "شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورَهَا عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا، ففصل بين المضاف والمضاف إليه"⁴

وقال آخر:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نُبُوءَةً فَدَعَاهُمَا⁵

ففصل بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: "هُمَا أَخَوَا مَنْ لَا أَخَا لَهُ فِي الْحَرْبِ، فعلق

الظرف بما في (أَخَوَا) من معنى الفعل، لأن معناه: هما ينصرانه ويعاونانه"⁶

وقال النحاس: "فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا

شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل، فأما

الأسماء غير الظروف فلحن"⁷

1 - ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984م، ص89.

وينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب، 7/499-500. ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (880)، ص70. وقد ورد في ديوانه برواية أخرى في الصدر: لَكُمُ خَصْلَةٌ: إِمَّا فِدَاءٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْمَرْءِ أَجْدَرُ.

2 - انظر: الخصائص، 2/405.

3 - قال محي الدين عبد الحميد: هذا الشاهد من الطويل وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع،

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص2/428. وخزانة الأدب ولب لسان العرب، 4/413. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 3/553.

4 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ص2/429.

5 - الشاهد للشاعرة عمرة الخنعمية، ينظر: الخصائص، 2/405. وأيضا: همع الهوامع للسيوطي، 2/432-434.

6 - الخصائص، 2/405. وينظر أيضا: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، 2/435.

7 - إعراب القرآن، ص286.

وَمَنْ أَنْكَرَهَا أَيْضاً الرَّضِي: "وَأَنْكَرَ أَكْثَرَ النَّحَاةِ الْفَصْلَ بِالْمَفْعُولِ وَغَيْرِهِ فِي السَّعَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا فِي الضَّرُورَةِ بِالظَّرْفِ ثَابِتٌ مَعَ قَلْتِهِ وَقَبْحِهِ، وَالْفَصْلَ بِغَيْرِ الظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ أَقْبَحُ مِنْهُ بِالظَّرْفِ وَكَذَا الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ.. فَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ لَيْسَتْ بِذَلِكَ، وَلَا نَسَلِمُ تَوَاتُرَ الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ"¹

أَمَّا ابْنُ جَنِيٍّ فَلَمْ يَتَّهِمُ هَذِهِ الْقَرَاءَةَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَإِنَّمَا وَصَفَ الْفَصْلَ فِي النَّثْرِ بِالصَّعُوبَةِ فَقَالَ: "وَهَذَا فِي النَّثْرِ وَحَالَ السَّعَةِ صَعِبٌ جَدًّا، لِأَسِيْمَا وَالْمَفْعُولِ بِهِ مَفْعُولٌ لَا ظَرْفٌ"²

وَقَالَ أَبُو غَانِمٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ النَّحْوِيُّ: "قَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ لَا تَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ زَلَّةٌ عَالِمٌ وَإِذَا زَلَّ عَالِمٌ لَمْ يَجْزُ إِتْبَاعُهُ، وَرُدَّ قَوْلُهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَرُدَّ مِنْ زَلَّ مِنْهُمْ أَوْ سَهَا إِلَى الْإِجْمَاعِ، فَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْإِصْرَارِ عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ، وَإِنَّمَا أَجَازُوا فِي الضَّرُورَةِ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ، لِأَنَّهُ لَا يَفْصَلُ"³

نَقُولُ: لَقَدْ احْتَجَّ النَّحْوِيُّونَ بِالْإِجْمَاعِ "عَلَى امْتِنَاعِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ فِي غَيْرِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَقَوْلِ قَائِلِهِمْ:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجٍّ — زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ⁴

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: "زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ، فَفَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْقُلُوصِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ، وَلَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا حَرْفٍ خَفِضٌ"⁵

¹ - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 942/1.

² - الخصائص، 407/2.

³ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي القرآن، 42/9.

⁴ - الشاهد من مجزوء الكامل وهو بلا نسبة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، طبعة المطبعة المنيرية، (د.ت)، 19/3، بـ: [مُتَمَكِّنًا بَدَلَ مَزَجَةٍ]، قَالَ ابْنُ خَلْفٍ: هَذَا الْبَيْتُ يُرْوَى لِبَعْضِ الْمَدِينِيِّينَ الْمَوْلَدِينَ، وَقِيلَ: هُوَ لِبَعْضِ الْمُؤَنِّينَ مِمَّنْ لَا يَجْتَنِبُ بِشَعْرَهُ، يَنْظُرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ وَلَبَّ لِبَابِ لِسَانِ الْعَرَبِ، عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْبَغْدَادِيِّ، 415/4-416-418-421-422. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 172/2. ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (685)، ص 60. وقال الفراء معلقاً على الشاهد: "وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد له في العربية". معاني القرآن، 1/358.

⁵ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، 427/2.

وقد ردّ الصيرمي هذا الشاهد على أساس أنّه غير معروف، قال: "فليس معروفاً عند البصريين ولا مشهوراً عن ثقة يُؤخذ بلغته، ولا يُعرف من حيث يصح"¹

هذه القاعدة المدعومة بالإجماع على أطرافها ثم المنطق الذي كان يتميز به البصريون من النحويين جعلهم لا يبالون بما يتمسك به القراء من أسس في قبول هذه القراءة، فهي لأحد السبعة" المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القراءة عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب"²

وممن صوّب هذه القراءة أيضاً: ابن مالك وأبو حيان وابن الجزري والأشموني، والصبان، والسيوطي³، على أنّ هذه القراءة هي "من الشواهد الفصل بين المتضامين لأنهم يبنون الأصول على ما يُوثقُ به عندهم من الكلام العربي فكيف لا يبنونها على ما تواترَ عندهم سنده، وصحّت قراءته عن الرسول عليه السلام"⁴

وسأكتفي بذكر من حاول أن يجد لهذه القراءة تخریجاً مناسباً، فهذا هو أبو بكر الأنباري يعدّها صحيحة إذ يقول: "هذه قراءة صحيحة وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضامين بالجملة في قولهم: (هو غلامٌ - إن شاء الله - أخيك) يريدون: هو غلام أخيك، فإنّ يُفصلَ بالمفرد أسهل"⁵، ومنهم أيضاً ثعلب الذي أجاز الفصل بينهما بالجار والمجرور والظرف وبغيرهما في الشعر⁶

وهاهو أبو حيان، الذي نجدّه ينتقد النحويين والمفسرين المرجّحين بين القراءات المتواترة حيث يقول: "وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون بين القراءتين لا ينبغي، لأن هذه القراءات كلها

¹ - التبصرة والتذكرة، أبي محمد عبد الله بن إسحاق الصيرمي، 1/289.

² - تفسير البحر المحيط، 4/232.

³ - ينظر: دور نحاة القرن العاشر في حفظ التراث النحوي، أحمد محمد عبد الراضي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت)، ص66-67.

⁴ - الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عبد الفتاح الحموز، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، 1997م، ص25.

⁵ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، 5/166-167.

⁶ - ينظر: مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1960م، ص125-127.

صحيحة ومروية وثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة علي قراءة¹

بل لا يكتفي بهذا، إذ نجد أيضاً يلقي باللائمة على الزمخشري قائلاً: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو، يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب، في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تحيرتهم هذه الأمة، لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم.. وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام-إن شاء الله-أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل"²

وقوله أيضاً في أبي علي الفارسي: "ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى"³

وردّ على ابن عطية أيضاً فقال: "ولا التفات إلى قول ابن عطية: وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لـ (شركاء) ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه.."⁴

لكنّ ابن رشد ردّ على أبي حيان أن ما يفعله النحاة اتجاه بعض القراءات إنما هو صنعتهم فلا مجال لاستعمال ألفاظ التحريح معهم، يقول في تفسير التحرير والتنوير إنّ "مما يقع في كتب المفسرين والمُعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض لكونها أظهر من جهة الإعراب وأصحّ في النقل وأيسرّ في اللفظ فلا يُنكر ذلك"⁵

ونقل عن الإمام القشيري أنه قال: "وقال قوم: هذا قبيح وهذا محال، لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح لا القبيح، وقد ورد ذلك في كلام العرب وفي مصحف عثمان (شركائهم) بالياء، وهذا يدل على قراءة ابن عامر، وأضيف القتل في هذه القراءة

¹ - تفسير البحر المحيط، 256/2.

² - المصدر السابق، 232/4.

³ - المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسهما.

⁴ - المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسهما.

⁵ - تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 62/1.

إلى الشركاء لأن الشركاء هم الذين زينوا ذلك ودعوا إليه، فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل، لكنه فرّق بين المضاف والمضاف إليه وقدّم المفعول وتركه منصوباً على حاله، إذ كان متأخراً في المعنى، وأخّر المضاف وتركه مخفوضاً على حاله إذ كان متقدماً بعد القتل، والتقدير: وكذلك زينَ لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادهم، أي: أن قتلَ شركائهم أولادهم¹

وكتب صاحب الانتصاف معقبا على كلام الزمخشري المشنّع لقراءة ابن عامر قائلاً: "فكتب الناصر عليه ما ملخصه: إنَّ الزمخشري ركب متن عمياء فإنه تخيل أنَّ القراء أئمة الوجوه السبعة، اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً.. فهذا كله كما ترى ظنُّ من الزمخشري أنَّ ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أنَّ هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه بما يعلم ضرورة أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، [إلى أن يقول] فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد، فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري ولا بقول أمثاله، ممن لحن ابن عامر، وظنَّ أنَّ القراءة تثبت بالرأي غير موقوفة على النقل، والحامل هو التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية"²

إذن: كان النحويون في هذا الموقف ووصف هذه القراءة بالكراهة والقبح متأثرين بسببويه واضع القاعدة في قوله: "ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار، إلا في شعر كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور"³

وهذه القراءة ورد ما يشبهها في كلام العرب والشواهد المعتمدة غير قليل⁴، نحو:

قوله: فَإِنْ تَكُ أَدْوَادُ أُصْبِنَ وَنَسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْعًا بِقَتْلِ حِبَالٍ⁵

1 - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 43/9.

2 - تفسير القاسمي، المقدمة، ص 303.

3 - الكتاب، 176/1.

4 - ينظر التفصيل في: الخصائص، 404/2-409، وتفسير البحر المحيط، 232/4.

5 - الشاهد من الطويل وهو لطليحة بن خويلد الأسدي، ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيبي، تحقيق: طه عبد الوؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت)، 264/2.

وقوله: مَشْعُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلٌ¹

وقوله: إِذَا الْمَرْءُ أَعَيْتَهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ²

وقوله: تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أُبَالِيَا³

وبعد، فإننا نلخص إلى نتيجتين، الأولى: مخالفة هذه القراءة للقاعدة النحوية ومن ثم قبّحها الأئمة النحاة، والثانية: دفاع أئمة آخرين عنها، ونقول: أرفض موقف الزمخشري من قراءة ابن عامر وتضعيفه إياها وتعسفه وتشدده في إنكارها، وأقف إلى جانب أبي حيان الذي جوّزها وناصح عنها، لكن لا أحمد تلك الإساءات التي وُصِفَ بها الزمخشري وقوله عنه (وأعجب لعجمي ضعيف في النحو)، وماذا عليه لو ردّ مثلما ردّ علي ابن عطية وأبي علي الفارسي بدون استعمال ألفاظ الغمز والإسفاف.

الخلاصة:

وعليه فإن القراءة لم تكن منقطعة وإنما كانت تمثل مستوى عريبا لا غير، وبعد، فإن احتجاج بعض الكوفيين بهذه القراءة التي لم تخضع لسلطان الأصل النحوي، وتعزيزهم لها ببعض الشواهد الشعرية ينبئ عن أنهم يحملون النص القرآني على ظاهره، ولا يلجؤون إلى التأويل والتقدير، وهم بذلك محترمين لهذه القراءة⁴

وإن كان من ترجيح فإننا نرجح قراءة الجمهور، وإن كان قطرب قد وجد لها تحريجا من خلال الإتيان بشاهد مؤداه: (حُبِّبَ إِلَيَّ رُكُوبُ الْفَرَسِ زَيْدٌ)، أي: أن ركبَ الفرسَ زيدٌ، قال ابن

والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 372/6.

¹ - الشاهد من الكامل وهو مجهول القائل، ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، 264/2. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 322/6.

² - الشاهد من الطويل، وهو للمخبل السعدي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 301/2. وخزانة الأدب ولب باب لسان العرب، 219/3. وحاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، 264/2.

³ - الشاهد من الطويل وهو لمالك بن الذئب التميمي، ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، 266/2. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 344/8.

⁴ - ينظر: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عبد الفتاح الحموز، ص 27.

جنّني: "هذا - لعمرى - ونحو صحيح المعنى، فأما الآية فليست منه، بدلالة القراءة المجتمع عليها، وأنّ المعنى أنّ المزيّن هم الشركاء وأنّ القتال هم المشركون، وهذا واضح"¹

¹ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 230/1.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
خالصة	برفع التاء	الجمهور	البحر 4/231، معاني الفراء 1/358، الكشاف 1/531، مجمع البيان 7/209، الاحتساب 1/232، معاني الزجاج 2/ 295، إعراب النحاس 1/584، الدر المصون 3/197
خالصة	بنصب التاء	قتادة، الأعرج، ابن عباس، سفيان بن حسين ابن جبير، الزهري	

ورد الخلاف في كلمة (خالصة) كما هو مبين في الجدول، حيث قرأ الجمهور: "خالصة" فتقديره: ما في بطون هذه الأنعام خالصة لنا، أي خالص لنا، فأنت للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيد خالصي، صفيي وثقتي، أي: المبالغ في الصفاء والثقة عندي، ومنه قولهم: فلان خاصتي من بين الجماعة، أي خاصتي الذي يخصني..²، وهو خبر المبتدأ (ما)، أما من قرأ بالنصب فهو منصوب "على أن قوله (لذكورنا): هو الخبر، وخالصة: مصدر مؤكد، ولا يجوز أن يكون حالا متقدمة، لأن المجرور لا يتقدم"³

قال النحاس: "ولا يجوز أن يكون حالا من المضمرة الذي في الذكور كما يجوز (زيد قائما في الدار) لأن العامل لا يتصرف وإن كان الأخفش قد أجازها في بعض كتبه"⁴، وتبعه في ذلك ابن جني حيث أكد أن هذا جائز في العربية لا في القراءة فقال: "واحتج في ذلك بقول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فيجوز على هذا في العربية لا في القراءة، لأنها سنة لا تخالف، ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾⁵ فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (خالصًا) و(خالصة) حالا من الضمير في (لنا)؟ قيل: هذا غير جائز، وذلك أنه تقدم على العامل

¹ - سورة الأنعام: الآية 139.

² - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1/232.

³ - تفسير الكشاف، 2/403.

⁴ - إعراب القرآن، ص 287.

⁵ - سورة الزمر: الآية 67.

فيه وهو معنى وعلى صاحب الحال، وهذا ليس على ما بيننا، ولا يجوز أن يكون (خالصةً) حالاً من الأنعام، لأن المعنى ليس عليه، ولعزّة الحال من المضاف إليه¹

كما أجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً وأجازوه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمّر نحو: (أنت قائماً في الدار)، وقيل: يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً، أو حرف جر ويضعف إن كان غيرها وهو مذهب في التسهيل²

وقال أبو زكرياء: "ولو نصبت (الخالصة) على القطع وجعلت خبر (ما) في اللام التي في قوله: (لذكورنا) كأنك قلت: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصاً وخالصةً، كما قال: (وله الدين واصباً) والنصب في الموضع قليل، لا يكادون يقولون: عبد الله قائماً فيهما ولكنّه قياس.. وقد تكون (الخالصة) مصدراً لتأنيثها، كما تقول: العاقبة والعافية، وهو مثل قوله: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ

بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الدَّارِ³

وما يلاحظ على هذه القراءة الأخيرة المخالفة أن من قرأ بها من غير السبعة أو العشرة أو حتى من غير الأربعة عشر، كما يلاحظ أنّها خالفت القاعدة التي تمنع توسط الحال فلا يقال: (زيدٌ قائماً في الدار).

وعليه فإننا نرجح قراءة الجمهور، برفع (خالصةً)، مع عدم إقصاء قراءة النصب ويعتدّ بها عند الاحتجاج في مواطنٍ أخرى غير القرآن.

¹ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، 233/1.

² - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار إحياء الكتب، منشورات عيسى البابي الحلبي، 425/1.

³ - سورة ص: الآية 46.

قوله تعالى: ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ

كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝١

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
كلمة	رفع التاء	الجمهور	البحر 44/5، معاني
كلمة	نصب التاء	الحسن، يعقوب، المطوعي، ابن عباس، أبو مجلز، الأعمش، عكرمة، قتادة، الضحاك.	الفراء 428/1، مجمع البيان 63/10، الكشاف 40/2، إعراب النحاس 19/2، المحرر الوجيز 500/6، الدر المصون 446/3، الإتحاف 242.

دار الخلاف في في قراءة (كلمة)، قال أبو منصور: "من قرأ (وكلمة الله) رفعا على الابتداء، قال الأزهرى: "القراءة بالرفع لأن القراءة عليه، وهو في الكلام أوجه، و(كلمة الله) مرفوعة بالابتداء، وخبر الابتداء (هي) (العليا) سداً معاً مسدّ الخبر"²، وهي عند أبي حيان أثبت في الأخبار³ أمّا من قرأ بالنصب فهو عطف على مفعول (جعل) وهو: (كلمة الذين كفروا). وفي هذه القراءة، أي: قراءة النصب إشكال، قال العكبري: "وهو ضعيف لثلاثة أوجه: أحدها: أن فيه وضع الظاهر موضع المضمّر إذ الوجه أن تقول: كلمته. والثاني: أن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى، فصارت عليا، وليس كذلك. والثالث: أن توكيد مثل ذلك بـ (هي) بعيد إذ القياس أن يكون: إياها"⁴

¹ - سورة التوبة: الآية 40.

² - معاني القراءات، ص 454.

³ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 46/5.

⁴ - التبيان في إعراب القرآن، 645/2.

وانطلاقاً من هذا الإشكال يقول الفراء: "ولست أستحبّ ذلك لظهور الله تبارك وتعالى، لأنه إذا نصبها - والفعل فعله - كان أجود الكلام أن يقال: (وكلمته هي العليا)، ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق أبوك غلام أبيك، وقال الشاعر في إجازة ذلك:

مَتَى تَأْتِ زَيْدًا قَاعِدًا عِنْدَ حَوْضِهِ لِيَتَهْدَمَ ظُلْمًا حَوْضَ زَيْدٍ تَقَارِعُ¹

فذكر زيда مرتين ولم يكن عنه في الثانية، والكناية وجه الكلام"²

وقال ابن الانباري: "وقد قرئ بالنصب بالعطف على (الذين كفروا) وفيه بعدٌ لأن كلمة الله لم تنزل عالية، فيبعد نصبها - (جعل) لما فيه من إيهام أنها صارت عالية بعد أن لم تكن، والذي عليه جماهير القراء هو الرفع"³

وقال الطوسي: "ومن رفع استأنف وهو أبلغ لأنه يفيد أن كلمة الله العليا على كل حال"⁴

وقال القيسي: "وفيه بعد من المعنى ومن الإعراب، أما المعنى: فإن كلمة الله لم تنزل عالية فيبعد نصبها - (جعل) لما في هذا من إيهام أنها صارت عليا، وحدث ذلك فيها، ولا يلزم ذلك في كلمة (الذين كفروا)، لأنها لم تنزل مجهولة كذلك سفلى بكفرهم، وأما امتناعه من الإعراب فإنه يلزم ألا يظهر الاسم، وأن يقال: وكلمته هي العليا، وإنما جاء إظهار الاسم في مثل هذا في الشعر، وقد أجازته قوم في الشعر وغيره وفيه نظر لقوله في سورة الزلزلة⁵ ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾⁶

انطلاقاً مما سبق، ومما أورده العكبري من وجوه، نجد في الجهة المقابلة السمين الحلبي يفنّدها، ويحاول أن يجد لهذه القراءة تحريجا مناسبا، قال: "أما الأول: يعني وضع الظاهر موضع المضمّر فلا ضعف فيه، لأن القرآن ملآن من هذا النوع وهو أحسن ما يكون لأن فيه تفخيما وتعظيما..ومن

¹ - ينظر الشاهد: معاني القرآن، 438/1.

² - معاني القرآن، 438/1.

³ - البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الأنباري، 323/2.

⁴ - التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، نشر دار إحياء التراث العربي،

بيروت، 1309هـ، 221/5.

⁵ - مشكل إعراب القرآن، 363/1.

⁶ - سورة الزلزلة: الآية 2.

وضع الظاهر موضع المضمَر في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾¹، وقوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ أَسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾² ثم قال: "وأما الثاني: فلا يلزم أن يكون الشيء المصير على الضدّ الخاص بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المصير عن صفة ما إلى هذه الصفة.. وأما الثالث: فـ (هي) ليست تأكيداً البتة إنما تكون ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيداً وقد نصّ النحويون أنّ المضمَر لا يؤكد المظهر"³

وعليه، فإن وضع الظاهر موضع المضمَرهنا حسن ولا إشكال فيه، وله نظائر في القرآن، والقول بأنه يلزم من ذلك انتقال من سفلى إلى علو غير لازم.

وهنا لابد من وقفة مع هذه الاختلافات الإعرابية التي تخصّ أواخر الكلمات، قال ابن الجزري: "وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغات مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك.. فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطيع وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع"⁴

وبالتالي فإنّ الملاحظ على نص ابن الجزري أنّ بعض القبائل لا تستطيع تغيير ألسنتها. بمجرد نطق كلمات القرآن عامّةً والكلمات المتغيرة الأواخر بصفة خاصة، فهل حقيقة أنّ الإعراب ممّا يُعجزُ عنه نُطقاً، مثل الكلمة التي درسناها الآن، ولمَ لا نقول أنّ ذلك من الصناعات النحوية التي حاولت إضفاء على السياق نوعاً من التعدّد في المعاني؟

ولقد صرّح غير مرّة خيرة العلماء، ذوي الاختصاص على غرار ابن جني القائل: "هذا القدرُ من الخلاف لقلته ونزارته مُحْتَقَرٌ غير مُحْتَفَلٌ به، ولا معيج عليه"⁵

1 - سورة البقرة: الآية 282.

2 - سورة يوسف: الآية 76.

3 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 53/6 (بتصرف).

4 - النشر في القراءات العشر، 22/1.

5 - الخصائص، 243/1-244.

و من المعاصرين إبراهيم أنيس القائل "إنّ هذا النوع من الاختلاف الإعرابي لا يمتّ للهجّات العربية بصلة وإنّما هو من صناعة النحاة حين اشتدّ الجدل بينهم وحاول كل فريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية"¹

كذلك ما يلاحظ على هذا النص هو إقلال إبراهيم أنيس من شأن الاختلافات النحوية، وبعد إطلاعنا على كتابه (من أسرار اللغة) وجدناه يذهب إلى أنّ الإعراب من صنع النحاة وأنّه لم يكن يوماً شائعاً على ألسنة الناس²

وأكثر من هذا وجدنا صاحب المرشد ينسف نظرية تعدد الإعراب وعلاقته باللّهجات، ومن ثمّ علاقته بالأحرف السبعة، قال: "وأما ما اختلف فيه أئمة القراءة بالأمصار من النصب والرفع والتحريك والإسكان.. فليس بداخل في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف)"³، وبالجملة، فإنّ الكتب التي أُلّفَتْ في اللّهجات العربية، وقد اطلّعت على بعضها كانت تقتصر على الإشارة إلى اختلافات نحوية وكفى، ولم أجد دراسة مستفيضة - كتاباً كان أو معجماً شاملاً - يدرس الاختلافات النحوية بين لهجات القبائل"⁴

¹ - في اللّهجات العربية، ص75.

² - ينظر: من أسرار اللغة، ط1، مكتبة الأنجلو، مصر، 1972م، الصفحات: 183-285.

³ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص 120.

⁴ - ينظر على سبيل التمثيل:

اللّهجات العربية في التراث، علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، 1983م.

اللّهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، دار المعرفة، الإسكندرية، 1996م.

اللّهجات العربية، إبراهيم نجا، مطبعة السعادة، مصر، (د.ت).

العربية ولهجاتها، عبد الرحمن أيوب، ط1، مطابع سجل العرب، 1968م.

اللّهجات العربية، إبراهيم أبو سكين، ط1، دار الفاروق الحديثة، 1986م.

معالم اللّهجات العربية، عبد الحميد أبو سكين، مطبعة الأمانة، القاهرة، (د.ت).

قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَنْفُخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنَ مَا لَيْسَ

لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر/5/329، السبعة/334، التيسير/ 125، حجة ابن خالويه/187، تفسير الرازي/18/3، معاني الفراء/2/17، معاني الزجاج/3/55، المحرر الوجيز/7/310، روح المعاني/12/69، الدر المصون/4/104، الكشاف/2/101، القرطبي/9/46، مجمع البيان/12/161، الإتحاف/256، الكشف عن وجوه القراءات/1/530، حجة ابن زنجلة/431، تفسير الطبري/12/33.	ابن كثير، نافع، أبو عمرو، ابن عامر، عاصم، حمزة، ابن مسعود، الشعبي، الحسن، أبو جعفر، شيبه، الأعمش، ابن سيرين	تنوين اللام رفع الراء	عَمَلٌ غَيْرٌ
	الكسائي، يعقوب، سهل، علي، أنس، ابن عباس، عروة، عكرمة، عائشة، أم سلمة.	فتح اللام والراء	عَمِلَ غَيْرٌ

اختلف القراء في قراءة الحرف المين كما يأتي: فالقارئون بـ (عَمَلٌ غَيْرٌ) بالتنوين ورفع غير، "فالحجة لمن نون ورفع (غير) أنه جعله اسماً أخبر به عن إن ورفع (غير) إتباعاً له على البدل، ومعناه: إن سؤالك إياي أن أنجي كافراً ليس من أهلك عمل غير صالح"²، وهي القراءة التي احتج لها الطبري وأخذ بها حيث يقول: "والصواب من القراءة في ذلك عندنا ما عليه قراءة الأمصار وذلك رفع (عمل) بالتنوين ورفع (غير). بمعنى: إن سؤالك إياي ما تسألني في ابنك المخالف دينك، الموالي أهل الشرك بي، من النجاة من الهلاك، وقد مضت إجابتي إياك في دعائك ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴾³ ما قد مضى من غير استثناء أحد منهم، عملٌ غير صالح لأنه

¹ - سورة هود: الآية 46.

² - الحجة في القراءات السبع، ص 187.

³ - سورة نوح: الآية 26.

مسألة منك إليّ أن لا أفعل ما قد تقدّم مني القول بأني أفعله في إجابتي مسألتك إياي فعله، فذلك هو العمل غيرُ الصالح¹

أمّا من قرأ (عَمِلَ غَيْرَ) بالفتح فيهما: " أنه جعله ماضياً وفاعله مستتر فيه، وغير منصوب لأنه وصف قام مقام الموصوف، ومعناه: أنه عَمِلَ عملاً غير صالح²، ووجهها تأويل ذلك إلى ما حدّث به عكرمة عن ابن عباس: " (إنه عَمِلَ غَيْرَ صالح) قال: كان مخالفاً في النية والعمل"³

قال الطبري معقّباً على هذا: " ولا نعلم هذه القراءة قرأ بها أحد من قرأة الأمصار إلا بعض المتأخرين، واعتلّ في ذلك بخبر روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – أنه قرأ ذلك – غير صحيح السند وذلك حديث رُوِيَ عن شهر بن حوشب فمرة يقول عن أم سلمة ومرة يقول عن أسماء بنت يزيد ولا نعلم أيّة يريد، ولا نعلم لشهرٍ سماعاً يصحّ عن أمّ سلمة"⁴

وقال الأخفش: "وبه نقراً"⁵، أي: بقراءة التنوين ورفع (غير).

لكنّ أبا علي الفارسي حاول أن يوفّق بين القراءتين بعدما أفاض في تخريج القراءتين معاً،

فقال: "وهو يجعل الضمير لابن نوح، فتكون القراءتان متفقتين في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ"⁶

1 – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 436/12.

2 – الحجة في القراءات السبع، ص 187.

3 – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 435/12.

4 – المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما. وينظر: المسند، الإمام أحمد، 454/6.

5 – معاني القرآن، 383/2.

6 – الحجة للقراء السبعة، 343-341/4.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَنْقَوْمِرْ هَتُوْلَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾¹

الكلمة	لوجه	القارئ	المصدر
أطهر	رفع الراء	القراء السبعة، أبو جعفر، يعقوب	البحر 247/5، المختص 325/1، قرطبي 76/9، الكشاف 108/2، مجمع البيان
أطهر	فتح الراء	الحسن، زيد بن علي، عيسى بن عمر، مروان بن الحكم، سعيد بن جبير، محمد بن مروان، عبد الملك بن مروان، ابن أبي إسحاق، السدوسي، السدي	192/12، الكتاب 397 / 1، المقتضب 105/4، معاني الأخفش 356 / 2، معاني الزجاج 37/3، تفسير الرازي 34 / 18، فتح القدير 514/2، روح المعاني 12 / 107

ورد الخلاف كما هو مبين في الجدول، فالذي قرأ برفع (أطهر) فهو خبر المبتدا (هنّ) ورجح الطبري هذه القراءة ولم يستحز غيرها.

أمّا من قرأ بنصبها، فإنّ تخريجها على وجهين:

أولاً: أن يكون (بناتي) خبراً، و (هن) فصلاً، و (أطهر) حالاً، والعامل التنبيه أو العشارة.

ثانياً: أن يكون (هن) مبتدأ و (لكم) خبر، و(أطهر) حالان والعامل فيه ما في (هنّ) من

معنى التوكيد وقيل: العامل (لكم).

وقد دار حول قراءة النصب كثيرٌ من الخلاف، وكان وجه المأخذ عليها صعوبة تأويلها لأن

ضمير الفصل (هن) لا يقع إلا بين جزأي الحال، كما أنّ قوله تعالى (بناتي) جامد غير مؤول

بالمشتق، فلا يحتمل ضميراً عند البصريين وقد نسب إلى هذه القراءة الكثير من الخطأ واللحن.

¹ - سورة هود: الآية 78.

قال الرازي: "إلا أنّ أكثر النحويين اتفقوا على أنه خطأ قالوا لو قرئ (هؤلاء بناقي هن أظهر) كان هذا نظير قوله (وهذا بعلي شيخنا) إلا أنّ كلمة (هن) قد وقعت في البين وذلك يمنع من جعل أظهر حالا وطولوا فيه"¹

وهاهو أحد القراء السبعة أبو عمرو ينسب هذه القراءة إلى اللحن، ويقول: "احتبى فيه ابن مروان في لحنه"²، والأمر نفسه صرّح به المبرد: "أمّا قراءة أهل المدينة فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية"³، ووصفها مكّي القيسي بالضعف والبعد، فقال: "مبتدأ وخبر ولا يجوز عند البصريين غيره وقد روي أنّ عيسى بن عمر قرأ (أظهر لكم) نصب (أظهر) على الحال وجعل (هنّ) فاصلة وهو بعيد ضعيف"⁴

وقال الطوسي: "ولا يجوز نصب (أظهر) في قول سيبويه وأكثر النحويين.."⁵، وقال سيبويه: هو لحن"⁶

أمّا صاحب الأمالي فيضيف وجها آخر مؤدّاه: "جعل (هؤلاء) مفعول، و (بناقي هن) مبتدأ وخبر، جيء به كالتفسير للمشار إليه، و (أظهر) حال من المشار إليه معمول للفعل المقدر العامل في (هؤلاء)"⁷

لكنّ رغم كلّ هذا اللحن إلا أنّ أبا حيان لم نجده يردّ عليهم واكتفى بالقول: "وقد أجاز ذلك بعضهم وادّعى السّماع فيه عن العرب لكنه قليل"⁸

كما حاول بعض العلماء أن يلتمسوا لها وجها في العربية حتى تلقى القراءة قبولا، قال ابن جني: "وأنا من بعدُ أرى أنّ لهذه القراءة وجها صحيحا وهو أنّ تجعل (هن) أحد جزأي الجملة،

1 - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، 34/18.

2 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، التراث العربي، الكويت، 2000م، 558/5. (الهامش).

3 - المقتضب، 105/4.

4 - مشكل إعراب القرآن، 411-412/1.

5 - التبيان في تفسير القرآن، أبي جعفر الطوسي، 40/6.

6 - تفسير البحر المحيط، 247/5.

7 - الأمالي، أبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت و دار عمار، عمان، (د.ت)، 234/1.

8 - تفسير البحر المحيط، 247/5.

وتجعلها خبرا لـ (بناقي) كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل (أطهر) حالا من (هنّ) أو من (بناقي) والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائما أو جالسا، أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففساد كما قال¹

ونقول : وسواء أقوى جانب المدافعين عن القراءة أو المعارضين، لكن تبقى السمة الغالبة على تناول القراءات هي: تلك الأوصاف المعيارية التي لا تليق. وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام والتسجيل، وهي أنّ أحد المعارضين على هذه القراءة أبو عمرو وهو نحوي ومن القراء السبعة، ممّا يعني أنّ النحاة لم يكونوا لوحدهم المعارضين على قراءات الأئمة، بل جاء الاعتراض أيضا من أهله.

¹ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1/325-326.

قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
امرأتك	نصب التاء	نافع، ابن عامر، عاصم، حمزة، الكسائي، أبو جعفر، يعقوب	البحر 248/5، الإتحاف/289، التيسير/125، السبعة/338، النشر/290، معاني الأخفش 24/2، معاني الفراء/24، المحرر الوجيز/7/366، حجة ابن زنجلة/347، الكشف 1/534 الكشاف/2/109، الرازي/18/37، معاني الزجاج 3/69.
امرأتك	رفع التاء	ابن كثير، أبو عمرو، ابن محيصن، اليزيدي، الحسن بن جهماز عن أبي جعفر	

اختلفَ في قراءة (امرأتك)، قال الطبري: "فإن عامة القراءة من الحجاز والكوفة وبعض أهل البصرة قرأوا بالنصب: (امرأتك) بتأويل: فأسر بأهلك إلا امرأتك، وعلى أن لوطاً أُمرَ أن يسري بأهله سوى زوجته، فإنه نُهيَ أن يسري بها، وأُمرَ بتخليفها مع قومها"²، وما يشهد بصحة هذه القراءة "أن في قراءة عبد الله (فأسر بأهلك إلا امرأتك) فأسقط قوله (ولا يلتفت منكم أحد) من هذا الموضع"³، أمّا القراءة الثانية الواردة بالرفع فقد قرأ ذلك بعض البصريين: (إلا امرأتك) رفعاً، بمعنى: ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك، وإن لوطاً قد أخرجها معه، وأنه نُهيَ لوطاً ومن معه ممن أسرى معه، أن يلتفت سوى زوجته، وإنتها التفتت، فهلكت لذلك"⁴

وقال عنها القرطبي: "وهي القراءة الواضحة البينة المعنى"⁵

أمّا من ناحية الإعراب فإن نصبها بمثابة مستثنى من قوله (بأهلك)، وقراءة الرفع على أنه بدل من (أحد)، قال الزمخشري: "وإن كان الفصح هو البدل"⁶

الإشكال ووجهه:

¹ - سورة هود: الآية 81.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 514/12-515.

³ - التفسير الكبير، 37/18.

⁴ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 514/12-515.

⁵ - الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 184/11.

⁶ - ينظر: تفسير الكشاف، 3/222.

في قراءة الرفع إشكال استشكله جماعة، منهم أبو عبيدة الذي أنكرها، قال: "لا يصح ذلك إلا برفع (يلتفت) ويكون نعتا، لأن المعنى يصير إذا أبدلت وجزمت، أن المرأة أبيض لها الالتفات وليس المعنى كذلك"¹

وقال النحاس: "وهذا الحمل من أبي عبيد ومن غيره على مثل أبي عمرو مع جلالته ومحلّه من العربية لا يجب أن يكون.." ²

قال الرازي: "فإن قيل: فهذه القراءة توجب أنها أمرت بالالتفات لأن القائل إذا قال لا يقيم منكم أحد إلا زيد كان ذلك أمرا لزيد بالقيام"³

أمّا منشأ الإشكال: أن المرأة إن كانت بدلاً من (أحد) وجزم الفعل (يلتفت) على النهي كان المهني: أن المرأة أبيض لها أن تلتفت وهو لا يجوز ولا يجوز البديل إلا إذا كان (يلتفت) مرفوعا و (لا) نافية، ولم يقرأ بذلك أحد⁴، قال ابن عطية: "وهذا الاعتراض حسن"⁵

التوجيه ورفع الإشكال:

ذهب المبرد إلى أن مجاز هذه القراءة أن المراد بالنهي المخاطب، وقال: "وحاصله أن النهي إنما قصد به لوط وحده دون غيره والالتفات في الآية منفي عنهم، والمعنى: لا تدع أحدا منهم يلتفتن وهو كما تقول لخادمك: لا يخرج فلان، معناه: لا تدعه يخرج، المراد بالنهي المخاطب ولفظه لغيره، وكما تقول لرجل: لا يقيم من هؤلاء أحد وأولئك لم يسمعوك، معناه: لا تدع أحدا من هؤلاء يقوم، والقيام من حيث المعنى منفي عن هؤلاء المشار إليهم"⁶

¹ - ينظر: إعراب القرآن، ص 427، والجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 11/184.

² - معجم القراءات القرآنية، محمد عبد اللطيف الخطيب، 4/117.

³ - التفسير الكبير، 18/37.

⁴ - تفسير البحر المحيط، 5/248.

⁵ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 3/196.

⁶ - تفسير البحر المحيط، 5/248.

وعليه فإنّ معنى الآية على قراءة الرفع: لا تدع يا لوط أحداً منهم يلتفت إلا امرأتك، هذا من حيث المعنى، وأما من حيث الإعراب فالرفع في هذا قوي من جهة القياس وهو مثل: "ما أتاني أحد إلا زيد، ومعنى: ما أتاني إلا زيد، هما بمتزلة واحدة"¹

وحاول صاحب التفسير أن يجد مسوغاً لهاتين القراءتين دون أن يرجح إحداها على الأخرى فقال: "واعلم أن القراءة بالرفع أقوى، لأن القراءة بالنصب تمنع من خروجها من أهله، لكن على هذا التقدير الاستثناء يكون من الأهل كأنه أمر لوطاً بأن يخرج بأهله ويترك هذه المرأة فإنها هالكة مع الهالكين، وأما القراءة بالنصب فإنها أقوى من وجه آخر، وذلك لأنّ مع القراءة بالنصب يبقى الاستثناء متصلاً، ومع القراءة بالرفع يصير الاستثناء منقطعاً"²

وخلصة الكلام، فيما أشرنا إليه، فكأنّه قيل: فأسر بأهلك إلا امرأتك، وقد مرّ معنا كيف أن قراءة عبد الله عضدتها، وهو دليل على استثنائها من المُسرّي بهم، ثم كأنّ المولى تبارك وتعالى قال: فإن خرجت معكم تبعتمكم فأنّه أهلك عن الالتفات غيرها، فإنها ستلتفت، فتكون قراءة النصب دالة على المعنى المتقدّم، وقراءة الرفع على المعنى المتأخّر، ومجموعهما دالاً على جملة المعنى المشروح"³

وختم أبو شامة القول وحاول توجيههما على أنهما لغتان منسوبتان لقبيلتان عربيتان معروفتان، فقال: "وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على اللغة التميمية وهذا يدل على أنّه جعل الاستثناء من جملة النهي.." ⁴

¹ - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 4/369.

² - التفسير الكبير، 18/37-38.

³ - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 6/369، وإبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، ص519.

⁴ - ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 12/110-111.

وقد تحدّثنا في غير قراءة على أنّ التخرّيج القراءاتي على أساس اللّهجات، علمٌ لا يُطمأنّ له على حدّ تعبير إبراهيم أنيس¹، وإبراهيم السامرائي²

يقول غالب المطلبي: "غير أنّ الصعوبة الرئيسية في طبيعة هذه القراءات أنّها لا تمثّل بيئات أصحابها، والدليل على ذلك أنّ قارئاً مكّيّاً مثل ابن كثير كان يهمز في حين أنّ لهجة أهل مكّة لا تعرف الهمز"³، وهذا ما صرّح به يونس بن حبيب قال: "أهل مكّة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون النبيء والبريئة وذلك لأنهم يشبعون الكلام"⁴

وقد جاء في الخبر أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم قال له رجل: "يا نبيء الله، فقال: لست بنبيء الله، ولكنني نبيُّ الله"⁵

قال الأنباري: "فأنكر الهمز لأنه لم يكن من لغته"⁶

¹ - ينظر كتابه: في اللّهجات العربية.

² - ينظر كتابه: في اللّهجات العربية القديمة.

³ - لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، فاضل غالب المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978م، ص 58-59.

⁴ - الغريب المصنف، أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد المختار العبيدي، ط1، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996م، 684/2.

⁵ - التّهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، 3/5.

⁶ - الزاهر في بيان معاني كلمات الناس، ابن القاسم الأنباري، 113/2. وينظر تفصيل الكلام في اختلاف العلماء في اشتقاق (نبي)، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، هادي أحمد هادي الشجيري، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2001م، ص 100-104.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي

لَأَظُنُّكَ يَنْفِرَعُونَ مُتَّبُورًا ۝¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
عَلِمَتْ	فتح التاء	أبو عمرو، ابن عامر، نافع، ابن كثير، حمزة، عاصم، أبو جعفر، يعقوب، ابن عباس، ابن مسعود، سعيد بن جبیر.	البحر/6/86، الرازي/21/66، مجمع البيان 15/105، معاني الفراء/2/132، السبعة/386، الإتخاف/287، حجة ابن زنجلة/411، التيسير/141، معاني الزجاج/3/263، حجة ابن خالويه/221، النشر/2/309، الدر المصون/4/425، الكشف عن وجوه القراءات/2/52، القرطبي/10/337، روح المعاني/15/185، حجة القارسي/5/123، معاني القراءات/2/102، إعراب القراءات السبع/1/383.
عَلِمْتُ	رفع التاء	علي بن أبي طالب، زيد بن علي، الأعمش، كسائي، ابن عباس، أبو رزين، سعيد بن جبیر، ابن يعمر في رواية الأعمشى عن أبي بكر عن عاصم.	

اختلف القراء في قراءة الحرف المبين في الجدول، فمن قرأ بفتح التاء كان ذلك على وجه الخطاب من موسى لفرعون، أي: " أن فرعون ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر موسى بدلالة قوله: ﴿ لَيْسَ كَشَفْتَعْنَا الرِّجْزَ لِنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلِتُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ۝² ﴾ وقوله: ﴿ فَاثْمَا جَاءَهُمْ ءَايَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۝³ ﴾ وقوله في سورة الزخرف ⁴ ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّا لَمُهْتَدُونَ ۝⁵ ﴾

¹ - سورة الإسراء: الآية 102.

² - سورة الأعراف: الآية 134.

³ - سورة النمل: الآية 13-14.

⁴ - الآية 49.

⁵ - الحجة للقراء السبعة، 5/122.

أما من قرأ بضم التاء، فذلك أن موسى أخبر عن نفسه أنه ليس بمسحور، ووجهه: "أنه لما قيل له: ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾¹. فقال: لقد علمتُ صحّة ما أتيتُ به

علما صحيحا كعلم العقلاء فصار الحجّة عليه من هذا الوجه"²

قال القرطبي في قراءة الرفع: "وهي قراءة علي رضي الله عنه، وقال: والله ما علم عدو الله ولكن موسى هو الذي علم، فبلغت ابن عباس فقال: إنها (لقد علمت) واحتج بقوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ ونسب فرعون العناد، وقال أبو عبيد: والمأخوذ به عندنا فتح التاء، وهو الأصح للمعنى الذي احتج به ابن عباس، ولأن موسى لا يحتج بقوله: علمت أنا، وهو الرسول الداعي، ولو كان مع هذا كله تصحّ به القراءة عن عليّ لكانت حجّة، ولكن لا تثبت عنه، إنّما هي عن كلثوم المرادي وهو مجهول لا يعرف، ولا نعلم أحدا قرأ بها غير الكسائي، وقيل: إنّ أضاف موسى إلى فرعون العلم بهذه المعجزات، لأن فرعون قد علم مقدار ما يتهيأ للسحرة فعله"³

ومن اللغويين الذين أنكروا هذه القراءة الفراء، الذي قال: "والفتح أحبُّ إليّ"⁴، وقال الزجاج: "والأجود من القراءة (لقد علمت) بفتح التاء لأن علم فرعون بأنها آيات نازلة من عند الله أوكد في الاحتجاج واحتجاج موسى على فرعون بعلم فرعون أوكد من الاحتجاج عليه بعلم نفسه.."⁵، وقال مكّي: "ويقوي فتح التاء على الخطاب قوله بعد ذلك: (وإني لأظنك) فأتى بالكاف للخطاب، وهو الاختيار لصحة معناه ولأن الجماعة عليه"⁶، وقال الطبري: "غير أن القراءة التي عليها قرأة الأمصار خلافها، وغير جائز عندنا خلاف الحجّة فيما جاءت به من القراءة مُجمِعةً عليه"⁷

1 - سورة الشعراء: الآية 27.

2 - المصدر السابق، 5/123.

3 - الجامع لأحكام القرآن المين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 13/183-184. وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، 1/498.

4 - معاني القرآن، 2/132.

5 - معاني القرآن وإعرابه، 3/263، وينظر: اللباب في علوم الكتاب، 12/401-402.

6 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 2/52.

7 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 15/106-107.

وقال ابن خالويه: "وبلغ ابن عباس وابن مسعود أنّ علياً قرأ (لقد علمت) فقالوا: (لقد علمت) بالفتح.."¹

أمّا الآيات التسع "كما روى صفوان بن عسال أنه قال: إن يهوديا قال لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي نسأله عن تسع آيات، فذهبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وسألاه عنها فقال: (هن: ألا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا ولا تسحروا ولا تأكلوا الربا ولا تقذفوا المحصنة، ولا تولوا الفرار يوم الزحف وعليكم خاصة اليهود أن تعدلوا يوم السبت، فقام يهوديان فقبلا يديه ورجليه، وقالوا: نشهد أنك نبي ولولا نخاف القتل وإلاّ اتبعناك"²، ثمّ قال صاحب التفسير المنير: "ثم قال موسى لفرعون: لقد علمت يا فرعون ما أنزل هذه الآيات إلا رب السماوات والأرض، ولكنك يا فرعون ما أظنك إلا هالكا ممنوعا من الوصول إلى الخير"³

وما نختتم به القول في هذه القراءة، ما نصّ عليه ابن الجوزي: "واختار الكسائي وثعلب قراءة علي عليه السلام، وقد رُوِيَتْ عن ابن عباس وأبي رزين وسعيد بن جبير وابن يعمر.. والقراءة الأولى أصحُّ لاختيار الجمهور"⁴

¹ - الحجة في القراءات السبع، ص221.

² - ينظر: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة الزحيلي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1991م، 182/15.

³ - ينظر: التفسير الموضوعي، نخبة من علماء التفسير وعلوم القرآن، إشراف مصطفى مسلم، ط1، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، الشارقة، 2010م، 279/4.

⁴ - زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي الجوزي، ط4، نشر المكتب الإسلامي، 1987م، 94/5.

المَبْحَثُ الثَّانِي

التَّغَايِيرُ الدَّلَالِيَّةُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ

الْكَافِرِينَ¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر 150/1 - المختص 71/1 - النشر 210/2 - الإتحاف / 133	الجمهور.	جر التاء	للملائكة
	أبو جعفر، ابن جهاز، ابن وردان، الشنبوزي، قتيبة عن الكسائي، الأعمش، ابن مهران	بضم التاء	للملائكة

اختلف القراء في قراءة كلمة (للملائكة) بالجر تارة وبالرفع تارة أخرى، قال صاحب الإتحاف: "واختلف في (للملائكة اسجدوا) وهو في خمسة مواضع، هنا والأعراف، والإسراء والكهف، وطه، بضم التاء حالة الوصل في الخمسة إتباعاً لضم الجيم، ولم يعتد بالسكان فاصلاً.. والباقون بالكسرة الخالصة على الجر بالحروف"²

وقد استشكل جماعة من النحاة توجيه قراءة أبي جعفر أداهم إلى القول بأنها خطأ، وضعيفة، وغلط³

قال النحاس: "وهذا لحن لا يجوز"⁴، وقال الزجاج: "وأبو جعفر من جلة أهل المدينة وأهل الثب في القراءة إلا أنه غلط في هذا الحرف لأن الملائكة في موضع خفض فلا يجوز أن يرفع المنخفض، ولكنه شبه تاء التانيث بكسر ألف الوصل، لأنك إذا ابتدأت قلت: اسجدوا، وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب..⁵"، وذهب ابن جني إلى أن هذا ضعيف جداً لأن كسرة

¹ - سورة البقرة: الآية 34.

² - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (المسمى: منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات)، أحمد بن محمد البناء، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1987، 387/1.

³ - ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط1، طبعة محققة عن نسخة أيا صوفيا، استانبول، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، 124/1.

⁴ - إعراب القرآن، أبي جعفر بن محمد بن إسماعيل النحاس، اعنى به: خالد العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2008م، ص34.

⁵ - معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ،

التاء إعراب، قال "هذا ضعيف عندنا جدا، وذلك أن الملائكة في موضع جر فالتاء مكسورة.."¹،
وذهب الزمخشري إلى أنه "لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتياع إلا في لغة ضعيفة
كقولهم: الحمد لله"²

قال ابن جني: " هذا ضعيف عندنا جدا، وذلك أن (الملائكة) في موضع جر، فالتاء إذا
مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا) لسقوط الهمزة أصلا إذا كانت وصلا،
وهذا يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح، نحو قوله تعالى: (وقالتُ اخرج)،
واخلُ ادخلُ، فضُم لالتقاء الساكنين لتخرج من ضمة إلى ضمة... فإن همزة اسجدوا يحدفها في
الوصل البتة، وإذا كانت محذوفة البتة لم يكن إلى تخفيفها سبيل، لأن الوصل يستهلكها أصلا،
فحركة ماذا -يا ليت شعري - تنقل وقد حُذِف المتحرك بحركته أصلا لم يبق إلا الإتياع، وحركة
الإتياع لا تبلغ مبلغ حركة تخفيف الهمز، من حيث كانت حركة الهمزة موجودة فيها في الابتداء
والوصل جميعا، فعلمت بذلك قوتها، وحركة الإتياع تجري مجرى الصدى الذي لا اعتداد به، ولا
هو عندهم مما يُعقد على مثله، فإذا ضعفت الحركة القوية فما ظنك بالحركة الضعيفة.. [إلى أن
يقول] فهذا كله يشهد بضعف قوله: (قلنا للملائكة اسجدوا) وفيه أكثر من هذا، ولولا تحامي
الإمالال لجئنا به، وفيما أوردناه كافٍ مما حدفناه"³

ويرجع سبب تلحين النحاة لهذه القراءة أن اللام حرف جر فيجب أن يكون الاسم بعدها
مجرورا ولكنه جاء مرفوعا بعد حرف الجر وعليه فقد لقيت من التلحين ما لقيت.
إذن، نلاحظ أن النحاة السابق ذكرهم قد أجمعوا على ردّ قراءة أبي جعفر، وعدم جوازها،
لأنها مخالفة لقاعدة نحوية وهي: أن حرف الجر إذا دخل على الاسم يجر بالكسر.

¹ - ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني أبو عثمان، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد
الخليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994، 71/1.

² - ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق:
عادل أحمد عبد الموجود وزملاءه، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م، 254/1.

³ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 71/1-73.

لكن هؤلاء النحاة تجاهلوا أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، كما أنها ثبتت بالنقل عن الأئمة فإنه لا يجوز ردّها، ولو كانت قليلة الاستعمال، لأنها خالفت القاعدة، وكان الأولى أن تحكم القراءة على اللغة وليس العكس.

وقد عللها العكبري أنها من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، نوى القارئ الوقف على لفظ (للملائكة) بالسكون ثم حركها بالضم تبعاً لضمة الجيم، ومع ذلك وصفها بأنها قراءة ضعيفة، لأن راوي القراءة لم يكن ليضبط ذلك¹

وقال آخر بأن التاء ضمت تشبيهاً لها بهمزة الوصل التي جاورتها ووجه الشبه بينهما أن همزة الوصل تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل، وكذلك التاء في الملائكة ليست بأصل، ولذلك جاء في اللغة الملائك²، ومنه قول الشاعر:

وَسَخَّرَ مِنْ جِنِّ الْمَلَائِكِ تِسْعَةً قِيَامًا لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِأَجْرٍ³

ليردّ أبو حيان على هؤلاء قائلًا: "وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نُقِلَ أنّها لغة أزدشنوءة، فلا ينبغي أن يُخطأ القارئ بها، ولا يغلظ، والقارئ بها أبو جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة.." ⁴

¹ - ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البحايي، طبعة عيسى البايي الحلبي وشركاه، الجزآن مدعجان معاً، ص 51.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وزملاءه، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، 302/1.

³ - الشاهد للأعشى وليس في ديوانه، ينظر: لسان العرب، مادة (جنن)، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، 458/3.

⁴ - تفسير البحر المحيط، 302/1. وينظر أيضاً: معاني القرآن وإعرابه، 111-112/1.

وانطلاقاً مما أورده أبو حيان آنفاً، من أنّ لهذه القراءة وجهها في لغة من لغات العرب¹، فتلك مسألة صعبة جداً، وليس من السهولة بمكان أن نعزو اللهجات إلى بيئاتها وأصحابها الناطقين بها فعلاً، يقول إبراهيم أنيس: "والحق أنّ هذا النوع من الاختلاف الإعرابي لا يمت للهجات العربية بصلة، وإنما هو من صناعة النحاة حين اشتد الجدل بينهم، وحاول كل فريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم وصرفتهم عن كثيرٍ من البحوث القيمة في اللغة، فلم تكن لهجات الكلام عند القبائل تلتزم بالإعراب على الصورة التي رُوِيَتْ لنا في كتب النحاة"²

أمّا بخصوص ما صرّح به ابن جني من أنّ القراءة السالفة الذكر هي عنده ضعيفة جداً فقد صرّح غير مرّة أنّ جميع القراءات كلّها ممّا قرئ به ولا يمكن البتّة رفضه، قال: "وأنه ضاربٌ في صحة الرواية بجِرائه أخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى مرّى أنّ العدول عنه إنما هو غضٌّ منه، أو تُهَمَّةٌ له، ومعاذ الله، وكيف يكون والرواية تَنَمِيهِ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله

¹ - أمرُ عزوِ القراءات إلى أصحابها الناطقين بها وأنّ لهجاتهم هكذا وقد تعودوا عليها صعبٌ جداً، ذلك أنّي لم أجد ولا كتاباً قد جمع لهجات العرب وقد صنّفها وعزاها إلى قبائلها الناطقين بها، سوى ما هو مبثوث في كتب النحو ولكنه على شكل شذرات لغوية على غرار الكتاب لسيبويه، ومن الكتب التي اطّلت عليها ولم أجد فيها ما يشفي الغليل:

قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، لأبي العباس أحمد بن علي الفلقشندي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، الناشر: دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م. وكتاب: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، 103/1-137. ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م. وكتاب: موسوعة القبائل العربية، بحوث ميدانية وتاريخية، محمد سليمان الطيب، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م. وكتاب: اللغات في القرآن، إسماعيل بن عمرو بن سحنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1946م. وكتاب: المقتضب في لهجات العرب، محمد رياض، مطبعة الأوفيس، طنطا، 1996م. وكتاب: اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002م. وكتاب: اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م. وكتاب: العربية الفصحى ولهجاتها، حسان البهنساوي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004م. وكتاب: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، ط1، دار محيسن للطباعة والنشر، الكويت، 2002م. ومعجم الفصح من اللهجات وما وافق منها القراءات القرآنية، محمد أديب عبد الواحد جمران، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م. وهناك بحث قيم في مجلة المورد بعنوان: دليل الألسن في كتاب معاني القرآن، عدنان الأسعد، الفراء، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، مجلد 17، العدد4، 1988م.

² - في اللهجات العربية، أنيس إبراهيم، ط6، مطبعة مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984م، ص84.

تعالى يقول: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾¹ وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأخذه: هو الأخذ به فكيف يسوغ مع ذلك ترفضه وتجتنبه.. وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائر رواية ودراية، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه، نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً وأهض قياساً، إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف²

¹ - سورة الحشر: الآية 7.

² - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1/32-33.

قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
الملائكة	برفع التاء	الجمهور	البحر 125/2، النشر 227/2،
الملائكة	بجر التاء	الحسن، أبو حيوة، أبو جعفر، الأهوازي عن أبي بحرية	الكشاف 168 /1 ، معاني الفراء 124/1، معاني الأخفش 170/1، فتح القدير 210/1 القرطبي 25/3.

اختلف القراء في قراءة الحرف المبين في الجدول، قال العكبري: "والملائكة" يقرأ بالرفع عطفاً على اسم الله، وبالجر عطفاً على ظلل، ويجوز أن يعطف على الغمام² فمن قرأ: (والملائكة) بالرفع عطفاً بـ (الملائكة) على اسم الله، على معنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام³، ومن قرأ: (والملائكة) بالخفض عطفاً بالملائكة على (الظلل)، بمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وفي الملائكة⁴ وقال ابن عادل "قراءة (الملائكة) بالجر فيها وجهان: أحدهما: العطف على (ظلل)، أي: إلا أن يأتيهم في ظلل، وفي الملائكة. والثاني: العطف على (الغمام)، أي: من الغمام ومن الملائكة، فتوصف الملائكة بكونها ظللاً على التشبيه وعلى الحقيقة، فيكون المعنى يأتيهم أمر الله وآياته، والملائكة يأتون ليقومون بما أمروا به من الآيات والتعذيب أو غيرهما من أحكام يوم القيامة"⁵

¹ - سورة البقرة: الآية 210.

² - التبيان في إعراب القرآن، ص 169.

³ - جامع البيان عن تأويل القرآن، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، 605/3.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، 606/3.

⁵ - اللباب في علوم الكتاب، 483/3.

قال الأخفش سعيد: "والرّفْع أجود ، كما قال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾¹ و﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾² ، وقال الزجاج : "الرّفْع هو الوجه المختار عند أهل اللّغة في القراءة"³

ويرى الطّبري أنّ القراءة الأولى بالصّواب قراءة الرّفْع، عطفًا بها على اسم الله، على معنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام، وإلا أن تأتيهم الملائكة، على ما روي عن أبي بن كعب؛ لأنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبر في غير موضع من كتابه أنّ الملائكة تأتيهم، فقال جلّ ثناؤه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾⁴ ، وقال في الأنعام⁵ ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾⁶

وهو الذي نتبعه ونرجّحه لأنّ جمهور القراء عليه.

¹ - سورة الأنعام: الآية 158.

² - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السّنة وآي الفرقان، القرطبي محمد بن أحمد، تحقيق: عبد الله بن عبد الحسّـن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م، 3/397.

³ - معاني القرآن وإعرابه، 1/281.

⁴ - سورة الفجر: الآية 22.

⁵ - سورة الأنعام: الآية 158.

⁶ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 3/608.

قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
فجزاءٌ مثلٌ	بالرفع فيهما	عاصم، حمزة، الكسائي، يعقوب، خلف، الأعمش، الحسن	البحر 19/4، التيسير/100، النشور 2/255، السبعة/248، الإتحاف/202، الكشف عن وجوه القراءات
فجزاءٌ مثلٌ	برفع الهمزة وجر اللام	ابن كثير، نافع، أبو عمرو، ابن عامر، أبو جعفر.	1/418، معاني الفراء 1/319، معاني الزجاج 2/207، حجة ابن زنجلة/235، حجة ابن خالويه/134، انحرر الوجيز 5/39.

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، فمن قرأ بالتنوين والرفع في (جزاء) ورفع (مثل) على الابتداء والخبر محذوف أي: فعليه جزاء مثل.. أو على أنه خبر لمبتدأ، أي: فالواجب جزاء مثل.. أو فاعل لفعل محذوف: فيلزمه جزاء، و(مثل) على هذه التقديرات نعت له²، أمّا من قرأ برفع (الجزاء) وإضافته إلى (مثل)، "فإنّ قوله (من النعم) يكون صفة للجزاء، كما كان في قول من نون ولم يضيف صفة له"³

الإشكال ووجهه:

في قراءة الإضافة إشكال معنوي قوي حمل بعض المفسرين والنحويين على استبعادها أو القول برجحان القراءة على الأخرى عليها، قال الواحدي: "ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل لأن عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله فإنه لا جزاء عليه لما لم يقتله"⁴

وقال أبو علي الفارسي: "ولا ينبغي إضافة جزاء إلى المثل ألا ترى أنه ليس عليه جزاء مثل ما قتل في الحقيقة"⁵

¹ - سورة المائدة: الآية 95.

² - ينظر: تفسير البحر المحيط، 4/22.

³ - الحجة للقراء السبعة، 3/255.

⁴ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 4/419.

⁵ - الحجة للقراء السبعة، 3/255.

وقال القيسي: "ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة لأنها توجب أن يلزم القاتل جزاء مثل الصيد الذي قتل، وإنما جازت الإضافة عندهم على معنى قول العرب إني لأكرمُ مثلك) يريدون: لأكرمك، فعلى هذا أضاف (الجزاء) إلى مثل المقتول، يراد به المقتول بعينه، فكأنه في التقدير: فعليه جزاء المقتول من الصيد"¹

وقال صاحب التفسير اللباب: "وأما قراءة باقي السبعة فاستبعدها جماعة"²

أمّا ابن جرير فحاول أن يرجح بين القراءتين قائلاً: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب، قراءة من قرأ: (فجزاءٌ مثلٌ ما قتلَ) بتنوين الجزاء ورفع (المثل) لأن الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه. وأحسب الذين قرأوا ذلك بالإضافة رأوا أن الواجب على قاتل الصيد أن يجزي مثله من الصيد بمثلٍ من النعم وليس ذلك كالذي ذهبوا إليه بل الواجب على قاتله أن يجزي المقتول نظيره من النعم، وإذ كان ذلك كذلك فالمثل هو الجزاء الذي أوجبه الله تعالى ذكره على قاتل الصيد ولن يضاف الشيء إلى نفسه"³

ومع ذلك فقد ردّ بعض العلماء بأجوبة حاولوا من خلالها دفع الإشكال والإيهام عن هذه القراءة، وبالتالي لا سبيل إلى الإنكار أو الاستبعاد أو التصويب.

وأجاب ابن هشام عن الإشكال فقال: "الجواب أن هذا الإشكال يرتفع بأن لا يقدر مثل بمعنى مماثل، كما هي في تلك القراءة بل يُقدّر مراداً بها ذات الشيء ونفسه بمثلتها في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾"⁴، وقول الشاعر:

على مثلٍ لئلي يقتل المرء نفسه⁵

¹ - مشكل إعراب القرآن، 1/244-245.

² - اللباب في علوم الكتاب، 7/518.

³ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 8/680.

⁴ - سورة الشورى: الآية 11.

⁵ - الشاهد لـ: قيس بن الملوح المجنون، ينظر الديوان، ص94.

وقد جاء أيضا في (المثل)، في قوله تعالى: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾¹، وذلك لأن المثل كالمثل كما أنه الشبّه والشبّه كذلك²

وذكر الآلوسي في روح المعاني جوابا آخر مؤداه: "ولا يخفى أنّ هذا طعن في المنقول المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك غاية في الشناعة.. أنّ الإضافة بيانية، والمعنى: جزاء هو مثل ما قتل"³ ومعنى بيانية، أي: لبيان المضاف وهو جزاء.

وينحو بنحو ما أجاب ابن هشام والآلوسي جملة من الأعلام منهم: أبو علي الفارسي⁴ وابن أبي مريم⁵، ومكي بن أبي طالب القيسي⁶، وابن عطية⁷ وعليه فإننا نوجز القول في كل ما تقدّم:

1/ أنّ جزاء مصدر أضيف إلى مفعوله تخفيفا، كما تقول: عجبت من ضرب زيد، والأصل: من ضرب زيد.

2/ أنّ (مثل) هنا بمعنى ذات، لا بمعنى مماثل، وهو كقوله تعالى: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾⁸

3/ أنّ الإضافة بيانية، والمعنى: فجزاء هو مثل ما قتل من النعم. إذن ما نرجّحه هاهنا قراءة الرفع، لجملة من المعطيات أبرزها، أنّ عدد القارئ القارئين بها أكثر من الأخرى.

1 - سورة الأنعام: الآية 122.

2 - ينظر: أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد نغش، ط1، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، 1403، ص15.

3 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الآلوسي، 24/7.

4 - الحجة للقراء السبعة، 256/3.

5 - الموضح في وجوه القراءات وعللها، 451/1.

6 - مشكل إعراب القرآن، 245/1.

7 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 237/2.

8 - سورة الأنعام: الآية 122.

وأخرى أنّ "الذي حكم به الصحابة في المثلي أولى بالاتباع، فإنهم حكموا في النعامة بيدنة وفي بقرة الوحش ببقرة، وفي الغزال بعتز.. أمّا إذا لم يكن الصيد مثلياً فقد حكم ابن عباس فيه بتمنه يحمل إلى مكة"¹، ونظير ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم عن عطاء قال: (ما كان له مثلٌ يشبهه فهو جزاؤه، قضاؤه)²

¹ - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 358/5.

² - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، 515/5.

قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
الأنصار	بجر الراء	الجمهور	البحر 5/92، القرطبي 8/235، الكشاف 2/55، المحتسب 1/300، معاني الفراء 1/450، الإتحاف / 244، النشر 2/280، الكشف للقيسي 1/505 مجمع البيان 10/126، معاني الأخفش 2/336، زاد المسير 3/491، معاني الزجاج 2/466، الدر المصون 3/497، الطبري 7/11، روح المعاني 11/8
الأنصار	برفع الراء	يعقوب، عمر بن الخطاب، الحسن، قتادة، عيسى الكوفي، سلام، سعيد بن أبي سعيد المقبري، طلحة، أبي بن كعب، يحيى عن أبي بكر عن عاصم	

اختلف القراء في قراءة كلمة (الأنصار)، قال أبو منصور: "من قرأ (والأنصار) عطفه على قوله (والسابقون الأولون) ومن قرأ بالخفض عطفه على (المهاجرين)"²

ففي قراءة الرفع نلاحظ تقسيم المخبر عنهم بالرضى والجنة إلى ثلاث أصناف: (السابقون الأولون من المهاجرين، والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان)، وفي قراءة الجر قسّموا أيضا إلى ثلاث أيضا: (السابقون الأولون من المهاجرين، السابقون الأولون من الأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان). ونظير هذا التقسيم قول القائل: (المصلون من الرجال والنساء في المسجد، فإذا رفعت لفظ (النساء) لم ينف كونهن من المصلين، وعليه فلا تعارض بين القراءتين.

قال الطباطبائي: "فبدأ بالمهاجرين الأولين على درجة سبقهم، ثم تثنى بالأنصار، ثم تلت بالتابعين لهم بإحسان، فوضع كل قوم على قدر درجاتهم ومنازلهم عنده"³

وأما الوجه الثاني في الإشكال، والذي يتعلق بالإعراب، فقد دفعه العلماء بأحد الوجهين: الأول: أن يكون (والأنصار) مبتدأ، خبره (رضي الله عنهم).

¹ - سورة التوبة: الآية 100.

² - معاني القراءات، ص 462.

³ - تفسير البيان في الموافقة بين الحديث والقرآن، محمد حسين الطباطبائي، تحقيق: أصغر إرادي، ط1، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 2006م، 169/5.

الثاني: أن يكون معطوفا على (والسابقون) والمعنى: والسابقون الأولون والأنصار، ويكون الخبر (من المهاجرين)، أو (الأولون)¹

أمّا وجه الإشكال في قراءة الجر فقد صرّح بعض النحويين أنّ ذلك من وجهين:

الأول: في قراءة الخفض إخبار أن السابق من الفريقين المهاجرون والأنصار وقراءة الرفع ليس فيها بيان ذلك، بل فيها أنهم أقسام ثلاثة: سابقون، أنصار، وتابعون بإحسان، وأن السابقين من المهاجرين فقط، وهي القراءة التي لا يستجيز الطبري غيرها فقال: "والقراءة التي لا أستجيز غيرها الخفض في (الأنصار) لإجماع الحجة من القراءة عليه، وأنّ السابق كان من الفريقين جميعا من المهاجرين والأنصار، وإنما قصد الخبر عن السابق من الفريقين دون الخبر عن الجميع"²

ودليلهم أيضا ما ورد عن عمر بن الخطاب أنه قرأ: (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان) فرفع الأنصار ولم يلحق الواو في (الذين) فقال له زيد بن ثابت: (والذين اتبعوهم بإحسان) فقال عمر: (الذين اتبعوهم بإحسان) فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم، فقال عمر: ائتوني بأبي بن كعب، فأتاه فسأله عن ذلك، فقال أبي: (والذين اتبعوهم بإحسان) فقال عمر: إذن نتابع أيباً"³

وقال الأزهري مجوّدا قراءة الخفض قائلاً: "وهو أجود الوجهين والأولى صحيحة في العربية"⁴

الثاني: - وهو إعرابي - وذلك أنه ورد مرفوعا بعد مجرور، فهل هو معطوف؟ وعلى أي شيء عطف؟ وإن كان مبتدأ فأين خبره؟

¹ - ينظر: تفسير البحر المحيط، 96/5، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 110/6، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 8/11.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 642/11.

³ - المصدر نفسه، 641/11-642.

⁴ - معاني القراءات، ص 462.

ما نخلص:

أمامنا قراءتين، الأولى بالرفع ووجهها أنها عائدة على السابقين الأولين، والثانية بالجر ووجهها أنها عائدة على المهاجرين، وإني أعتقد اعتقاداً أن صنعة إعرابية قد أقحمت نفسها، بدليل التنازع الذي وقع في قراءتها، هل يمكن إقحام الأنصار ضمن السابقين الأولين أم لا؟

﴿فَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ قَالَ: مَرَّ عَمْرٌ بِرَجُلٍ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَأَخَذَ عَمْرٌ بِيَدِهِ فَقَالَ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذَا؟ قَالَ: أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَقَالَ: لَا تَفَارِقْنِي حَتَّى أَذْهَبَ بِكَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ عَمْرٌ: أَنْتِ أَقْرَأْتِ هَذَا هَذِهِ الْآيَةَ هَكَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَسَمِعْتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَنَّا رَفَعْنَا رُفْعَةً لَا يَبْلُغُهَا أَحَدٌ بَعْدَنَا، فَقَالَ أَبِي: وَتَصْدِيقُ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾¹، و﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾²، و﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾³ 4

ومعنى قول سيدنا عمر (قد كنت أرى أننا رفعنا رفعة لا يبلغها أحد بعدنا) أنه يرى أن قريشا فوق الجميع فلا يساوي بها أحد، بينما وجود الواو في الآية يجعل الأنصار معهم على قدم المساواة، أمّا عند حذفها فيكون المعنى أن الله رضي عن المهاجرين وعن أتباعهم الأنصار.

وبالتالي فإنّ قراءة الخفض إخبار أن السابق من الفريقين: المهاجرون والأنصار بدليل ما استدللّ به السيوطي في درّه: ﴿عن أبي صخر حميد بن زياد قال: قلت لمحمد بن كعب القرظي: أخبرني عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أريد الفتن، فقال: إنّ الله قد غفر لجميع أصحاب النبي وأوجب لهم الجنة في كتابه محسنهم ومسيئهم، قلت له: وفي أي موضع أو جب الله لهم الجنة في كتابه؟ قا: ألا تقرأ: (والسابقون الأولون) أوجب لجميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الجنة والرضوان، وشرط على التابعين شرطاً لم يشترطه فيهم، قلت: وما اشترط عليهم؟ قال:

1 - سورة الجمعة: الآية 3.

2 - سورة الحشر: الآية 10.

3 - سورة الأنفال: الآية 75.

4 - ينظر الرواية: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، 494/7.

اشترط عليهم أن يتبعوهم بإحسان، يقول: يقتدوا بهم في أعمالهم الحسنة، ولا يقتدوا بهم في غير ذلك، قال أبو صخر: فوالله لكأني لم أقرأها قبل ذلك ﴿1﴾

وما يدل أيضا على أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ما حدث به أبو عمارة بسند عن الحسن أنه قال: اختلف في هذه الآية عمر وأبي، فقال الأخير: ﴿إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها هكذا وقد أهلك بيع الخط بالمدينة﴾ ﴿2﴾

¹ - ينظر الرواية: المصدر نفسه، 501/7.

² - جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، أبي عمر الدوري، ص 105.

المبحث الثالث

التغاير الدلالي بين النصب والجر

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
ربّ	بجر الباء	الجمهور	البحر/1/19، الكشاف
ربّ	بنصب الباء	زيد بن علي، أبو زيد، الكسائي، أبو العالية، عيسى بن عمرو، ابن السّمّيع	43/1، القرطبي 1/129، المخر الوجيز 1/100، معاني الزجاج 46/1، قطر الندى وبل الصدى/ 408.

اختلفَ في جر الباء تارةً ونصبها تارةً أخرى، فالذي قرأ: (ربّ) على الجرّ فهو إمّا نعت لله أو البدل منه²

ومن قرأ: (ربّ) منصوباً ففيه ثلاثة أوجه: " إمّا منصوب بما دلّ عليه الحمد، تقديره: "أحمد ربّ العالمين، أو على القطع من التبعية، أو على النداء وهذا أضعفها، لأنّه يُؤدّي إلى الفصل بين الصّفة والموصوف³

وذكر أبو حيّان أنّ قراءة النّصب على المدح هي " فصيحةٌ لولا خفض الصّفات بعدها، وضعفت إذ ذاك، على أنّ الأهوازي حكى في قراءة زيد بن علي أنّه قرأ: (ربّ العالمين الرّحمن الرّحيم) بنصب الثلاثة، فلا ضعف إذ ذاك، وإنّما تضعف قراءة نصب ربّ، وخفض الصّفات بعدها لأنّهم نصّوا أنّه لا إتباع بعد القطع في النّعوت لكن تخريجها على أن يكون الرّحمن بدلاً، ولا سيما على مذهب (الأعلم)، إذ لا يميز في الرّحمن أن يكون صفة، وحسن ذلك على مذهب غيره، كونه وصفاً خاصاً، وكون البدل على نيّة تكرار العامل، فكأنّه مستأنفٌ من جملة أخرى، فحسن النّصب، وقول من زعم أنّه نصب رب بفعل دلّ عليه الكلام قبله، كأنّه قيل: (نحمد الله رب العالمين) ضعيف؛ لأنّه مراعاة التّوهم، وهو من خصائص العطف ولا ينقاس فيه، ومن زعم أنّه نصبه على

¹ - سورة الفاتحة: الآية 2.

² - التبيان في إعراب القرآن، ص5.

³ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 45/1.

البدل فضعيّف للفصل بقوله: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، و(ربّ) مصدر وصف به على أحد وجوه الوصف بالمصدر، أو اسم فاعل حذف ألفه فأصله (راب)¹

والإختيار قراءة (ربّ) بالجرّ لإجماع القراء عليها، قال الزجاج: "لا يجوز في القرآن إلا (ربّ) العالمين الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) وإن كان الرّفْع والنّصب جائزين في الكلام، ولا يتخيّر لكتاب الله عزّ وجلّ إلاّ اللفظ الأفضل الأجزل"²

و خلاصة القول فيما بيّناه أعلاه ما يلي:

ما مرجع هذا التغيّر في الحركات الإعرابية؟ هل مردّه إلى لغات العرب، أو هو متعلّق بما يسمى بالوقف والابتداء في القرآن الكريم؟

فإذا كان هذا متعلق بلغات العرب وكلامها، فقد دفعه صاحب كتاب (تدبر القرآن) قائلاً: " إن الله سبحانه كملّ عقول العباد ورزقهم فهم كلامه، ثم إن فهم كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية عند قرعها الأسماع لا يحتاج في معناها إلى علم النحو ولا إلى علم الأصول، بل في الأفهام والطباع والعقول، ما يجعلها تسارع إلى معرفة المراد، فإن من قرع سمعه قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾³ يفهم من معناه من دون أن يعرف أن (ما) كلمة شرط، و (تقدموا) مجزوم بها لأنه شرطها، و (تجدوه) مجزوم بها لأنه جزاءها، ومثلها كثير، ثم إنك ترى العامة يستفتون العالم ويفهمون كلامه وجوابه وهو كلام غير معرب في الأغلب، بل تراهم يسمعون القرآن فيفهمون معناه ويكون لقوارعه وما حواه، و لا يعرفون إعراباً ولا غيره"⁴؛ أمّا إذا قلنا أن هذا متعلق بالوقف والابتداء، فقد بيّنت لنا أمّ سلمة قراءة رسول الله التي كانت مفسّرة حرفاً حرفاً، قالت: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين"⁵، وبالتالي فإن الوقف لا يكون إلا بالسكون، فكيف تبين القراء المواضع الإعرابية لأواخر الآيات؟

¹ - تفسير البحر المحيط، 131/1-132.

² - معاني القرآن وإعرابه، 46/1.

³ - سورة البقرة: الآية 110.

⁴ - تدبر القرآن، السندي سلمان بن عمر، ط2، المنتدى الإسلامي، 2000م، ص 55.

⁵ - القطع والإنتاف، أبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق: فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص 27.

خاصة إذا علمنا الدقة التي كان يتحرّرها زيد بن ثابت عند كتابته للوحي، حيث يقول:
﴿كنت أكتب الوحي عند رسول الله وهو يملي عَلَيَّ فإذا فرغت قال: اقرأه فأقرؤه فإن كان فيه
سقطٌ أقامه ثم أخرج به إلى الناس﴾¹

وقال بعض الكتاب:

إِلْحَ كِتَابِكَ حِينَ تَكْتُبُهُ وَاخْرُسُهُ مِنْ وَهْمٍ وَمِنْ سَقَطٍ
وَاعْرَضُهُ مُرْتَابًا لِصِحَّتِهِ مَا أَنْتَ مَعْصُومٌ مِنَ الْغَلَطِ²

¹ - أدب الكتاب، الصولي أبو بكر محمد، (د.ط)، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341م، ص 165.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
الأرحام	نصب الميم	السبعة ما عدا حمزة وأبو جعفر ويعقوب.	البحر 157/3، مشكل إعراب القرآن 176/1-معاني الزجاج 6/2، الكشاف 372/1، الطبري 151/4، الرازي 163/9، معاني الفراء 1/252، القرطبي 2/5، المحتسب 1/179، إعراب النحاس 1/390.
الأرحام	جر الميم	حمزة، إبراهيم النخعي، قتادة، المطوعي، مجاهد، الحسن البصري، ابن عباس، أبو رزين، يحيى بن وثاب، طلحة بن مصرف، الأعمش، ابن مسعود، الأصفهاني، الحلبي، أبان بن تغلب، أبو إياس هارون بن علي بن حمزة الكوفي	

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن حمزة الزيات وثلة معه قرأوا (الأرحام) بالخفض عطفاً على الضمير المخفوض بالباء، والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام "وهو مثل قول الرجل: نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ وبالرَّحْمِ"²، وقرأ جمهور السبعة بالنصب، على أساس أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة، أي: اتقوا الله واتقوا الأرحام فصلوها، أو على أنه معطوف على محل الجار والمجرور كقولك: مررت بزيدٍ وعمراً³

¹ - سورة النساء: الآية 1.

² - تفسير غريب القرآن، أبي محمد عبد الله بن قتيبة، ص 118. وينظر التوجيه في: تفسير الجلالين، جلال الدين محمد الخليسي وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبعة جديدة، دار ابن كثير، الرياض، 1407هـ. ص 77

³ - ينظر: السبعة في القراءات، ص 226، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 375/1، والنشر في القراءات العشر، 247/2. تفسير حدائق الرُّوحِ والرَّيْحَانِ في رَوَايِ عِلْمِ الْقُرْآنِ، محمد الأمين الأرمي، مراجعة: هاشم محمد علي، ط 1، دار طوق النجاة، بيروت، 2001م، 382/5.

وقد وقف النحويون من هذه القراءة مواقف مختلفة بحثا عن العلة لمخالفتها القاعدة النحوية، والقاعدة التي ثبتها سيبويه وتمسك بها من جاء بعده من النحويين وجعلوها معيارا للخطأ والصواب في التعبير هي أنه لا يجوز عطف الظاهر على المضمرة المخفوض لأنه بمثالة التنوين وسحبوا القاعدة على هذه القراءة.

قال سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمرة المجرور وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنما لا يُتَكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وأنما بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمثالة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم"¹، وكذا الأخفش قال حين عرض للآية فاستحسن القراءة بالنصب "لأنك لا تجري الظاهر المجرور لا على المضمرة المجرور"² ليأتي النحويون بعد ذلك ويقومون بترديد كلام سيبويه، رادّين هذه القراءة فوصفوها باللحن لا تحل القراءة به كما روي عن المبرد أنه لم يجوز القراءة بها فقال: "وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يُضطرَّ إليه شاعر"³، وقال ابن كمال باشا: "وهذا ضعيف لأن قراءة حمزة تحتل انجراره بتقدير الباء، أي: وبالأرحام"⁴

وضعّفها الزمخشري على أساس أنها ليست سديدة في المعنى، قال: "والجر على عطف الظاهر على المضمرة، وليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: (مررت به وزيد) و(هذا غلامه وزيد)، شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجوز ووجب تكرير العامل، كقولك: (مررت به وبزيد) و(هذا

1 - الكتاب، 381/2.

2 - معاني القرآن، 243/1.

3 - الكامل، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدّالي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م، 931/2. وحكى الفارسي أن أبا العباس المبرد قال: (لو صليت خلف إمام يقرأ (والأرحام) لأخذت نعلي ومضيت) ينظر: المصدر نفسه، الهامش، 931/2.

4 - أسرار النحو، شمس الدين بن كمال باشا، تحقيق: أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر، بيروت، 2002م، ص 161.

غلامه وغلام زيد) ألا ترى إلى صحة قولك: (رأيتك وزيدا) و(مررت بزيد وعمرو) لما لم يقو الاتصال، لأنه لم يتكرر¹

وخطأها الزجاج قائلا: "فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تحلفوا بأبائكم) فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا"²

وضعها نصر بن علي الشيرازي، حيث قال: "والأرحام بالخفض قرأها حمزة وحده وهو ضعيف، لأنه عطفه على الضمير المجرور بالباء وهذا يضعف من جهة القياس والاستعمال جميعا"³ وقال الطباطبائي: "وقراءة النصب أوفق بما قبله وهو قوله: (واتقوا الله الذي تتساءلون به) وبما بعده مما الكلام توطئة لبيانه"⁴

أما أبو عثمان المازني فقد تمسك بالقاعدة واحتج لها في ردّه هذه القراءة إلا أنه جوّز ذلك في الشعر، قال: "المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر فكما لا يجوز مررت بزيد وبك وكذا لا يجوز مررت بك وزيد"⁵، وقد مال ابن الأنباري إلى ردّ القراءة بالخفض خلال عرضه لآراء البصريين والكوفيين فيها، وانتصر لآراء البصرة وردّ احتجاج وتخريج أهل الكوفة فقال: "وأما جواب عن كلمات الكوفيين: أمّا احتجاجهم.. فلا حجة لهم فيه.. والثاني: أنّا لا نسلم أنه في موضع جر⁶، أمّا شيخ المفسرين فقد جعلها غير فصيحة، حيث قال: "غير فصيح من الكلام عند العرب، لأنها تنسق بظاهر على مكّنّى في الخفض إلا في ضرورة الشعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق، والردّيء في الإعراب منه، ومما جاء في الشعر من ردّ ظاهر على مكّنّى في حال الخفض، كقول الشاعر:

1 - تفسير الكشاف، 6/2.

2 - معاني القرآن وإعرابه، 6/2.

3 - الموضح في وجوه القراءات وعللها، 401/1-402. (ينظر التفصيل كاملاً).

4 - تفسير البيان في الموافقة بين الحديث والقرآن، محمد حسين الطباطبائي، 24/3.

5 - ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ص 169.

6 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1993م، ص467-468.

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ¹

فعطف بالكعب، وهو ظاهر، على الهاء والألف في قوله: (بينها)، وهي مكنية² وقال الطباطبائي: "وفي الجمع عن الباقر: (واتقوا الأرحام أن تقطعوها) أقول: وبناءؤه على قراءة النصب"³، فاختار قراءة النصب المناسبة للمقام.

أمّا الفراء فقد صرّح مثلما ذكره الطبري في تفسيره - وهما من الكوفيين - فقد خالفهم إذ جعل الخفض في هذه القراءة قبحا إذ قال: "لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كُنِّي عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"⁴

هكذا أئمة النحاة يخطئون قراءة تواتر نقلها، وقرئ بها، ويردونها لأنها مخالفة قاعدة من قواعدهم النحوية، وهي عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المحرور إلا بإعادة حرف الجر، كما في قوله تعالى: ﴿فَحَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾⁵

إذن هذان موقفان للنحاة: أحدهما رفض القراءة بالخفض وضعفها، والآخر قبلها واحتج لها على أنها أسلوب عربي يرقى إلى مستوى الفصاحة، وهناك موقف ثالث يبدو عليه الحيرة فهو لم يستطع رفض القراءة كما لم يستطع قبولها على أنها من المستوى الفصيح فاضطر إلى التأويل لتوافق القاعدة النحوية، فهذه القراءة لا تُمس بسوء لأنها من السبعية وقد تواتر نقلها، فحملوها على وجهين هما:

الأول: أن قوله (والأرحام) ليس محرورا بالعطف على الضمير المحرور وإنما هو محرور

بالقسم.

¹ - الشاهد من الطويل وهو لمسكين الدارمي، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (1731)، ص 115. والمعجم

المفصل في شواهد اللغة العربية، 60/5. و التبصرة والتذكرة، أبي محمد عبد الله بن إسحاق الصيرمي، 142/1.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 346/6.

³ - تفسير البيان في الموافقة بين الحديث والقرآن، 25/3.

⁴ - معاني القرآن، 252-253/1.

⁵ - سورة القصص: الآية 81.

الثاني: أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدره غير الملفوظ بها وتقديره وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها¹

إلا أن أهل العلم قد تصدوا للرد على هؤلاء النحاة، وها نحن نورد بعضا منهم على سبيل التمثيل:

قال أبو حيان في معرض رده على ابن عطية: "ردّ هذه القراءة جسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة.. عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة، كالزخشري فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم.."²

ومن الحجج التي وجدها هؤلاء المدافعين ما ورد في القرآن في قوله تعالى: ﴿لَيْكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ³ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ⁴﴾ على أن (المقيمين) معطوف في أحد الأقوال على الضمير في (منهم) أو على الضمير في (إليك)⁴، ومن الشواهد الشعرية، قول الشاعر:

أَكْرَهُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَنْفِي أَمْ سِوَاهَا⁵

1 - مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1955م، ص385، وينظر أيضا: شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، 1928م، 79-78/3.

2 - تفسير البحر المحيط، 167/3، وينظر أيضا: أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار، ابن وهبان المزني، تحقيق: أحمد بن فارس السلولي، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2004م، ص327-342. وهنا لفظة لا بد من ذكرها على أن بعض الأئمة كره قراءة حمزة رغم أنه كان تقيا وورعا وعالما بالقراءة ولا شك في ذلك من ذلك: (عن يزيد بن هارون بسند قال: لا تقرئ في مسجدنا قراءة حمزة)، (عن ابن إدريس أنه قال لحمزة: اتق الله فإتاك رجل تتأله وليست هذه القراءة التي تقرؤها بقراءة ابن مسعود ولا غيره فقال: له حمزة: أما إني أخرج أن أقرأ بها في الخراب، ولإن رجعت من سفري لأتركها)، (وروى حاتم بسند: ما ابتلي العباد ببلية أعظم من رأي وقراءة حمزة)، (وقال البصري سمعت سفيان بن عيينة يقول: لو صليت خلف من يقرأ بقراءة حمزة لأعدت). ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، 259-258/1.

3 - سورة النساء: الآية 162.

4 - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 155-154/4.

5 - الشاهد من الوافر وهو للعباس بن مرداس، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 438/2، و438/3. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 283/8. ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (3112)، ص182.

على أن (سواها) معطوف على الضمير في (فيها)¹

وقال الأنباري: "والذي يدل على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال: (أتاني سواؤك) فرفع، فدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً، نحو قولهم: (مررت بالذي سواك) فوقعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم: (مررت برجل سواك) أي: مررت برجل مكانك، أي: يعني غناءك ويسدّ مسدّك"²

وقول الشاعر:

هَلَّا سَأَلْتَ بَدِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ³

على أن (وأبي نعيم) معطوف في (عنهم)

ومنه قول عمرو بن معد يكرب:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ⁴

فـ (الأيام) معطوف على الضمير المجرور في (بك)⁵

ومن ذلك أيضاً:⁶

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ
بَجْرٍ (الضحاك) عطفاً على الكاف⁷

¹ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 13/6.

² - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 296/1.

³ - الشاهد من الكامل وهو بلا نسبة، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 125/5، ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (1835)، ص 120. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 220/5.

⁴ - الشاهد من البسيط وهو بلا نسبة، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 123/5-126-128. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 391/1، ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (329)، ص 41.

⁵ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 12/6.

⁶ - الشاهد من الطويل وهو منسوب لجرير ولم نعثر عليه في الديوان، ينظر: الأمالي، أبي علي القالي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م، ص 140. وينظر أيضاً: لسان العرب، مادة (حسب) و(هيج). والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 275/2.

⁷ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 12/6.

أما الرازي فهو أيضا قد ردّ على هؤلاء النحاة المخطئين لقراءة حمزة قائلًا: "والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت.. والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن"¹

فالتأويل إذن باب من أبواب عدم رفض الشاهد الذي يضطر فيه النحويون إلى التأويل، رغم ما ورد من شواهد القرآن الكريم والآيات الشعرية، في إجازة العطف. وعليه، بماذا نأخذ، أبحمل النص القرآني على ظاهره وهو ما اتبعه الكوفيون، أم نأخذ بالتأويل والتقدير وهو ما نصّ عليه البصريون؟

ومحصلة القول: ماذا نفعل إذا صادفتنا قراءة من هذا القبيل يضادّها حديث شريف، كالذي رُوِيَ عن ابن عمر أنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بآبَائِكُمْ﴾²، قال عمر: "فوالله ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ينهى ذاكرا ولا آثرا"³ وعقب ابن الجوزي على هذا الحديث قائلًا: "كان من عادة العرب أن يحلفوا بآبائهم، والحلف بالشيء تعظيم له، فهى رسول الله عن تعظيم غير الله بالقسم به"⁴، وقال الشافعي: "فكل من حلف بغير الله كرهت له، وخشيت أن تكون يمينه معصية"⁵، وقال ابن تيمية: "وليس لأحد أن يعبد إلا الله وحده.. ولا يحلف إلا بالله، لأن الحلف بغير الله شرك"⁶

وبما حدّث به موسى بن هارون بسندٍ عن ابن عمر أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أُتِيَ على رهط وفيهم عمر بن الخطاب فسمعه يقول: لا وأبي فقال رسول الله: ﴿لا تحلفوا بآبائكم ولا

¹ - تفسير الفخر الرازي، 170/9.

² - الحديث أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والندور، تحت رقم: (6646)، وأيضًا: سنن أبو داود، في كتاب: الأيمان والندور، باب كراهية الحلف بالآباء، تحت رقم: (4248).

³ - كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض،

ط1، 1997م. 51/1

⁴ - المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

⁵ - الأم، 67/4.

⁶ - مجموع الفتاوى، 99/1.

بالتواغيت، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت¹، وفي رواية أخرى بسند عمر بن الخطاب أن النبي عليه السلام قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلَفُوا بِآبَائِكُمْ﴾²

قال السمرقندي بعد أن ذكر الحديث الشريف: "وأما في غير الشعر فلا يستعمل وأما الخطأ الذي في الدين لأن النبي عليه السلام قال: لا تحلفوا بآبائكم"³

ومن قواعد العربية: هو أن القسم فيه حذف، ولا يلجأ إلى تقدير الحذف إلا عند الاضطرار إليه، ولا اضطرار في الآية على حدّ كلام النحاس: "وأيضاً فلو كان قَسَمًا كان قد حذف منه لأن المعنى، ويقولون: بالأرحام، أي: ورب الأرحام، ولا يجوز الحذف إلا أن يصح الكلام إلا عليه"⁴

في الأخير نلاحظ أن هاتين القراءتين منسوبتين أغلبها للقراء العشرة، وهي قراءات لا يمكننا إنكارها، لكن ما يثير الاستغراب ذلك الاختلاف الذي يجد فيه النحويون مرتعاً للإدلاء بآرائهم النحوية، وكأنّ القرآن أصبح أرضية خصبةً للأخذ والردّ، فمتى كان النصب والجرّ وغيرهما من الحركات الإعرابية شاقاً وصعباً حتى يكون عنصر خلافٍ، يُيسّر على قارئ القرآن؟

1 - الدلائل في غريب الحديث، أبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: محمد بن عبد الله القناص، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م، 110/1.

2 - الجمع بين الصحيحين (البخاري ومسلم)، محمد بن فتح الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، الرياض، 1994م، رقم الحديث (21)، 99/1.

3 - تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، 330/1.

4 - إعراب القرآن، ص 170.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر 3/437، السبعة/242، الطبري 81/6، النشر 2/254، معاني الفراء 1/202، الحرر الوجيز 4/369، مجمع البيان 6/34، الكشف عن وجوه القراءات 1/406، حجة ابن زنجلة/223، معاني الزجاج 2/152 مشكل إعراب القرآن 1/221، الرازي 11/161، حجة ابن خالويه/129، الإتحاف ص 198، التيسير/98	نافع، الكسائي، ابن عامر، حفص عن عاصم، ابن مسعود، يعقوب، الأعشى، أبو بكر، ابن عباس، الشافعي، علي، المفضل.	فتح اللام	أرجلكم
	ابن كثير، أبو عمرو، أبو بكر عن عاصم، حمزة، أبو جعفر، خلف، أنس، عكرمة، يحيى بن وثاب، الشعبي، الباقر، قادة، علقمة، الضحاك، الأعمش	كسر اللام	أرجلكم

أخذت هذه الآية حيزا كبيرا في البحث العلمي وعلى أعلى مستوياته الفقهية وتشعب البحث فيها أصوليا ولغويا، ودار النزاع فيها حول مسألتي غسل الأرجل أو مسحهما في الوضوء. حيث اختلف القراء بالقراءة بهذا الحرف، فالقارئون بالنصب فهو معطوف "على قوله: (اغسلوا وجوهكم وأيديكم) أخر ومعناه التقديم. وهي أجود القراءتين، لموافقتها الأخبار الصحيحة عن النبي عليه السلام في غسل الرجلين، وهي قراءة الشافعي²، ومن قرأ (وأرجلكم) عطفها على قوله (وامسحوا برؤوسكم)، وبيّن السنة أن المراد بمسح الأرجل غسلها وذلك أن المسح في كلام العرب يكون غسلا، ويكون مسحا باليد والأخبار جاءت بغسل الأرجل ومسح الرؤوس ومن جعل مسح الأرجل كمسح الرؤوس خطوطا بالأصابع فقد خالف ما صحّ عن رسول الله أنه قال: ﴿ويل للعراقيب من النار﴾³

¹ - سورة المائدة: الآية 6.

² - ينظر: لسان العرب، مادة (كعب).

³ - معاني القراءات للأزهري، 1/326. وانظر أيضا: إعراب القرآن العظيم لتركيب الأنصاري، ص 238-239.

الإشكال ووجهه:

في قراءة النصب إشكال إعرابي، وفي قراءة الجر إشكال من حيث المعنى الذي يبنى عليه الحكم.

قال النحاس: "فمن قرأ بالنصب جعله عطفا على الأول أي: واغسلوا أرجلكم، وقد ذكرنا الخفض إلا أن الأخفش وأبا عبيدة يذهبان إلى أن الخفض على الجوار والمعنى للغسل. [قال الأخفش: ومثله: هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ حَرْبٍ، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار]¹، وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وغنما هو غلط، ونظيره الأقواء ومن أحسن ما قيل: أن المسح والغسل واجبان جميعا، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب، والقراءتان بمتزلة آيتين"²

وقال الزمخشري: "فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانت مَظِنَّةً للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث المسوح لا لِيُتَمَسَّحَ ولكن لِيُنَبَّهَ على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: (إلى الكعبين): فجيء بالغاية إمطة لظن ظان يحسبها مسوحة، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة، وعن علي رضي الله عنه أنه أشرف على فتية من قريش فرأى في وضوئهم تجوزا، فقال: ويل للأعقاب من النار، فلما سمعوا جعلوا يغسلونها غسلا ويدلكونها ذلكا"³

قال الشاعر:

مَسَامِيحُ الْفِعَالِ ذُووُ أَنَاةٍ مَرَا جِيحُ وَأَوْجُهُمُ وِضَاءُ⁴

وقال الأنباري: "وكلُّ من غسل عضوا من أعضائه فقد توضأ، الدليل على هذا قول النبي

صلى الله عليه وسلم: ﴿تَوَضَّأُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ﴾⁵

¹ - معاني القرآن، الأخفش، 277/1.

² - إعراب القرآن، ص 224-225.

³ - تفسير الكشاف، 204/2-205.

⁴ - ينظر الشاهد وهو بلا عزو: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن وعز الدين البدوي التجار، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، 39/1.

⁵ - المصدر السابق، 39/1. ولسان العرب، مادة (وضأ).

التوجيه ورفع الإشكال:

أولاً/ قراءة النصب ولها تخريجان:

الأول: أن يكون معطوفاً على الوجوه والأيدي أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم فيكون في الكلام تقديم وتأخير¹

قال المهدي: "وهو كقوله تعالى في آل عمران² ﴿يَمْرِيْمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ

الرَّكِيْبِيْنَ﴾"³

الثاني: أن يكون معطوفاً على موضع (برؤوسكم) لأن موضعه النصب والتقدير: وامسحوا رؤوسكم وأرجلكم.

ثانياً/ قراءة الجر:

أما من جهة الإعراب فالوجه ظاهر وهو: أنه معطوف على ما قبله وهو (برؤوسكم) والمعنى: وامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم، فيشكل حينئذ معناه لما ثبت من أن حكم الرجلين الغسل.

كقول الشاعر:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا⁴

فعطف (العيون) على (الحواجب) وإن كانت العيون لا تزجج.

وقول آخر:

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفُرْ⁵

فعطف (عينيه) على (أنفه) وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع.

¹ - تفسير البحر المحيط، 452/3.

² - الآية 43.

³ - شرح الهداية، 263/1.

⁴ - الشاهد من الوافر وهو للراعي النميري، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 610/2. ولسان العرب، مادة (زجاج) ومادة (رغب). ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، 364/4. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 56/8.

⁵ - الشاهد من الطويل وهو لخالد بن الطفان، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 611/2. ولسان العرب، مادة (جدع). وجمع الهوامع، 130/2. وكتاب الحيوان، الجاحظ، 40/6. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 287/3.

وقول آخر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا¹

فَعَطَفَ (مَاءً) عَلَيَّ (تَبْنًا) وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ لَا يَعْلفُ.

وقال آخر:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا²

فَعَطَفَ (رُمَحًا) عَلَيَّ (سَيْفًا) وَإِنْ كَانَ الرَّمْحُ لَا يَتَقَلَّدُ.

وقال آخر:

فَعَلَا فُرُوعُ الْأَيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا³

فَعَطَفَ (نَعَامُهَا) عَلَيَّ (ظِبَاؤُهَا) وَالنَّعَامُ لَا تُطْفِلُ وَإِنَّمَا تَبْيِضُ.

وقال آخر:

مُعَاوِيَ أَنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا⁴

عَلَى أَنَّ (الْحَدِيدَا) وَرَدَّ مَنْصُوبًا، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَوْضِعِ (الْجِبَالِ).

وقد غلّط أهل الأدب هذا الشاهد، يقول ابن عبد ربّه: "كذا رواه سيبويه على النصب وزعم

أنّ إعرابه على معنى الخبر الذي في ليس، وإثما قاله الشاعر على الخفض والشعر كله مخفوض، فما

كان يضطره أن ينصب هذا البيت ويحتال على إعرابه بهذه الحيلة الضعيفة، وإنما الشعر⁵

¹ - الشاهد بلا نسبة، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 3/139-140.

² - الشاهد من مجزوء الكامل وهو لعبد الله بن الزبعرى، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 2/231، 3/142. ولسان العرب، مادة (رغب)، و(زجاج)، و(مسح)، و(قلد). والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 2/66. وقد ورد شطره الأول في الإنصاف: يَا لَيْتَ بَعْلَكَ فِي الْوَعَى، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/612.

³ - الشاهد من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة، ينظر: الديوان، ط1، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص 164. ولسان العرب، مادة (أهق)، و(جله)، و(غلا). والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 7/135.

⁴ - الشاهد من الوافر وهو لعقبة الأسدي، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 2/260. والإنصاف في مسائل الخلاف، 1/332. ولسان العرب، مادة (غمز). والشعر والشعراء، 1/150. والكتاب، 2/292.

⁵ - العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه، تحقيق: محمد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، 1/50 و 6/168. على أنّ التغيير الذي وقع في البيت هو من الضرورة الشعرية، ينظر كتاب: ضرورة الشعر، أبي سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشْرٌ فَاسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ
أَتَطْمَعُ بِالْخُلُودِ إِذَا هَلَكْنَا وَلَيْسَ لَنَا وَلَا لَكَ مِنْ خُلُودِ
فَهَبْنَا أُمَّةً هَلَكْتَ ضِيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدِ

وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ما نصه: "كأنه أراد: (لسنا الجبال ولا الحديد، فردّ الحديد على المعنى قبل دخول الباء، وقد غلط على الشاعر، لأنّ هذا الشعر كله مخفوض"¹ وقد استقبح أبو هلال الضرورة ولم يرتضيها، فقال: "وينبغي أن تحتب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية فإنها قبيحة تشين الكلام، وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقبحاتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزلاً وما كان تُنقَدُ عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها"² وقال آخر:

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطٍ قَدْ جَعَلَ الْحِلْسَ عَلَى بَكَرٍ غُلُطٍ³

فعطف (تمرا) على (ألبان) وإن كان التمر لا يشرب، فكذلك عطف (الأرجل) على (الرؤوس). قال القرطبي مخرّجاً جميع الشواهد: "التقدير: علفتها تبنا وسقيتها ماء، ومتقلدا سيفاً وحاملاً رحماً، وأطفلت بالجلهتين ظباؤها وفرّخت نعامها، والنعام لا يُطْفَلُ إنما يفرّخ وأطفلت: كان لها أطفال والجلهتان: جنبتا الوادي، وشربّاب ألبان واكل تمر، فيكون قوله: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) عطف بالغسل على المسح حملاً على المعنى والمراد الغسل"⁴ وقد اختلف الناس في معنى الآية على هذه القراءة كثيراً، نورد أقوالهم ملخصة كالاتي:

¹ - الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1958م، 99/1.

² - شرح الفصيح، أبي القاسم محمود جار الله الزمخشري، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله الغامدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1417هـ، ص43.

³ - الرجز منسوب لعبد الله بن الزبير، ينظر: الكامل للمبرد، 432/1، 477/1، 837/2. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 142/3. والمنتخب من غريب كلام العرب، أبي الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل، تحقيق: محمد بن أحمد العمري، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1989م، 652/2.

⁴ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 350-349/7. وينظر: الإنصاف، 614-611/2.

1/ ذهب جمع من العلماء إلى أن المراد بالمسح هنا المسح على الخفين¹
2/ يرى آخرون أن المسح هنا الغسل لأنه ورد في كلام العرب المسح مراداً به الغسل،
يقال: تمسّحت للصلاة، أي: توضأت ..²

3/ من العلماء من ذهب إلى أن الواجب في الرجلين الغسل والمسح جميعاً³
4/ منهم من ذهب إلى أن هذه القراءة فيها إشارة إلى التخيير بين الغسل والمسح⁴
5/ ذهب فريق من أهل العلم إلى أن المراد هنا: المسح على حقيقته ولكنه منسوخ بحديث:
﴿ويل للأعقاب من النار﴾⁵

ولا يمكننا مناقشة الأقوال كلها لأنها تدرج ضمن أبواب الفقه⁶، وهي موجودة في مظانها،
وسنكتفي بالقول الدال على وجوب الغسل، حيث أن القائلين به انقسموا إلى قسمين:
قسم يرى أن الآية على كلتا القراءتين ليس فيها إلا المسح.
والقسم الثاني: يرى أن الحكم على كلتا القراءتين هو الغسل، يعني أن قراءة الجر نصّت على
الغسل كما أن قراءة النصب نصّت عليه أيضاً، ويدفع إشكال الإعراب بأن العطف هنا على
المحاوره، وقالوا: هو عطف على اللفظ لا على المعنى إذ كان موجوداً في كلام العرب ومنه
قول الشاعر:

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ⁷

¹ - ينظر: أحكام القرآن، أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، ط1، دار إحياء التراث
العربي، بيروت، 1992م، 249/3.

² - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 215/3.

³ - ينظر: معاني القرآن الكريم، أبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، طباعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1،
1988م، 273/2.

⁴ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 344-343/7.

⁵ - ينظر: أحكام القرآن، أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت،
2003م، 71/2-72. [الحديث أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب غسل الأعقاب 1/23-35-52]

⁶ - ينظر تفصيل القول: شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، أبي منصور الحسن يوسف المعروف بالحلي، تأليف: علي الحسيني
الميلاني، ط1، مطبعة وفا، قم، 1428هـ، 21-43. الصعقة الغضبية في الردّ على منكري العربية، أبي الربيع نجم الدين
الطوفي، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص423-437.

⁷ - الشاهد لزهير بن أبي سلمى، ينظر: الديوان، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2005م، ص31.

بالخفض ولو على المعنى لرفع القطر¹

ومحصلة القول ما صرح به ابن العربي في تفسيره قائلاً: "إنَّ الله عطف الرجلين على الرأس فقد ينصبُّ على خلاف إعراب الرأس أو يخفض مثله، والقرآن نزل بلغة العرب، وأصحابه رؤوسهم وعلمائهم لغة وشرعا، وقد اختلفوا في ذلك فدلَّ على أنَّ المسألة محتملة لغة محتملة شرعا، لكن تعضد حالة النصب على حالة الخفض بأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل وما مسح قط، وبأنه رأى قوما تلوح أعقابهم فقال: (ويل للأعقاب من النار) و (ويل للعراقيب من النار) فتوعدَّ بالنار على ترك إيعاب غسل الرجلين فدلَّ ذلك على الوجوب بلا خلاف وتبيَّن أنَّ من قال [من الصحابة] إنَّ الرجلين ممسوحتان لم يعلم بوعيد النبي صلى الله عليه وسلم على ترك إيعابهما"²

وقال النحاس: "الجماعة الذين تقوم بهم الحجة رووا أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم غسل قدميه وفي ألفاظه صلى الله عليه وسلم إذا غسل قدميه خرجت الخطايا من قدميه ولم يقل أحد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال فإذا مسح قدميه.. فلو كان المسح جائزا ما كان لهذا معنى، وقال قوم قد صحَّ الغسل بنصِّ كتاب الله تعالى في القراءة بالنص وبفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله، ومن ادعى أنَّ المسح جائز فقد تعلق بشذوذ."³

وتمام الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر قال: "تخلف عَنَّا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفرٍ سافرناه فأدركنا وقد راهقتنا صلاة العصر ونحن نتوضأ فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنادانا بأعلى صوتته: ﴿ويل للأعقاب من النار﴾"⁴

وعليه فإنَّ الذي نرجحه قراءة النصب للآتي بيانه من الأحاديث والآثار:

أخرج الطبراني بسندٍ عن ابن عباس، أنه كان ذكر المسح على الخفين (القدمين) عند عمر سعدٌ وعبد الله بن عمر، فقال عمر: سعدٌ أفتقه منك، فقال عبد الله بن عباس: يا سعد إنا لا ننكر

¹ - ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبي الوليد محمد بن رشد القرطبي، ط6، دار المعرفة، 1982م، 15/1.

² - أحكام القرآن، ابن العربي، 71/2-72.

³ - الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، أبي جعفر النحاس، المكتبة العلامية، القاهرة، 1357هـ، ص 122-123.

⁴ - الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة تحت باب وجوب غسل الرجلين بكماهما، رقم الحديث: (26)-

أن رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مسح، ولكن هل مسح منذ أنزلت سورة المائدة؟ قال: فلم يتكلم أحدًا، فإنها أحكمت كل شيء، وكانت آخر سورة نزلت من القرآن إلا براءة¹ وأخرج بن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه قرأها: (وأرجلكم) بالنصب، بقول: رجعت إلى الغسل²

وبسند عن عروة بن قبيصة عن رجل من الأنصار عن أبيه قال: "كنت قائما عند عثمان بن عفان فقال: ألا أنبئكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ قلنا: بلى، فدعا بماء فغسل وجهه ثلاثا، ومضمض واستنشق ثلاثا، ثم غسل يديه إلى مرفقيه ثلاثا، ثم مسح برأسه وأذنيه، وغسل رجليه ثلاثا، ثم قال: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ"³ وأخرج ابن جرير عن أبي عبد الرحمن قال، قرأ الحسن والحسين: (وأرجلكم) بالجر، فسمع عليّ ذلك، وكان يقضي بين الناس، فقال: (وأرجلكم)، هذا من المقدم والمؤخر من الكلام"⁴ وعن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر قومًا يصلون، وفي عقب أحدهم، أو كعب أحدهم مثل موضع الدرهم، أو موضع الظفر لم يمسه الماء، فقال: (ويل للأعقاب من النار)، قال: فجعل الرجل إذا رأى في عقبه شيءًا لم يصبه الماء أعاد وضوءه"⁵ وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ، فغسل قدميه ثم قال: (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به)"⁶

¹ - المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد الحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1995م، (رقم الحديث: 2931). 205/3. وينظر أيضا: جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، أبي عمر حفص بن عمر الدوري، تحقيق: حكمت بشير ياسين، ط1، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، 1988م، ص87.

² - المصنف، ابن أبي شيبة، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، ط1، دار عالم الكتب، الرياض، 1988م، 20/1.

³ - المسند، الإمام أحمد بن حنبل، رقم الحديث (554)، 401/1.

⁴ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 191/8.

⁵ - تفسير القرآن العظيم، عماد الدين بن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وزملاءه، ط1، مؤسسة قرطبة، الجزيرة، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجزيرة، 2000م، 5/113.

⁶ - المصدر نفسه، 110/5.

وأخرج عبد الرزاق عن قتادة أن ابن مسعود قال: رجع قوله إلى غسل القدمين في قوله: (وأرجلكم إلى الكعبين)¹

وقال ابن رشد: "واتفق العلماء على أن الرجلين من أعضاء الوضوء واختلفوا في نوع طهارتهما فقال قوم طهارتهما الغسل وهم الجمهور، وقال قوم: فرضهما المسح [ثم قال] فالغسل أشد مناسبة للقدمين من المسح كما أن المسح أشد مناسبة للرأس من الغسل"²

وقال الطوفي: "وكل من روى صفة وضوء النبي كعثمان وعلي والرُّبَيْع وابن عباس وعبد الله بن زيد والمقدام بن معدي كرب وغيرهم اتفقوا على أنه غسل رجله وفعله حجة، وقد توضحاً، وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، فإن كان قد غسل رجله فيه لزم المدعى، وإن كان مسح لزم أن لا تقبل الصلاة إلا بوضوء ممسوح فيه، ولا تقبل مع الغسل، وهو خلاف الإجماع فإنه لا خلاف في أن الغسل أفضل لتضمنه الزيادة والخروج به من الخلاف"³

وروي أيضا عن أبي هريرة: "أنه توضحاً فغسل يديه حتى شرع في العضد، وغسل رجله حتى أشرع في الساقين، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ"⁴

ويزيد ما ذكرناه وضوحاً تصريح صاحب المنار: "إن القول بكل من الغسل والمسح مروى عن السلف من الصحابة والتابعين، ولكن العمل بالغسل أعم وأكثر، وهو الذي غلب واستمر ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره إلا مسح الخفين (4) أن القول بعدم جواز الغسل أبعد عن النقل والعقل من القول بعدم جواز المسح وإن روى كل منهما، أما النقل فلأنه ظاهر قراءة النص ولصحة الروايات فيه، وأما العقل فلأن الغسل هو الذي تحصل به الطهارة أي المبالغة في النظافة التي شرع الوضوء والغسل لأجلهما"⁵

¹ - المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب عبد الرحمن الأعظمي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1983م، (رقم الحديث: 59). 21/1.

² - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن محمد بن رشد القرطبي، 16/1.

³ - الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، أبي الربيع نجم الدين الطوفي، ص 425.

⁴ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهاب طويلة، دار السلام، ط2، 2000م، ص 228.

⁵ - تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، محمد عبده، 234/6.

قال عبد الوهاب طويّلة: "وقد أرجعه بعضهم إلى قاعدة (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، وكذلك اختلفوا في دخول الكعبين في الغسل، لكن الاشتراك وقع هنالك من جهتين: من اشتراك اليد ومن اشتراك (إلى)"¹

ونختم بالأثر الذي أورده ابن كثير في تفسيره بسند عن "أنس، أنه قيل له: إنَّ الحجاج خطب فقال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم، وامسحوا برؤوسكم، وأرجلكم، وأنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما، فقال أنس: صدق الله وكذب الحجاج.." ²

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث والآثار ظاهرة، وذلك أنه لو كان فرض الرجلين مسحهما لما كان هناك توعدٌ كما رأينا.

¹ - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 228.

² - تفسير ابن كثير، 107/5.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾¹

المصدر	القارئ	لوجه	لكلمة
البحر 515/3، السبعة/245، الكشاف 468/1، مجمع البيان 6/131، معاني الزجاج 2/186، معاني الفراء	ابن كثير، نافع، ابن عامر، عاصم، حمزة، حسين الجعفي عن أبي عمرو، أبو جعفر، ابن ذكوان، الأزرق، ورش	نصب الراء	الكفّار
313/1، الكشف عن وجوه القراءات 1/413، الدر المصون 2 552/	أبو عمرو، الكسائي، سهل، يعقوب، اليزيدي	كسر الراء	الكفّار

اختلف القراء في قراءة كلمة (الكفار)، قال ابن خالويه: "يقرأ بالنصب والحذف، فالحجة لمن نصب: أنه رده على قوله: (لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم) والكفار، "ويخرجون من الوصف بالهزء واللعب"²، لأن معنى الألف واللام في الكفار بمعنى الذي، ويجوز أن يكون معطوفا على موضع (من) في قوله: (من الذين) لأن موضعه نصب فيكون كقول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشْرٌ فَاسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا³

فعطف (الحديد) على موضع الباء والجبال، لأن موضعها نصب بخبر ليس⁴ ونظير مثل هذه الشواهد كثير⁵

¹ - سورة المائدة: الآية 57.

² - مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، 1/235.

³ - الشاهد من الوافر وهو لعقبيبة الأسدي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 2/217. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 2/260، ولسان العرب، مادة (غمز). ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (638)، ص 58.

⁴ - الحجة في القراءات السبع، ص 132.

⁵ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 1/333-335.

والحجة لمن خفض الرء أراد" يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار أولياء، وكذلك ذلك في قراءة أبي بن كعب فيما بلغنا: (من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار أولياء)¹

قال مكي: "فنهاهم الله أن يتخذوا اليهود والمشركين أولياء وأعلمهم أن الفريقين اتخذوا دين المؤمنين هزوا ولعبا.. بدلالة قوله: (من الذين أوتوا الكتاب) و(الكفار) وبدلالة: (إنما نحن مستهزئون) وبدلالة: (إنا كفييناك المستهزئين)، فقد أخرج عن الكفار بالاستهزاء فحسن دخولهم في هذه الآية.. فوجب خفض على العطف على قوله (من الذين) لظهور المعنى وقوته ولقرب المعطوف عليه من المعطوف"²

وقال في موضع آخر: "ولولا اتفاق الجماعة على النصب لاخترت الخفض لقوته في الإعراب وفي المعنى والتفسير والقرب من المعطوف عليه"³

لكن الطبري لم يفرق بين القراءتين، لأنهما يصبان في معنى واحد، يقول: "والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان متفقتا المعنى، صحيحتا المخرج قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراءة، فبأي ذلك قرأ القارئ فقد أصاب، لأن النهي عن اتخاذ ولي من الكفار، نهي عن اتخاذ جميعهم أولياء، والنهي عن اتخاذ جميعهم أولياء نهي عن اتخاذ بعضهم وليا، وذلك أنه غير مشكل على أحد من أهل الإسلام أن الله تعالى ذكره إذا حرّم اتخاذ وليّ من المشركين على المؤمنين، أنه لم يبح لهم اتخاذ جميعهم أولياء ولا إذا حرّم اتخاذ جميعهم أولياء، أنه لم يخصّ إباحة اتخاذ بعضهم وليا، فيجب من أجل إشكال ذلك عليهم، طلب الدليل على أولى القراءتين في ذلك بالصواب"⁴

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 535/8. وينظر أيضاً: معاني القرآن الكريم، النحاس، 326/2.

² - الكشف عن وجوه القراءات السبع، 413/1.

³ - المصدر نفسه، 414/1.

⁴ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 535/8.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر/6/95، السبعة/255، حجة ابن خالويه/137، حجة ابن زنجلة/244، معاني الزجاج/2/236، الإتحاف/206، معاني الفراء/1/330، النشر/2/257 الكشف عن وجوه القراءات/1/427.	همزة، الكسائي، خلف، الأعمش، علقمة، المفضل، الشعبي، الحسن بن عياش	فتح الباء	رَبَّنَا
	ابن كثير، نافع، أبو عمرو، ابن عامر، عاصم، أبو جعفر، يعقوب	كسر الباء	رَبَّنَا

اختلف القراء فيما ورد في الجدول، قال أبو منصور: "من قرأ (رَبَّنَا) فعلى البدل، كأنه قال: وربَّنَا، وقال الزجاج: من قرأ (رَبَّنَا) فعلى النعت والثناء لقوله: (والله)²، بحيث: "جعل الاسم المضاف وصفاً للمفرد، ومثل ذلك: رأيت زيدا صاحبنا، وبكرا جاركم، وقوله: (ما كنا مشركين) جواب القسم"³

ومن نصب فعلى وجهين:

أحدهما: على الدعاء كأنهم قالوا: والله يا رَبَّنَا ما كُنَّا مشركين، والثاني يجوز أن يكون نصبه على المدح، كأنه قال: والله أعني ربنا وأذكر رَبَّنَا⁴، بحيث: "فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء، والفصل به لا يمتنع، وقد فصلَ بالمنادى بين الفعل ومفعوله [كما فعل ذلك] في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ ءَاتِيَتْ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ

¹ - سورة الأنعام: الآية 23.

² - معاني القراءات، أبي منصور الأزهري، ص 348.

³ - الحجة للقراء السبعة، 291/3.

⁴ - معاني القراءات، ص 348.

سَبِيلِكَ^ط ﴿١﴾، والمعنى آتيتهم زينة وأموا لا ليضلوا فلا يؤمنوا، وفصل به في أشد من ذلك، وهو الفصل بين الصلة والموصول قال الشاعر:

فَلأَحْشَانُكَ مِشْقَصًا
أَوْسًا أَوْيسُ مِنَ الْمَبَالِغِ^٢

وهذا لكثرة النداء في الكلام ومثل ذلك في الفصل قوله:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكٌ
وَإِلْحَقُ يُدْفَعُ تُرْهَاتِ الْبَاطِلِ^٣

لكن الطبري رجح قراءة النصب مستدلا على ذلك أن ذلك كان جواب المسئولين، فقال: "وأولى القراءتين عندي بالصواب في ذلك قراءة من قرأ (والله ربنا) بنصب (الرب) بمعنى: يا ربنا، وذلك أن هذا جواب من المسئولين المقول لهم: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^٤؟ وكان جواب القوم لربهم: والله يا ربنا ما كنا مشركين، فنفوا أن يكونوا قالوا ذلك في الدنيا، يقول الله تعالى ذكره لمحمد صلى الله عليه وسلم في الأنعام^٥ ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَيَّ أَنْفُسِهِمْ^٤ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَأْ كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾^٦"

١ - سورة يونس: الآية 88.

٢ - الشاهد من مجزوء الكامل وهو لأسماء بن خارجة، ينظر: لسان العرب، مادة (حشأ)، و(أوس)، وتاج العروس، مادة (صيق)، و(هبل). والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 43/6.

٣ - الشاهد من البسيط وهو لجرير، ينظر: ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (2215)، ص 139. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 517/6.

٤ - سورة الأنعام: الآية 22.

٥ - سورة الأنعام: الآية 24.

٦ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 192/9.

قوله تعالى: ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
مصرخيّ	فتح الياء	الجمهور	البحر 5/416، الرازي 19/116-117، معاني
مصرخيّ	كسر الياء	حمزة، يحيى بن وثاب، الأعمش، حُمُرَان بن أعين	الفراء 2/57 المحتسب 2/49، حجة خالويه/203، الكشاف 2/177، روح المعاني 13/201، إعراب النحاس 2/182، معاني الأخفش 2/375، النشر/2/299، مجمع البيان 13/211، السبعة 362

حرّك السبعة سوى حمزة ياء (مصرخي) إلى الفتح وحركها حمزة الزيات إلى الكسر، وقد وصف النحويون قراءة حمزة هذه بأنواع من الطعن والتلحين، بالرغم من كونها صحيحة لأنهم يرون في ياء المتكلم لغتين هما: "الفتح والتسكين إذ لم يكن قبلها ساكن فإذا كان قبلها ساكن فالفتح لا غير"²

قال سعيد بن مسعدة الأخفش: "وهذا لحنٌ، لم نسمع بها من أحدٍ من العرب ولا أهل النحو"³، فقد بنى حكمه في تلحينها على عدم سماعه هو، واتهم أبو حاتم السجستاني حمزة بالجهل بالعربية ووصف قراءته هذه باللحن فقال: "سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء فأجمعوا على أنه لم يكن شيئاً ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا النحو، ولا كان يدّعي ذلك، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله"⁴، ثم قال في موضع آخر: "وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف السّاكن من المتحرّك، ولا مواضع الوقف والاستئناف، ولا مواضع القطع والوصل

¹ - سورة إبراهيم: الآية 22.

² - إعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، ص 480.

³ - معاني القرآن، 407/2.

⁴ - مراتب النحويين، أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة فمضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، (د.ت)، ص 27.

والهمز، وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة، لأنهم علماء بالعربية، قرأ رؤساء¹، وقال عنه السيوطي في مراتبه: "فإن أهل الكوفة يتخذونه إماماً معظماً، وليس يحكى عنه شيء من العربية ولا النحو، وإنما هو صاحب قراءة، وأمّا عند البصريين فلا قدر له"²، وقال الزجاج في قراءته: "هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف"³

أما الفراء فقد جعلها وهمًا حيث قال: "ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى بن وثاب فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ولعله ظن أن الباء في (مصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك، ومّا نرى أنهم أوهموا فيه قوله (نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصِّلِهِ جَهَنَّمَ) ظنوا والله أعلم أنّ الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه، ومّا أوهموا فيه قوله: (وما تنزلت به الشياطين) وحدث مندل بن علي العنزي عن الأعمش قال: كنت عند إبراهيم النخعي وطلحة بن مُصَرِّفٍ [يقرأ] (قال لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ) بنصب اللام من (حوله) فقال إبراهيم: ما تزال تأتينا بجرفٍ أشنع، إنما هي (لِمَنْ حَوْلَهُ) قال: قلت: لا، إنما هي (حَوْلَهُ) قال: فقال إبراهيم كيف تقول؟ قال: كما قلتَ (لمن حَوْلِهِ) قال الأعمش: قلت: لحتما لا أجالسكما اليوم، وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرَضِيِّ⁴

فخفض الياء من (في) فإن يك ذلك صحيحا فهو مما يلتقي من الساكنين فيُخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح... فكذلك الياء من (مصرخي) خُفضت ولها أصل في النصب⁵ وقال أبو عبيد: "تراهم غلطوا، ظنوا أنّ الباء تكسر لما بعدها"⁶، أمّا النحاس فقد صار إلى ما صار إليه أسلافه غير مجوّز لها: "قد صار هذا بإجماعٍ لا يجوز، وإن كان الفراء قد نقض هذا.. ولا

¹ - المصدر نفسه، ص 27.

² - المصدر السابق، ص 26.

³ - تفسير البحر المحيط، 408/5.

⁴ - الشاهد للأغلب العجلي، ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 433/4. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية،

413/12.

⁵ - معاني القرآن، 76-75/2.

⁶ - تفسير البحر المحيط، 416/5.

ينبغي أن يحمل كتاب الله عز وجل على الشذوذ¹، ووقف مكّي بن أبي طالب القيسي موقف الفراء حائراً فقال: "القراءة بكسر الياء فيها بُعِدُ من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول لكنّ الأصل إذا طُرِح كان استعماله مكروها بعيداً، وقد ذكر قطرب أنها لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء"²

أما الزمخشري فهو الآخر يصرّح على أنّها ضعيفة، فقال: "...وهي ضعيفة واستشهدوا لها بيت مجهول.. وكأنه قدّر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ولكنه غير صحيح لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف في نحو (عصاي)، فما بالها وقبلها ياء؟"³

وقال صاحب المعاني: "قراءة حمزة غير جيدة عند جميع النحويين.. ولا يجوز عندي غير ما اجتمع عليه القراء، ولا أرى أن يقرأ هذا الحرف بقراءة حمزة"⁴

أمّا الذين احتجوا لهذه القراءة وردّوا كلام النحويين الإمام ابن خالويه الذي ردّ على الزمخشري في كتابه وحاول أن يثبت فصاحة هذه القراءة فأورد ما نصّه: "أمّا حمزة فإنّ أكثر النحويين يلحنونه وليس لا حناً عندنا، لأنّ الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، قال الجعفي سألت أبا عمرو عن (بِمُصْرِحِي) قال: إنها بالخفض لحسنة، وأنشد الفراء حجة لحمزة:

بَيْنَ اخْتِلَاطِ اللَّيْلِ وَالْعَشِيِّ مَاضٍ إِذَا مَا هُم بِالْمُضِيِّ
أَقْبَلَ فِي ثَوْبٍ مَعَا فِرِيٍّ يَجْرُ جَرًّا لَيْسَ بِالْحَفِيٍّ
قُلْتُ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ مِنْ إِبِلٍ مَا أَنْتَ بِالْمُرْضِيِّ

فكسر الياء، واللغة الأولى هي الفصحى، وكان حمزة إماماً"⁵

1 - إعراب القرآن، ص 480.

2 - مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السّوّاس، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت)، 449/1.

3 - تفسير الكشاف، 376/3.

4 - معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، 62/2-63.

5 - إعراب القراءات السبع وعللها، 336-335/1. والأبيات من أرجوزة للأغلب العجلي، ينظر: خزنة الأدب ولب لباب

لسان العرب، 437، 435، 433، 431/4.

كما دافع عنها ابن زنجلة فقال: "وأهل النحو يلحنون حمزة، قالوا: وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح تقول: (هذا غلامِي قد جاء)، وذلك أن الاسم المضمر لما كان على حرفٍ واحدٍ وقد منع الإعراب حرَّك بأخف الحركات كما تقول (هو قام) ويجوز إسكان الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء ساكن حركت إلى الفتح لا غير لأن أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها، فإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء الساكنين فتقول: (وما أنتم بمصرخيّ) وأما حمزة فليس لاحقاً عند الحذاق لأن الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح قال الجعفي: (سألت أبا عمرو عن قوله (مصرخيّ) فقال: إنّها بالخفض لحسنة"¹

كما دافع ابن الأنباري عن كسر الياء في هذا الموضع معللاً إيّاها تعليلاً صوتياً وجعله هو الأقوى لما فيه من التوافق مع همزة (إني) بعدها إذ قال: "إن ياء الإضافة فيها لغتان: الفتح والإسكان وأما الكسر فقد قال النحويون إنه ضعيف في القياس، وليس كذلك، لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر وإنما لم يكسر لاستثقال الكسرة على الياء فعدلوا إلى الفتح إلا أنه عدل ههنا إلى الأصل وهو الكسر ليكون مطابقاً لكسرة الهمزة (إني كفرت بما أشركتموني) لأنه أراد الوصل دون الوقف فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدلّ على هذا من فتحها وإنما عاب من عاب هذه القراءة لأنه توهم كسرة الياء بالباء على أن كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب حكاه قطرب"²

وسار على درهما القشيري قائلاً: "الذي يعني هذا [أي خير قطرب] أن ما يثبت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه، فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح"³

أمّا أبو حيان فقد ذكر جملة من طعون النحاة في هذه القراءة وختم حديثه ضد الزمخشري، ثم شرع يرد عليه، فقال: "أما قوله (واستشهدوا ببيت مجهول) قد ذكر غيره أنه للأغلب العجلي وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم، يقول القائل: ما فيّ أفعل كذا، بكسر الياء، وأما

¹ - حجة القراءات، ص 377-378.

² - البيان في غريب إعراب القرآن، أبي البركات الأنباري، 57/2.

³ - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي القرآن، 130/12.

التقدير الذي قال: فهو توجيه الفراء، ذكره عنه الزجاج، وأما قوله : لأن ياء الإضافة.. قد روي سكون الياء بعد الألف، قرأ بذلك القراء نحو: (محيائي)، وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قل استعمالها ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع، وقال القاسم بن معن، وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء، وذكر تلحين أهل النحو، فقال: هي جائزة، وقال أيضا: لا تبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق، وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة، وعنه أيضا: أنه قال: هي جائزة، وليست عند الأعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها¹، وقد رووا بيت النابغة:

عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لَوْلَدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبٍ²

بخفض الياء من (عليّ)، وما في (أشركتموني) مصدرية، و(من قبل) متعلق بـ(أشركتموني)

أي: كفرت اليوم بإشراككم إياي من قبل هذا اليوم..³

خلاصة القول:

لقد تجاذب أطراف هذه القراءة اللغويون والنحاة ما بين ناقدٍ لها ومدافعٍ عنها، بحجة أنها متواترة ولا يجوز الطعن فيها، ورغم كل هذا فقد استوقفني كلامٌ لأبي الطيب اللغوي أورده في مراتبه عن القارئ حمزة، فقال: "أخبرنا أبو حاتم قال: سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء، فأجمعوا على أنه لم يكن شيئا ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا النحو، ولا كان يدعي ذلك، وكان يلحن في القرآن، ولا يعقله يقول (وما أنتم بمصرخيّ) بكر الياء المشددة، وليس ذلك من كلام العرب، ونحو من ذا من القراءة، قال أبو حاتم: وإنما أهل

¹ - تفسير البحر المحيط، 409/5.

² - الشاهد للنابغة الذبياني، ينظر: ديوانه، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، ص29. وينظر أيضا: الختسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 49/2، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت، 1981م، 229/2، ولسان العرب، مادة (عقرب).

³ - تفسير البحر المحيط، 409/5.

الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيره الجهال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت"¹، ولماذا قال فيه ابن قتيبة: "وكان ابن عيينة يرى لمن قرأ في صلاته بحرفه أو ائتم بقراءته أن يعيد، ووافقه على ذلك كثير من خيار المسلمين منهم بشر بن الحارث وأحمد بن حنبل"²، كما صنّفها الفراء وهو من الكوفيين على أنّها: (من وهم القراء طبقة يحيي فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ولعله ظنّ أنّ الياء في (مصرخيّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك"³، أما الدارسون المتأخرون وقد بُعدت عنهم الشُّقَّة، وبعد أن هدأت أجواء الصراع بين النحاة أثناء التقعيد النحوي يطلّ علينا علم الدين الجندي ويحاول الانتصار لهذه القراءة حيث قال: "والمجيزون على حق لأن هذه القراءة صحت سماعاً كما أنّها صحت قياساً، إذ الياء كسرت إتباعاً للكسرة التي بعدها في (مصرخيّ إني) واللسان فيها يعمل من موضع واحد، ووجه واحد، ففيها الانسجام وتقريب الأصوات بعضها من بعض، وذلك ما يميل إليه البدو أمثال بني يربوع"⁴

وأمام هذا الكلام ليقف القارئ مندهشاً ومتعجباً لما دار من صراعٍ في تلك الحقبة من الزمن، ونظرتهم للقراءات، فنعتقد على ما يبدو أنّهم كانوا يفرقون بين القرآن والقراءات، أمّا بالنسبة لعزو هذه القراءة لقبيلة من القبائل - قبيلة بني يربوع - وأنّ لسانها لم يكن ليطاوعها فتلك مسألة صعبة جداً، ذلك أنّ مسألة اللهجات العربية لم تنضبط لها قاعدة، فيُعزى لكلّ قبيلةٍ ومفرداتها الخاصة بها، ومن ثمّ سيسهل علينا المأمورية ببناء معجم لغويّ شاملٍ يحوي جميع ما لفظت به العرب، يقول جواد علي: "ويظهر من اختلاف العلماء في نسبة الأمور المذكورة إلى السنة القبائل وفي عدم اتفاقهم في كثيرٍ من الحالات في تثبيت اللغات المذكورة إلى قبيلة معينة أو حصرها في قبائل وتردهم في أقوالهم، أنّ ما ذكروه من اختلاف لم يكن حاصل دراسة استقرائية عميقة وإنما هو حاصل اتصال بأفراد أو بعدد قليل من الأعراب ومن المدّعين بالعلم في السنة العرب، ولهذا نجد التناقض بادياً في أقوالهم، وصارت دراساتهم المتقدمة ناقصة غير كاملة، لا تتناول إلا أموراً جانبية لا

1 - مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي، ص 26.

2 - تأويل مشكل القرآن، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1973م، ص 60.

3 - معاني القرآن، 75/2.

4 - اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، طبعة جديدة، الدار العربية للكتاب، 1983م، 187/1.

تمس صلب اللغة ولا تنال قواعدها في الصميم، وعلى علماء اللغة في الوقت الحاضر واجب الخروج على الجادة القديمة التي يسرون عليها اليوم في دراسة اللغة، بالذهاب بأنفسهم من جديد إلى مواطن اللغة، للأخذ من أحجارها المكتوبة إن وجدت ومن ألسنة الأحياء الباقين، أخذاً علمياً مقروناً بدراسات حديثة مبنية على تسجيل الأصوات، للاستعانة بها في الكشف عن لغات العرب بأسلوب علمي حديث"¹

أمّا الاستشهاد الذي جيء به للاستدلال على صحّة القراءة "فلقد تقبّل النحاة ما بدا من تضارب في الشواهد المروية ليجعلوا في المسألة الواحدة قولين أو أكثر دون أن يجدوا في ذلك غضاظة أو يحسوا حرجاً حتّى إنّ النحو قد انتهى إلى الأجيال اللاحقة مطبوعاً بطابع الاختلاف وتعدّد الأقوال بل وربما سلك مسلك التناقض، وما نحسب أنّ تعدّد الأقوال وتضاربها يُعزى إلى اختلاف القبائل"²

وفي الأخير نقول: هل لنا أن نجعل هذه القراءة على شذوذها مادة لغوية ثانية، ولم لا نقول في البيت الشعري أنه ورد كذلك، بل إنّ لغة الشعر أو ما سمي بالضرورة قد اقتضى ذلك؟

¹ - الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، ط2، منشورات جامع بغداد، 1993م، 585/8-586.

² - العربية لغة العلوم والتقنية، عبد الصبور شاهين، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1986م، ص 75.

قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَا تَبَشِّرُونَ ﴾¹

الكلمة	الوجه	الفار ئ	المصدر
تبشرونَ	فتح النون	أبو عمرو، ابن عامر، عاصم، همزة، الكسائي	البحر 5/258، روح المعاني 14/61، المحرر 8/324 الدر المصون 4/300، السبعة/367، تيسير/136 النشر 2/302، حجة ابن زنجلة/383، حجة ابن خالويه/206، معاني الفراء 2/48، معاني الأخفش 1/235، الكشف عن وجوه القراءات 30/2.
تبشرونِ	كسر النون	نافع، شبية	

الخلاف في كلمة (تبشرون)، حيث وردت بقراءتين، الأولى منها قرئت بنصب النون، ولا إشكال فيها، بل إنَّ الزجاج قال فيها: "بفتح النون وهو أجود في القراءة"²، وقال فيها أيضا مكِّي القيسي: "والاختيار فتح النون والتخفيف لأنه وجه الكلام ورتبة الإعراب ولأن عليه أكثر القراءة"³، وقال العكبري: "ويقرأ بفتح النون وهو الوجه والنون علامة الرفع"⁴، وقال الأزهري: "والقراءة المختارة بفتح النون على أنهما نون الجمع"⁵

أمَّا من قرأ بكسر النون في (تبشرون) فقد قال أبو منصور: "من قرأ (فيم تبشرون) بكسر النون مشددة فالأصل (تبشرونني) وأدغمت إحداهما في الأخرى وشدّدت، وكُسِرَتْ لتدلّ على ياء الإضافة.."⁶، أو "أراد (تبشرونني) وتعدية الفعل إلى المضمرة المنصوب لأنّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدلّ على الياء المفعولة، وحذف النون الثانية، لأنّ التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع وقد حذفوا هذه النون في كلامهم لأنها زائدة، ولأنّ علامة

¹ - سورة الحجر: الآية 54.

² - معاني القرآن وإعرابه، 3/181.

³ - مشكل إعراب القرآن، 2/8-9.

⁴ - التبيان في إعراب القرآن، 2/784.

⁵ - معاني القراءات، 2/70.

⁶ - المصدر نفسه، 2/70.

الضمير الياء دونها، ونظير حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من الجرور في قولهم: قدني، وقدني،
قال الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِي قَدِي لَيْسَ الْإِمَامَ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحَدِ¹

فحذف وأثبت في البيت.

وقال الأعشى في حذف هذه النون اللاحقة مع الياء.

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِينِ²

وإنما هو: يمنعني، وقال آخر:

أَبَا لِمَوْتِ الَّذِي لَا بَدَّ أُنِّي مُبْلَقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي³

فهذا مثل الآية، وقال آخر:

تَرَاهُ كَالنَّعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي⁴

فحذف الثانية، قال ابن خالويه: "قال البصريون: فليني فحذف إحدى النونين، وقال

الكوفيون: أدغم النون ثم حذفها واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَكَاذِبًا يَقْتُلُونِي﴾⁵ و﴿أَتَعِدَانِي﴾⁶ قالوا: لما

ظهرت النونات لم يحذفها، وإنما الحذف في المدغمات، كقوله تعالى في الزمر⁷

﴿تَأْمُرُونِي﴾ و في الأنعام⁸ ﴿أَتُحْجَوْنِي﴾⁹

ورغم هذا التخريج من طرف أبي علي الفارسي، إلا أننا وجدنا من تعرّض لها بالتغليط

والتلحين، يقول مكّي: "وهذه القراءة قد طعن فيها جماعة لبعدها مخرجها في العربية لأن حذف النون

1 - الشاهد لـ: حميد الأرقط، وهو من شواهد سيبويه، 387/1.

2 - الشاهد من المتقارب وهو للأعشى، ينظر: الفصل في شواهد اللغة العربية، 9/8.

3 - الشاهد لـ: أبي حية النميري، ينظر: الخصائص، 345/1.

4 - الشاهد لـ: عمرو بن معد يكرب، ينظر شرح أبيات المغني، 297/7. و خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 445/2.

5 - سورة الأعراف: الآية 150.

6 - سورة الأحقاف: الآية 17.

7 - الآية 64.

8 - الآية 80.

9 - الحجة في القراءات السبع، ص 206-207.

مع الياء لا يحسن إلا في شعر، وإن قدّرتَ حذف النون الأولى حذفَتَ علمَ الرفع لغير جازم ولا ناصب، ولأن كسر النون التي هي علمُ الرفع قبيح، إنما حقها الفتح، والاختيار فتح النون والتخفيف، لأنه وجه الكلام ورتبة الإعراب، ولأن عليه أكثر القراء¹

وقال أبو حيان: "ونافع يكسرها مخففة وغلطه أبو حاتم وقال هذا يكون في الشعر اضطراراً"²

وقال النحاس: "وقرأ نافع بكسر النون وحكي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال كسر النون

لحن، يذهب إلى أنه لا يقال: أنتم تقوموا فيحذف نون الإعراب"³

كما عدّها ابن قتيبة من الأوهام والأخطاء التي وقع فيها القراء، فقال: "وقرأ بها نافع، ولو

أريد بها الوجه الذي ذهب إليه لكانت (فبم تبشرونني) بنونين لأنها في موضع رفع"⁴، وقال

الزجاج: "ورأيت مذهب المازني وغيره ردّ هذه القراءة"⁵

ويرجع سبب تلحين هذه القراءة إلى أنه إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية فلا يجوز

حذف أحدهما، وإنما يجوز ذلك في الشعر.

أمّا إذا جئنا إلى تخريجها فقد بينا ذلك مع أبي علي الفارسي، ولكن نضيف هاهنا كلمة

لبعض الأعلام حولها، يقول الفراء: "وقد كسر أهل المدينة يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها،

وكأنهم شددوا النون فقالوا: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ قَالُوا)، ثمّ خففوها والنية على تثقيفها"⁶، وقال ابن

خالويه: "والحجة لمن خفف النون وكسرها إنه حذف إحدى النونين تخفيفاً من غير إدغام واجتزأ

بالكسرة من الياء"⁷، وقال الزجاج: "الأصل فبم تبشرنني فاستثقلت النونات فحذفت إحداها وقيل

الحذف من الإدغام كأنها فبم تبشرون فحذف إحدى النونين لثقل التضعيف كما قالوا ربّما

1 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 31/2.

2 - تفسير البحر المحيط، 447/5.

3 - إعراب القرآن، ص 490.

4 - تأويل مشكل القرآن، ص 63.

5 - معاني القرآن وإعرابه، 216/1.

6 - معاني القرآن، 90/2.

7 - الحجة في القراءات السبع، ص 206.

وربما¹، ويقول الأنباري: "أصله تبشروني فاجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فاستثقلوا اجتماعهما فحذف إحداهما تخفيفاً"²

وقد أنصف هذه القراءة أيضا الزجاج على أن لها مذهباً في العربية، قال: "والأقدام على ردّ هذه القراءة غلط لأنّ نافعاً رحمه الله قرأ بها، وأخبرني إسماعيل بن إسحاق أنّ نافعاً رحمه الله لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراء المدينة، وله وجه في العربية فلا ينبغي أن يرد، ولكن (الفتح) في قوله (فبم تبشرون) أقوى في العربية"³

واستدلوا على ذلك ما ورد، على أنّ بعض العرب تخفّف النون من أنّ الناصبة ثم أنفذوا لها نصبها، وهي أشدّ من ذا، قال الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ⁴

قال الأنباري: "ومحل الشاهد بالبيت (فَلَوْ أَنَّكَ سَأَلْتَنِي) حيث خفف (أن) المؤكدة وأعملها في الاسم والخبر، فجاء باسمها ضميراً من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف، وجاء بخبرها جملة فعلية وهي قوله (سَأَلْتَنِي طَلَاكَ)"⁵ وقال آخر:

لَقَدْ عَلِمَ الصَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاً
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالاً⁶

¹ - معاني القرآن وإعرابه، 181/3.

² - البيان في غريب إعراب القرآن، 70/2. وينظر أيضاً التخرّيج نفسه: التفسير الكبير، 201/19. واخر الوجيه في تفسير الكتاب العزيز، 366-365/3. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 166-165/7. وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 177/2.

³ - معاني القرآن وإعرابه، 217-216/1.

⁴ - الشاهد من الطويل وهو بلا نسبة، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 205/1. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 246/5. وشرح المفصل، 71/8. ولسان العرب، مادة (حور) و(صدق). والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 185/5.

⁵ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 206/1.

⁶ - الشاهد من المتقارب وهو لكعب بن زهير، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 384/10. والإنصاف في مسائل الخلاف، 207/1. وشرح المفصل، 75/8. ولسان العرب، مادة (أنن). والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 72/6.

قال الأنباري: " حيث خفف أن المؤكدة، وأعملها في الاسم والخبر، واسمها في الموضعين ضمير مخاطب مذكور، وخبرها في الموضع الأول مفرد وهو قوله (ربيع).."¹

وعليه فلم يبق إلا القول بأن المحذوف نون الرفع، وأن الحذف فيها للتخفيف، وقد ورد حذفها في الشعر والنثر من غير أن يكون معها نون أخرى ودون ناصب أو جازم، ولا شك أن حذفها مع ملاقة مثلها أولى.

ومما ورد نثراً قول النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا﴾²، وأصل الكلام فيه: لا تدخلون ولا تؤمنون لأن (لا) نافية، و (لا) النافية لا تعمل في الفعل شيئاً. ومما ورد شعراً قول الراجز:

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذُلْكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي³

قال ابن جني في باب ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور من كتاب الخصائص: "سألت أبا علي - رحمه الله - عن قوله [تبيتي] فحضنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين، كما حذف الحركة للضرورة في قوله: فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ"⁴ وقال السيوطي في همعه: "ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار. والأصل في هذه النون السكون، وإنما حرّكت لالتقاء الساكنين، فكسرت بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة، لاستثقال الكسر بعدها"⁵

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 207/1.

2 - أخرجه الإمام مسلم في كتاب الإيمان، 53/1.

3 - ينظر الشاهد: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 339/8.

4 - الخصائص، 388/1.

5 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 172/1.

وهذا الذي أشار إليه السمين حيث أكد أنّ حذف النون في هذا النحو جائز فصيح ولا يلتفت إلى قول من منع ذلك إلا في ضرورة أو قليل من الكلام..¹

والحاصل: أنّ حذف النون واقع اضطراراً، خاصة إذا كانت مع نون الوقاية والأئمة من النحاة يرون ذلك²

لينخرجها في الأخير قطرب قائلاً: "هذه القراءة لغة غطفان"³، وقد تحدّثنا غير قليلٍ عن اللغات.

¹ - ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 165/7-166.

² - ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي، تحقيق: حامد أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية، 1404هـ، ص180.

³ - معجم القراءات القرآنية، عبد اللطيف الخطيب، 564/4.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ
التَّغَايِيرُ الدَّلَالِيَّةُ بَيْنَ الْجَزْمِ وَالْحَرَكَاتِ

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ۖ يَنْقُومِ إِلَيْكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتُوبُوا

إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
بارئكم	بكسر الهمزة	الجمهــــــــور	البحر 206/1 - احرر
بارئكم	-إسكان الهمزة -اختلاس حركة الهمزة	أبو عمرو، اليزيدي، سيبويه، الفارسي السوسي، عبد الوارث رواها سيبويه عن أبي عمرو وهارون.	297/1 - النشر 204/2 - الحجة لابن خالويه ص 77 ، القرطبي 403/1 - السبعة 154/ الإتحاف ص 136 - معاني الزجاج 1/ 136، التيسير للداني /73.

اختلف القراء في قراءة كلمة (بارئكم)، قال الأزهري: " روى اليزيدي عن أبي عمرو (بارئكم) بجزم الهمزة.. قال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم) وهو صحيح، وسيبويه أضبط لما روي عن أبي عمرو من غيره، لأن حذف الكسر في مثل هذا إنما يأتي في اضطرار الشعر، ولا يجوز ذلك في القرآن، وسائر القراء قرأوا بالإشباع وكسر الهمزة، وهي القراءة المختارة، وليس كل لسان يطوع ما كان يطوع له لسان أبي عمرو، لأن صيغة لسانه صارت كصيغة السنة العرب الذين شاهدتهم وألف عاداتهم"²

وفي قراءة الإسكان إشكال، نبيها من خلال ما صرح بعض أعلام النحاة، منهم المبرد، الذي لم يجوزها، قال: "لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن"³

¹ - سورة البقرة: الآية 54.

² - معاني القراءات، أي منصور محمد الأزهري، تحقيق: أحمد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، 150/1 -

³ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 154/1.

وقال الأخفش: " ولا أرى ذلك إلا غلطا منهم، سمعوا التخفيف فظنوه مجزوما، والتخفيف لا يفهم إلا بمشاهدة ولا يعرب في الكتاب"¹

وقال الزّجاج مثلما أشار إليه الأزهري في معانيه²

وقد وافقهم النحاس على ذلك لأنه حذف الإعراب منه، وزعم محمد بن يزيد (المبرد) أنّ هذا لا يجوز في كلام ولا شعر، لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفروق بين المعاني³

أمّا سيبويه فقد كان يرى في قراءة أبي عمرو (بارئكم) اختلاس الحركة⁴ إلا أنه جوّز تسكين الحرف المرفوع والمجرور في الشعر⁵

فسيبويه قال باختلاس الحركة في القراءة وجوّز التخفيف من الحركة في حالتي الرفع والجر في الشعر دون غيره من الكلام، ممّا يشير إلى عدم قبوله برواية تسكين الهمزة في قراءة أبي عمرو ولا التسكين في الحروف⁶

قال العكبري حاكياً عن سيبويه القائل "إنّ الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأن أبا عمرو اختلس الحركة فظنّ السامع أنّه سكن"⁷

1 - معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994م، 266/1.

2 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 136/1.

3 - إعراب القرآن، ص 42.

4 - الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996م، 202/4.

5 - المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

6 - [هذا الرأي أوّكده بعكس ما صرّح به شوقي ضيف من أنّ سيبويه لم يخطئ ولا قراءة، قال: "وليس في كتاب سيبويه تخطئة

واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها، وقد صرّح بقبولها جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه، إذ قال: إنّ

القراءة لا تخالف لأتألف سنة)، ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1968م، ص157.

أمّا أحمد مكي الأنصاري فأكد عكس ما ذهب إليه ضيف، حيث يقول: (وأشهد أنّ سيبويه كان في قمة الذكاء وبخاصة حينما

يريد إخفاء ما في نفسه حيال قراءة من القراءات التي يعارضها ولكنه لا يريد أن يتصدى لها بالإنكار الصريح لسبب أو لآخر،

فكان يلف ويدور، وأخيراً يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة وتردها رداً قاطعاً دون أن يذكر القراءة نفسها..ومن

هنا خفيت مقاصده على كثير من الباحثين فقالوا أنّ سيبويه لم يخطئ شيئاً من القراءات القرآنية). ينظر: سيبويه والقراءات، أحمد

مكي الأنصاري، دار الإتحاد العربي، 1972م، ص239.

7 - التبيان في إعراب القرآن، 64/1.

أمّا إذا جئنا إلى توجيهها فإننا نجد صاحب الإتحاف يجد لها تخريجًا على أنها لغة من لغات العرب، يقول: "إسكان الهمزة لغة بني أسد، وتميم وبعض نجد، طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقيل من نوع واحد"¹، وقد علّلها بعضهم التسكين بالفرار من توالي الحركات² وقد وُجِدَت هذه الظاهرة - أي التسكين - في كلام العرب الكثير، من ذلك ما أنشدوا:
قال أبو نخيلة:

إِذَا اغْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ بِالِدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ³

فأراد: صاحب.

وقال امرؤ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ⁴

فأراد: أشرب.

وقال الأقيشير الأسيدي:

رُحْتُ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنَّاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ⁵

أراد: هنك.

وقال ابن مفرغ الحميري⁶:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيْقُ

¹ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، 391/1.

² - ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص77، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص97.

³ - ينظر الشاهد: الكتاب، سيبويه، 204/4، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 80/2، والحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، 145/1، وإعراب القرآن، النحاس، ص42.

⁴ - ينظر الشاهد: الديوان، امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص258.

ومعجم شواهد النحو الشعرية، حنا جميل حدّاد، ط1، دار العلوم، الرياض، 1984م، رقم الشاهد (2379)، ص147.

⁵ - ينظر الشاهد: معجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (1324)، ص91. والكتاب، 203/4، والحجة للقراء السبعة، 80/2، ومعاني القرآن، الأخفش، 266/1.

⁶ - ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع وتحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت)، ص655. ينظر تخرّيج الشاهد في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 718/2.

أراد: يا عَدَسُ، بحيث حذف ياء النداء وضمة السين.

وقول يعلى بن الأحول الأزدي:

فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَشِيمُهُ وَمِطْوَايَ مِنْ شَوْقٍ لَهُ أَرِقَانِ¹

أراد: لَهُ.

وقال عبيد الأبرص²:

إِلَّا سَجِيَّاتُ مَاءِ الْقُلُوبِ وَكَمْ يَصِرُ شَائِئاً حَبِيبُ

أراد: يصيرُ عوض يصِرُ.

وقال موسى بن جابر³

لَوْ كَانَ يَحْيَى تَرَكَ عُقْبًا لَقَدْ ضَرَبْتَ بِيْذِي حُسَامٍ رَقِيقِ الشُّفْرَتَيْنِ يَدُ

فجزم: تَرَكَ، وهي تَرَكَ.

وجملة القول في هذه القراءة أننا وجدنا بعض النحويين لا يتخرجون من تلحين قارئ من السبعة، فيلجأ أحدهم إلى تعليل القراءة ثم يصف روايتها بالوهم، وهذا الذي أورده الرازي في تفسيره، حيث وصف اضطراب النحاة في احتجاجهم لبعض القراءات ومن ثم يحاولون قدر المستطاع أن يجدوا لها ما يعضدها من الشعر، قال هذا الأخير: "إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى"⁴، كما اتهم ابن جني رواة قراءة أبي عمرو وأمثالها بضعف الدراية

¹ - ينظر الشاهد في خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 275/5.

² - ديوان عبيد بن الأبرص، دار بيروت ودار صادر، بيروت، 1377هـ، ص26.

³ - ينظر الشاهد: المنتخب من غريب كلام العرب، أبي الحسن الهنائي المعروف بكرام النمل، تحقيق: محمد بن أحمد العمري،

ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1989م، 718/2.

⁴ - ينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني، ص32، نقلا عن: تفسير فخر الدين الرازي، 193/3.

وانحيازه إلى قول سيبويه: اختلاس الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً¹

أمّا إذا جئنا إلى البيت الذي أورده امرؤ القيس، واستدلّ به النحاة في تخريج قراءة (بارئكم) فإنهم لم يراعوا الحالة النفسية التي كان فيها هذا الشاعر، حيث نلاحظ أنه قد أسكن الباء في (أشرب) وهو فعل مضارع مرفوع، فجعله سيبويه ضرورة شعرية، ولو عاد هؤلاء النحاة إلى الظروف التي كان يقاسيها هذا الشاعر بعد مقتل أبيه والحالة النفسية التي كان فيها عندما قال هذا البيت لربما وجدوا تفسيراً لجزم الباء في هذا الفعل، وذلك أنّ امرأ القيس بعد مقتل أبيه حلف يمينا ألا يغسل رأسه ولا يشرب خمرا حتى يدرك ثأره من بني أسد، وهو المولع أشد المولع بالخمرة، يعكف أياما لشربها، ولا يكاد يستفيق، فلما ظفر ببني أسد وقتل منهم، عاد إلى معشوقه الخمر، وقال:

حَلَّتْ لِي الْخَمْرُ وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ شَرِبَهَا فِي شُغْلِ شَاغِلٍ
فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ²

فجزم الباء، ليتمكن من الوقوف على كلمة (أشرب) تعبيراً عن شوقه ولهفته للشرب بعد هجر طويل فكان جزم الفعل دليل على جزمه على الشرب الكثير المتواصل. وكذلك ما جاء في خزانة الأدب أنّ أبو الحسن الأخفش (فيما كتبه على نوادره أنه قال: "الرواية الجيدة (فاليوم أشرب) و(اليوم أُسقى) وأما رواية (فاليوم أشرب) فلا يجوز عندنا إلا لضرورة قبيحة"³

وفي ذلك يقول علي أبو المكارم: "والمادة اللغوية المسموعة، تتأثر بعاملين لهما شأن كبير في تحليلهما، وهما: الإمكانيات الصوتية، وعادات النطق عند المتكلم ثم مدى حساسية أذن السامع في

¹ - الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م، 72/1-73.

² - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، 355-352/8 (بتصرف). ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (2379)، ص 147.

³ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 352/8.

سماعها للأصوات، وقد كان عدم الدقة في تحديد دور هذين العاملين في إضافة بعض الظواهر العرضية للمادة اللغوية أثره في اضطراب التحليل النحوي للمسموع"¹

¹ - أصول التفكير النحوي، أبو المكارم علي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973م، ص 23.

قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبُدُّوا أَلصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
فَنِعِمًا	كسر النون والعين معًا وفتح الميم مشددة	ابن كثير، حفص عن عاصم، أبو عمرو، نافع في رواية ورش، يعقوب، الأعشى، البرجمي، أبو بكر.	البحر 2/334، الرازي 3/234، معاني الزجاج 1/354، الإتحاف 165، السبعة 190،
فَنِعِمًا	كسر النون وإسكان العين وتشديد الميم	أبو عمرو، قالون، نافع في غير رواية ورش، عاصم في رواية أبي بكر، المفضل، أبو جعفر، شيبه، اليزيدي، الحسن، حماد، يحيى عن أبي بكر.	مشكل إعراب القرآن 1/113، حجة الفارسي 1/290، النشر 2/335، إعراب النحاس 1/290، المحرر الوجيز 2/460.

يقول النحويون أنه إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين وجب التخلص منهما بحذف أولهما أو تحريكه، وهذا ما سنلفيه في قراءتنا هذه، حيث اختلف القراء في (نعما)، حيث "حكى النحويون في (نعم) أربع لغات: نَعِمَ الرجل زيدٌ، هذا الأصل، ونِعِمَ الرجل، فتكسر النون لكسرة العين، ونَعِمَ الرجل بفتح النون وسكون العين، والأصل نَعِمَ حذف الكسرة لأنها ثقيلة، ونِعِمَ الرجل وهذا أفصح اللغات، والأصل فيها نَعِمَ وهي تقع في كل مدح، فخُفِّفَتْ وقلبت كسرة العين على النون وأُسْكِنَتْ العين، فمن قرأ (فَنِعِمًا) فله تقديران: أحدهما أن يكون جاء به على لغة من يقول: نَعِمَ، والتقدير الآخر: أن يكون على اللغة الجيدة، فيكون الأصل نَعِمَ ثم كسرت العين لالتقاء الساكنين"²

قال أبو منصور: "من قرأ (فَنِعِمًا هي) بكسر النون والعين فهو جيد لأن الأصل في نَعِمَ: نَعِمَ ونِعِمَ ثلاث لغات، ومن قرأ (فَنِعِمًا) فهي على لغة من يقول: نَعِمَ، وأما من قرأ (فَنِعِمًا) بكسر

¹ - سورة البقرة: الآية 271.

² - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، 4/363.

النون وسكون العين وتشديد الميم فهي على لغة من يقول: نَعِمَ كَيْثَمٌ.. وهذه القراءة عند نحوي أهل البصرة غير جائزة، لأنَّ فيها الجمع بين ساكنين مع غير حرف مدٍّ ولا لين¹

وهي عند سيبويه: "على لغة من قال: (نَعِمَ) فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال (نَعِمَ) فحرك العين، وحدثنا أبو الخطاب [الأخفش الأكبر] أنها لغة هذيل"²، كقول الشاعر³:

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا — نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشُّطْرُ

وذهب ابن زنجلة على أن "الأصل فيها (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، وتركوا العين على أصلها"⁴

قال النحاس: "فأما الذي حُكِيَ عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال، حكى عن محمد بن يزيد أنه قال: أمّا إسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد أن ينطق به وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرك ولا يأبه"⁵

أمّا قراءة (نَعِمًا)، "بكسر النون وسكون العين، وحثتهم قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن العاص: (نَعِمًا بالمال الصالح للرجل الصالح) وأصل الكلمة (نَعِمًا) بفتح النون وكسر العين، فكسروا النون لكسرة العين ثم سكنوا العين هربا من الاستثقال"⁶، وذكر أبو عبيدة أنه يختار هذه القراءة من أجل هذه الرواية"⁷

1 - معاني القراءات، 1/228-229.

2 - الكتاب، 4/440.

3 - الشاهد لطرفة، وهو من الرمل، ينظر: ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، 1980م، ص 56. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 3/8. ولسان العرب، مادة (بر).

4 - حجة القراءات، ص 147.

5 - إعراب القرآن، ص 111.

6 - حجة القراءات، ص 146-147.

7 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 1/354.

لكنّ هذه الأخيرة لم تسلم من الطعن والتلحين، قال ابن الأنباري: "فأما إسكان العين مع الإدغام فرديء جدا لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين وليس أحدهما حرف لين ولعل القارئ اختلس الحركة فتوهمه الراوي إسكاناً"¹

وقال عنها أبو علي الفارسي أنّ القارئ بها: "لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين، لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مد ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو: دابة وشابة، وتمودّ الثوب وأصيم، لأنه في الحروف من المدّ يصير عوضاً من الحركة.." ²

أمّا الزّجاج فقد ألصق التهمة في الذين ضبطوا القراءة، قائلاً: "ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا ولا هذه القراءة جائزة البتة، لأنّ فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين"³ وقال أبو شامة: "وقد اختار قراءة الإسكان الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، وهو من عجيب اختياراته، فذكر قراءة الإسكان في كتابه أولاً، ثم ذكر قراءة فتح النون وكسر العين، ثم قال: ثم قال: وبالقراءة الأولى قرأت، لأنّها فيما يروى: لغة النبي صلى الله عليه وسلم"⁴ إذن هكذا ردّ النحاة قراءة الإسكان لأنها مخالفة قاعدة نحوية وهي أن الجمع بين ساكنين من غير مد ولين لا يجوز بإجماع النحويين.

وقد وُجد من يردّ عليهم، وهو أبو حيان بعد ذكره من أنكّر هذه القراءة: "وقد أتى عن أكثر القراء ما أنكّر فمن ذلك الإسكان في هذا الموضع، وفي بعض تاءات البزّي، وفي (اسطاعوا)، وفي (يخصمون)، وإنكار هؤلاء فيه نظر، لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلا بنقلٍ عن رسول الله صلى الله

¹ - البيان في غريب إعراب القرآن، أبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، 1/ 177.

² - الحجة للقراء السبعة، 396/2.

³ - معاني القرآن وإعرابه، 353-354/1.

⁴ - إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، 1982م، ص375.

عليه وسلم ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقول: إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه"¹

إذن إنكار قراءة تواتر نقلها عن أئمة القراءة أمر محذور، لأن القراءة سنة لا بد من إتباعها، وليس للقياس مجال فيها، فإذا ثبت بالنقل فلا يجوز ردّها بالقياس اللغوي.

لكن هنا كلمة لا بدّ منها، وهي ما دامت القراءة مروية عن العرب، وقد صرّح سيبويه بأنّها لغة هذيل، فلماذا كل هذا التهافت عليها من قبل بعض النحاة، أليست القراءة سنة متبعة؟

وحاصل القول في أنّها لغة من لغات العرب فإنّ أمر التصنيف و العزو للهجات الذي حفلت به كتب اللغة وكتب النحو فهي لا تتعدى الإشارات الموجزة والعلامات التي لا تعدو أن تكون ملاحظات لا تُكوّن في مجموعها مادة كافية لرسم صورة لهجة من اللهجات في بداية القرن الأول الهجري، ذلك أن النحويين واللغويين قد جمعوا هذه الملاحظات منذ أن بدأوا في تثبيت قواعد العربية و ظلت هذه الملاحظات تتناقل من جيل إلى جيل دون تصنيف وضبط، لا نستطيع أن ننسب على وجه التحديد أية إشارة من هذه الإشارات اللغوية إلى أصحابها"²

وهذا ما أشار إليه أيضاً الأفغاني خلال حديثه عن تصنيف اللغة ونسبتها إلى أصحابها، مبيّناً في ذلك صعوبة المهمة، قائلاً: "ولعلّ عذرهم في ذلك أنه ليس لديهم نصوص مصنفة على القبائل، فلم يُعن الرواة و لا المؤلفون الأولون بأن يذكروا كلام كل قبيلة في نسق حتى يأتي النحوي فيستنبط قواعد كل لهجة على حدة خطوة أولى.. فلو سئلنا على لغة أية قبيلة ينطبق نحوكم الذي تدرسونه اليوم؟ ما استطعنا تسمية القبيلة باطمئنان، بل نكون أقرب إلى الدقة إذا أجبنا أنه أُسس على خليط لا نظام له مما روي على أنه تكلمت به العرب"³

وهذا الذي أشار إليه صاحب الضحى، مشيراً إلى أنّ جمع اللغة ونسبتها غير موثوق به البتة، قال: "وقد وجد العلماء الأولون في تمحيص ما جمع من ألفاظ اللغة، فقد رأوا أنّ هناك كلمات

¹ - تفسير البحر المحيط، 338/2.

² - التطور اللغوي التاريخي، السامرائي إبراهيم، ط3، دار الأندلس، 1993م، ص 69.

³ - في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني، ص 70 - 71.

كثيرة أخذت عن قبائل مختلفة، لكل قبيلة لفظ أو لهجة، وبعضها أفصح من بعض، ورأوا ألفاظاً لم يستوثق من صحتها، والذي جاء بها لا يوثق به"¹

¹ - ضحى الإسلام، أحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1938م، 319/1.

قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر/2/338، القرطبي/3/370، النشر 2/236، معاني الفراء 1/189، معاني الزجاج 1/359، تأويل مشكل القرآن 182/1، السبعة/192، الإتحاف/165 الكشف عن وجوه القراءات 1/224، إعراب النحاس 1/294، حجة القراءات 148/، المحرر 2/491.	ابن كثير، نافع، أبو عمرو، الكسائي، ابن عامر، علي، الأعرج، أبو عبد الرحمن، شيبه، عيسى، أبو جعفر، حفص عن عاصم، المفضل	إسكان الهمزة وفتح الذال وإدخال الألف بينهما	فَأْذَنُوا
	حمزة، أبو بكر، عاصم، طلحة، الأعمش	بهمزة ممدودة وكسر الذال	فَأَذِنُوا

قال صاحب المعاني " من قرأ بالمد، المعني: فأعلموا من وراءكم أن كل من لم يترك الربا فهو حرب، يقال: أذنته أذنه، إذا أعلمته، ومن قرأ بالقصر فمعناه: فأعلموا وأيقنوا بحرب من الله، يقال: أذنت أذن إذنا، إذا علمت الشيء واستيقنت به وأذن يأذن إذنا إذا سمعت"²
ومعنى قراءة الجمهور: "فأيقنوا بحرب من الله ورسوله، فهم المقصودون بأن يعلموا ذلك من أنفسهم"³، أمّا من قرأ بقراءة المد، بمعنى: "فأعلموهم وأخبروهم بأنكم على حربهم، تقول: (أذنت الرجل بكذا) إذا علم به"⁴، "ومنه ما قالت الشعراء: آذنتنا بيئها أسماء"⁵
واستبعد أبو حاتم قراءة المد، محتجا أنهم هم المخاطبون بترك الربا فكيف يؤمرون بإعلام غيرهم بالحرب⁶

¹ - سورة البقرة: الآية 279.

² - معاني القراءات، 1/231-232.

³ - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/318.

⁴ - حجة القراءات، ص148.

⁵ - الشطر مطلع معلقة الحارث بن حلزة اليشكري، وعجزه: رُبَّ ثاوٍ يملّ منه الثواء، وآذنتنا: أعلمتنا، ينظر: تأويل مشكل القرآن 1/182-183. وشطره الآخر: رُبَّ ثاوٍ يملّ منه الثواء. ينظر: الخصائص، ابن جني، 1/241.

⁶ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/318.

وذهب أبو عبيد بأن: "الاختيار، القصر لأنه خطاب بالأمر والتحذير، وإذا قال (فأذنوا) بالمد والكسر فكأن المخاطب خارج من التحذير، مأمور بتحذير غيره وإعلامه"¹، ودليله أيضا: "قراءة الحسن: (فأيقنوا) وهو دليل لقراءة العامة، فإن قلت: هلا قيل بحرب الله ورسوله؟ قلت: كان هذا أبلغ، لأن المعنى: فأذنوا بنوع من الحرب عظيم من عند الله ورسوله"²

نازع العلماء أبا حاتم في استبعاده لقراءة المد وذكروا في ردّهم على ذلك وجهين:

الأول: أن معنى (فأذنوا) فأعلموا والمفعول محذوف تقديره: كل من لم يترك الربا أو أنفسكم أو بعضكم بعضا أو غيركم"³

قال ابن عطية: "وكأن هذه القراءة تقتضي فسحا لهم في الارتياء والتثبيت أي: فأعلموا نفوسكم هذا ثم انظروا في الأرجح لكم ترك الربا أو الحرب"⁴

الثاني: قال أبو علي: "أن من أمروا بإعلام غيرهم علموا هم أيضا لا محالة، ففي أمرهم بالإعلام ما يعلمون هم أيضا أنهم حرب إن لم يمتنعوا عما فهو عنه من وضع الربا عمن كان عليه، وليس في علمهم دلالة على إعلام غيرهم، فهذا في الإبلاغ أكد"⁵

لكن ابن جرير انتصر لقراءة القصر: "وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: (فأذنوا) بقصر ألفها وفتح ذالها، بمعنى: اعلّموا ذلك واستيقنوه، وكونوا على إذن من الله عز وجل لكم بذلك، وإنما اخترنا ذلك، لأن الله عز وجل أمر نبيه أن يَنْبِذَ إلى من أقام على شركه الذي لا يقرُّ على المقام عليه، وأن يقتل المرتدّ عن الإسلام منهم بكل حال إلا أن يراجع الإسلام، آذنه المشركون بأنهم على حربته أو لم يؤذوه فإذا كان المأمور بذلك لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون كان مشركا مقيما على شركه الذي لا يقرُّ عليه أو يكون كان مسلما فارتدّ، وأذن بحرب، فأبي الأمرين كان، وإنما نبذ إليه بحرب، لا أنه أمر بالإيدان بها إن عزم على ذلك، لأن الأمر إن كان إليه، فأقام على أكل الربا مستحيلا له ولم يؤذن المسلمين بالحرب، لم يلزمهم حربته، وليس ذلك

¹ - حجة القراءات، ص 148-149.

² - تفسير الكشاف، 1/508.

³ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 1/359.

⁴ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 1/375-376.

⁵ - الحجة للقراء السبعة، 2/413.

حكمه في واحدة من الحالين، فقد علم أنه المأذون بالحرب لا الآذن بها، وعلى هذا التأويل تأوله أهل التأويل، ذكر من قال ذلك.. عن ابن عباس في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ إلى ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾¹ فمن كان مقيماً على الربا لا يتزع عنه، فحق على إمام المسلمين أن يستتيبه فإن نزع وإلا ضرب عنقه²

بعد هذه النظرة السريعة حول بعض القراءات الواردة في سورة البقرة، نستنتج ما يلي:
وقوف النحويون ممّا خالف القاعدة النحوية وأطرادها من القراءات موقف الرفض حيناً والتضعيف والتشديد أحياناً، وما لم يستطيعوا رفضه منها لجأوا إلى التأويل والتقدير، واتهموا القراء بالخطأ أو الضعف أو الوهم في العربية، وسيأتي المزيد من صور القراءات مع بقية سور القرآن حتى نتبين عن كذب القيمة اللغوية التي مورست على القراءات آنذاك، كما وقف رواة القراءات وبعض مفسري القرآن مدافعين عن أمانة القراء في نقلهم وفصاحتهم ومعرفتهم العربية هذه المعرفة التي تبعدهم عن الخطأ واللحن، فعاصم³ جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن³، وحمزة⁴ كان ثقة كبيراً، وحجة رضى، قيماً بكتاب الله، مجوداً، عارفاً بالفرائض والعربية حافظاً للحديث..⁴، وقال صاحب البحر: "ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وهو من الطبقة الثالثة ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة، وله خمس عشرة سنة، وأمّ الناس سنة مائة، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة.. وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض⁵"

وقال ابن خالويه في هذه السبعة: "فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلا منهم قد ذهب

¹ - سورة البقرة: الآية 278-279.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 51/5-52.

³ - غاية النهاية في طبقات القراء، أبي الخير محمد بن الجزري، طبعة جديدة مصححة نشر براجستراسر، ط1، دار الكتب

العلمية، بيروت، 2006م، 315/1.

⁴ - النشر في القراءات العشر، 166/1.

⁵ - تفسير البحر المحيط، 167/3.

في إعراب ما انفرد من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهها لا يمنع فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار واجب الآثار¹

كما وقفوا أيضاً مدافعين عن منهج القراء المعتدّ بالنقل والرواية غير آبهين إلى منهج النحويين المعتمد على السماع، ثم القياس عليه، من ذلك ما صرّ؛ به غير مرّة الإمام أبو حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استجار في علم العربية، لا أصحاب الكنائس المشتغلون بضروب من العلوم، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ"²

¹ - الحجة في القراءات السبع، ص 61-62.

² - تفسير البحر المحيط، 167/3.

قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
فَيَغْفِرُ.. وَيُعَذِّبُ	الرفع فيهما	ابن عامر، عاصم، أبو جعفر، يعقوب، سهل، الحسن.	البحر/2/357، القرطبي/3/423، حجة الفارسي 2/237، التيسير/85، السبعة 195/، الإنحاف/167، النشر/2/237،
فَيَغْفِرُ.. وَيُعَذِّبُ	الجزم فيهما	نافع، ابن كثير، أبو عمرو حمزة، الكسائي، خلف، الأعمش، البيهقي	تفسير الرازي/7/126، إعراب النحاس 304/1، الدر المصون/1/690، معاني الفراء 206/1، الكشف للقيسي 1/304، فتح القدير/1/301.

اختلف القراء في قراءة هذين الحرفين، فالذي قرأ: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) بالرفع: فيجوز أن يكون رفعه على الإستئناف، وفيه احتمالان أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو يَغْفِرُ، والثاني: أن هذه جملة فعلية من فعلٍ وفاعلٍ، عَطِفت على ما قبلها²، وحثتهم أن قوله: (إِنْ تُبْدُوا) جملة شرط، وجوابها قوله: (يُحَاسِبُكُمْ)، وقد تم الكلام، فيرفع (فَيَغْفِرُ) و(يُعَذِّبُ) على [تقدير] ضمير: فهو يغفر ويعذب³ ومن قرأ: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ) بالجزم، حجتته أنه عطفه على (يُحَاسِبُكُمْ) الذي هو جواب الشرط فهو أقرب للمشاكلة، بين أول الكلام وآخره⁴

¹ - سورة البقرة: الآية 284.

² - ينظر: الباب في علوم الكتاب، 519/4.

³ - ينظر: حجة القراءات، ص 152.

⁴ - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 323/1.

قال أبو علي: وهذا أشبه بما عليه كلامهم ، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها فمن ذلك أن ما كان معطوفاً على جملة، من فعل وفاعل، واشتغل عن الإسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل، يُختار فيه النصب ولو لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا الرفع، وعلى هذا ما جاء من هذا النحو في التثنية نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾¹ وقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾² وقوله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾³ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا⁴ فكذلك ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ [و لم يخل من المعنى بشيء] ⁴

واختار مكّي قراءة الجزم لاتصال الكلام، ولأن أكثر القراء عليه⁵، وبما أن أهل الكوفة وأهل الحرمين اجتمعوا على قراءة الجزم فهو الاختيار، لأن اتفاقهم حجة.

¹ - سورة الفرقان: الآية 39.

² - سورة الأعراف: 58.

³ - سورة الإنسان: الآية 31.

⁴ - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق و الشام، 464/2.

⁵ - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 323/1.

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر 1/499، السبعة/ 207، الكشاف 1/329، القرطبي 4/115، إعراب النحاس 1/344، حجة الفارسي 1/130-131 الرازي 8/101، روح المعاني 3/ 303، حجة ابن زنجلة 166 حجة ابن خالويه/111.	ابن كثير، ابن عامر، الكسائي، نافع، حفص، عاصم، خلف، المفضل، عباس، سهل، زيد عن يعقوب، ابن ذكوان، هشام، قالون، الحلواني، أبو عمرو، حمزة، أبو بكر عن عاصم، عبد الله بن إدريس، ابن وردان، هشام، ابن جهم، أبو جعفر، الأعمش	- كسر الهاء - اختلاس الحركة - كسر الهاء ووصلها بياء	يؤدّه يؤدهي
		- إسكان الهاء	يؤدّه

اختلف القراء في أداء كناية الغائب الهاء المتصلة بالفعل المجزوم، فمنهم من وقفها ومنهم من أشمها الكسرة أو الضمة ومنهم من وصلها بياء أو واو، وقد وردت قراءات عن السبعة بتسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم²

وقد وصف النحويون قراءة التسكين بالخطأ واللحن، إذ لم يجوزوها، قال الزجاج: "وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلط بيّن لا ينبغي أن يقرأ به لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ولا تسكن في الوصل إنما تسكن في الوقف"³

وقال الفراء: "وفيه لهما مذهبان، أمّا أحدهما فإنّ القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهما خطأ، وأمّا الآخر فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول: ضربته ضرباً شديداً، أو يترك الهاء إذ سكّنها وأصلها الرفع بمثلة رأيتهم

¹ - سورة آل عمران: الآية 75.

² - ينظر تفصيله: السبعة، لابن مجاهد، ص 207-212، تفسير البحر المحيط، 2/524، والجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 5/176-177.

³ - معاني القرآن وإعرابه، 1/432.

وأنتم، ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع.. والوجه الأكثر أن توصل بواو، فيقال كلمتهو كلاما، على هذا البناء، وقد قال الشاعر في حذف الواو:

أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَعْطِيًّا فَإِنِّي لَمُجْتَلَى¹

وكذا لم يجوز النحاس قراءة التسكين قائلا: "فأما إسكان الهاء فلا يجوز إلا في الشعر عند بعض النحويين وبعضهم لا يميزه، وأبو عمرو أجلّ من أن يجوز عليه مثل هذا والصحيح عنه أنه كان يكسر الهاء"²، ثم زاد على ذلك فاستبعد أن يكون أبو عمرو قرأ بالتسكين قائلا: "فأبو عمرو أجلّ من أن يجوز عليه مثل هذا والصحيح عنه أنه كان يكسر..³

والقاعدة التي وضعها سيبويه تقضي بعدم جواز هذه القراءة، فالهاء عندما تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة، ونلاحظ أنه قد تابعه على هذا الحكم أكثر معاصريه، منهم ابن مجاهد⁴ وقد وقف أبو حيان مدافعا عن قراءة أبي عمرو رادا من خطأها إذ قال: "وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء فإنه عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة، وحكي ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي: سمعت أعراب عقيل و كلاب يقولون (لربه لكنود) بالجزم و (لربه لكنود) بغير تمام وله مال وله مال، وغير عقيل و كلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس و لا سكون في له وشبهه إلا في ضرورة"⁵، نحو قوله⁶ لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ أَصَوْتُ حَادٍ

.....

¹ - معاني القرآن، 223/1. و الشاهد بلا نسبة، ينظر: اللسان، (مادة غطمش).

² - إعراب القرآن، ص 141.

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - ينظر: السبعة في القراءات، ص 288.

⁵ - تفسير البحر اخیط، 524/2.

⁶ - هذا صدر بيت للشماخ بن ضرار، ينظر: ديوان الشماخ بن ضرار الصحابي الغطفاني، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي،

مطبعة السعادة، مصر، ص 36. والعجز هو: إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ
وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 271/5. والخصائص، 127/1.

قال الأنباري: "في قوله (كأنه صوت حاد) فإن الشاعر لم يمطل الضمة التي على ضمير الغائب في كأنه حتى تنشأ عنها واو، بل اختلس الضمة اختلاسا"¹

فالكسائي والفراء إذن حكيا نقلا عن العرب أن إسكان الهاء لهجة كما مرّ، وكذا روى ابن جني من أن إسكان ضمير الغائب في لهجة أزد السراة²

وقد وجدنا البغدادي يطعن في صدر هذا البيت على أنه ليس من كلام العرب، قال: "فليس هذا لغتين، لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعةً، لا مذهبا ولا لغة"³

وهاهو ابن جني أيضا يضعّف ذلك من جهة القياس والاستعمال، فقال: "ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب.. فقوله (كأنه) بحذف الواو وتبقية الضمة، ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف، وذلك أن الوصل يجب أن يتمكن فيه واوه، كما تمكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعا، وتسكّن الهاء فيقال: (كأنه) فضمّ الهاء بغير واو مترلة بين مترلتي الوصل والوقف، وهذا موضع ضيق، ومقام زلخ، لا يتقيد بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس، وقال أبو إسحاق في نحو هذا: إنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وليس الأمر كذلك"⁴

أمّا ابن خالويه فلا يختلف عما صرح به آنفاً، في هذه الآية، من أن ما حدث هو إسكان للضمير ولكنه يعلل هذا الإسكان أو الجزم تعليلاً صوتياً، يقول: "والحجة لمن أسكن أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالاً صارت معه كبعض حروفه ولم ينفصل منه، وكان كالكلمة الواحدة خففه بإسكان الهاء كما خفف (يأمركم) و (ينصركم) وليس بمجزوم، وقد عيب بذلك في غير موضع عيب، فهذا أصل لكل فعل مجزوم اتصلت به هاء"⁵

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 516/2.

2 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 244/1.

3 - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 271/5.

4 - الخصائص، 127/1-128.

5 - الحجة في القراءات السبع، ص 111.

لكن ما يلاحظ على هذه الآراء التي أدلى بها هؤلاء العلماء، يجعلنا نلمس ذلك الجو العلمي الذي كان سائداً إبان تلك الفترة، التي غزرت فيها العلوم وأصبحت تُدَوَّن، ومنها فن القراءات، الذي تمكنوا منه حقَّ التَّمكَّن، ووضوح الرؤيا لديهم، إضافةً إلى المناخ الذي كان يسمح بالنقد والتوجيه والدِّفاع، بصرف النَّظر عن صواب هذا النقد أو خطأه¹

نعود ونقول، هل حقيقةً أنَّ قبيلة أزد سِراة السَّابقة الذكر، لا تطاوعها ألسنتها بنطق الهاء في هذه الكلمة، أم أنها شذرات استقرأها علماء النحو واللغة عند بعض الأفراد، أعتقد أنَّ المعاصرين "احتفلوا بلهجاتهم هذه وأرادوا أن يلقوا عليها ضوءاً من علوم العصر في التفسير والتعليل، كما أرادوا تخيلاً أن يضعوا لها نظاماً صوتياً وليس ذلك في طوقهم لأنَّ العلم بالأصوات لا يمكن أن نصل إليه بما أثر من (شذرات) لغوية تتصل باختلافهم في الحركات وأصوات المدِّ الطويلة في طائفةٍ من الكلم"²

¹ - ينظر: القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة، مجدي محمد حسين، ص 27 (بتصرف).

² - العربية تاريخ وتطور، إبراهيم السَّامرائي، ط 1، مكتبة المعارف، بيروت، 1993م، ص 282-283.

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَلَوْتُمْ أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	لكلمة
البحر/3/371، الإتحاف/195، التيسير/97، السبعة/239، النشر/2/252، الكشف/1/429، المحرر الوجيز/4/258، الكشف عن وجوه القراءات/1/399 إعراب النحاس 1/461، حجة ابن خالويه/127، معاني الفراء/1/291، حجة ابن زنجلة/251، مجمع البيان/5/255، معاني الزجاج/2/118، الدر المصون/2/441.	ابن كثير، نافع، أبو عمرو، عاصم، الكسائي، أبو جعفر، يعقوب.	بواوين وإسكان اللام	تَلَوُوا
	ابن عامر، حمزة، الأعمش، ابن وثاب، ابن عباس.	بواو واحدة وضم اللام	تَلُوا

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، فالذين قرأوا (تَلَوُوا) فهو من "لويت فلانا حقه لِيًّا: إذا دفعته به، والفعل منه: لوى، والاصل فيه: لَوِيَ قلبت الياء ألفا لحركتها وحركة ما قبلها والمصدر لِيًّا والأصل: لَوِيًّا وَلِيْنَا.. وقال القتيبي: (تلووا) من اللَّيِّ في الشهادة والميل إلى أحد الخصمين"²، قال أبو علي: "حجة من قال: (تلووا) أنه قيل: إن ابن عباس فسّره بأنه: القاضي يكون لِيُّه وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر"³

وقال الضحاك في معناها: "هو أن يلوي لسانه عن الحق في الشهادة أو يعرض فيكتمها، وأصل لوى في اللغة: مَطَّلَ، وأنشد سيبويه:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا⁴

¹ - سورة النساء: الآية 135.

² - الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنته من السنة وآي القرآن، 7/178.

³ - الحجة للقراء السبعة، 3/185.

⁴ - معاني القرآن الكريم، أبي جعفر النحاس، 2/114. أمّا الشاهد فهو لرؤية بن العجاج، ينظر: الديوان، تحقيق: ابن الورد،

أمّا من قرأ (تلوا) بواو واحدة، " أراد: قمتم بالأمر وأعرضتم، من قولك: وليت الأمر فيكون في الكلام معنى التوبيخ للإعراض عن القيام بالأمر..فالقراءة بضم اللام تفيد معنيين: الولاية والإعراض والقراءة بواوین تفيد معنى واحداً وهو الإعراض"¹

وقد وجهها النحاس من خلال قولين: " أحدهما للكسائي، قال: والمعنى من الولاية، وإن تلووا شيئاً أو تدعوه، وقال أبو إسحاق: من قرأ (وإن تلووا) فالمعنى على قراءته وإن تلووا، ثم همز الواو الأولى فصارت تلووا، كما قال: يقال: أدور في جمع دار، ثم ألقى حركة الهمزة على اللام وحذف الهمزة فصارت تلووا كما يقال: أدّر في جمع دار"²

وحاول أبو علي أن يجد لها وجهاً آخر فقال: " إن (تلوا) في هذا الموضع حسن لأن ولاية الشيء إقبال عليه وخلاف الإعراض عنه، فالمعنى: إن تقبلوا أو تعرضوا فلا تلووا فإن الله كان بما تعملون خبيراً"³

وقد لحن بعض النحويين القراءة بواو واحدة وإسكان اللام، بحجة أنه " لا معنى للولاية هنا، وهذا لا يجوز لأنها قراءة متواترة في السبع، ولها معنى صحيح وتخريج حسن فنقول: اختلف في قوله (وإن تلووا) فقليل: هي من الولاية أي: وإن وليتم إقامة الشهادة أو أعرضتم عن إقامتها والولاية على الشيء هو الإقبال عليه، وقيل: هو من اللّي وأصله تلووا وأبدلت الواو المضمومة همزة ثم نقلت حركتها إلى اللام وحذفت"⁴

لكن الطبري وبعد تخريجه للقراءتين معاً إلا أنه أبقى أن ينتصر لقراءة (تلوا) فقال: " فإذا كان فساد ذلك واضحاً من كلا وجهيه، فالصواب من القراءة الذي لا يصلح غيره أن يقرأ به عندنا: ﴿وإن تلووا أو تعرضوا﴾. بمعنى اللّي الذي هو مطلق فيكون تأويل الكلام: وإن تدفعوا القيام بالشهادة على وجهها لمن لزمكم القيام له بها، فتغيروها وتبدلوا أو تعرضوا عنها، فتركوا القيام له بها، كما

1 - الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 179/7.

2 - معاني القرآن الكريم، أبي جعفر النحاس، 215/2.

3 - الحجة للقراء السبعة، 185/3.

4 - البحر المحيط، 386/3.

يَلُوي الرجل دَيْنَ الرجل، فيدافعُه بأدائه إليه على ما أوجب عليه له، مَطْلًا منه له، كما قال
الأعشى:

يَلُونِي دَيْنِي النَّهَارَ وَأَفْتَضِي دَيْنِي إِذَا وَقَدَ التُّعَاسُ الرُّقْدَا¹

¹ – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 593/7-594. الشاهد للأعشى الكبير ميمون بن قيس، ينظر: الديوان، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1950م، ص227.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْرِمَنكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر/3/422، النشر/2/254، التيسير/98، السبعة/242، الكشاف 445/1، إعراب النحاس/480/1، الكشف عن وجوه القراءات/1/405، معاني الأخفش/1/251، روح المعاني/6/56، معاني الفراء/1/300.	نافع، ابن عامر، عاصم، حمزة، الكسائي، أبو جعفر، يعقوب	فتح الهمزة	أن صدوكم
	أبو عمرو، ابن كثير، ابن محيصن، اليزيدي	كسر الهمزة	إن صدوكم

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، فمن فتح الهمزة، فالمعنى: "لا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا وموضعه النصب، أي: لا يكسبنكم بغض قوم الاعتداء، ومن قرأ بالكسر فهو جزاء، المعنى: إن يصدوكم"²

ما لاحظته أهل اللغة أن في قراءة كسر الهمز إشكال، ووجه الإشكال أن الكسر يقتضي أن (إن) شرطية، مما يقتضي أن الأمر المشروط لم يقع مع أن الصد قد وقع لأن نزول هذه الآية عنه بمدة، لذا قال كلُّ من ابن جريج والنحاس: "هذه القراءة منكراً"³، فإنَّ الصد وقع عام الحديبية وهي سنة ست، والآية سنة ثمان، فكيف يصدون عنها"⁴، قال ابن جرير: "وإن كان كما وصفت فإن قراءة ذلك بفتح الألف أيمن معنى لأن هذه السورة لا تدافع بين أهل العلم في أنها نزلت بعد الحديبية"⁵، ويؤيده ما قاله ابن زنين في تفسيره: "قال الحسن: كان هذا حين صدّوه يوم الحديبية عن المسجد الحرام"⁶

¹ - سورة المائدة: الآية 2.

² - معاني القراءات، 325/1-326.

³ - الدر المصون في علوم الكتاب، 192/4.

⁴ - المصدر نفسه، 192/4.

⁵ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 50/8.

⁶ - تفسير القرآن العزيز، أبي عبد الله بن زنين، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة و محمد الكتر، ط1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 2002م، 7/2.

وهذا الذي نص عليه الطبري أورده النحاس في إعرابه حيث قال: " وهذه القراءة لا تجوز بإجماع النحويين إلا في شعر على قول بعضهم: لأن (إن) إذا عملت فلا بد في جوابها من الفاء.. فأما (إن صدوكم) بكسر (إن) فالعلماء الجلة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء، منها: أن هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان وكان المشركون صدوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست، فالصد كان قبل الآية وإذا قرئ بالكسر لم يُجزَّ أن يكون إلا بعده كما تقول: لا تعط فلانا شيئاً إن قاتلك فهذا لا يكون إلا للمستقبل، وإن فتحت كان للماضي فوجب على هذا ألا يجوز إلا (أن صدوكم)، وأيضا فلو لم يصحّ هذا الحديث لكان الفتح واجبا.."¹

ولقد أجاب بعض أرباب اللغة، من بينهم أبي علي الفارسي الذي حاول أن يجد لهذه القراءة تحريجاً مناسباً فقال: " فإن قلت كيف صح الجزء هنا والصد ماض لأنه إنما هو ما، كان من المشركين من صداهم المسلمين عن البيت في الحديبية، والجزء إنما يكون بما لم يأت فأما ما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزء، فالقول فيه: أن الماضي قد يقع في الجزء وليس على أن المراد بالماضي الجزء، ولكن المراد أن ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله كأنه يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا، وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق:

أَتَغَضِبُ أَنْ أَدُنَّا قُتَيْبَةَ حُرَّتًا جِهَارًا وَلَمْ تَغَضِبْ لِيَوْمِ ابْنِ خَازِمٍ²

وعلى ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهَا بُدًّا³

فالولادة أمر ماض وقد جعله جزءاً والجزء إنما يكون بالمستقبل فكأن المعنى: إن تنسب لا تجدني مولوداً لئيمة وجواب (إن) قد أغنى عنه ما تقدم من قوله: (ولا يجرمنكم) المعنى: إن صدوكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً"⁴

¹ - إعراب القرآن، ص 222.

² - ديوان الفرزدق، شرح وضبط: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، ص 614.

³ - الشاهد من الطويل وهو للشاعر زائد بن صعصعة الفقعسي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 175/2.

ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (626)، ص 57.

⁴ - الحجة للقراء السبعة، 213-212/3.

وذهب أبو حيان إلى أن هذه القراءة تقوي القراءة السابقة بكسر الهمز، وذكر أن بعض العلماء أنكروا قراءة كسر (إن) ومنهم الطبري والنحاس، قال: "وهذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جدا، فإنها قراءة متواترة إذ هي في السبعة والمعنى معها صحيح والتقدير: إن وقع صد في المستقبل مثل ذلك الصدّ الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعا عليه بل ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدوهم، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحا"¹

فحاصل ما تقدم إذن، أمانا قراءتين وكلٌّ منها يتعلّق بحدثٍ، هل حدث فعلاً أم لا؟ وعند بحثنا في بعض التفاسير عن هذه الآية وجدناها تورّد هذا الحدث، قال ابن كثير: "من قرأ بفتح الألف من (أن) ومعناها ظاهر، أي: لا يحملنكم بغض قومٍ قد كانوا صدّوكم عن الوصول إلى المسجد الحرام وذلك عام الحديبية على أن تعتدوا حكم الله فيكم، فتقتصوا منهم ظلما وعدوانا، بل احكموا بما أمركم الله به من العدل في حق كل أحد، وهذه الآية كما سيأتي من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ أَعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾"² أي: لا يحملنكم بغض أقوامٍ على ترك العدل، فإنّ العدل واجبٌ على كلٍّ أحد"³

قال ابن زنجلة: "وقد صحّت الأخبار عن جماعة من الصحابة أنّ نزول هذه السورة كان بعد فتح مكة"⁴

وعليه فإنّ القراءة التي نرجّحها قراءة من قرأ بالنصب للأسباب الآتية:
الأول: إجماع القراء على القراءة بها.

الثاني: أنّ النصب وُجِدَ ما يعضده كما رأينا من سبب التزول

الثالث: (إن) إذا عملت فلا بد في جوابها من الفاء، هذا من ناحية اللغة.

¹ - تفسير البحر المحيط، 437/3.

² - سورة المائدة: الآية 8.

³ - تفسير ابن كثير، 17/5.

⁴ - حجة القراءات، ص 220.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهَدَنُهُمْ اقْتَدِهٖ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	لكلمة
البحر/4/176، حجة ابن خالويه/145، السبعة / 262، الإتحاف/213، معاني الزجاج/270، إعراب النحاس 1/ 564، المحرر/5/278، الكشف عن وجوه القراءات/1/438، النشر 2/142 روح المعاني/7/217، الدر المصون /3/117، مجمع البيان/7/123، القرطبي 36/7.	نافع، ابن كثير، أبو عمرو، حفص عن عاصم، أبو جعفر، شيبه، الحسن، ابن محيصن	إثبات هاء ساكنة	اقتده
	هارون بن موسى الأخفش عن أصحابه عن ابن عامر، أحمد بن يزيد الحلواني عن هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر	كسر الهاء في الوصل	اقتده

انطلاقاً مما ورد في الجدول، فقد ورد في كتب النحو والتفسير إشكال في هذه القراءة ومردّ الإشكال اللغوي في قراءة ابن عامر عندما كسر الهاء في حالة الوصل في قراءة (اقتده)، ووجهه أنّ هذه الهاء هاء وقف وليست بهاء إضمار وهاء الوقف لا تحرّك وإثما تدخل لتبيّن حركة ما قبلها، ولهذا العلة قام جمع من اللغويين يغلّطون ابن عامر.

قال ابن مجاهد: "وقرأ ابن عامر: (فبهدهم اقتده قل) بكسر الدال وبشّم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء، وهذا غلط لأن هذه الهاء وقف لا تعرّب في حال من الأحوال وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها"²

وقال النحاس: "وهذا لحن لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف وليست بهاء إضمار ولا بعدها واو ولا ياء أيضا ولا يجوز (فبهدهم اقتده) ومن اجتنب اللحن واتبع السواد قرأ: (فبهدهم اقتده قل لا أسألكم)، فوقف ولم يصل لأنه إن وصل بالهاء لحن، وإن حذفها خالف السواد"¹

¹ - سورة الأنعام: الآية 90.

² - السبعة في القراءات، ص 262.

وقال ابن خالويه: " فأما من كسر هذه الهاء في الوصل فقد وهم، لأنها إنما جيء بها في الوقف ليبين بها حركة ما قبلها وليست بهاء كناية"²، ويقول الزمخشري: " والهاء في (اقتده) للوقف تسقط في الدرج واستحسن إيثار الوقف، لثبات الهاء في المصحف"³

أمّا الزجاج فقد اختار عكس هذه القراءة فقال: " والذي أختار من أتق بعلمه أن يوقف عند هذه الهاء، وكذلك في قوله: ﴿ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾ ﴿ وَإِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَةَ ﴾ وكذلك ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهٗ ﴾ وكذلك ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾"⁴

أمّا إذا جئنا إلى توجيهها ورفع الإشكال عنها فالقول فيها كالآتي:

إنّ هذه القراءة تصدّي لتخريجها والرّد على من خطأها أبو علي الفارسي وتبعه ثلّة من ذلك، قال أبو علي: "ليس بغلط ووجهه أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف وإّما حسن الإضمار لذكر الفعل الدّال عليه وعلى هذا قول الشاعر:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذَيْبٌ⁵

فالهاء كناية عن المصدر ودل يدرس على الدرس، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن العزيز، لأن الفعل قد تعدّى إليه باللام، ويجوز أن يتعدّى إليه إلى ضميره، كما أنّك إذا قلت: أزيذا ضربته، لم تنصب زيذا بضربت، لتعدّيه إلى ضميره"⁶، وعليه فإن تقدير الكلام على هذا: فبهدهم اقتد الاقتدا.

¹ - إعراب القرآن، ص 275، وينظر أيضا: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، 33/5.

² - الحجة في القراءات السبع، ص 145.

³ - تفسير الكشاف، 370/2.

⁴ - معاني القرآن وإعرابه، 270/2.

⁵ - الشاهد من البسيط وهو بلا نسبة، ينظر: لسان العرب، مادة (سرق). وخزانة الأدب ولب لسان العرب، 3/2.

ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (96)، ص 30. والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 318/1.

⁶ - الحجة للقراء السبعة، 353/3 (بتصرف)، وينظر أيضا: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 217/7.

وقال أبو حيان: "وتغليظ ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه، وتأويلها على أنها هاء السكت ضعيف"¹، وقد خرجها بعضهم على وجه آخر، وهو: "أنّ الهاء هاء سكت أجريت مجرى الهاء التي تكون ضميرا كما أجريت هاء الضمير مجراها في السكون"²

أمّا السمين الحلبي فقد ضعف هذا الوجه وقال: ليس بجيد، ويروى قول الشاعر:

وَاحِرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيهُ
وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ³

بضمّ الهاء وكسرها على أنّها هاء السكت شُبِّهَتْ بهاء الضمير فحركت والأحسن أن تجعل الكسر لالتقاء الساكنين لا لشبهها بالضمير لأن هاء الضمير لا تكسر بعد الألف فكيف بما يشبهها؟ وأما كونه اتبع فيه خط المصحف فلا ينبغي ذكره، لأنه يقتضي أن القراءة بغير نقل تقليدا للخط، فمن قاله فقد وهم..⁴

قال صاحب المعاني متبعا ما أجمعت عليه الأمة وما اختارته قراءة: "وقال أبو إسحاق هذه الهاء التي في (اقتده) تثبت في الوقف يُبَيَّنُّ بها كسرة الدال، فإن وصلت قلت: (اقتدِ قل لا أسألکم) قال: والذي أختاره ويختاره من أثق بعلمه أن يوقف عند هذه الهاءات نحو: (كتايه) و (حسابيه) و (لم يتسنه) وكذلك (ماهيه)"⁵

وعليه فإنّ الذي نرجّحه قراءة الجمهور، بسكون الهاء حالة الوقف، ولما ورد من أمثال ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْكٌ حِسَابِيَةَ﴾⁶ وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلِيَّتِي لِمَ أُوتِ كِتَابِيَةَ وَلَمْ أُدْرِكْ مَا حِسَابِيَةَ﴾⁷ وقوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَةَ هَلَكْتُ عَنِّي سُلْطَانِيَةَ﴾¹

1 - تفسير البحر المحيط، 4/180.

2 - المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

3 - الشاهد من البسيط وهو للمتني، ينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري المسمى بالبيان في شرح الديوان، ضبط وتصحيح: مصطفى السقا وزملاءه، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، 362/3.

4 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 5/33.

5 - معاني القراءات، أبي منصور الأزهري، 1/370.

6 - سورة الحاقة: الآية 19-20.

7 - سورة الحاقة: الآية 25-26.

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾²

المصدر	القارئ	الوجه	لكلمة
البحر 262/4، السبعة/274، تيسير/108، النشر 267/2، حجة ابن زنجلة/279، القرطي 7/152، الخصائص 92/1، الكتاب 270/1، الدر المصون 227/3.	نافع، قالون، الأصبهاني أبو جعفر، ورش، الأزرق	بسكون الياء	محيائي
	الجمهور	بفتح الياء	محيي

ورد الخلاف في كلمة (محيي) بالفتح تارة وبالتسكين تارة أخرى، فأما من قرأ (محيي) مظهراً، فإذا كان ظاهراً أعرب، وإذا كان مضمراً بني على حركة كالكاف في (ضربتك) والتاء في (قمت) وكذلك الياء وجب أن تكون مبنية على حركة لأنها علامة إضمار، وهي خلف من المعربة، والدليل على ذلك قوله: (وما أدراك ماهية)، (حسابية) لأن الهاء إنما أتت بها للسكت لتبين بها حركة ما قبلها"³

وأما من قرأ بالإسكان، فقد تحامل النحاة بالطعن فيها وإنكارها، قال السمين الحلبي: "وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة.. وتعجبت من كون هذا القارئ يجرّك ياء (ماتي) ويسكن ياء (محيي) وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن ذلك"⁴

وقد قال صاحب المعاني ما مؤداه: "أمّا ما روي عن نافع أنه أرسل الياء من (محيي) فهو غير سائغ في اللغة، ولا جائز عند النحويين، لأن هذه الياء يسكن إذا تحرك ما قبلها، فإذا سكن ما

¹ - سورة الحاقة: الآية 28-29.

² - سورة الأنعام: الآية 162.

³ - حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 93.

⁴ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 239/5.

قبلها لم يجز إسكانها، والقراءة هي التي اجتمع القراء عليها ورجع نافع إليها (محيي) ولا يجوز عندي غيرها"¹

وقال أبو علي: "إسكان الياء في (محيي) شاذٌ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في (محيي)، وأما شذوذه عن الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم"²

وقال النحاس: "وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أجاز يونس لأن قبله ألفاء، والألف المد التي فيها تقوم مقام الحركة، وأجاز يونس أضربان زيدياً، وإنما منع النحويون هذا لأنه جمع بين ساكنين، وليس في الثاني إدغام، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على (محيي) فيكون غير لائحٍ عند جميع النحويين"³. قال أبو علي: "وسبويه ينكر هذا من قول يونس"⁴

ويتمثل الإشكال في هذه القراءة إلى:

الأول: وصل الكلمة مع بقاء السكون على آخرها والأصل فيها الحركة.

الثاني: الجمع بين الساكنين في حال الوصل.

الثالث: التفريق بينها وبين نظيرها وهو كلمة (مماي) بعدها حيث قرأها بفتح الياء وصلاً، وقد طعن بعض أهل العربية على نافع - رحمه الله - متعجباً منه: كيف أسكن (محيي) وفتح بعدها (مماي) وكان الوجه عكس ذلك أو فتحهما معاً⁵

وللإجابة على هذا الإشكال وردّ هذه الطعون، يمكن دفعها من وجوه:

الأول: إذا وردت القراءة فلا يشترط لصحتها فشوُّ في اللغة، ولا قياس في الاستعمال كما

قرّر ذلك أهل العلم.

¹ - معاني القراءات، الأزهرى، 399/1.

² - الحجة للقراء السبعة، 441-440/3.

³ - إعراب القرآن، ص 295.

⁴ - الحجة للقراء السبعة، 441/3.

⁵ - ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماي في القراءات السبع للشاطبي، ص 470.

الثاني: الجمع بين الساكنين وصلا في النثر منقول عن العرب غير مطعون فيه، والقرآن من جنس كلامهم.. ومما ورد منثورا في ذلك القول المسموع عن العرب: "(الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ) بِإِسْكَانِ الْأَلْفِ مَعَ سُكُونِ لَامِ الْمَعْرِفَةِ، وَحَكَى غَيْرُهُ: (لَهُ ثَلَاثَا الْمَالِ)، وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آدَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾¹ لِأَنَّ هَذَا فِي الْمَنْفَصْلِ مِثْلَ دَابَّةٍ فِي الْمَتَّصِلِ.."²

وقال الآلوسي: "فطعن بعضهم في ذلك بأن فيه الجمع بين الساكنين - وهو لا يجوز - ليس في محله.. وما قيل: إنه رجع عنها وأنه لا يحل لأحد نقلها، ليس عن نافع بشيء"³

الثالث: "السَّاكِنَانِ هُنَا أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْأَوَّلُ -: عَلَى الْأَلْفِ وَالْأَلْفِ يِقَامُ مَقَامَ الْحَرَكَةِ، لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وَيَمُدُّ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ سَاكِنَانِ حِينَئِذٍ"⁴

الرابع: وأما القول بأن الأصل في ياء (محيائي) الحركة فمردود بأنها ياء إضافة والأصل في الضمائر البناء، وأصل البناء السكون، فبطل هذا الوجه.

ونختم قولنا بما قاله مكّي القيسي فيها: "ومن أسكنها فعلى الاستخفاف، لكنه جمع بين ساكنين والجمع بين ساكنين جائز إذا كان الأول حرف مدّ ولين، لأن المدّ الذي فيه يقوم مقام حركة يستراح عليها، فيفصل بذلك بين ساكنين"⁵

بعد هذا العرض، نستخلص من هذه الآراء ومما استقرئ من كلام العرب أن الإسكان في هذه القراءة مقبول ولا يؤثر في معنى لا من قريب ولا من بعيد، بل هو مقبول وشائع في كثير من فصيح كلام العرب.

1 - سورة الأعراف: الآية 38.

2 - الحجة للقراء السبعة، 441/3.

3 - روح المعاني، 77/8.

4 - ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأسترباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة

قازيونس، بنغازي، 1996م، 256/2.

5 - مشكل إعراب القرآن، 302/1.

قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ^١ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ

فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^١

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
عَلَيَّ	فتح الياء مشددة	نافع، الحسن، شيبه، أبان عن عاصم	البحر 355/4، النشر 270/2، تيسير/ 111 الكشف/ 1، 564، السبعة/ 287، حجة ابن زنجلة/ 289، الإتحاف/ 227، إعراب
عَلَى	حرف جر	أبو عمرو، ابن عامر، ابن كثير، عاصم، حمزة، الكسائي، أبو جعفر، يعقوب	النحاس/ 1، 628، معاني الأخفش/ 2، 307، معاني الفراء/ 1، 368، إعراب القراءات السبع وعلاها/ 1، 196، روح المعاني 9/ 18.

في كلمة (على) قراءتان: قراءة بألف بعد اللام، وأخرى مشددة مكان الألف، قال أبو منصور: "من شدّد ياء (عليّ) فلاضافته إلى نفسه²، وقال العكبري: "حقيق: مبتدأ، وخبره: (أن لا أقول)"³، وأمّا "من سكّن ألف (على) جعله بمعنى الباء، كقولك: رميت على القوس، وبالقوس"⁴، أي: حقيق على قول الحق.

الإشكال ووجهه: رأينا تخريج قراءة التشديد كيف أنّها واضحة لا التباس فيها، وقد نصّ على وضوحها جملة من الأعلام أبرزهم: أبو شامة⁵، والسمين الحلبي⁶، والزرخشري⁷، ومعناها: "واجبٌ عليّ قول الحق وأن لا أقول على الله غيره"⁸

¹ - سورة الأعراف: الآية 105.

² - معاني القراءات، 1/ 412.

³ - التبيان في إعراب القرآن، 1/ 585.

⁴ - معاني القراءات، 1/ 412. ينظر أيضا: التسهيل لعلوم التنزيل، 1/ 311. و تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، 1/ 559.

⁵ - ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، ص 479.

⁶ - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 5/ 405.

⁷ - ينظر: تفسير الكشاف، 2/ 483-484.

⁸ - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 4/ 56.

أمّا قراءة الجمهور فقد ورد فيها إشكال، ووجهه أنّ لفظ (حقيق) ولفظ (على أن لا أقول) غير مؤتلفين في الظاهر، ولو كان الكلام: (حقيق بأن لا أقول) أو (حريص على أن لا أقول) لم يكن في ذلك إشكال، قال مكّي: "ويجوز أن تكون (على) بمعنى (الباء)، كما جاز وقوع الباء في موضع (على) في قوله: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾¹، أي: على كلّ طريق"²

التوجيه :

ورد في توجيه قراءة التسكين ثمانية أوجه، وقد أوضحها ما نقله أبو شامة عن محمد بن مِقْسَمٍ، وهي:

أولاً: أن يكون (حقيق) نعتاً لـ (رسول) والمعنى: رسول حقيق من ربّ العالمين أرسلت على أن لا أقول على الله إلا الحق، قال أبو شامة: "هذا معنى صحيح واضح، وغفل أكثر المفسرين من أرباب اللغة عن تعلق حرف (على) بـ (رسول) ولم يخطر لهم تعلقه إلا بقوله: حقيق"³

ثانياً: أن يكون من باب القلب من الكلام لأمن الإلباس، كقول الشاعر:

وَتَشْقَى الرَّمَّاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ⁴

ومعناه: وتشقى الضياطرة بالرماح، وأصل الكلام: (أنا حقيق على قول الحق)⁵

ثالثاً: أن يضمّن (حقيق) معنى: حريص، كما ضمن لفظ (هيّجني) معنى: ذكّرني، في بيت النابغة الذبياني:

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرُقَ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ⁶

1 - سورة الأعراف: الآية 86.

2 - الكشف عن وجوه القراءات السبع، 470/1.

3 - ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للشاطبي، ص 479.

4 - الشاهد لخداج بن زهير، ينظر: لسان العرب، مادة (ضطر).

5 - ينظر: تفسير الكشاف، 483/2.

6 - ينظر الشاهد: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 427/3. ولسان العرب، مادة (هيّج). ووجدته بـ [تَغَرَّبْتُ] عوض [تَسَلَّيْتُ].

رابعاً: أن موسى لما كذّبه فرعون قال: أنا حقيق على قول الحق، أي: واجب عليّ قول الحق أن أكون قائله والقائم به، ولا يرضى إلا بمثلي ناطقاً به¹

خامساً: أن تكون (على) بمعنى (الباء) والمعنى: حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق²

سادساً: أن يكون معناها: أنا ثابت مستمر على أن لا أقول إلا الحق³

وهناك وجهان آخران ذكرهما كلٌّ من: الرازي في تفسيره⁴، والزمخشري أيضاً⁵

ليصرّح أبو شامة في ختام هذه الوجوه قائلاً: "وكل هذه الوجوه متعسّفة وليس المعنى إلا ما ذكرته أولاً"⁶

وأحسن من خرّج هذه القراءة وانتصر لقراءة الجمهور أبو علي الفارسي، والذي ردّ على من قاس (على) بمعنى (الباء) فقال: "والأول أحسنهما عندنا، يعني: (حقيقٌ على أن لا) بالألف غير مضافٍ إلى المتكلم. قال: لأنّ حقيق على، معناها الباء، أي: حقيق بذا، قال: وليس ذلك بالمقيس لو قلت: ذهبتُ على زيدٍ وأنت تريد زيدٍ لم يُجز، قال: وجاز في (عليّ) لأنّ القراءة قد وردت به"⁷، قال الأخفش: "والأولى، أي: [على] أحسنهما عندنا"⁸

وهذا الذي نرجّحه قراءة وتتبع ما اتفقت عليه الأمة.

1 - ينظر: تفسير الكشاف، 484/2.

2 - معاني القرآن، الفراء، 386/1.

3 - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، 200/14.

4 - ينظر: المصدر نفسه، الجزء والصفحة نفسهما.

5 - ينظر: تفسير الكشاف، 484/2.

6 - إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للشاطبي، ص 480.

7 - الحجة للقراء السبعة، 57/4.

8 - معاني القرآن، 334/1.

المَبْحَثُ الخَامِسُ
التَّغَايِرُ الدَّلَالِيُّ بَيْنَ إِثْبَاتِ التَّنْوِينِ
وَحَذْفِهِ

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾¹

المصدر	القارئ	الوجه	الكلمة
البحر 2/88، القرطبي 2/408- 409، حجة الفارسي 2/218، المحرر 2/66، إعراب النحاس 1/245، معاني الفراء 1/120، الكشاف 1/264، الدر المصون 1/490، مختصر ابن خالويه 12/، مجمع البيان 2/292.	عاصم، ابن عامر، حمزة، الكسائي، عيسى، الأعرج، نافع، شيبه، الحسن الأعمش، أبو رجاء، ابن أبي إسحاق	بالنصب فيها	رفث ولا فسوق ولا جدال
	أبو جعفر، الحسن، جبله و الكسائي كلاهما عن المفضل عن عاصم	بالرفع فيها	رفث ولا فسوق ولا جدال

انطلاقاً من الجدول، المبين لنا لقراءتين مختلفتين، مرّة رفعاً وأخرى نصباً، فالذي قرأ: (فَلا رَفَثٌ وَلا فُسُوقٌ وَلا جِدالٌ) برفع الثلاثة ففيها وجهان: أحدهما: "جعل: (لا) غير عاملة ورفع ما بعدها بالإبتداء، والخبر عن الجميع هو قوله: (في الحجّ)، ويجوز أن يكون خبراً عن المبتدأ الأول، وحذف خبر الثاني والثالث للدلالة، ويجوز أن يكون خبراً عن الثالث، وحذف خبر الأول والثاني للدلالة، ولا يجوز أن يكون خبراً عن الثاني، ويكون قد حذف خبر الأول، والثالث لقبح هذا التركيب، والفصل، قيل: ويجوز أن تكون (لا) عاملة عمل ليس، فيكون (في الحج) في موضع نصب.. والذي يحفظ من ذلك قوله:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِياً وَلا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللّهُ واقِياً²

وقال النابغة الجعدي:

بَدَتْ فِعْلاً ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤادِيا
وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أَنَا باغِياً سِواها وَلا فِي حُبِّها مُتْرَاحِياً³

¹ - سورة البقرة: الآية 197.

² - الشاهد من الطويل وهو بلا نسبة، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 8/342.

³ - الشاهدان من الطويل، وهما للنابغة الجعدي، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 3/337. ومعجم شواهد النحو الشعرية، الشاهد برقم (3171)، ص 186. و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 8/322.

وقال آخر:

مَنْ فَرَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ¹

وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهي من الكثرة، بحيث تبني عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح²

والثاني: "أن تكون (لَا) عاملة عمل ليس، ولعملها عمل ليس شروطاً: تنكير الاسم، وألاً يتقدّم الخبر، ولا ينتقض النفي، فيكون (رَفَثَ) إِسْمَهَا، وما بعده عطفٌ عليه، و (في الحجّ) الخبرُ على حسب ما تقدّم من التقادير فيما قبله"³

قال أبو علي: "وحجّة من رفع: أنه يُعَلَمُ من الفحوى أنه ليس المنفي رَفَثًا واحدًا، ولكنّه جميع ضروبه، وقد يكون اللفظ واحدًا، والمعنى والمراد به جميع، قال الشاعر:

فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَّاسِ لَا يَنَامُ مِنْ أَتَّارٍ⁴

ومن حجّته: أن هذا الكلام نفي، والنفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإن لم يكن فيه الاسم مع لا النافية نحو ما رجل في الدار"⁵

أمّا من قرأ: " (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ) بالنصب من غير تنوين، أنه أتى ب(لا) للنفي، لتدلّ على النفي العام فنفي جميع الرّفث، وجميع الفسوق كما تقول: لا رجل في الدار،

1 - الشاهد من الكامل وهو لسعد بن مالك، ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 78/2.

2 - تفسير البحر المحيط، 96/2-97.

3 - اللباب في علوم الكتاب، 396/3.

4 - الشاهد للمهلل، ينظر: معجم تهذيب اللغة، أبي منصور بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومراجعة علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964م، مادة (جزى)، 145/11. وقد ورد برواية أخرى في ديوانه هي: فَقَتْلًا بِتَقْتِيلٍ وَعَقْرًا بِعَقْرِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَّاسِ لَا يَمُوتُ مِنْ أَتَّارٍ.

ينظر: ديوان المهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم: طلال حرب، الدر العالمية، ص30.

وورد أيضا برواية أخرى هي: فَقَتَلْنَا بِقَتْلَانَا وَجَزَّ بِجَزْنَا جَزَاءَ الْعُطَّاسِ لَا يَمُوتُ مِنْ أَتَّارٍ. [أي: لا يموت ذكره].

ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، 4/3.

5 - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، 291/2-292.

فتنفي جميع الرجال¹، وحثتهم "قول ابن عباس (ولا جدال في الحج) قال: (لا تُمارِ صاحبك حتى تغضبه)، فلم يذهب بها ابن عباس ذلك المذهب ولكنه جعله نهياً كالحرفين الأولين، وأن حرف النهي دخل في الثلاثة²"

قال مكّي: "المقصود في الآية نفي جميع الرّفث والفسوق، فكان الفتح أولى به لتضمّنه لعموم الرّفث كلّه لأنّه لم يرخص في ضرب من الرّفث ولا في ضرب من الفسوق، كما لم يرخص في ضرب من الجدال، ولا يدلّ على هذا المعنى إلاّ الفتح ؛ لأنّه للنفي العام..."³

وقراءة الفتح أولى من غيرها، لأنّ النّفي به أعمّ والمعنى عليه، ومن فتح فقد نفى جميع الرّفث والفسوق كما أنّه إذا قال: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾⁴ فقد نفى جميع هذا الجنس⁵

واختار مكّي قراءة الفتح لإجماع القرّاء عليها، ولانفلاق أوّل الكلام مع آخره⁶، وقال العكبري: "الفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم"⁷

في الختام نقول: بعدما عرضنا لآراء الفريقين اتجاه القراءة المنوّنة، تخريجاً تارة وردّاً تارة أخرى، اتّضح أنّ قراءة النّصب الأولى بالإتباع للاعتبارات الآتية:

1/ عدد القرّاء القرّائين بقراءة التنوين قليل مقارنةً بقراءة النصب، وهي قليلة الاستعمال مما جعلها توصف بالشذوذ.

2/ بعدما رأينا اختيار النحاة لقراءة النصب وأولاهها بالإتباع، نقول: هل يمكن الخروج على ما نصّ عليه اللغويون في قراءة التنوين يؤدي إلى اضطرابٍ في القاعدة اللغوية؟ وهل يُسمح لنا أيضاً بتغليب قارئٍ كما فعل القدماء في مثل هذه القراءة.

¹ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/286.

² - حجة القراءات، ص 129.

³ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/286.

⁴ - سورة البقرة: الآية 2.

⁵ - حجة القراءات، ص 129 (بتصرف)، وينظر: الحجة للقراء السبعة، 1/291.

⁶ - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/286.

⁷ - التبيان في إعراب القرآن، ص 161.

يبدو أنّ هؤلاء العلماء القراء كانت لديهم الحجج لوضع مقياس توزن على أساسه القراءات، ودون أنّ يُعابَ عليهم أو أنّ يتعرضوا في ذلك للوم والإنكار، وعليه ما نعتقده أنّ هناك حلقة ما، مفقودة في تاريخ هذا العلم لم تصل إلينا، ورغم الإقرار بأنه لا يجب التعرّض لهذه القراء وغيرها بالنقد، إلاّ أنّه لا يلزمنا أنّ نقعد على أمثالها، وأنّ نكتفي فقط بما هو أفصح وكثير الاستعمال.

وعليه فإنّ ما نرجّحه هو قراءة الجمهور (بالنصب في الجميع) وهي التي تلقّتها الأمة بالقبول، وما استدلّ به أبو نعيم، عليها، فعن ابن عمر أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما عمل أحبّ إلى الله من جهادٍ في سبيله، وحجّة مبرورةٍ مُتَقَبَّلَةٍ، لا رَفَثَ ولا فسوقَ ولا جدالٍ"¹، بالنصب فيها جميعاً، وما أخرجه أيضا السيوطي في درّه المنثور، عن سعيد بن المسيّب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من عملٍ بين السماء والأرض بعد الجهاد في سبيل الله أفضل من حجّة مبرورةٍ لا رَفَثَ فيها ولا فسوقَ ولا جدالٍ"²

¹ - حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني، ط4، دار الكتاب العربي، 1985م، 401/10.

² - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبد الحسّن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية، ط1، القاهرة، 2003م، 389 / 2.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَلِيحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
شركاءَ	ضم الشين وفتح الراء ومدّها، بعده همز	أبو عمرو، ابن كثير، ابن عامر، حفص عن عاصم، حمزة، الكسائي، يعقوب	البحر 4/440، السبعة/299، التيسير / 115، النشر2/273، حجة ابن زنجلة
شِرْكَاءَ	كسر الشين وتسكين الراء مع تنوين الكاف	نافع، أبو بكر عن عاصم، ابن عباس، أبو جعفر، شيبه، عكرمة، مجاهد، أبان بن تغلب، الأعرج، حماد، ابن محيصن.	204/، معاني الأخفش 2 / 216، الكشف/1/592، معاني الزجاج 2 / 396، الخمر الوجيز 6 / 176، إعراب القراءات السبع وعللها/1/216.

اختلف القراء في قراءة كلمة (شركاء)، حيث قرئ تارة بضم الشين بمعنى (شريك) وتارة أخرى بكسر الشين بمعنى (الشركة)²

وقد لاحظ بعض النحاة أنّ في قراءة كسر الشين إشكال معنوي، بسببه أنكرها الأخفش، ووجه الإشكال عنده، أنه لو كان الأمر على هذه القراءة لوجب أن تكون: جعلاً لغيره شركاء، لأنهما يقرآن أنّ الأصل لله عزّ وجلّ فإنما يجعلان لغيره شركاء فيما آتاهما³ توجيه القراءة:

معنى الآية على قراءة الإشكال وجدنا أبو علي يجد لها تخریجا مؤداه: "وجه قول من قال: (جعلاً له شركاء) أنه حذف المضاف كأنه أراد جعلاً له ذا شرك أو ذوي شرك، فإذا جعلاً له ذوي شرك فيما آتاهما كان في المعنى كقوله: جعلاً له شركاء، فالقراءتان على هذا تؤولان إلى معنى واحد والضمير الذي في (له) يعود إلى اسم الله، كأنه جعلاً لله شركاء فيما آتاهما"⁴

¹ - سورة الأعراف: الآية 190.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 630/10.

³ - ينظر: معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش، 344/1. وإعراب القرآن، أبي جعفر النحاس، ص 335.

⁴ - الحجة للقراء السبعة، 11/4.

أما حذف المضاف كثير في القرآن وفي لغة العرب، ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ
الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾¹، وقد يقال: إنه أطلق الشرك وأراد الشريك كما يقال: محمد عدل، ومنه
قول الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ²

قال سيبويه: "فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائمٌ وليلك

قائمٌ"³

وقول آخر:

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِنَابِينِ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا⁴

قال سيبويه: "جعل دهره الجزع"⁵

وقيل المراد: جعلاً لغيره شركاً، فيقدر لفظ (لغيره) حتى يكون المعنى صحيحاً، فإنه إن لم
يقدر هذا اللفظ ولا حذف مضاف بمعنى: ذا شرك أو ذوي شرك آل الأمر إلى المدح، لأنهما إذا
جعلاً لله شركاً فيما آتاها فقد شركاه على ما آتاها، فهما ممدوحان، والمراد بالآية الذم لهما بدلالة
قوله تعالى في سورة الأعراف⁶ ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁷

لكن رغم هذه التخريجات نجد الطبري يرجح قراءة (شركاء)، قائلاً: "وهذه القراءة أولى
القراءتين بالصواب، لأن القراءة لو صحّت بكسر الشين، لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاها
صالحاً، جعلاً لغيره فيه شركاً لأن آدم وحواء لم يدينا بأنّ ولدهما من عطية إبليس ثم يجعلاً لله فيه
شركاً، بتسميتهما إياه بعبد الله، وإنما كانا يدينان -لاشك- بأنّ ولدهما من رزق الله وعطيته ثم

1 - سورة يوسف: الآية 82.

2 - ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2004م، ص 46.

3 - الكتاب، 337/1.

4 - الشاهد لمتّم بن نُؤيرة، وهو من الطويل، ينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 201/4. وخزانة الأدب، 27/2.

واللسان، مادة (دهر)، والكتاب، 337/1.

5 - الكتاب، 337/1.

6 - الآية 190.

7 - ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 486/1.

سمّياه عبد الحارث، فجعلوا لإبليس فيه شرّاً بالاسم، فلو كانت قراءة من قرأ (شِرْكَاً) صحيحة
وجب ما قلنا من أن يكون الكلام: جعلاً لغيره فيه شركاً وفي نزول وحي الله بقوله: (جعلاً له) ما
يوضحُ عن أنّ الصحيح من القراءة (شركاء) بضم الشين¹
ما نخلص إليه في الأخير:

إنّ هذه القراءة وردت في جميع القرآن (13 قراءة)² على هذه الشاكلة، أي: ﴿شُرَكَاءَ﴾، ولم
ترد معها قراءة (شِرْكَاً) إلا مع آية (190) من سورة الأعراف التي نحن بصدد دراستها.

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 630/10-631.

² - ينظرها على التوالي: (النساء:12)، (الأنعام: 94-100-139)، (يونس:66)، (الرعد: 16-33)، (الروم: 28)، (سبأ: 27)، (الزمر: 29)، (الشورى: 21)، (القلم: 41)

قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾¹

الكلمة	الوجه	القارئ	المصدر
ثلاث مائة سنين	تنوين مائة	ابن كثير، ابن عامر، نافع، أبو عمرو، حفص عن عاصم، أبو جعفر، يعقوب.	البحر 117/6، الإتحاف/289، السبعة/389، حجة ابن خالويه/223، الطبري/15
ثلاث مائة سنين	بغير تنوين مائة	حمزة، الكسائي، طلحة، يحيى، الأعمش، الحسن، ابن أبي ليلى، خلف، ابن سعدان، ابن عيسى الأصبهاني، ابن جبير الأنطاكي.	153، القرطبي 387/10، إعراب النحاس 2/271، معاني الأخفش 2/395، حجة ابن زنجلة/414

اختلف القراء في قراءة هذا الحرف، حيث قرئ بـ (تنوين مائة)، و(سنين) بدل من (ثلاث مائة) أو عطف بيان على هذه القراءة، وعليه فلا إشكال في هذه القراءة، أما القراءة الثانية، فقد أضيفت (مائة) إلى (سنين)، وهي من وجهين: أن يكون سِنِينَ منصوب على البدل من (ثلاث)، والثاني: أن يكون منصوباً على أنه عطف بيان على (ثلاث)، والجر على البدل من (مائة)، وأما من أضاف (مائة) إلى (سِنِينَ) فكأنه جاء بالعدد على وجهه، وجعلوا كلمة (سِنِينَ) التي هي بالجمع في موضع المفرد (سِنَةٍ)²، مثل: قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾³ "يعني: أنه أوقع أعمالاً موقع عملاً"⁴

¹ - سورة الكهف: الآية 25.

² - ينظر: الحجة للقراء السبعة، 136/5، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 232/15-233، والسبعة في القراءات، ص 389-390، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 471/7، وتفسير الرازي، 113/21، والتبيان في إعراب القرآن، 844/2، والجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، 253/13، وتفسير البحر المحيط، 6/112.

³ - سورة الكهف: الآية 103.

⁴ - تفسير الكشاف، 579/3، وينظر أيضاً: معاني القرآن وإعراجه، 278/3-279، والتبيان في تفسير القرآن، 32/7. وإعراب القراءات السبع وعللها، 389/1-390. والحجة في القراءات السبع، ص 223.

ورغم هذا التخريج إلا أننا وجدنا بعض النحاة يخطئونها تارة ويلحنونها تارة أخرى، ووجه الاعتراض على القراءة الثانية، أنها غير جائزة أو مشهورة في كلام العرب، والمشهور في هذه الحالة هو أن تضاف المائة إلى السنين الدالة على المفرد، ولا تضاف إلى السنين الدالة على الجمع. قال أبو حيان: "وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك"¹، "ولا يلتفت إليه"² كما خطأها المبرد في مقتضبه فقال: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: ثلاثمائة سنين، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أننا نحمله على المعنى لأنه في المعنى جماع، وقد جاز في الشعر أن تُفردَ وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع، فمن ذلك قوله:

كُلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصٌ³

قال البغدادي: "على أن فيه قيام المفرد مقام الجمع وهو (بطونكم) لأنه يريد: بطن كل واحد منهم"⁴

وقال آخر:

لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سَبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا⁵

وينشد شربنا.

¹ - تفسير البحر المحيط، 112/6.

² - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 471/7.

³ - المقتضب، أبي العباس محمد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م، 169/2-170. والشاهد بلا نسبة، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ص161. وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 559/7.

⁴ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 559/7.

⁵ - الشاهد منسوب لـ: المسيب بن زيد مناة الغنوي، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 559/7، واللسان، مادة (شجا)، والمخصص، أبي الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، 31/1، المقتضب، 170/2.

وقال علقمة بن عبدة:

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ¹

وقال العكبري: "ويقراً بالإضافة وهو ضعيف الاستعمال لأن مائة تضاف إلى المفرد ولكنه حملة على الأصل إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع ويقوي ذلك أن علاقة الجمع هنا جبرٌ لما دخل السنة من الحذف فكأنها تنتمى الواحد"²

وقال مكّي: "وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد، في قولك: ثلاثمائة درهم وثلاثمائة سنة.. وحسن ذلك لأن الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع، فحملا الكلام على المعنى، وهو الأصل، لكنه يبعد لقلّة استعماله فهو أصل قد رُفِضَ"³.

كما عدّها الباحث محمد أركون من الأخطاء اللغوية، حيث قال: "وقد كشفوا في هذه الآية ذاتها عن شذوذ لغوي هو كلمة (سنين) الواردة بعد عبارة (ثلاث مائة) بدلاً من (سنة)..⁴ وهذا الرفض من المبرد ومن تابعه قابله تجويز وقبول القراءة، وعليه سأنقل بعضاً من الآراء لأئمة أعلام، على أنّ هذه القراءة فصيحة، وقد ورد استعمالها في كلام العرب، فالفراء يرى أنّ العرب من يضع السنين موضع السنة، يقول: "ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف"⁵

وقال المهدي: "ومن أضاف ولم ينون فإنه أوقع الجمع موقع الواحد، فبيّن به كما يبين بالواحد، وأخرج الكلام على أصله، لأن قولك عندي ثلاثون درهما وما أشبهه معناه: عندي ثلاثون من الدراهم، فكذلك ثلاثمائة سنة، أصلها: ثلاثمائة من السنين، لكنهم استعملوا التفسير بالواحد، وكثر ذلك حتى صار التفسير بالجمع شاذاً، وقد قيل: إنّ من نونٍ إنما جاء به على التفسير

¹ - الشاهد من الطويل وهو لعلقمة الفحل، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 340/1، وخزانة الأدب ولب لسان العرب، 559/7. و أيضاً: تفصيل الكلام لهذه الأبيات، في الخزانة، 560/7-561.

² - التبيان في إعراب القرآن، 844/2.

³ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 58/2.

⁴ - القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2001م، ص148.

⁵ - معاني القرآن، 138/2.

أيضا، وذلك أنه لما قال: ولبثوا في كهفهم ثلاثمئة وقع الإبهام عند السامعين هل هي سنون، أو أشهر، أو أيام، فقال: (سنين) على جهة البيان¹

أمّا ابن عطية فهو أيضا احتج لها وبين أن سنين بمترلة سنة فقال: "وكانهم جعلوا (سنين) بمترلة سنة، إذ المعنى بهما واحد، قال أبو علي: إذ هذه الأعداد التي تضاف في المشهور إلى الآحاد نحو ثلاثمئة رجل وثوب قد تضاف إلى الجموع"²

ومّمّن احتج لها أيضا ابن زنجلة في حجّته حيث قال: "قال قوم: ليست هذه القراءة مختارة لأن العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت، فيقولون: (عندي ثلاثمئة دينار) ولا يقولون: (عندي ثلاثمئة دنانير) ولا يقولون (هؤلاء ثلاثمئة رجال) إنما يقولون (ثلاثمئة رجل) بل هذه القراءة مختارة، وحجتهما [حمزة والكسائي] أنهما أتيا بالجمع بعد قوله (ثلاثمئة) على الأصل، لأن المعنى في ذلك هو الجمع، وذلك أنك إذا قلت (عندي مئة درهم) فالمعنى مئة من الدراهم، والجمع هو المراد من الكلام، والواحد إنما اكتفى به من الجمع، إذا قيل (ثلاثمئة سنة وثلاثمئة رجل) لأن الواحد هاهنا يؤدي على معنى الجمع بذكر العدد قبله، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم، ولم يكتفيا بالواحد من الجمع"³

لكن ورغم كلّ هذه الردود إلا أن الطبري رجّح قراءة الجمهور، معللا ذلك أنها خالفت كلام العرب، قال: "وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأه: (ثَلَاثُ مَائَةٍ) بالتنوين، (سِنِينَ)، وذلك أن العرب إنما تضيف المائة إلى ما يفسرها إذا جاء تفسيرها بلفظ الواحد، وذلك كقولهم: (عندي ثَلَاثُ مَائَةٍ دِرْهَمٍ) (عندي مائة دينار) لأن المائة والألف عدد كثير، والعرب لا تفسر ذلك إلا بما كان بمعناه في كثرة العدد، والواحد يؤدي عن الجنس وليس ذلك للقليل من العدد، وإن كانت العرب ربما وضعت الجمع القليل موضع الكثير، وليس ذلك بالكثير، وأما إذا جاء تفسيرها بلفظ الجميع فإنها تنون، فتقول: عندي أَلْفٌ دراهم، وعندي مائة دنانير"⁴

¹ - شرح الهداية، 2/393-394.

² - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 3/510.

³ - حجة القراءات، ص414.

⁴ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 15/232-233.

ويرى مكى القيسي أنّ هذا الوجه حسن في القياس قليل الاستعمال، لأنّ "الواحد في هذا الباب إذ أضيف إليه بمعنى الجمع، فحملا الكلام على المعنى، وهو الأصل لكنه يبعد لقلة استعماله فهو أصل قد رُفِضَ استعماله"¹

ونختم القول بما تحدث عنه خالد الأزهرى في معرض حديثه عن تمييز المائة الذي أوجب أن يكون مفردا مجرورا بالإضافة، فقد ذكر أنه قد يأتي جمعا، فقال: "قيل: ووجهه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشير العشرات والعشر تعشير الآحاد، وقيل: إنّه من وضع الجمع موضع المفرد"² ولا يخفى ما في هذا التخريج من تكلف، ولو توقف عند حدّ الاستشهاد بالقراءة على جواز مجيء تمييز المائة جمعا مجرورا بالإضافة باعتباره ظاهرة قليلة في اللغة وليست ممتنعة لكان أفضل من هذا التخريج.

وتعرض السيوطي للظاهرة نفسها ولكن موقفه من هذه القراءة يختلف، حيث أنكر إضافة المائة إلى الجمع، وعدّه ضرورة، فقال: "وأجيب بأنه ضرورة إذ لا معنى لهذه الإضافة"³، كقول عنتر:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سُوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ⁴

حيث "جعل (سودًا) وهي جمع مفسّرة كما يفسّر الواحد"⁵ وعلى الرغم من شهرة السيوطي لدى الدارسين بالجمع والنقل وعدم تجاوزه ذلك بإبداء الرأي، إلا أننا وجدناه هاهنا يستشهد بالقراءة، ويعدّ ما قرأه السبعة ضرورة ولا يجوز في غير الشعر.

¹ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، 2/ 58.

² - شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1358هـ، 2/ 273.

³ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 3/ 220.

⁴ - ينظر الشاهد: ديوان عنتر، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، (د.ت)، ص 138.

⁵ - حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين، محمود حمدي زقزوق، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2002م، ص 190-191.

وما دام الأمر كذلك، وانطلاقاً من هذه القراءة التي حاول فيها أصحاب الاحتجاج أن يجدوا لها مخرجاً وتخرجاً بما يلائمها وأن ذلك ممّا وُجِدَ في كلام العرب، ولماذا لا نقول أنّ للشاعر لغة خاصة به لا تتصل ضرورة بقبيلته المنتمي إليها، وهو يأتي كلّ لغة يكون له فيها سعة.

هذا ما أكّده إبراهيم السامرائي قائلاً: "إن التراث الذي يتصل باللغات مما ندعوها في عصرنا بـ (اللهجات) علم لا نستطيع ببسر أن نصنّفه ونعزوه إلى قبيلة بعينها ولنا أن نقول إن في ذلك تراثاً لغوياً حضرياً يتصل بالحواضر وتراثاً بدوياً يتصل بالتجمعات البدوية وليس لنا أن نقول: إن هذا تميمي خالص فكثير مما ينسب إلى تميم يكون لقيس وأسد في الوقت نفسه، وليس لنا أن نحمل ما يعزى إلى الحجاز فنقول: إنه حضري فنقطع إلى الحضارة، ذلك أنّ شيئاً مما هو حجازي قد يكون بدوياً.. وهل بعد هذا نستطيع أن نطمئن إلى ما دأب فيه المعاصرون من أمر النسبة والعزو والتصنيف؟"¹

وعليه فإنّ ما نرجّحه هو قراءة التنوين، في (مائة) وجمع (السنين) لملائمة سياق الآية لها، ولأنه المستعمل المشهور ولأن أكثر القراء عليه، ووضف إلى ذلك لِمَا أخرج ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم قال: نزلت هذه الآية، قيل: يا رسول الله، أياماً، أم أشهراً، أم سنين؟ فأنزل الله عزّ وجلّ: (سِنِينَ وَاَزْدَادُوا تِسْعًا)²، حيث قالوا كلمة سنين الموافقة لـ (مائة) المنوثة.

¹ - العربية تاريخ وتطور، إبراهيم السامرائي، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1993م، ص 291-292.

² - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 230/15.

الخاتمة

لقد عالجنا في هذا البحث عدّة قضايا، وخلصنا فيها إلى أمورٍ نوجزها كالآتي:
أولاً/ مسألة الأحرّف السبعة:

1/ لا بدّ من التّسليم القطعي بصحّة حديث السّبعة أحرف.

2/ الآراء الواردة فيها قاصرة وناقصة عن إدراك ماهية الأحرّف التي مازال لغزها محيّرًا، لذا فهي قضيةٌ اجتهاديةٌ لا يزال الباب فيها مفتوحًا على مصراعيه، أمام تفسيراتٍ واجتهاداتٍ الباحثين، وخلصنا إلى أنّ أيّ صوتٍ علاّ ليقول غير هذا فقد جانب الصّواب، وربّما كان للخلف ما لم يسطّعه الأوّلون.

وعليه فإنّنا نقترح: لو أنّ إحدى الجامعات تدعو إلى عقدٍ مؤتمّرٍ خاصٍ لبحث المسألة من أجل الوصول إلى حلٍّ مقبولٍ، يتماشى والقراءات.

ثانيًا/ موقّف اللّغويين والنّحويين من القراءات:

1/ الاقتناع الحقيقي بأنّ القداسة للشواهد القرآنية بصفتها الكلام الوحيد الصّحيح، وليست للقواعد النّحوية.

2/ أظهر البحث أنّ الاختلاف الإعرابي بين الكلمات المقروء بها، لم يكن أحدَ الأحرّف السبعة التي أنزل عليها القرآن، كما صرّح بذلك جملة من الدّارسين والباحثين، على غرار أبي شامة المقدسي، وإبراهيم أنيس، وسليمان ياقوت، وابن الخطيب، وعبد الصبور شاهين.. وهلمّ جرًّا.

3/ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

4/ اتّفق جميع اللّغويين بدءًا من الخليل وانتهاءً إلى عصرنا على أهمية الاستشهاد بالقراءات على بعض القضايا النّحوية واللّغوية، التي عالجوها في مؤلفاتهم.

5/ أثبتَ البحث أنّ كتب: معاني القرآن، وإعرابه، والاحتجاج، والتفسير، قد اهتمت اهتمامًا منقطع النّظير بتوجيه القراءات مع تفاوتٍ بينها.

6/ أظهر البحث أنّه لا فرق بين بصريٍّ وكوفيٍّ، وبين قارئٍ ونحويٍّ، في الطّعن على بعض القراءات، خلافًا لما كان شائعًا من أنّ البصريين كانوا يرفضونها، وأنّ الكوفيين كانوا يعتدّون بها، وإن كانت عند البعض أظهر منها عند غيرهم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وجدنا من القراء السبعة أنفسهم من يطعن في بعض القراءات، على غرار أبي عمرو والكسائي.

7/ أظهر أن جهود النحاة عموماً قد لفها الاضطراب والتكرار في اصطلياد بعض الوجوه، كما رأى أيضاً الإفراط في عرض الوجوه النحوية، وكثرة التعليلات والتقديرات، التي لا طائل من ورائها، ومحتجاً له بشواهد من الشعر لتعضد تلك القراءة.

8/ أظهر البحث أن القراءات المخالفة لما جاء به النحاة من قواعد، لم تفرق بين قراءة سبعية أو عشرية أو فوق ذلك، وعليه فإن النحاة نظروا إليها على أنها كلها سواء، ومن ثمّ بدا قلق القاعدة النحوية والقراءات القرآنية، فاستنتجنا أن قواعد التحوين لم تستوعب بعض ما جاءت به القراءات.

9/ يدل على أن القراءة مغايرة للنص القرآني، وأنها خاصة بالقارئ على غرار ابن يعمر والضحاك وعيسى بن عمر الثقفي، وابن أبي إسحاق، ذلك أن بعض القراءات للتراكيب التي تخرج عن القياس النحوي العقلي تنسجم مع قواعد النحو، وكأنها محاولة لإخضاع النص القرآني للصنعة النحوية المنطقية، مع العلم أن العربي البدوي الجلف لم تكن لتعيقه رفع حركة أو جرّها، أو نصب ثالثة وجزم الأخرى.

10/ لقد سعى النحاة جاهدين لإخضاع القراءات للقواعد النحوية والتكلف في توجيهها، والنص القرآني سابق على النحو وقواعده، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولة بعضهم التخريج لكل القراءات الصحيحة أو الشاذة، والحقيقة أنهم يعجزون أحياناً عن ذلك، لكنهم يابون عن التصريح بذلك، فيتمحلون في الاحتجاج والتعليل لها بحجج هي أقرب إلى التعقيد والتكلف لا غير، وقد أصبحت مثل هذه الآيات معضلة لهم لمخالفتها لأقيستهم.

11/ اتسم منهجهم في التعامل مع القراءات، وهو يعكس تناقضاً صريحاً واضطراباً في تحديد موقفهم من القراءات، خاصة إذا علمنا أن النحاة الأوائل كانوا قرّاء، فنحن نتساءل إذا كانت هذه القراءات -خاصة المتواترة- من السنن المتبعة، المتلقاة بالإسناد، فكيف يجرؤ النحاة -وهم الكثرة- على ردّها وتضعيفها ونسبة الخطأ والوهم وغير ذلك من الصفات إلى أصحابها وقد أثبتنا أن ابن مجاهد نفسه - مسّح السبعة - قد نعت القراءات والقراء ببعض من هذه الأوصاف.

12/ أن معظم النحويين، وقف من القراءات موقفاً قياسياً، أي: يقيسونها على قواعدهم وآرائهم، فتارةً نلني بعضهم يفاضل بين القراءات، فأحياناً يختار الشاذة لأنها أجود أو أحسن،

وتارةً يختار قراءة السبعة لأنها أقوى في المعنى، كما رأينا بعضهم يصف القراءات بالخطأ واللحن والشذوذ والوهم، وأحياناً يجَهِّل القارئ ويتهمه بعدم العلم بالعربية، على غرار المازني عند تعامله مع قراءة مقرئ المدينة نافع.

13/ لقد آمن النحاة جميعاً بمبدأ أن القراءة سنة متبعة لا يجوز الطعن فيها، على غرار: سيويه، وابن جني، والنحاس، والزجاج، لكنهم مع ذلك طعنوا على عددٍ منها، ولم يكن ثمة ما يميّز في هذه الطعون بين عالم قراءة ونحويٍّ، إذ طعن طائفةٌ من علماء القراءة على عددٍ منها، فرفض عيسى بن عمر وهو عالم قراءةٍ وصاحبُ اختيارٍ، وأبو عمرو بن العلاء وهو أحد القراء السبعة بعض وجوهها، كما رفض ابن سلام وهو صاحبُ أول كتابٍ حقيقيٍّ في القراءات، وطعن ابن مجاهد في كثيرٍ منها كما سبق.

14/ أظهر البحث أنه لا فرق بين قارئٍ ونحويٍّ، إذ كان عددٌ من أعلام النحو أمثال: سيويه والفراء، وابن أبي حاتم، وابن خالويه، والفراسي، قرأءً، وعددٌ من أعلام القراءة أمثال: عاصم ويعقوب نحاةً، وبذلك امتزجت جهود الفريقين وتوحدت، حتى أصبح النحو شرطاً من شروط صحة القراءة.

15/ أثبت البحث أن عدد الناقدين للقراءات فاق عدد الذين دافعوا عنها، حيث بلغ الأئمة¹ الناقدون (38) ناقداً، أكثرهم أئمة اللغة والمفسرين بل وجهابذتهم في فنّ النحو، لاعتمادهم على قواعدهم اللغوية، بينما بلغ عدد المدافعين (15) ما بين لغويٍّ ونحويٍّ ومفسرٍ.

16/ أظهر البحث تفاوت هؤلاء الناقدين فيما نسب إليهم من حيث الكم، فهناك لم يُنقل عنه إلا بعض الأحرف في قراءة، وهناك من نُقلَ عنه تضعيف قراءةٍ كاملةٍ، أو تضعيف قراءاتٍ كثيرة.

17/ أثبت البحث أن الأوصاف المعيارية التي مارسها الأئمة النقاد على القراءات كانت كثيرة، وتفاوتهم في استعمالها، منها ما يصل إلى تحريم القراءة ومنعها، ومنها ما يحكم على القراءة بالغلط أو بالشذوذ وهكذا، منها:

¹ - لم نورد كل الأئمة الأعلام الذي تعرضوا للقراءات بالنقد أو الدفاع، وذلك حسب ما يقتضيه مقام البحث.

الغلط- الوهم- رد القراءة- الخطأ - لحن لا يجوز - ولا هذه القراءة جائزة البتة - فمحال - وهذا خطأ فاحش - لحن لا تحل القراءة به - فليس بقراءة - لا يجوز - لا أصل لها - قراءة بدعة - إسناد ضعيف - ضعف الرواية - انفراد القارئ وشدوده- وهم الراوية - فيه ضعف - فيه قبح - خطأ في العربية - أنكر - غير جائز القراءة بذلك- لحن في اللغة - وهو في الظاهر لحن - فيه شذوذ - وجه القراءة عندنا - الاختيار - غير عالم بالعربية- أكثر القراء عليه - قراءة العامة - أحب الوجهين إلينا - وبها نقرأ - وهو الجيد - أرجح - الصواب من القراءة أو القول - ولا يعجبني ذلك - أجود - لست أشتهي- أكره - أولى القراءتين بالصواب...

وبالتالي فإننا لا نقرّ للغويين على وصفهم للقراءات بأنها من القبيح، أو الرديء، أو الوهم، أو الغلط، وقد كان بإمكانهم أن يصفوها بأنها أقلّ فصاحةً، فلا تبني عليها قاعدة أو يصفوا مثيلاتها بالقلّة أو الندرة.

18/ أظهر البحث أن مَنْ خطأً قراءةً يرى أن غيرها أفصح منها، وإن كانت هي فصيحة، لأنّ حمل كتاب الله على الأفصح أولى، وهذا من أسباب ردّ القراءات الصّحيحة المستفيضة.

19/ أظهر في اعتقادي غيرة النّحاة والقراء وحرصهم الزائد على سلامة النصّ المقدّس هي التي دفعتهم إلى الطّعن في بعض القراءات لا في القرآن.

20/ إن أكبر نقد يوجّه إلى منهج النحويين، هو أنهم بنوا قواعدهم وصاغوا أحكامهم على استقراء ناقص، وكان الأجدر بهم أن يعدّلوا قواعدهم لتشمل تلك القراءات، ذلك أن اللغة العربية أوسع وأرحب ممّا جُمعَ في عصر التدوين، حسب قول أبي عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلّه ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ.

21/ كان على النّحاة أن يقفوا موقفاً لائقاً من هذه القراءات، موقفاً يناسب مستوى نقلها وتماسك أثرها، أو على الأقل يناسب لغةً مسموعةً عن العرب، فلا يطعنوا فيها، ولا يقيسوا عليها، على أنّنا في الجانب الآخر لا نريد التّعنيف عليهم أو التّقليل من شأن جهودهم المشهودة، لأنّ هذه الأخيرة كانت مرتبطة بظروفٍ ورؤى أصحابها التاريخية، ولعلّهم رأوا أنّ الحفاظ على لغة القرآن لا يكون إلاّ بهذه الحدود والضوابط.

وهذا الذي فعله الخليفة عثمان، الذي أبعده من القرآن عدداً من قراءات الرسول، والتي لم يُجمع عليها، وأحرق ما سواها لعلمه أنّ في ذلك مصلحة الأمة.

وخلاصة القول فيما ذكره الأفغاني في أصول النحو الصفحة (45) من أنّ "قراءات القرآن جميعاً حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشدّ إحكاماً"

وعليه فإنّي أقترح أن تكون هناك دراسة وافية وشاملة حول الأئمة النقاد بتبّع، وبيان موقف كلّ منهم على حدة من حيث منهجه في إيراد القراءات والحكم عليها، ما هي التي أنكرها، وما هي الأسباب في ذلك، وهل هو محق في رده ذلك أم لا، وما هي أدلته؟
فكما يبدو أنّها قضية طويلة وشائكة، لا يحتملها هذا البحث بمفرده، بل ربما كانت لدراساتٍ مستقبلية.

ثالثاً/ مسألة الرسم العثماني:

1/ إنّ أول ما يلاحظ عليه تلك الهالة من التقديس وكأنّه طرفٌ من التزييل، من بينها الإصرار على عدم كتابة المصحف بالخطّ الإملائي المعروف، ويجب أن تبقى كلماته بشكلها القديم، لكن مع هذا الإصرار نعتقد أنه يشكل عقبة أمام الأجيال المتعاقبة التي تريد أن تقرأ كتاب ربها فتجد في كتابته نوعاً من العناء، وما يلاحظ على هذه الكلمات أنّها لم تناقض بعضها البعض وإنما هي من توهم الكاتب الأوّل وقصوره في فن الهجاء وخطّه كما أشار إلى ذلك جملة من الأعلام على غرار: ابن قتيبة، وابن خلدون، والباقلاني، وابن الخطيب، وغيرهم

2/ عدم الاطمئنان إلى الروايات التي حيكت حول موضوع النقط، ذلك أنّ كُتاب المصاحف إنّما أدخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخطّ الواحد على كلا اللفظين - يقصد تعدد القراءات - حسب تصريح ابن الجزري، لكن المطلع على النقوش والآثار والرسائل النبوية ما يجعل الباحث دائم الحيرة، لأنها تختلف معها في رسم الحروف أولاً، ومغفأة من التنقيط ثانياً، وبالتالي نقول: ما علاقة الرسم بتعدد القراءات؟

بقي لنا أن نقول: إنَّ هناك الآلاف من المخطوطات المغمورة في بطون المتاحف العالمية، التي لم يتم إخراجها إلى النور بعد، كقيلة بأن تجيب عن بعض ذلك .

3/ النَّظْرِيَّةُ الْقَائِلَةُ بِتَعَمُّدِ الْكُتْبَةِ فِي إِغْفَالِ الْحُرُوفِ مِنَ النَّقْطِ وَالْإِعْجَامِ لِإِبْقَاءِ الْفَسْحَةِ فِي تَعَدُّدِ الْقَرَاءَاتِ حَسَبَ مَا صرَّحَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ، هِيَ نَظْرِيَّةٌ لَا بَدَّ لَهَا مِنْ إِعَادَةِ نَظَرٍ. وَمَا صرَّحَ بِهِ جُولْدُ تَسْيَهْرُ مِنْ مَصْدَرِيَّةِ الْقَرَاءَاتِ هُوَ الْخَطُّ الَّذِي لَمْ يَكُنْ بِالْبَالِغِ الْإِحْكَامِ لَا نَقْطًا وَلَا هَيْكَلًا، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا أَسَاسَ لَهُ مِنَ الصَّحَّةِ، لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ ادَّعَى.

رَابِعًا/ لهجات القبائل العربية:

1/ أظهر البحث أن اللهجات لم تنضبط لها قاعدة في معجم، ذلك أنها لم تحاصر التنوعات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ثم عزوها إلى أصحابها الناطقين بها بالاعتبارين الجغرافي والاجتماعي، بل يذهب أصحاب هذه المؤلفات، إلى العزو دون ذكر لاسم القبيلة الناطقة بها، على حدّ تعبير السامرائي في كتاب اللهجات العربية القديمة، صفحة (22) " كيف يدعي الباحثون الجدد أنهم يرسمون لغات العرب القديمة، فهذا يبحث في لغة تميم، وآخر في لغة هذيل، وهكذا جرت المحاولات لرسم لغات القبائل، ولكنك لو فحصتها لم تجد إلا مخلفات لغوية خاصة بهذه القبيلة، وقد تشرکہا قبيلة أخرى، ومن أجل هذا ليس لنا أن ندعي أننا نضع شيئاً جديداً".

وما قاله في موضع آخر في صفحة (179): " وهذا من شأنه أن يجعل مهمة الدارس الذي يتوخى الضبط والتحديد والإتقان عسيرة، ومن هنا كان لي أن أقول إن التراث اللغوي فيما يتصل بلغات القبائل عسير صعب، وأن مواده لا تعين على رسم الحدود العلمية المميزة".

2/ أظهر البحث أن تعدد اللهجات، والاضطراب في نسبتها إلى أصحابها، جعل النحو يقوم على خليط من اللهجات لا نظام له، ومن ثم ظهر الشذوذ في القواعد، وبعد ذلك بدت لنا القواعد اللغوية مضطربة.

3/ عدم وجود معجم جامع لأشتات هذه اللهجات، وعدم اطرادها وفق قواعد.

خامسًا/ القراءات:

1/ هناك من حاول الذود عن حمى القراء وقراءاتهم جعلني في حيرة من أمري بل إنه لخارج نفسي شيء في مسألة التسليم بتواتر القراءات، خاصة إذا علمنا أن هناك من الأئمة الأعلام ذوي

تخصّصات متنوعة على غرار: الزّركشي، الطّوفي، ابن الحاجب، ابن السّاعاتي، أبي بكر بن العربي، الحافظ العراقي، الإمام الشّوكاني، الشّريف الرّضي، البنا الدّمياطي، وطائفة من الشيعة، وإبراهيم الأبياري، وغيرهم كثير لم يسلم بتواترهـا.

بل إنّ من النّاقدين لها بشّي الأوصاف، هم أيضاً كثير، على غرار سليمان الأعمش، هارون الأعمش، أبو الحسن الأخفش، سيويه، الفراء، سعيد بن مسعدة الأخفش، الأصمعي، القاسم بن سلام، أحمد بن حنبل، المازني، أبو حاتم السجستاني، ابن قتيبة، المبرد، الطبري، الزجاج، ابن مجاهد، أبو جعفر النحاس، أبو سعيد السيرافي، ابن خالويه، أبو علي الفارسي، عثمان بن جني، أبو زرعة بن زنجلة، مكّي القيسي، الزمخشري، عبد الحق بن عطية، ابن أبي مريم، ابن محمد الشيرازي، أبو البقاء العكبري... وهلمّ جرّاً.

1/ اختلف العلماء والدّارسون في مصدرية القراءات على أربعة أقوال، صرّح بذلك جهابذة علماء هذا الفنّ، وقد رأينا ما من قولٍ إلّا ويُدفعُ بقولٍ آخر، وما يمكن قوله، هو أنّ المسألة تبقى أثرية العطاء، فمادامت الأمة قد تلقّتها بالقبول والإيجاب، فلا بدّ من قبولها والمصير إليها، لأنّه من المستحيل أن يكون قرآن بلا قراءة، وما نخلص إليه على حدّ تعبير حسين الصغير في كتابه تاريخ القرآن، صفحة (106) من "أنّ الاختلاف في القراءات كان في الأقلّ، وأنّ الاتفاق كان في الأعمّ الأكثر.. وتظلّ القضية قضيةً تاريخيةً فحسب، إذ القرآن المعاصر الذي أجمع عليه العالم الإسلامي - هو ذات القرآن الذي نزل به الوحي على رسول الله - مرقومٌ برواية حفصٍ لقراءة عاصمٍ بن أبي النجود الكوفي، باستثناء المغرب العربي الذي اعتمد قراءة نافع المدني برواية ورش.. وتبقى المسألة بعد هذا أثرية العطاء، نعم قد تبدو الهوة سحيقةً فيما يدعى من خلافاتٍ لا طائل معها، ولكن النظرة العلمية الفاحصة تخفف من حدّتها، فما من شكّ أن عاملاً متشابكاً وراء تلك الخطوط المتناثرة هنا وهناك".

2/ إنّ اختلاف القراءات يقود إلى تعدّد التّفاسير، كما يقود التّعّد إلى الاختلاف في الأحكام، كما رأينا مع قراءة (وأرجلكم) نصباً وجرّاً، ومن ثمّ ضرورةً ولزماً: البحث في تاريخ نشوء القراءات، وأسباب ظهورها، وشرائطها، وضوابطها لوضع المعايير الصحيحة في ممارسة نقدها والترجيح بينها، وفي اعتقادي أنّه ليست كل القراءات التي وصلت إلينا نزل بها الوحي، أو قرأ

بها النبي صلى الله عليه وسلم، فبعضها لهجاتٌ ولغاتٌ نطقت بها قبائل العرب، وبعضها الآخر آراءٌ واجتهادات، والذي يمكن الوثوق به هو قراءة عامة المسلمين، وهو ما توارثته الأمة وتناقلته الأجيال دون ريبٍ أو اضطرابٍ.

وفي الختام أسأله تعالى أن يكسو هذا البحث خلعة الإخلاص والقبول، وأن يجعله في ميزان الحسنات، وأستغفره عن زللي، وأسأله الحسنى وزيادةً لي ولكل من ساعدني من أساتذتي وإخواني في الجامعة وخارجها.

وأشكره تعالى، فالصواب منه، وما لي إلا جهد الضعيف، وأستغفیه فهو العفو عن الخطأ، فهو مني وأنا من الخطائين وأتوب.

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا مُسِيئِينَ وَلَا نَحْمِلْ عَلَيْهِمْ جُنُودَهُمْ كَمَا حَمَلْتَهُمْ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾

من قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۗ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا ۗ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿ [البقرة: 286]

الفَهَارِسُ الفَنِيَّةُ

- أولاً/ فَهْرَسُ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ.
ثانياً/ فَهْرَسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ.
ثالثاً/ فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ.

أولاً: فهرسُ الشواهدِ الشعرية¹

صفحة الرسالة	الشاهد	القائل
6	إِنْ تَرْكَبُوا فِرْكَوْبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فِسَانًا مَعَشَرَ نُزُلُ	الأعشى
7	مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبِ كَنَدِيفِ الْقَطَنِ مَثُورِ عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحَلِنَا، عَلَى زَوَاجِفِ نَزْجِيهَا مَحَاسِيرِ	الفرزدق
7	فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجْوَتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلِيَا	الفرزدق
7	وَعَضُّ زَمَانٍ يَا أَبْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفًا	الفرزدق
7	غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابِنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حَصِينِ عَيْبِطَاتِ السَّدَانِفِ وَالْخَمْرِ	الفرزدق
2 9	دِرَاعِي حُرَّةٍ أَدْمَاءَ بَحْرِ هَجَانَ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا	عمرو بن كلثوم
3 0	صَحَّوْا بِأَشْمَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَفَرَانًا	حسان بن ثابت
2 68	أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَسْرَى وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارَى أَفْنَى الْقُرُونِ وَهُوَ قَعْسَرَى	العجاج
2 69	وَيَلْمَهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ	امرئ القيس
2 73	صَحْبُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فَلَمَّا انْجَلَتْ قَطَعْتَ نَفْسِي أَلْوَمَهَا	الحارث بن خالد المخزومي
2 74	يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَدَا مُنْقَلِدًا سَيْفًا وَرَمْحًا	عبد الله بن الزبيري
2 74	سَقَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتُهُ وَقَلَصَ عَن بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ سَنَامًا وَمَحْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَاكْتَسَتْ عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ	الخطبة
2 74	عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا	بلا نسبة
2 79	صَبْرٌ جَمِيلٌ فِكْلَانَا مُبْتَلَى	بلا نسبة
2 80	عزل الأمير المبدل	أبو النجم العجلي
3 03	عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمِينِي لَنِيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي دَمَانِ	حسان بن ثابت
3 03	يَا خَزْرَ تَغْلِبْ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَاتَا	جرير

¹ - فهرس الأشعار مرتب على حسب ترتيب صفحات البحث.

2 05	أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ	بلا نسبة
3 08	شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوَّلَ السَّرَى صَبْرًا جَمِيلًا فِكَلَانَا مُبْتَلَى	بلا نسبة
3 13	أَعْيَيْ هَلَا تَبْكِيَانِ عِفَاقَا إِذَا كَانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقَا	بلا نسبة
3 13	بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا	عمرو بن شأس
3 22	أَبْنِي لَبِيئِي إِنْ أَمَّكُمْ أُمَةٌ وَإِنْ أَبَاكُمْ عَبْدٌ	أوس بن حجر
3 27	كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِبْغَالِيَهِنَّ بِنَا أَوَآخِرِ الْمَيْسِ إِنْقَاضُ الْفِرَارِيحِ	ذي الرمة
3 28	كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ	أبو حية النميري
3 28	يَطْفَنَ بَحُوزِيَّ الْمَرَاعِ لَمْ يَرَعِ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ	الطرماح
3 29	هُمَا خُطْنَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِئَةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ	تأبط شرا
3 29	تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَقَتْ غَلَابِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا	بلا نسبة
3 29	هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَعَاهُمَا	عمرة الخثعمية
3 30	فَرَجَّجْتُهَا بِمَرْجَجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ	بلا نسبة
3 34	فَإِنْ تَكُ أَدْوَادٌ أَصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ حِبَالِ	طليحة بن خويلد الأسدي
3 34	مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَعِفْتُ وَإِنَّمَا حَمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ	مجهول القائل
3 34	إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَيْتُهُ الْمَرْوَةَ نَاشِنًا فَمَطْلُبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ	للمخبل السعدي
3 34	تَقُولُ ابْنَتِي إِنْ أَنْطَلَقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا	مالك بن الذئب التميمي
3 39	مَتَى تَأْتِ زَيْدًا قَاعِدًا عِنْدَ حَوْضِهِ لِيَتَهَدَّمَ ظَلَمًا حَوْضَ زَيْدٍ تَقَارِعِ	بلا نسبة
3 57	وَسَخَّرَ مِنْ جِنِّ الْمَلَائِكِ تِسْعَةَ قِيَامًا لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلا أَجْرٍ	الأعشى
3 63	عَلَى مِثْلِ لَيْلَى يَقْتُلُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ	قيس بن الملوح المجنون
3 73	إِلْمَحْ كِتَابِكَ حِينَ تَكْتَبُهُ وَاحْرُسُهُ مِنْ وَهْمٍ وَمِنْ سَقَطِ وَاعْرَضُهُ مُرْتَابًا لِصِحَّتِهِ مَا أَنْتَ مَعْصُومٌ مِنَ الْغَلَطِ	بلا نسبة
3 77	نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَقَانِفُ	مسكين الدارمي

3 78	أفِيهَا كَانَ حَنْفِيٍّ أَمْ سِوَاهَا	أَكْرَأُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي	العباس بن مرداس
3 79	وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي النَّوَاءِ الْمُحْرَقِ	هَلَا سَأَلْتَ بِيذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ	بلا نسبة
3 79	فَادْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ	فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتِمُنَا	بلا نسبة
3 79	فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مَهْنَدٌ	إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْمَصَا	بلا نسبة
3 83	مَرَايِحٍ وَأَوْجُهُهُمْ وَضَاءُ	مَسَامِيحُ الْفِعَالِ دُوُو أَنَاةِ	بلا نسبة
3 84	وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا	إِذَا مَا الْعَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمَا	الراعي النميري
3 85	وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرُّ	تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ	خالد بن الطيفان
3 85	عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا	بلا نسبة
3 85	مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرَمْحًا	وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى	عبد الله بن الزبيعي
3 85	بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاوَهَا وَنَعَامَهَا	فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَفَانِ وَأَطْفَلَتْ	لبيد بن ربيعة
3 85	فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا	مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجِحْ	عقبة الأسدي
3 88	فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ وَلَيْسَ لَنَا وَلَا لَكَ مِنْ خُلُودِ يَزِيدُ أَمِيرَهَا وَأَبُو يَزِيدِ	مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجِحْ أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا أَتَطْمَعُ بِالْخُلُودِ إِذَا هَلَكْنَا فَهِنَا أُمَّةٌ هَلَكْتَ ضِيَاعًا	عقبة الأسدي
3 89	قَدْ جَعَلَ الْحَلْسَ عَلَى بَكَرٍ عَطُ	شَرَابُ اللَّبَانِ وَتَمْرٍ وَأَقْطُ	عبد الله بن الزبيعي
3 90	بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ	لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَعَوَّيَرَهَا	زهير بن أبي سلمى
3 94	فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا	مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجِحْ	عقبة الأسدي
3 97	أَوْسًا أَوْيَسُ مِنَ الْهَبَالَةِ	فَلَأَحْشَانُكَ مِشْقَصًا	أسماء بن خارجة
3 97	وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَهَاتِ الْبَاطِلِ	ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكَ	جرير
3 99	قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِي	قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِي	الأغلب العجلي
4 02	لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ	عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ	الناطقة الذبياني
4	لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحَدِ	قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِيِّ قَدِي	حميد الأرقط

06		
4 06	فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن	الأعشى
4 06	أَبَا لِمَوْتِ الَّذِي لَا بَدَّ أُنِّي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي	أبو حية النميري
4 06	تَرَاهُ كَالْتَعَامِ يُعَلُّ مِسْكًَا يَسُوءُ الْقَالِيَاتِ إِذَا فُلِينِي	عمرو بن معد يكره
4 08	فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ	بلا نسبة
4 08	لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا عَبَّرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْتٌ مَرِيحٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا	كعب بن زهير
4 09	أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي	بلا نسبة
4 14	إِذَا اعْوَجَجْتَ قُلْتَ صَاحِبُ قَوْمٍ بِالذَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعَوْمِ	أبو نخيلة
4 14	فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ	امرو القيس
4 14	رُحْتُ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِنْزَرِ	الأقيشير الأسدي
4 15	عَدَسُ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجُوبٌ وَهَذَا تُحْمِلِينَ طَلِيْقُ	ابن مفرغ الحميري
4 15	فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَشِيْمُهُ وَمِطْوَايَ مِنْ شَوْقٍ لَهُ أَرْقَانِ	يعلى بن الأحول الأزدي
4 15	إِلَّا سَجِيَّاتُ مَاءِ الْقُلُوبِ وَكَمْ يَصِرُ شَائِنًا حَبِيبُ	عبيد الأبرص
4 15	لَوْ كَانَ يَحْيَى تَرَكَ عُقْبًا لَقَدْ ضَرَبْتُ بِذِي حُسَامٍ رَفِيقِ الشُّفْرَتَيْنِ يَدُ	موسى بن جابر
4 19	مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشُّطْرُ	طرفة
4 29	أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَعْطِيًا فَإِنِّي لَمُجْتَلَى	بلا نسبة
4 29	لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ أَصَوْتُ حَادٍ	الشمّاح بن ضرار
4 32	قَدْ كُنْتُ دَابِئْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا	لرؤبة بن العجاج
4 33	يَلُونِي دَيْبِي النَّهَارَ وَأَقْتَضِي دَيْبِي إِذَا وَقَدَ النَّعَاسُ الرُّقْدَا	الأعشى الكبير ميمون بن قيس
4 35	أَتَعُضِبُ أَنْ أَدْنَا فُتَيْبَةَ حُرْتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِيَوْمِ ابْنِ خَازِمِ	الفرزدق
4 35	إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لِنَيْمَةٍ وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهَا بَدًّا	زائد بن صعصعة الفقعسي
4	هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَا إِنْ يَلْفَهَا ذَيْبُ	بلا نسبة

39		
4 40	وَاحِرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيمٌ وَمَنْ بَجَسَمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ	للمنتبى
4 46	وتشقى الرِّمَاحُ بالضَّيَاطِرَةَ الحُمُرُ	خداج بن زهير
4 46	إِذَا تَعَنَّى الحَمَامُ الوُرُقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أَمَّ عَمَارٍ	النابغة الذبياني
4 49	تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللّهُ وَأَقِيَا	بلا نسبة
4 49	بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبَعْتَهَا تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بَاعِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا	النابغة الجعدي
4 50	مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ	سعد بن مالك
4 50	فَقْتَلًا بِتَفْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ العَطَاسِ لَا يَنَامُ مَنْ اتَّارُ	المهلهل
4 54	تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ	الخنساء
4 54	لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ هَالِكٍ وَلَا جَزَعٌ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا	متمم بن نُويرَة
4 57	كُلُّوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ	بلا نسبة
4 57	لَا تُنْكِرُوا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا	المسيب بن زيد مناة الغنوي
4 58	بِهَا جِيفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ	علقمة الفحل
4 60	فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ العُرَابِ الأَسْحَمِ	عنتره

ثانِيًا/ مَصَادِرُ البَحْثِ وَمَرَاجِعُهُ

(مُرْتَبَةً تَرْتِيبًا أَبْجَدِيًّا مَشْرِقِيًّا)

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

المؤلفات المطبوعة

- 1/ الإبانة عن معاني القراءات، مكّي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: عبد الفتّاح شليبي، مكتبة النهضة بمصر، الفجالة، (د.ت).
- 2/ أبجد العلوم، المعروف بـ: (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، صديق حسن القنّوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1296هـ.
- 3/ إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
- 4/ الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ، أحمد بن المبارك السجلماسي، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.
- 5/ الآداب السامية، محمد عطية الإبراشي، ط2، دار الحدائث للطباعة والنشر، بيروت، 1984م.
- 6/ أدب الكتاب، الصولي أبو بكر محمد، (د.ط)، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ.
- 7/ اهتمام الجزائريين بالقرآن، المختار بوعناني، ط1، جامعة وهران، السانية، 2005م.
- 8/ أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار، ابن وهبان المزّي، تحقيق: أحمد بن فارس السّلم، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2004م.
- 9/ أحكام القرآن، أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
- 10/ أحكام القرآن، أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1992م.
- 11/ الأحرف السبعة ومثزلة القراءات منها، حسن ضياء الدّين عتر، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1988م.
- 12/ الأحرف القرآنية السبعة، عبد الرحمن المطرودي، ط1، عالم الكتب، الرياض، 1991م.
- 13/ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجلّ، أبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، تحقيق: محي الدّين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.

- 14/ آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغي، ط1، مؤسسة البعثة، قم المشرفة، 1420هـ.
- 15/ ألف باء، يوسف بن محمد المعروف بالبلوي، ط1، المطبعة الوهبية، مصر، (د.ت).
- 16/ ألف سؤال وإشكال، علي الكوراني العاملي، ط2، دار الهدى، قم المشرفة، 2003م.
- 17/ ألفية السيوطي في مصطلح الحديث، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار ابن القيم، الرياض، ودار ابن عفان، القاهرة، 2004م.
- 18/ أمالي ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قداره، دار الجليل، بيروت، و دار عمار، عمان، (د.ت).
- 19/ الأمالي، أبي علي القالي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م.
- 20/ الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، مطبعة المدني، مصر، 1382هـ.
- 21/ الإمام الطبري فقيها ومؤرخا ومفسرا وعالما بالقراءات، محمد توفيق أبو علي ومريم برّي. ط1، منشورات جامعة قطر، 2001م.
- 22/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1993م.
- 23/ أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد نغش، ط1، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، 1403هـ.
- 24/ أسرار الحروف، أحمد زرقة، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1993م.
- 25/ أسرار النحو، شمس الدين باشا، تحقيق: أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر، بيروت، 2002م.
- 26/ الاستدراك على أبي علي في الحجة، أبي علي الحسن الباقولي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط1، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، الكويت، 2007م.
- 27/ إعجاز القرآن والبلاغة العربية، صادق الرفاعي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005م.
- 28/ إعجاز القراءات القرآنية، صبري الأشوح، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998م.
- 29/ إعراب القرآن، أبي جعفر بن محمد بن إسماعيل النحاس، اعتنى به: خالد العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2008م.
- 30/ إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرّويش، ط7، دار اليمامة للطبع والنشر، دمشق، ودار ابن كثير للطبع والنشر، دمشق، 1999م.

- 31/ إعراب القراءات السبع وعللها، أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
- 32/ إعراب القراءات الشّواذ، أبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد أحمد عزّوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996م.
- 33/ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، نشر دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1941م.
- 34/ إعتاب الكُتّاب، أبي عبد الله محمد القضاعي المعروف بابن الأَبّار، تحقيق: صالح الأَشتر، ط1، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1961م.
- 35/ أصوات العربية بين التحول والثبات، حسام سعيد النعيمي، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989م.
- 36/ أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ط1، منشورات الفجر، بيروت، 2008.
- 37/ الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النّحوي، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
- 38/ أصول التفكير النحوي، أبي المكارم علي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973م.
- 39/ إصلاح غلط المحدثين، الخطّابي، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
- 40/ الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدّين السيّوطي، قراءة وتعليق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس، 2006م.
- 41/ آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، عمر بن ابراهيم رضوان، ط2، دار طيبة، الرياض، 1992م.
- 42/ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشّوكاني، تحقيق: أبي حفص سامي الأثري، ط1، دار الفضيلة، الرياض، 2000م.
- 43/ إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط1، شركة الطباعة العربية، السعودية، 1986م.
- 44/ الاتجاه العلماني المعاصر في علوم القرآن دراسة ونقد، أحمد محمد الفاضل، ط1، مركز النّاقذ الثقافي، دمشق، 2008م.
- 45/ إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا الدميّاطي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1987م.

- 46/ إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه عن مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الكريم بن محمد النملة، ط1، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1996م.
- 47/ الإتقان في علوم القرآن، أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الرياض، 1426هـ.
- 48/ أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهاب عبد السلام طويلة، ط2، دار السلام، جدة، 2000م.
- 49/ أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير اللبدي، ط1، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978م.
- 50/ أثر القراءات في الأصوات والنحو، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م.
- 51/ أثر القراءات في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1969م.
- 52/ أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، البكار عبد الكريم، ط1، دار القلم، دمشق، 1990م.
- 53/ أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، عفيف دمشقية، ط1، معهد الإنماء العربي، طرابلس، 1978م.
- 54/ أخبار الحمقى والمغفلين، جمال الدين بن الجوزي، شرح: عبد الأمير مهنا، ط1، دار الفكر، لبنان، 1990م.
- 55/ أخبار المصحفين، أبي أحمد الحسن بن هلال العسكري، تحقيق: إبراهيم صالح، ط1، دار البشائر، دمشق، 1995م.
- 56/ أخبار التحويين البصريين، أبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، وعبد المنعم خفاجي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1955م.
- 57/ الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ط1، دار الجيل، بيروت، 1988م.
- 58/ اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، سعود بن عبد الله الفينيسان، ط1، دار إشبيلية، الرياض، 1997م.
- 59/ الإضاءة في بيان أصول القراءة، محمد علي الضباع، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1999م.
- 60/ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي محمد الأمين، مطبعة دار الفكر، بيروت، 1995م.
- 61/ بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
- 62/ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبي الوليد محمد بن رشد القرطبي، ط6، دار المعرفة، 1982م.
- 63/ بحثٌ جديدٌ عن القرآن الكريم، صبيح محمد، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1988م.
- 64/ البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، دار المعارف، القاهرة، 1971م.

- 65/ بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، أبي العباس أحمد بن عمار المهدي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، المخطوطات العربية، الكويت، (د.ت).
- 66/ البيان في تفسير القرآن، أبي القاسم الحوثي، ط4، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1975م.
- 67/ البيان في غريب إعراب القرآن، أبي البركات بن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
- 68/ بصائر الدرجات، أبي جعفر محمد بن فروخ الصفار، ط1، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2010م.
- 69/ البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 1957م.
- 70/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، مصر، 1979م.
- 71/ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، دار هجر، القاهرة، 2001م.
- 72/ جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، عثمان بن سعيد أبي عمرو الداني، تحقيق: عبد المهيم وزملائه، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ت).
- 73/ الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وزملاءه، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.
- 74/ الجامع لشعب الإيمان، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد زغلول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ.
- 75/ جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات، سلوم أحمد، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 2006م.
- 76/ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي، تحقيق: حامد أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية، 1404هـ.
- 77/ جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، أبي عمر حفص بن عمر الدوري، تحقيق: حكمت بشير ياسين، ط1، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، 1988م.
- 78/ جمالُ القراء وكمال الإقراء، جمال الدين السخاوي، تحقيق: علي حسن التواب، ط1، مكتبة التراث، مكة، 1987م.

- 79/ الجمع الصّوتي الأول للقرآن الكريم، لبيب سعيد، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.
- 81/ الجمع بين الصحيحين (البخاري ومسلم)، محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم، الرياض، 1994م.
- 82/ جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تعليق وتصحيح: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
- 83/ دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1971م.
- 84/ دور نخاة القرن العاشر في حفظ التراث النحوي، أحمد محمد عبد الراضي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت).
- 85/ ديوان أبي الطّيب المتنبّي، شرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبط وتصحيح: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شليبي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- 86/ ديوان أبي النجم العجلي، شرح: علاء الدين أغا، الرياض، 1981م.
- 87/ ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- 88/ ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1950م.
- 89/ ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط1، دار المعارف، مصر، 1969م.
- 90/ ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2005م.
- 91/ ديوان الحطيئة، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة الحلبي، مصر، 1958م.
- 92/ ديوان حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت، 1961م.
- 93/ ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع وتحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).
- 94/ ديوان لبيد، بُنيد بن ربيعة، ط1، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- 95/ ديوان المهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم: طلال حرب، الدار العالمية، (د.ت).
- 96/ ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.
- 97/ ديوان عبيد بن الأبرص، دار بيروت ودار صادر، بيروت، 1377هـ.
- 98/ ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الأندلس، بيروت، (د.ت).
- 99/ ديوان عنتره العنسي، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، (د.ت).
- 100/ ديوان الشماخ بن ضرار الصحابي الغطفاني، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، (د.ت).

- 101/ ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق: علي ذو الفقار شاكر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984م.
- 102/ ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2004م.
- 103/ ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، ط1، دار المعرفة، بيروت، 2006م.
- 104/ الدلائل في غريب الحديث، أبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: محمد القنّاص، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م.
- 105/ الدراسات الدينية بخراسان في العصر الأموي، حسين عطوان، ط1، دار الجليل، بيروت، 1993م.
- 106/ دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، 1972م.
- 107/ الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، هادي أحمد هادي الشجيري، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2001م.
- 108/ دراسات في علوم القرآن الكريم، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط14، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2005م.
- 109/ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط16، دار العلم للملايين، بيروت، 2004م.
- 110/ دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى العصر الأموي، صلاح الدين المنجد، ط1، دار الكتاب الجديد بيروت، 1972م.
- 111/ دراسة فنية لمصحف مبكر يعود للقرن الثالث الهجري، تحقيق: عبد الله بن محمد المنيف، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 1998م.
- 112/ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية، ط1، القاهرة، 2003م.
- 113/ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط1، دار القلم، دمشق، 1406هـ.
- 114/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- 115/ الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية، الجمل محمد أحمد، ط1، دار الفرقان، عمان، 2009م.
- 116/ الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، ط1، مطبعة العرفان، صيدا، 1331هـ.

- 117/ وفیات الأعیان وأنباء أبناء الزمان، أبي العباس محمد بن أبي بكر بن خلکان، تحقیق: إحسان عباس، دار صادر، بیروت، 1968م.
- 118/ زاد المسیر فی علم التفسیر، عبد الرحمن بن علی الجوزی، ط4، نشر المكتب الإسلامي، 1987م.
- 119/ زاد المعاد فی هدی خیر العباد، ابن قیم الجوزیة، دار الكتاب العربی، بیروت، (د.ت).
- 120/ الزاهر فی معانی کلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباری، تحقیق: حاتم صالح الضامن وعز الدين البدوي التّجار، ط1، مؤسسة الرسالة، بیروت، 1988م.
- 121/ زهرة النفاسیر، أبو زهرة، ط1، دار الفكر العربی، القاهرة، (د.ت).
- 120/ الزیادة والإحسان فی علوم القرآن، ابن عقيلة المکی، ط1، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الإمارات، 2006م.
- 122/ حاشیة الصبان شرح الأشموني علی ألفیة ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعینی، تحقیق: طه عبد الووف سعد، المكتبة التوفیقیة، القاهرة، (د.ت).
- 123/ الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق و الشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبي علي الفارسي، تحقیق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1984م.
- 124/ الحُجَّةُ فی القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن خالويه، تحقیق: عبد العال سالم مكرم، ط3، دار الشروق، بیروت، 1979م.
- 125/ حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقیق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بیروت، 1997م.
- 126/ حدیث الأحرف السبعة (دراسةٌ لإسناده ومنتنه واختلاف العلماء فی معناه وصلته بالقراءات)، عبد العزيز القارئ، ط1، مؤسسة الرسالة، بیروت، 2002م.
- 127/ الحجّاج بن یوسف الثّقفي حیاتة وآراؤه السیاسیة، إحسان صدقي العمدة، ط2، دار الكتب العلمیة، بیروت، 1981م.
- 128/ الحیة الأدبیة فی البصرة إلى نهاية القرن 2هـ، زكي أحمد كمال، ط1، دار الفكر، دمشق، 1961م.
- 129/ الحیوان، الجاحظ عمرو بن بحر، تحقیق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجیل ودار الفكر، بیروت، 1988م.
- 130/ حلیة الأولیاء، أبو نعیم الأصبهانی، ط4، دار الكتاب العربی، 1985م.
- 131/ الحلقة المفقودة فی تاریخ النحو العربی، عبد العال سالم مكرم، ط1، دار الصفوة، بیروت، 1992م.

- 132/ حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين، محمود حمدي زقزوق، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2002م.
- 133/ حقائق هامة حول القرآن الكريم، جعفر مرتضى العاملي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.
- 134/ طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1973م.
- 135/ الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
- 136/ الكوفيون والقراءات، حازم سليمان الحلبي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م.
- 137/ الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عبد الفتاح الحموز، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، 1997م.
- 138/ الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبي البقاء أيوب الكفوي، مقابلة ووضع: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
- 139/ كلمة الرسول الأعظم، حسن الشيرازي، ط3، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1982م.
- 140/ كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي الهندي، ضبط وتصحيح: بكري حياي وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).
- 141/ كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهنأوي، تحقيق: علي دحروج، ونقله من الفارسية إلى العربية: عبد الله الخالدي، وترجمه إلى الأجنبية: جورج زيناقي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م.
- 142/ الكشاف عن حقائق غوامض التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وفتحي عبد الرحمن حجازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.
- 143/ كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، ط1، دار الوطن، الرياض، 1997م.
- 144/ كشف المشكلات وإيضاح العضلات، أبي الحسن الأصبهاني المعروف بجامع العلوم، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1415هـ.
- 145/ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974م.

- 146/ الكتاب، أبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996م.
- 147/ الكتاب والقرآن (قراءة معاصرة)، محمد شحرور، منشورات الأهالي، دمشق، (د.ت).
- 148/ الكتاب المقدس بعهديه (القديم والجديد):
- 149 <http://www.oninebible.net/> Online Bible Millennium Edition. Vertion 1.11.90. Mar 28. 2002.
- 149/ الكتابة العربية والسامية، رمزي بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م.
- 150/ الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، صالح إبراهيم الحسن، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2003م.
- 151/ اللُّبَاب في علوم الكتاب، أبي حفص عمر بن علي بن عادل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض ومحمد سعد رمضان حسن ومحمد المتولي الدسوقي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- 152/ اللهجات العربية نشأة وتطورا، عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م.
- 153/ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ط1، مكتبة المعارف، الرياض، 1999م.
- 154/ اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم راين، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002م.
- 155/ اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، طبعة جديدة، الدار العربية للكتاب، 1983م.
- 156/ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، فاضل غالب المطليبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978م.
- 157/ اللحن اللغوي وآثاره في الفقه واللغة، محمد عبد الله بن التيمن، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2008م.
- 158/ لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1972م.
- 159/ لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- 160/ اللغات في القرآن، إسماعيل بن عمرو بن سحنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1946م.
- 161/ لغويات، قَلْبِيلَة عبده عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).

- 162/ لغة القرآن الكريم، عبد الرحيم عبد الجليل، ط1، مطبعة مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، 1981م.
- 163/ المأزق في الفكر الديني بين النص والواقع، نضال عبد القادر الصالح، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2006م.
- 164/ مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ط2، مكتبة المعارف، الرياض، 1996م.
- 165/ مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ط10، دار العلم للملايين، بيروت، 1977م.
- 166/ مباحث في علم القراءات، عبد العزيز المزيني، ط1، دار كنوز إشبيلية، الرياض، 2011م.
- 167/ مجاز القرآن، أبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، 1954م.
- 168/ مجالس العلماء، أبي القاسم بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، مطبعة حكومة الكويت، 1984م.
- 169/ مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1960م.
- 170/ مجموع الفتاوى، تقي الدين بن تيمية، ط1، مكتبة المعارف، المغرب، (د.ت.).
- 171/ المجموع شرح المهذب، أبي زكريا النووي، تحقيق: محمد بنحيت المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، (د.ت.).
- 172/ مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، حميد الله محمد، ط5، دار النفائس، بيروت، 1985م.
- 173/ مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2003م.
- 174/ مجمع البيان في تفسير القرآن، أبي علي الطبرسي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
- 175/ المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر، عمان، 1987م.
- 176/ المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1968م.
- 177/ المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ط3، دار الأمل، إربد، الأردن، 2001م.
- 178/ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1958م.
- 179/ مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م.
- 180/ المدخل لدراسة القرآن الكريم، أبي شهبة محمد، ط3، دار اللواء، الرياض، 1987م.
- 181/ مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، شعبان صلاح، ط1، دار غربي، القاهرة، 2005م.

- 182/ الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، ط1، مكتبات الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983م.
- 183/ الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، وليد بن أحمد وزملاءه، ط1، سلسلة إصدارات الحكمة، بريطانيا، 2003م.
- 184/ موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1993م.
- 185/ موسوعة عباقرة الإسلام في النحو واللغة والفقهاء، رحاب خضر عكاوي، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 1993م.
- 186/ موسوعة القبائل العربية (بحوث ميدانية وتاريخية)، محمد سليمان الطيب، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م.
- 187/ موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، محمد السيد عزوز، مراجعة: سعيد محمد اللحام، ط1، عالم الكتب، بيروت، 2001م.
- 188/ الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مریم، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط1، مطبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، 1993م.
- 189/ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي و محمد جاد المولى بك، ط3، دار التراث، القاهرة، (د.ت).
- 190/ المحكم في نقط المصاحف، أبي عمرو الداني، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1997م.
- 191/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- 192/ المحرر في علوم القرآن، مساعد بن سليمان الطيار، ط2، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، جدة، 2008م.
- 193/ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شليبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م.
- 194/ الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1997م.
- 195/ الميسر في القراءات الأربع عشرة، تأليف: محمد فهد خاروف، مراجعة: محمد كريم راجح، ط1، دار الكلم الطيب، دمشق/بيروت، 2000م.

- 196/ مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: فواز أحمد زمري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995م.
- 197/ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: زكرياً عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
- 198/ من أسرار اللغة، أنيس إبراهيم، ط1، مكتبة الأنجلو، مصر، 1972م.
- 199/ من أعيان الشيعة أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1988م.
- 200/ منهج الإمام الطبري في الترجيح، حسين علي الحربي، ط1، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.
- 201/ منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط1، دار الهادي، بيروت، 2007م.
- 202/ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين أبو العباس أحمد الشُّمَّي، ط1، المطبعة البهية، القاهرة، 1305هـ.
- 203/ المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف، أبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، إدارة إحياء التراث القديم، 1954م.
- 204/ من قضايا القرآن، إسماعيل الطحان، ط2، مكتبة الأقبسى، قطر، 1415هـ.
- 205/ المنتخب من غريب كلام العرب، أبي الحسن الهنائي المعروف بكرام النمل، تحقيق: محمد بن أحمد العمري، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1989م.
- 206/ المسند، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ.
- 207/ المسند وبهامشه كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، أحمد بن حنبل، ط5، المكتب الإسلامي، بيروت، 1985م.
- 208/ المستدرك على الصحيحين، عبد الله الحاكم النيسابوري، طبعة متضمنة انتقادات الذهبي، ط1، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.
- 209/ المستشرقون الألمان تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية، صلاح الدين المنجد، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1978م.
- 210/ المستشرقون والدراسات القرآنية، محمد حسين علي الصغير، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1999م.

- 211/ المستشرقون والقرآن، دراسة نقدية لمناهج المستشرقين، عمر لطفي العالم، ط1، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، ماطا، 1991م.
- 212/ معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
- 213/ معاني القرآن، أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
- 214/ معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، تحقيق: شحاتة عيسى علي، (د. دار نشر)، (د.ت).
- 215/ معاني القرآن وإعرابه، أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
- 216/ معاني القرآن الكريم، أبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصّابوني، ط1، طباعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1988م.
- 217/ معاني القراءات، أبي منصور الأزهري، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعض بن حمد القوزي، ط1، دار المعارف، الرياض، 1991م.
- 218/ المعجزة الكبرى (معجزة إحدى الكُبرى)، عدنان الرفاعي، ط1، دار الخير للطباعة والتوزيع، دمشق، 2006م.
- 219/ المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1995م.
- 220/ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، ط2، دار الحديث، القاهرة، 1988م.
- 221/ المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.
- 222/ معجم الفصح من اللهجات وما وافق منها القراءات القرآنية، محمد أديب عبد الواحد جمران، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م.
- 223/ معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحّالة، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.
- 224/ معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1988م.
- 225/ معجم القراءات القرآنية، عبد اللطيف الخطيب، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2002م.
- 226/ معجم شواهد النحو الشعرية، حتّا جميل حدّاد، ط1، دار العلوم، الرياض، 1984م.

- 227/ المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أبي العباس أحمد الونشريسي، خرّجه: جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجّي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.
- 228/ مع المصاحف، يوسف إبراهيم النور، ط1، دار المنار، دبي، 1993م.
- 229/ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، استانبول، 1995م.
- 230/ مفاتيح التفسير (معجم شامل لما يهمّ المفسر معرفته من أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته ومهمّاته)، أحمد سعد الخطيب، ط1، دار التدمرية، الرياض، 2010م.
- 231/ مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1993م.
- 232/ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، ط2، منشورات جامعة بغداد، 1993م.
- 233/ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مراجعة: وائل عبد الرحمن، مطبعة المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003م.
- 234/ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زاده، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
- 235/ مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، الأسد ناصر الدين، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1978م.
- 236/ المصاحف، ابن أبي داود السجستاني، تحقيق: محب الدين عبد السّبحان، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002م.
- 237/ مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، الراجحي شرف الدين علي، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1983م.
- 238/ المصنف، ابن أبي شيبة، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، ط1، دار عالم الكتب، الرياض، 1988م.
- 239/ المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب عبد الرحمن الأعظمي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1983م.
- 240/ المقدمة، ابن خلدون عبد الرحمن، ضبط: محمد الاسكندراني، ط1، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، 2005م.
- 241/ المقدمة، ابن خلدون عبد الرحمن، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ط3، دار النهضة، مصر، (د.ت).
- 242/ مقدمة أثر جيفري لكتاب المصاحف، أبي داود السجستاني، ط1، دار التكوين، دمشق، 2004م.
- 243/ مقدمات في علم القراءات، شكري خالد وأحمد مفلح و محمد خالد منصور، ط1، دار عمار، عمان، 2001م.

- 244/ المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبي عمرو عثمان الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، 1403هـ.
- 245/ المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، ط1، دار محيسن للطباعة والنشر، الكويت، 2002م.
- 246/ المقتضب، أبي العباس محمد المررد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.
- 247/ المقتضب في لهجات العرب، محمد رياض، مطبعة الأوفيست، طنطا، 1996م.
- 248/ مراتب النحويين، أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة فضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، (د.ت).
- 249/ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبي شامة المقدسي، تقديم: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
- 250/ مراكز الدراسات النحوية، عبد الهادي الفضلي، ط1، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، 1986م.
- 251/ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض، ط1، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ت).
- 252/ مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السّوّاس، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت).
- 253/ متى جُمع القرآن، محمد الحسين الشيرازي، ط1، مركز الرسول الأعظم للتحقيق والنشر، بيروت، 1998م.
- 254/ المخصّص، أبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- 255/ مختار الصحاح، الرازي محمد بن أبي بكر، تحقيق: يحيى خالد توفيق، ط1، مطبعة مكتبة الآداب، القاهرة، 1998م.
- 256/ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أحمد ابن خالويه، تحقيق: آثر جيفري، مكتبة المنتبي، القاهرة، (د.ت).
- 257/ مذاهب التفسير الإسلامي، جولد تسيهر، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط5، مطبعة دار اقرأ، بيروت، 1992م.
- 258/ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، التراث العربي، الكويت، 2000م.

- 259/ المغني في توجيه القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ط1، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (د.ت).
- 260/ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، أبي جعفر النحاس، المكتبة العلمية، القاهرة، 1357هـ.
- 261/ النجوم الزاهرة في تراجم القراء الأربعة عشر ورواقتهم وطرقهم، صابر حسن محمد، ط1، عالم الكتب، الرياض، 1998م.
- 262/ النهاية في غريب الحديث والأثر، أبي السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).
- 263/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبي البركات كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الأردن، 1985م.
- 264/ نزول القرآن على سبعة أحرف، مناع القطان، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1991م.
- 265/ النحو العربي في مواجهة العصر، إبراهيم السامرائي، ط1، دار الجليل، بيروت، 1995م.
- 266/ نكت الانتصار لنقل القرآن، أبي بكر الباقلاني، تحقيق محمد زغلول سلام، (د.ط)، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت).
- 267/ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1995م.
- 268/ التشر في القراءات العشر، أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- 269/ نثر الورود على مراقبي السعود، شرح محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد ولد سيدي ولد الحبيب الشنقيطي، ط3، دار دار المنارة، جدة، 2002م.
- 270/ النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي، السيد عالم سبيط النيلي، إعداد: محمد تقي مهدي الوائلي، ط2، مكتبة بلوتو، 2003م.
- 271/ السبعة في القراءات، أبي بكر بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، 1972م.
- 272/ سيبويه والقراءات (دراسة تحليلية معيارية)، أحمد مكّي الأنصاري، ط1، دار المعارف، مصر، 1972م.
- 273/ السّيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، عبد المنعم فائز، ط1، دار الفكر، دمشق، 1973م.
- 274/ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملاءه، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.

- 275/ السنن، أبي داود، ط1، دار الجنان، بيروت، 1988م.
- 276/ السنن، سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: سعد بن عبد العزيز آل حميد، ط1، دار الصمعي، الرياض، 1993م.
- 277/ السنن، الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وإبراهيم عطوة، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- 278/ السنن الكبرى، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة، بيروت، عن دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، 1344هـ.
- 279/ سِفْرُ السَّعَادَةِ وَسَفِيرُ الْإِفَادَةِ، علم الدّين أبي الحسن علي السّخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدّالي وشاكر الفحّام، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م.
- 280/ عالم المعجزات (بحثٌ في تاريخ القرآن)، أبو موسى الحريري، ط3، دار (لأجل المعرفة)، لبنان، 1986م.
- 281/ عالمية الإسلام ورسائل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء، عبد الوهاب عبد السلام طويلة ومحمد أمين شاكر حلواني، ط1، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- 282/ العواصم من القواصم، أبي بكر بن العربي، تحقيق: عمّار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1974م.
- 283/ علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، يوسف بن خلف العيساوي، تقديم: حاتم صالح الضامن. ط1، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض، 2007م.
- 284/ علم اللّغة إلى حوالي سنة 430هـ (اللغويون المتقدمون في العراق وفارس وجزيرة العرب ومصر والمغرب والأندلس)، نقله إلى العربية: عرفة مصطفى، ومراجعة: مازن عماوي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، 1988م.
- 285/ علم القراءات، نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، إبراهيم آل إسماعيل، تقديم: عبد العزيز بن عبد الله آل شيخ، ط1، مكتبة التوبة، الرياض، 2000م.
- 286/ علوم القرآن، عبد الفتاح أبو سنة، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995م.
- 287/ علوم القرآن بين البرهان والإتقان، حازم سعيد حيدر، ط1، دار الزمان، المدينة المنورة، 1420هـ.
- 288/ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجليل، بيروت، 1981م.
- 289/ عمدة القارئ بشرح صحيح البخاري، بدر الدين بن أحمد العيني، ط1، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- 290/ العربية بين أمسها وحاضرها، إبراهيم السّامرائي، ط1، دار الحرية، بغداد، 1978م.

- 291/ العربية لغة العلوم والتقنية، عبد الصبور شاهين، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1986م.
- 292/ العربية الفصحى ولهجاتها، حسان البهنساوي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004م.
- 293/ العربية تاريخ وتطور، إبراهيم السامرائي، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1993م.
- 294/ الفهرست، أبي الفرج محمد بن إسحاق النديم المعروف بالوراق، تحقيق: رضا تجدد، حقوق الطبع محفوظة لدى المحقق، أكتوبر 1979م.
- 295/ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م.
- 296/ في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م.
- 297/ في اللهجات العربية القديمة، إبراهيم السامرائي، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1994م.
- 298/ في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، ط1، دار الثقافة، 1988م.
- 299/ في علوم القرآن، كفاي عبد السلام والشريف عبد الله، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.
- 300/ في علوم القراءات، مدخل ودراسة وتحقيق، السيد رزق الطويل، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1985م.
- 301/ في رحاب القرآن، سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، 1989م.
- 302/ فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1987م.
- 303/ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة دار الحمامي، مصر، 1973م.
- 304/ فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1977م.
- 305/ الفروع، أبي عبد الله محمد بن مفلح الحنبلي، مراجعة: عبد الستار أحمد فراج، ط4، عالم الكتب، بيروت، 1404هـ.
- 306/ الفريد في إعراب القرآن المجيد، حسين بن أبي العزهمداني، تحقيق: محمد حسن النمر، ط1، دار الثقافة، 1411هـ.
- 307/ الفرقان، محمد بن الخطيب، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- 308/ الفتاوى الكبرى، تقي الدين بن تيمية، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- 309/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، شهاب الدين بن حجر العسقلاني، ط3، المكتبة السلفية، السعودية، 1407هـ.

- 310/ فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، ط1، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2005م.
- 311/ فتح القدير بين الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، ط3، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2003م.
- 312/ الفتح الرباني في العلاقة بين القراءات والرسم العثماني، محمد سالم محيسن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1415هـ.
- 313/ فضائل القرآن، أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، (د.ت).
- 314/ فضائل القرآن، شهاب الدين ابن كثير، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، ط1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1416هـ.
- 315/ الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، أبي الربيع نجم الدين الطوفي، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م.
- 316/ القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة، مجدي محمد حسين، (د.ط)، (د.مط)، 2002م.
- 317/ القبس في شرح موطأ الإمام بن أنس، أبي بكر بن العربي المعافري، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.
- 318/ القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر الحموي، تحقيق: عبد الكريم بكار، ط1، دار القلم، دمشق، 1986م.
- 319/ القواعد اللغوية المتدعة (نظرات نقدية في قواعد لغوية)، نذير أحمد العطاونة، ط1، دار الإمام الرّواس، بيروت، 2008م.
- 320/ القطع و الائتاف، أبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق: فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.
- 321/ قلاند الجمّان في التعريف بقبائل عرب الزمان، أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، الناشر: دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م.
- 322/ القرآن والقراءات والأحرف السبعة، عبد الغفور محمود مصطفى، ط1، دار السلام، القاهرة، 2008م.
- 323/ القرآن وأوهام المستشرقين، محمد حسين أبو العلا، المكتب العربي للمعارف، (د.ت).
- 324/ القرآن والمبشرون، محمد عزة دروزة، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1979م.

- 325/ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الصباح، الكويت، (د.ت).
- 326/ القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته، أحمد محمد جمال، ط4، دار إحياء العلوم، بيروت، 1412هـ.
- 327/ القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي (دراسة نقدية تحليلية)، محمد محمد أبو ليلي، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2002م.
- 328/ القرآن الكريم (نزوله، تدوينه، تأثيره)، ريجيس بلاشير، تعريب رضا سعادة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1974م.
- 329/ القرآن الكريم في مواجهة الماديين الملحدّين، أحمد عبد الحميد الشاعر، ط2، دار القلم، الكويت 1982م.
- 330/ القرآن المجيد، محمد عزة دروزة، المطبعة العصرية، بيروت، (د.ت).
- 331/ القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2001م.
- 332/ القراءات أحكامها ومصدرها، شعبان محمد إسماعيل، ط2، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 1414هـ.
- 333/ القراءات بين العربية والأصوات اللغوية (منهج لساني معاصر)، سمير استيتية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005م.
- 334/ القراءات الواردة في السنة ومعه جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، حفص بن عمر الدوري، حقيق: أحمد المعصراوي، ط1، دار السلام، القاهرة، (د.ت).
- 335/ القراءات وأثرها في علوم العربية، محسن محمد سالم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1994م.
- 336/ القراءات وأثرها في علوم العربية، محسن محمد سالم، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998م.
- 337/ القراءات واللهجات، حمودة عبد الوهاب، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948م.
- 338/ القراءات وما يتعلّق بها، فضل عباس، ط1، دار النفائس، عمان، 2008م.
- 339/ القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة، محمد عارف عثمان الهردوي، حقوق الطبع لدى المؤلف، 1986م.
- 340/ القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1402هـ.

- 341/ القراءات القرآنية (أحكامها، تاريخها، ثبوتها، وحجيتها)، قابة عبد الحليم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999م.
- 342/ القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، مكرم عبد العال سالم، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
- 343/ القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، عبد الهادي الفضلي، ط3، بيروت، دار القلم، 1985م.
- 344/ القراءات الشاذة، ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، عبد العلي المسئول، ط1، دار ابن القيم، الرياض، و دار ابن عفا، القاهرة، 2008م.
- 345/ ابن قتيبة العالم الناقد الأديب، عبد الحميد سند الجندي، المؤسسة المصرية العامة، مصر الجديدة، 1963م.
- 346/ قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، فضل حسن عباس، ط1، دار البشير، عمان، (د.ت).
- 347/ قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية، عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- 348/ الردّ على جولد تسيهر في مطاعنه في القراءات القرآنية، جبل حسن، ط2، (د.مط)، طنطا، 2002م.
- 349/ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الآلوسي، دار الفكر، بيروت، 1398هـ.
- 350/ رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ط1، مكتبة اللجنة الوطنية، بغداد، 1982م.
- 351/ رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، عبد الفتاح إسماعيل شليبي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1960م.
- 352/ رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن (دوافعها ودفعها)، عبد الفتاح إسماعيل شليبي، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، 1999م.
- 353/ الرسم العثماني للمصحف الشريف مدخل ودراسة، حسن سري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، (د.ت).
- 354/ الرسم القرآني، العبقري توفيق أحمد، ط1، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2002م.
- 355/ رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1999م.

- 356/ رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد التّور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط2، دار القلم، دمشق، 1985م.
- 357/ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبعة جامعة الكويت، 1974م. 358/ شبهات حول القرآن وتفنيدها، غازي عناية، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1996م. 359/ الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار النائلة، ط1، (د. مط)، بغداد، 1976م.
- 360/ شواذّ القراءات، رضي الدين شمس الدين الكرمانى، تحقيق: شمران العجلي، ط1، مؤسسة البلاغ، بيروت، (د.ت).
- 361/ الشّعر والشّعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1364هـ.
- 362/ شرح الهداية، أبي العباس المهدي، تحقيق: حازم سعيد حيدر، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1416هـ.
- 363/ شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوي، ط1، مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، جامعة الأزهر، 2000م.
- 364/ شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، أبي منصور الحسن يوسف المعروف بالحلي، تأليف: علي الحسيني الميلاني، ط1، مطبعة وفا، قم المشرفة، 1428هـ.
- 365/ شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، 1928م.
- 366/ شرح مشكل الآثار، أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.
- 367/ شرح مختصر الروضة، أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: عبد الله التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ.
- 368/ شرح الفصح، أبي القاسم محمود جار الله الزمخشري، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله الغامدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1417هـ.
- 369/ شرح القوائد السبع الطوال، أبي بكر الأنصاري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1400هـ.
- 370/ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، ط1، مطبعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة السعودية، 1993م.
- 371/ شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي، رضي الدين الأستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن وزملاءه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ.

- 372/ شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1358هـ.
- 373/ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، مراجعة: لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء، مطبعة الحكومة، الكويت، 1965م.
- 374/ تأويل مشكل القرآن، أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، شرح ونشر: السيّد أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، 1973م.
- 375/ تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، تعليق ومراجعة: شوقي ضيف، طبعة جديدة، دار الهلال، القاهرة، (د.ت).
- 376/ تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- 377/ تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1959م.
- 378/ تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، ط1، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1929م.
- 379/ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين بن غرامة العمري، دار الفكر، 1995م.
- 380/ تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد السيد طلب، ط1، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت).
- 381/ تأريخ القرآن، إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م.
- 382/ تأريخ القرآن، محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1999م.
- 383/ تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، 2003م.
- 384/ تاريخ القرآن، تيودور نولديكه، نقله إلى العربية: جورج تامر بالتعاون مع فريق عمل، ط1، دار جورج ألمز هيلدسهام - زوريخ - نيويورك، بيروت، 2004م.
- 385/ تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد آباء، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - المملكة المغربية، 2001م.
- 386/ تاريخ التراث العربي، سزكين فؤاد، نقله إلى العربية: فهمي حجازي وراجعه: عرفة مصطفى وسعيد عبد الرحيم، ط1، دار الثقافة والنشر بالجامعة، الرياض، 1991م.
- 387/ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإقتان، طاهر صالح الجزائري، ط1، مطبعة المنار، مصر، 1334هـ.
- 388/ التبيان في آداب حملة القرآن، النووي محي الدين، ط3، دار الفكر، 1974م.

- 389/ التبيان في إعراب القرآن، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي. طبعة عيسى البايي الحلبي وشركاه، مصر، 1976م.
- 390/ التبيان في تفسير القرآن، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1309هـ.
- 391/ التبصرة والتذكرة، أبي محمد عبد الله بن إسحاق الصيرمي، تحقيق: أحمد مصطفى علي الدين، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982م.
- 392/ تدبر القرآن، السندي سلمان بن عمر، ط2، المنتدى الإسلامي، 2000م.
- 393/ تدريب الراوي في شرح تقريب التواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح وتعليق: أبي عبد الرحمن بن عويضة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.
- 394/ تهذيب اللغة، أبي منصور بن أحمد الأزهرري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومراجعة: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964م.
- 395/ تهذيب التهذيب، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتناء: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995م.
- 396/ تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، محمد بن محمد بن يوسف الجزري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
- 397/ التحديد في الإتقان والتجويد، أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، ط1، مكتبة دار الأنبار، بغداد، 1407هـ.
- 398/ التطور اللغوي التاريخي، السامرائي إبراهيم، ط3، دار الأندلس، 1993م.
- 399/ التيسير في القراءات السبع، أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح: أوتو برتزل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م.
- 400/ التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبي هلال العسكري، تحقيق: عزة حسن، ط1، دار طلاس، سورية، 1996م.
- 401/ تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، أبي البقاء بن القاصح، ط1، مصطفى البايي الحلبي، مصر، 1949م.
- 402/ التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، ط2، مؤسسة التمهيد، قم المقدسة، 2009م.
- 403/ التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق: علي حسن التواب، ط1، دار مكتبة المعارف، الرياض، 1985م.

- 404/ التمهيدي لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ط1، المكتبة التجارية مصطفى الباز، 1409هـ.
- 405/ التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق: محمد أسعد طلس وزملاءه، ط2، دار صادر، بيروت، 1992م.
- 406/ تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ت).
- 407/ التسهيل لعلوم التنزيل، أبي عبد الله محمد بن جزى الكلبي، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
- 408/ التعبير الفني في القرآن، بكرى شيخ أمين، ط1، دار الشروق، بيروت، 1973م.
- 409/ تفسير أم المؤمنين عائشة، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الله أبو السعود بدر، ط1، عالم الكتب، الرياض، 1996م.
- 410/ تفسير البحر المحيط، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض وزكريا النوتي وأحمد الجمل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- 411/ تفسير البيان في الموافقة بين الحديث والقرآن، محمد حسين الطباطبائي، تحقيق: أصغر إرادتي، ط1، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2006م.
- 412/ تفسير البيضاوي، مع حاشية شيخ زاده، أبي الخير عبد الله البيضاوي، ط1، مكتبة الحقيقة، 1991م.
- 413/ تفسير الجلالين، جلال الدين محمد المحلى وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبعة جديدة، دار ابن كثير، الرياض، 1407هـ.
- 414/ تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في رواي علوم القرآن، محمد الأمين الأرمي، مراجعة: هاشم محمد علي، ط1، دار طوق النجاة، بيروت، 2001م.
- 415/ التفسير الموضوعي، نخبة من علماء التفسير وعلوم القرآن، إشراف: مصطفى مسلم، ط1، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، الشارقة، 2010م.
- 416/ التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة الزحيلي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1991م.
- 417/ تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1946م.
- 418/ تفسير النسفي، عبد الله بن أحمد النسفي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

- 419/ تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود وعبد المجيد التوّتي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- 420/ تفسير سفيان الثوري (برواية أبي جعفر النهدي)، تحقيق: امتياز علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
- 421/ تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب)، فخر الدين محمد الرازي، ط1، دار الفكر، 1981م.
- 422/ تفسير القاسمي المسمى (محاسن التأويل)، محمد جمال الدين القاسمي، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1957م.
- 423/ تفسير القرآن الحكيم الشهير (بتفسير المنار)، محمد رشيد رضا، طبعة الهيئة المصرية للكتاب، 1973م.
- 424/ تفسير القرآن العزيز، أبي عبد الله محمد بن أبي زمنين، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكتر، ط1، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 2002م.
- 425/ تفسير القرآن العظيم، عماد الدين بن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد ومحمد السيد رشاد ومحمد فضل العجموي وعلي أحمد عبد الباقي وحسن عباس قطب، ط1، مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجزيرة، 2000م.
- 426/ تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م. 427/ تفسير غريب القرآن، أبي محمد عبد الله بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م.
- 428/ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين الصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م.
- 429/ تصحيحات المحدثين، أبي هلال الحسن العسكري، ضبط: أحمد عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
- 430/ تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مأمون شيجا، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1997م.
- 431/ التذكار في أفضل الأذكار، محمد بن فرح القرطبي، تحقيق: بشير محمد عيون، ط4، مكتبة دار البيان، دمشق، ومكتبة المؤيد، الطائف، 1992م.
- 432/ تذكرة الحفاظ، أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، طبعة الهند، 1333هـ.

- 433/ تذكرة النحاة، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
- 434/ التذكرة في القراءات الثمان، ابن غلبون، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط1، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، 1992م.
- 435/ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، طبعة مكتبة الخانجي، مصر، 1997م.
- 436/ خزينة الأسرار، محمد حقي النازلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- 437/ الخط والكتابة في الحضارة العربية، يحي وهيب الجبوري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م.
- 438/ الخصائص في النحو، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، 1952م.
- 439/ الخصال، أبي جعفر محمد بن علي بابويه القمي، تصحيح: علي الغفاري، ط1، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية، قم المقدّسة، 1362هـ—
- 440/ ضحى الإسلام، أحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1938م.
- 441/ ضرورة الشعر، أبي سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.
- 442/ ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ياقوت أحمد سليمان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
- 443/ الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري، حمادي العبيدي عادل، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2005م.
- 444/ غاية النهاية في طبقات القراء، أبي الخير محمد بن الجزري، طبعة جديدة مصححة نشر براجستراسر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م.
- 445/ غيث النفع في القراءات السبع، أبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، ضبط وتصحيح: محمد عبد القادر شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
- 446/ الغريب المصنف، أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد المختار العبيدي، ط1، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996م.

الأطاريحُ والرَّسائلُ الجامعيَّةُ:

- 1/ الإمام الهذلي ومنهجه في كتابه الكامل في القراءات الخمسين، إعداد: عبد الحفيظ محمد بن عمر الهندي، إشراف: شعبان بن إسماعيل، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، السنة: 2008م، الرقم الجامعي: (42470007)، مخطوط، عدد صفحاتها: (664).
- 2/ إعراب القرآن العظيم لذكريا الأنصاري، دراسة وتحقيق: موسى علي موسى مسعود، إشراف: محمد حسنين صبرة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، السنة: 2001م، الرقم الجامعي: (5823)، مخطوط، عدد صفحاتها: (633).
- 3/ اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل. إعداد: محمد سعيد ربيع الغامدي، إشراف: عبد الفتاح إسماعيل، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة: 1419هـ، الرقم الجامعي: (6603)، مخطوط، عدد المجلدات (03).
- 4/ مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة، إعداد: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، إشراف: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة: 2000م، الرقم الجامعي: (5-8767-417)، مخطوط، عدد صفحاتها: (1411).
- 5/ نحو القراء الكوفيين، إعداد: خديجة أحمد مفتي، إشراف: عبد الفتاح إسماعيل شليبي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة: 1402هـ، الرقم الجامعي (002425)، مخطوط، عدد صفحاتها: (552).
- 6/ نظرية التأويل في التراث اللساني العربي، إعداد: لزعر مختار، إشراف: عبد الملك مرتاض، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة وهران (السنانية)، الجزائر، السنة: 2004م، الرقم (دك 58) مخطوط، عدد صفحاتها: (463).
- 7/ سيميائية التشكيل الخطي (مقاربة سيبريميائية غرافولوجية)، إعداد: قدور ثاني عبدالله، إشراف أحمد حساني، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة وهران (السانيا)، الجزائر، 2005م، رقم (دك63)، مخطوط، عدد صفحاتها: (466).
- 8/ علل القراءات القرآنية (دراسة لغوية وصفية تحليلية)، إعداد: محي الدين سالم، إشراف: يمينة بن مالك، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة قسنطينة (منتوري)، الجزائر، 2005م، مخطوط، عدد صفحاتها: (454).

9/ القراءات عند ابن جرير الطبري في ضوء اللغة والنحو كما وردت في كتابه، إعداد: أحمد خالد بابكر، إشراف: عبد العزيز بُرْهام، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة: 1983م، الرقم الجامعي (002568)، مخطوط، عدد صفحاتها: (1502).

المراجع الأعجمية

Introduction au Coran. Regis Blachere. Ed. Besson et antemerle. Paris.1959.

1/

2/ Valkesprache und Schriftsprache in alten Arabian. K.VOLLers (K.Vol-lers)-Strasbourg. 1906.

3/ Die Geschichte des Qorantexts . Bergstrasser et Pretzel . T3 . 1938.

المجلات

1/ «دليل الألسن في كتاب معاني القرآن»، عدنان الأسعد، مجلة المورد، العراق، المجلد (17)، العدد (04)، السنة: 1988م.

2/ «موازنة بين رسم المصحف والنقوش العربية القديمة»، غانم قدوري الحمّد، مجلّة المورد، الجمهورية العراقية، المجلد(15)، العدد(4)، السنة: 1986م.

3/ «موقف النحاة من القراءات الشاذة وأثرها في النحو العربي»، صالح جطل و محمود الصغير، مجلة بحوث جامعة حلب، سوريا، العدد (07)، السنّة: 1985م.

4/ «موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن»، محسن درويش، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد (27)، السنة: يونيو 2004م.

5/ «موقف الفراء من القراءات القرآنية»، علي ناصر غالب، مجلة المورد، الجمهورية العراقية، بغداد، المجلد(17)، العدد (04)، السنة: 1988م.

6/ «موقف القيسي من القراءات المتواترة في كتابه مشكل إعراب القرآن»، محسن درويش، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد (32)، السنّة: ديسمبر 2006م.

7/ «منشأ الخط العربي وتطوره لغاية عهد الخلفاء الراشدين»، أسامة ناصر النقشبندي، مجلة سومر، العراق، المجلد (03)، الجزء (01)، السنة: 1947م.

8/ «المعارضة الصريحة للقراءات»، أحمد مكي الأنصاري، مجلة المجمع اللغوي، العدد (03)، السنة: 1972م.

9/ «المصاحف المبكرة وأهميتها»، عبد الله محمد المنيف، مجلة الفيصل، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد (267)، السنة: يناير 1999م.

10/ «نزول القرآن على سبعة أحرف»، محمد خازر المجالي، مجلة دراسات، العدد (01)، السنة: جويلية 1996م.

11/ «المذهب السلفي في النحو واللغة (ابن تيمية وابن القيم)»، عبد الفتاح الحموز، مجلة الحكمة، العدد (14)، السنة: 1418هـ.

12/ «قديم وجديد في أصل الخط العربي وتطوره في عصوره المختلفة»، يوسف ذنون، مجلة المورد، الجمهورية العراقية، المجلد (15)، العدد (04)، 1986م.

المواقع الإلكترونية

<http://www.alhikma.com/arabic/mktbaa>.

<http://www.islamic-awareness.org/Quran/Text/Mss/>

<http://www.libya-watanona.com/adab/mmlaitan/mm21027a>.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة

الموضوع

المقدمة.....	أ - ط
المدخل.....	1-26
الفصل الأول: قراءةٌ في حديثِ الأَحرُفِ السَّبْعَةِ وَصِلَتُهُ بِالقِرَاءَاتِ.....	27-106
المَبْحَثُ الأوَّلُ: لِحَّةٌ عَنِ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ.....	28-63
المَبْحَثُ الثَّانِي: حَدِيثُ الأَحرُفِ السَّبْعَةِ، دَلَالَتُهُ وَمَذَاهِبُ العُلَمَاءِ فِيهِ.....	64-106
الفصل الثاني: القراءات القرآنية وعلاقتها بالرسم العثماني.....	107-163
المَبْحَثُ الأوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِالرَّسْمِ العُثماني، وَمَذَاهِبُ العُلَمَاءِ فِي الألتِزَامِ بِهِ مِنْ عَدَمِهِ.....	108-120
المبحث الثاني: التعديلات التي طرأت على الرسم العثماني وموقف العلماء منه.....	121-136
المبحث الثالث: ما كُتِبَ فِي القُرْآنِ بِحُرُوفٍ عَلى غَيرِ الهجاء العادي.....	137-142
المبحث الرابع: موقف العلماء، مستشرقين وعرباً من الرسم العثماني.....	143-153
المبحث الخامس مشكل القراءات المحتملة وعلاقتها بالرسم العثماني.....	154-163
الفصل الثالث: نَقْدُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ.....	164-219
المَبْحَثُ الأوَّلُ: موقف العلماء من الترجيح والمفاضلة بين القراءات القرآنية.....	164-171
المبحث الثاني: التفاضل والاختيار بين القراءات من خلال السَّنة النَّبَوِيَّةِ.....	172-175
المبحث الثالث: القراءات السَّبْعَةُ المتواترة ونصيبها من النقد والتلحين.....	176-181
المبحث الرابع: الترجيح والاختيار بين القراءات (المفسرون، المحدثون، التحويون).....	182-220
الفصل الرَّابِعُ: أسبابُ طَعْنِ اللُّغَوِيِّينَ وَالتَّحْوِيِّينَ فِي القِرَاءَاتِ.....	221-257
المبحث الأول: الأسباب العقلية.....	225-237
المبحث الثاني: الأسباب العقلية.....	238-242
المبحث الثالث: الأسباب المتعلقة بالاختيار.....	243-257
الفصل الخامس: القِرَاءَاتُ القُرْآنِيَّةُ وَعَلاَقَتُهَا بِالتَّحْوِ.....	258-458
المبحث الأول: التَّغَايِيرُ الدَّلَالِي بَين الرِّفْعِ والنَّصْبِ.....	264-351

367-352	المبحث الثاني: التّغايير الدّلالي بين الرفع والجر.....
407-368	المبحث الثالث: التّغايير الدّلالي بين النصب والجر.....
444-408	المبحث الرابع: التّغايير الدّلالي بين الجزم والحركات.....
458-445	المبحث الخامس: التّغايير الدّلالي بين إثبات التنوين وحذفه.....
467-459	الخاتمة.....
510-468	الفهّارِسُ الفَنِّيَّةُ.....
471-469	أَوَّلًا/ فَهْرَسُ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ.....
507-472	ثَانِيًا/ فَهْرَسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ.....
510-508	ثَالِثًا/ فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ.....